# التنكيل
# بما في تأنيب
# الكوثري من الأباطيل

**تأليف**
**العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني**
**رحمه الله تعالى**
**1313 – 1386**

**قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه**
**محمد ناصر الألباني**

**طبع**
**على نفقة الشيخ محمد نصيف وشركاه**

## الجزء الأول

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه وحده أستعين

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رَسُولُ اللهِ ، وآله وصحبه وإخوانه أجمعين .

أما بعد : فإني أقد اليوم إلى القراءِ الكرام كتاب (( التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل )) تأليف العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني رحمه الله تعالى ، بين فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجني الأستاذ الكوثري على أئمة الحديث ورواته ، ورميه إياهم بالتجسيم والتشبيه ، وطعنه عليهم بالهوى والعصبية المذهبية ، حتى لقد تجاوز طعنه إلى بعض الصحابة ، مصرحاً بأن أبا حنيفة رحمه الله رغب عن أحاديثهم! وأن قياسه مقدم عليها ! فضلاً عن غمزه بفضل الأئمة وعلمهم ، فمالك مثلاً عنده ليس عربي النسب بل مولى ! والشافعي كذلك ، بل هو عنده غير فصيح في لغته ، ولا متين في فقهه . والإمام أحمد غير فقيه عنده ! وابنه عبد الله مجسم ، ومثله الأئمة ابن خزيمة وعثمان بن سعيد الدارمي وابن أبي حاتم ، وغيرهم ، والإمام الدارقطني عنده أعمى ضال في المعتقد ، متبع للهوى ، والحاكم شيعي مختلط اختلاطاً فاحشاً !!! وهكذا لم يسلم من طعنه حتى مثل الحميدي ، وصالح بن محمد الحافظ وأبي زرعة الرازي وابن عدي وابن أبي داود والذهبي وغيرهم !

ثم هو إلى طعنه هذا يضعف الثقات من الحفاظ والرواة ، وينصب العداوة بينهم وبين أبي حنيفة لمجرد روايتهم عنه بعض الكلمات التي لا تروق لعصبية الكوثري وجموده المذهبي .

وهو في سبيل ذلك لا يتورع أن يعتمد على مثل ابن النديم الوراق وغيره ممن لا يعتد بعلمه في هذا الشأن . وهو على النقيض من ذلك يوثق الضعفاء والكذابين ، إذا رووا ما يوافق هواه ! وغير ذلك مما سترى تفصيله في هذا الكتاب بإذن الله .

ومنه يتبين للناس ما كان خافياً عليهم من حقيقة الكوثري ، وأنه كان يجمع في نفسه بين صفتين متناقضتين : فهو في الفقهيات وعلم الكلام مقلد جامد ، وفي التجريح والتعديل ، والتوثيق والتضعيف ، وتصحيح الحديث وتوهينه ، ينحو منحى المجتهد المطلق، غير أنه لا يلتزم في ذلك قواعد أصولية ، ولا منهجاً علمياً ! فهو مطلق عن كل قيد وشرط ! لذلك فهو يوثق في من شاء من الرواة ولو أجمع أئمة الحديث على تكذيبه ، ويضعف من شاء ممن أجمعوا على توثيقه ، ويصرح بأنه لا يثق بالخطيب وأبي الشيخ ابن حيان ونحوهما ، ويضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه ، ولو كان مم خرجه الشيخان في (( صحيحهما )) ولا علة قادحة فيه . ويصحح ما يعلم كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع مثل حديث (( أبو حنيفة سراج أمتي )) ! إلى غير ذلك من الأمور التي ستتجلى للقارئ الكريم ، مبرهناً عليها من كلام الكوثري نفسه في هذا الكتاب العظيم ، بأسلوب علمي متين ، لا وهن فيه ، ولا خروج عن أدب المناظرة ، وطريق المجادلة بالتي هي أحسن ، بروح

علمية عالية ، وصبر على البحث والتحقيق كاد يبلغ الغاية ، إن لم أقل . بلغها . كل ذلك انتصاراً للحق ، وقمعاً للباطل ، لا تعصباً للمشايخ والمذهب ، فرحم الله المؤلف ، وجزاه عن المسلمين خيراً .

هذا . وقد قمت على طبع الكتاب برغبة من فضيلة الشيخ محمد نصيف بارك الله في حياته ، وعلقت عليه في بعض المواطن التي رأيت من الفائدة التعليق عليها ، وميزت هذه التعليقات بالرمز لها بـ ( ن ) . وفي القسم الرابع من الكتاب تعليقات أخرى بقلم فضيلة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة حفظه الله تعالى، رمزت لها بـ ( م ع ) ، وقد أصرح باسمه ، وما كان من التعليقات خلواً عن الرمز فهي للمؤلف على الغالب وكان فضيلة الشيخ محمد عبد الرزاق قد ألحق بقلمه بعض الجمل بأصل الكتاب بالحبر الأحمر ، فنزلت بها إلى التعليق عازباً لها إليه وقد لا أفعل ، فأجعلها بين معكوفين [ ] ، وإنما فعلت ذلك لأن الأمانة العلمية تقتضي ذلك ولأن ذلك رغبة المؤلف كما جاء على الوجه الأول من القسم المشار إليه ونصه .

(( يقول المؤلف : إذا علق أحد على كتابه فليكن التعليق منفصلاً عن كلامه وعليه توقيعه )) .

وكتب الشيخ عبد الرزاق حمزة تحته ما نصه :

(( قرأت الكتاب المذكور ( القائد إلى تصحيح العقائد ) وعلقت عليه بعض تعليقات بالقلم الأحمر في أسفل بعض الصفحات ، ولم أصحح في صلبه سوى بعض كلمات وقعت غلطاً في آيات قرآنية ، سهواً من الكاتب ، وللمؤلف حواش مذيلة بلفظ (( المؤلف )) وما لم يذيل بهذا اللفظ فهي تعليقاتي أنا محمد عبد الرزاق حمزة ، لي غنمها، وعلي غرمها وتبعتها . والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وقد ذيلت على الكتاب بآخره تذييلاً نافعاً إن شاء الله تعالى . محمد عبدالرزاق حمزة )) .

وأقول : قد وقع في الكتاب وذيله والتعليق عليه بعض الألفاظ ، صححتها ، ونبهت على الأصل فيها ما أمكن ، وسقطت بعض الألفاظ من بعض الآيات القرآنية في الذيل فأشرت إليها بجعلها بين معكوفين [ ] ، وقد يقع مثله في الكتاب أيضاً . والسهو من طبع الإنسان . وجل من لا يضل ولا ينسى .

وإن مما يلفت النظر ويدل على فضل المؤلف رحمه الله تعالى وإنصافه أنه أذن لفضيلة الشيخ محمد عبد الرزاق بالتعليق على كتابه ونقده فيما يراه منتقداً منه . وقد تعقبه المؤلف في بعض المواطن ، وكان الصواب حليفه في الغالب ، وسكت في غيرها ، مما زاد في قيمة الكتاب وفائدته ، فجزى الله المؤلف والمعلق خيراً .

ثم إنه والكتاب على وشك تمام طبعه ، جاءني كتاب من فضيلة الشيخ محمد نصيف يبدي فيه رغبته بأن نعيد طبع رسالة (( طليعة التنكيل )) للمؤلف رحمه الله تعالى ، وهي بمثابة المقدمة لهذا الكتاب (( التنكيل )) فوافق ذلك ما كان في نفسي من الرأي ، وكنت صرحت به لفضيلته حين عرض علي القيام على طبع الكتاب ، ولكن الشيخ حفظه الله وبارك فيه – لم ينشط لذلك يومئذ ، وما قدر يكن .

إن طبع (( الطليعة )) مع أصله (( التنكيل )) أمر هام لأنها أولاً كالمقدمة بالنسبة إليه كما ذكرنا . وثانياً : أن المؤلف يحيل عليها في الكتاب كثيراً ، ويشير إلى صفحاتها بالأرقام من الطبعة الأولى منها ، فقد كان الأنفع طبع الكتاب قبل الرسالة لنصحح الأرقام منه على وفق الطبعة الجديدة ، ولكن هكذا قدر .

وتداركا لما فات ، فقد وضعت أرقام صفحات الطبعة الأولى على هامش هذه الطبعة تيسيراً على الطالب ، واضعاً رقم كل صفحة بجانب السطر الذي فيه أول كلمة منها مشيراً إليها بوضع محور / أمامها . فما على القارئ إلا أن يتتبع رقم الصفحة المحال عليها من الهامش فيجد البحث المنشود .

وقد اعتمدت في هذه الطبعة على الطبعة الثانية منها وذلك لأمرين :

الأول : أنه كان وقع في الطبعة الأولى بعض الأخطاء نبه على أكثرها المصنف رحمه الله فيما سيأتي من (( التنكيل )) ( 1/101 و 271 ) ، وذكر فيه آيات وتصحيحات ينبغي إلحاقها بـ ( الطليعة ) فاستدركها المؤلف في الطبعة الثانية ، إلا جملة واحدة في سطور استدركتها أنا في هذه الطبعة ، كما ستراه ص ( 20 ) .

والأمر الآخر : أن الطبعة الأولى كان قد أدرج فيها في المتن ولتعليق ما ليس من كلام المصنف رحمه الله تعالى ، بخلاف الطبعة الثانية ، فقد جاء على الوجه الأول منها :

طبع للمرة الثانية بعد المقابلة على الأصل الذي كتبه المؤلف ، وإخراج ما أدرج في الطبع الأولى من غير كلامه في المتن أو الحاشية )) .

قلت : فهي طبعة منقحة ومزيدة بالنسبة إلى الأولى ، وطبعتنا هذه امتازت بكونها أشد تنقيحاً وأكثر فائدة .

هذا . ولعل من الحكمة في تقدير الله عز وجل طبع الرسالة بعد الكتاب ، أننا تمكنا فيها من استدراك تعليق هام على موضع من (( التنكيل )) لك يتيسر لنا تعليقه هناك ، فاستدركناه هنا كما ستراه في (( الرسالة )) ( ص 33 ) . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وأخيراً ، أسأل الله تعالى أن ينفع المسلمين بهذا الكتاب ، ويعرفهم بأثر أهل الحديث في خدمة الشريعة ، ويجزي المؤلف والمعلق والمنفق على طبعه خير الجزاء ، إنه خير سؤل .

**دمشق 21 رمضان سنة 1386 محمد ناصر الدين الألباني .**

## ترجمة المؤلف رحمه الله تعالى [1]
## بقلم
## عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المعلمي

هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المعلمي العتمي اليماني .
ولد في أول سنة 1313هـ بقرية ( المحاقرة ) من عزلة ( الطفن ) من مخلاف ( رازح ) من ناحية ( عتمة ) في اليمن ، وكفله والداه ، وكانا من خيار تلك البيئة ، وهي بيئة متدينة وصالحة ، ثم قرأ القرآن على رجل من عشيرته وعلى والده قراءة متقنة مجودة ، وقبل أن يختم القرآن ذهب مع والده إلى ( بيت الريمي ) حيث كان أبوه يمكث يعلم – أولادهم ويصلي بهم .
ثم سافر إلى ( الحجرية ) حيث كان أخوه الأكبر محمد بن يحيى رحمه الله كاتباً في محكمتها الشرعية وأدخل في مدرسة للحكومة كان يعلم فيها القرآن والتجويد والحساب واللغة التركية [2] فمكث مدة فيها ، ومرض مرضاً شديداً ، فحوله أخوه إلى بيت أرملة هناك فمرضته حتى شفاه الله تعالى بوصفة بلدية من رجل من أهل الصلاح هناك ، ثم جاء والده إلى ( الحجرية ) ، وسأله عما قرأ ؟ فأخبره ، فقال له : والنحو ؟ فأخبره أنه لم يقرأ النحو ، لأنه لا يدرس في المدرسة ، فكلم أخاه وأوصاه بقراءة النحو ، فقرأ عنده شيئاً من ( شرح الكفراوي ) على ( الأجرومية ) نحو أسبوعين . ثم سافر مع والده .
ثم اتجهت رغبته إلى قراءة النحو ؛ فاشترى بعض كتب النحو فلما وصل ( بيت الريمي ) وجد رجلاً يدعى أحمد بن مصلح الريمي فصارا يتذكران النحو في عامة أوقاتهما، مستعينين بتفسيري الخازن والنسفي ، وأخذت معرفته تتقوى حتى طالع ( المغني ) لابن هشام نحو سنة ، وحاول تلخيص بعض فوائده المهمة في دفتر ، وحصلت له ملكة لا بأس بها .
ثم ذهب إلى بلده ( الطفن ) ورأى ورأى والده أن يبقى هناك مدة ليقرأ على الفقيه العلامة الجليل أحمد بن محمد بن سليمان المعلمي – وكان متبحراً في العلم ، فلازمه ملازمة تامة ، وقرأ عليه الفقه والفرائض والنحو .
ثم عاد إلى ( بيت الريمي ) وانكب على كتاب ( الفوائد الشنشورية ) في الفرائض بحل مسائله ،ويعرض مسائل أخرى ويحاول حلها ثم امتحانها وتطبيقها . وقرأ ( المقامات ) للحريري [3] وبعض كتب الأدب فأولع بالشعر فقرضه ، فجاء أخوه من ( الحجرية ) فأعجبه تحصيله في النحو والفرائض فتركه وسافر إلى ( الحجرية ) ، ثم استقدمه فسافر إليها ، وبقي هناك مدة لا

---

[1] () نشرت في مجلة الحج الصادرة بمكة بالجزء العاشر 16 ربيع الثاني سنة 1386 صحيفتي 617 و 618 والعدد 11 جمادى الأولى من السنة ذاتها .
أرسلها الشيخ محمد نصيف جزاه الله خيراً . والتعليقات الآتية عليها لفضيلته .

[2] () في زمن كان اليمن تحت سلطة الحكومة العثمانية كانت تفتح في البلاد مدارس كانت فائدتها في الأكثر لتعليم أبناء الموظفين وكان خط التعليم اللغة التركية أكثر من اللغة العربية .

[3] () كانت قراءة مقامات الحريري يحفظها بعض الناس ويكثرون من قراءتها ، وهي لذيذة أحسن من الروايات الإفرنجية .

يستفيد فيها إلا حضوره بعض مجالس يتذاكر فيها الفقه . ثم رجع إلى ( عتمة ) وكان القضاء قد صار إلى الزيدية [1] وعين الشيخ علي بن مصلح الريمي كاتباً للقاضي ، فأنابه ، فلزم القاضي الذي هو السيد علي بن يحيى بن المتوكل ( وكان رجلاً عالماً فاضلاً معمراً إلا أنه لم يقرأ عليه شيئاً ولا أخذ منه إجازة ) ثم عين بعده القاضي السيد محمد بن علي الرازي وكتب عنه مدة .

وله إجازة من صدر شعبة الدينيات وشيخ الحديث في كلية الجامعة العثمانية بـ ( حيدر آباد الدكن ) الشيخ عبد القدير محمد الصديقي القادري قال فيها بعد البسملة والحمد لله والصلاة على النبي الأعظم صلوات الله عليه : (( إن الأخ الفاضل والعالم العامل الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني قرأ علي من ابتداء (( صحيح البخاري )) و (( صحيح مسلم )) ، واستجازني ما رويته عن أساتذتي ، ووجدته طاهر الأخلاق طيب الأعراق ، حسن الرواية جيد الملكة في العلوم الدينية ، ثقة عدلاً ، أهلاً للرواية بالشروط المعتبرة عند أهل الحديث ، فأجزته برواية (( صحيح البخاري )) و (( صحيح مسلم )) و (( جامع الترمذي )) )) و (( سنن أبي داود )) و (( ابن ماجه )) و (( النسائي )) و (( الموطأ )) لمالك رضي الله عنهم .
حرر بتاريخ 13 – القعدة – سنة 1346ه ))

**أعماله :**

ثم ارتحل إلى ( جيزان ) سنة 1329 والتحق بها في خدمة السيد محمد الإدريسي أمير
( عسير ) حينذاك ، فولاه رئاسة القضاة ، ولما ظهر لم من ورعه وزهده وعدله لقبه بـ
( شيخ الإسلام ) ؛ وكان إلى جانب القضاء يشتغل بالتدريس ، ومكث مع السيد محمد الإدريسي حتى توفي الإدريسي سنة 1341ه فارتحل إلى ( عدن ) ومكث فيها سنة مشتغلاً بالتدريس والوعظ . وبعد ذلك ارتحل إلى ( الهند ) وعين في دائرة المعارف العثمانية بـ ( حيدر أباد الدكن ) مصححاً لكتب الحديث وما يتعلق به وغيرها من الكتب في الأدب والتاريخ .

وبقي بها مدة ثم سافر إلى مكة المكرمة ووصل إليها في عام 1371ه وفي عام 1372ه في شهر ربيع الأول منه بالذات عين أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف حيث بقي بها يعمل بكل جد وإخلاص في خدمة رواد المكتبة من المدرسين وطلاب العلم حتى أصبح موضع الثناء العاطر من جميع رواد المكتبة على جميع طبقاتهم بالإضافة إلى استمراره في تصحيح الكتب وتحقيقها لتطبع في دائرة المعارف العثمانية بالهند ، حتى وافاه الأجل المحتوم صبيحة يوم الخميس السادس من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة وستة وثمانين من الهجرة بعد أن أدى صلاة الفجر في المسجد الحرام وعاد إلى مكتبة الحرم حيث كان يقيم وتوفي على سريره . رحمه الله .

---

[1] () حسب الاتفاق بين الحكومة العثمانية والإمام يحيى أن قضاة المحاكم ينتخبهم الإمام .

**مؤلفاته وما حققه من كتب :**

مؤلفاته : - المطبوع منها :

1- (( طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل )) .

2- ورسالة في مقام إبراهيم وهل يجوز تأخيره .

3- و (( الأنوار الكاشفة بما في كتاب (( أضواء على السنة )) من الزلل والتضليل والمجازفة ))

4- ومحاضرة في كتب الرجال وأهميتها ألقيت في حفل ذكرى افتتاح دائرة المعارف بالهند عام 1356هـ .

**مؤلفاته المخطوطة :**

(( التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل )) في مجلدين تحت الطبع .

و (( إغاثة العلماء من طعن صاحب الوراثة في الإسلام )) .

ورسائل أخرى في مسائل متفرقة لم يسمها [1] . وديوان شعر وآخر ما قال في الشعر القصيدة التي رثا بها جلالة الملك عبد العزيز آل سعود – رحمه الله – والتي نشرت في ( المنهل ) العدد ( 53 ) من السنة الرابعة عشرة .

أما الكتب التي قام بتحقيقها وتصحيحها والتعليق عليها فهي :

1- التاريخ الكبير للبخاري إلا الجزء الثالث .

2- وخطأ الإمام البخاري في تاريخه لابن أبي حاتم الرازي .

3- وتذكرة الحفاظ للذهبي .

4- والجرح والتعديل لابن حاتم الرازي أيضاً .

5- وكتاب موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي .

6- والمعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة .

7- والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني .

8و 9- وآخر ما كان يقوم بتصحيحه كتاباً (( الإكمال )) لابن ماكولا و(( الأنساب )) للسمعاني ، وصل إلى خمسة أجزاء ، تم طبعها وشرع في السادس من كل منهما حيث وافاه الأجل المحتوم ..

هذا بالإضافة إلى اشتراكه في تحقيق وتصحيح عدد من أمهات كتب الحديث والرجال وغيرها مع زملائه في دائرة المعارف العثمانية بـ ( حيدر أباد ) بـ ( الهند ) . وأهمها (( السنن المبرى )) للبيهقي ، و (( مسند أبي عوانة )) و (( الكفاية في علم الرواية )) للخطيب البغدادي و(( صفة الصفوة )) لابن الجوزي و(( المنتظم )) لابن الجوزي أيضاً ، و (( الأمالي الشجرية )) :

1- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم للمولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده طبعة أولى [2] .

---

[1] () قلت : سيأتي في مواضع من (( التنكيل )) أن له (( كتاب العبادة )) ، و(( أحكام الكذب )) . ن

[2] () وقع في (( المنهل )) هنا وفي ما يأتي من الكتب بعض الأخطاء المطبعية استفدنا تصحيحها من فضيلة الشيخ سليمان الصنيع. جزاه الله خيراً . ن

2- تنقيح المناظر لذوي الأبصار والبصائر لكمال الدين أبي الحسن الفارسي .
3- الأمالي اليزيدية ( فيها مراث وأشعار وأخبار ولغة وغيرها ) .
4- عمدة الفقه لموفق الدين ابن قدامه ( قابل الأصل وصححه وعلق عليه ) .
5- كشف المخدرات لزين الدين عبد الرحمن بن عبد الله المعلى ثم الدمشقي .
6- شرح عقيدة السفاريني .
7- موارد الظمآن إلى زوائد صحيح بن حبان .
8- الجواب الباهر في زور المقابر . لابن تيمية ( شارك في تحقيقه وإخراج أحاديثه ) .
9- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . لابن حجر العسقلاني .
10- نزخة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر . لعبد الحي بن فخر الدين الحسيني .
وغير ذلك رحمه الله وأسكنه فسيح جناته .

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد .

أما بعد : فإني وقفت على كتاب ( تأنيب الخطيب ) للأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري ، الذي تعقب فيه ما ذكره الحافظ المحدث الخطيب البغدادي في ترجمة الإمام أبي حنيفة من ( تاريخ بغداد ) من الروايات عن الماضين في الغض من أبي حنيفة ، فرأيت الأستاذ تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم من توقير أبي حنيفة وحسن الذب عنه – إلى ما لا يرضاه عالم متثبت من المغالطات المضادة للأمانة العلمية ، ومن التخليط في القواعد ، والطعن في أئمة السنة ونقلتها ، حتى / تناول بعض أفاضل الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة مالكاً والشافعي وأحمد وأضرابهم وكبار أئمة الحديث وثقات نقلته والرد لأحاديث صحيحة ثابتة ، والعيب للعقيدة السلفية ، فأساء في ذلك جداً حتى إلى الإمام أبي حنيفة نفسه ، فإن من لا يزعم أنه لا يتأتى الدفاع عن أبي حنيفة إلا بمثل ذلك الصنيع فساء ما يثني عليه ، [1] فدعاني ذلك إلى تعقيب الأستاذ فيما تعدى فيه ، فجمعت في ذلك كتاباً أسميته ( التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ) ، ورتبته على أربعة أقسام :

( القسم الأول ) في تحرير القواعد التي خلط فيها .

( الثاني ) في تراجم الأئمة والرواة الذين طعن فيهم وهم نحو ثلاثمائة فيهم أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام ، والأئمة الثلاثة ، وفيهم الخطيب ، وأدرجت في ذلك تراجم أفراد مطعون فيهم حاول توثيقهم ، ورتبت التراجم على الحروف المعجمة .

( الثالث ) في الفقهيات ، وهي مسائل انتقدت على أبي حنيفة وأصحابه ، حاول الأستاذ الانتصار لمذهبه .

( الرابع ) في الاعتقاديات ذكرت فيه الحجة الواضحة لصحة عقيدة أئمة الحديث إجمالاً . وعدة مسائل تعرض لها الأستاذ ، ولم أقتصر على مقصود التعقب ، بل حرصت على أن يكون الكتاب جامعاً لفوائد غزيرة في علوم السنة مما يعين على التبحر والتحقيق فيها .

وحرصت على توخي الحق والعدل ، واجتناب ما كرهته للأستاذ ، خلا أن إفراطه في إساءة القول في الأئمة جرأني على أن أصرح ببعض ما يقتضيه صنيعه .

وأسأل الله التوفيق لي وله .

والكتاب على وشك التمام ، وهذه ( طليعة ) له أعجلها للقراء شرحت فيها من مغالطات الأستاذ ومجازفاته ، وذلك أنواع .

---

[1] () كذا الأصل ، وفي الطبعة الأولى (( بمثل الطعن في هؤلاء الأكابر فقد فضح وأساء إلى من يريد الذب عنه بسوء صنيعه )) .

فمن أوابده تبديل الرواة ، يتكلم في الأسانيد التي يسوقها الخطيب طاعناً في رجالنا واحداً واحداً ، فيمر به الرجل الثقة الذي لا يجد فيه طعناً مقبولاً فيفتش الأستاذ عن رجل آخر يوافق ذلك الثقة في الاسم واسم / الأب ويكون مقدوحاً فيه ، فإذا ظفر به زعم أنه هو الذي في السند [1] .

فمن أمثلة ذلك :

1،2 – صالح بن أحمد ، ومحمد بن أيوب . قال الخطيب في ( التاريخ ) ( ج 13 ص 394 ) (( أخبرنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز بهمذان حدثنا صالح بن أحمد التميمي الحافظ حدثنا القاسم بن أبي صالح حدثنا محمد بن أيوب أخبرنا إبراهيم بشار قال سمعت سفيان ابن عيينة .... )) .

تكلم الأستاذ في هذه الرواية ص 97 من ( التأنيب ) فقال : ( في سنده صالح بن أحمد التميمي ، وهو ابن أبي مقاتل القيراطي هروي الأصل ، ذكر الخطيب عن ابن حبان أنه كان يسرق الحديث .... والقاسم بن أبي صالح الحذاء ذهبت كتبه بعد الفتنة ، فكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره كما قاله العراقي، ونقله ابن حجر في ( لسان الميزان )، ومحمد بن أيوب ابن هشام الرازي كذبه أبو حاتم ، ولا أدري كيف يسوق الخطيب مثل ذلك الخبر بمثل السند المذكور ، ولعل الله سبحانه طمس بصيرته ليفضحه فيما يدعي / أنه المحفوظ عند النقلة بخذلانه المكشوف في كل خطوة .

( أقول ) أما صالح فهو صالح بن أحمد ، وهو موصوف في السند نفسه بأنه :

(1) تميمي
(2) وحافظ
(3) ويظهر أنه همذاني لأن شيخه والراوي عنه همذانيان .
(4) ويروي عن القاسم بن أبي صالح .
(5) ويروي عنه محمد بن عيسى بن عبد العزيز .
(6) وينبغي بمقتضى العادة أن يكون توفي بعد القاسم بمدة .
(7) وينبغي بمقتضى العادة أن لا يكون بين وفاته ووفاة الراوي عنه مدة طويلة مما يندر مثله .

وهذه الأوجه كلها منتفية في حق القيراطي ، فلم يوصف بأنه تميمي ، ولا بأنه حافظ وإن قيل كان يذكر بالحفظ ، فإن هذا لا يستلزم أن يطلق عليه لقب ( الحافظ ) ، ولم يذكر أنه همذاني ، بل ذكروا أنه هروي الأصل سكن بغداد [2] ولم تذكر له رواية عن القاسم [3] ولا لمحمد بن عبد العزيز رواية

---

[1] () قلت قد تم والحمد لله ، وقد وفق الله فضيلة الشيخ محمد نصيف وشركاءه للسعي لنشره والانفاق على طبعه جزاهم الله خيراً ، وهو الذي يلي (( الطليعة )) . ن

[2] () بل هو بغدادي ، صرح به الخطيب 12/367 ، وشيوخه عراقيون أو وافدون إلى العراق .

[3] () والقيراطي متهم بسرقة الحديث ؛ وإنما يحمله على ذلك ترفعه أن يروي عن أقرانه فمن دونهم ، وشيوخه توفوا سنة 252 أو نحوه وأقدم شيخ سمي القاسم توفي سنة 277 ، وشيخه في هذه الحكاية توفي سنة 294، فكيف يروي سارق الحديث عن أصغر منه بنحو خمس عشر سنة عن أصغر من شيوخ السارق بنحو أربعين سنة ؟

عنه ، [1] [ والظاهر أنه جيءَ به إلى بغداد طفلاً ، أو ولد بها ، فإن في ترجمته من ( تاريخ بغداد ) ذكر جماعة من شيوخه وكلهم عراقيون من أهل بغداد والبصرة ونواحيها ، أو ممن ورد على بغداد ، وسماعه منه قديم ، فمن شيوخه البغداديين يعقوب الدروقي المتوفى سنة 252 [2] ، ويوسف بن موسى القطان المتوفى 253، ومن البصريين محمد بن يحيى بن أبي حزم القِطَعي المتوفى سنة 253، وصرح الخطيب في ترجمة فضلك الرازي بأن ابن أبي مقاتل بغدادي فلا شأن له من جهة السماع بهمذان ولا بهراة ] . [3]
وكانت وفاته سنة 316هـ ، أي قبل وفاة القاسم باثنتين وعشرين سنة ، وقبل وفاة محمد بن عيسى بن عبد العزيز بمائة وأربع عشرة سنة .
/ ومن اطلع على ( التأنيب ) وغيره من مؤلفات الأستاذ علم أنه لم يؤت من جهل بطريق الكشف عن تراجم الرجال الواقعين في الأسانيد ، ومعرفة كيف يعلم انطباق الترجمة على المذكور في السند من عدم انطباقها، ولا من بخل بالوقت ولا سآمة للتفتيش، فلا بد أن يكون قد عرف أكثر هذه الوجوه إن لم نقل جميعها وبذلك علم لا محالة أن صالح بن أحمد الواقع في السند ليس بالقيراطي فيحمله ذلك على مواصلة البحث ، فيجد في ( تاريخ بغداد ) نفسه في الصفحة اليسرى التي تلت الصفحة التي فيها ترجمة القيراطي ، وقد نقل الكوثري عنها ، سيجد ثمة رجلاً آخر صالحاً (( صالح بن أحمد بن محمد أبو الفضل التميمي الهمذاني قدم بغداد وحدث بها عن ... والقاسم بن بندار ( وهو القاسم بن أبي صالح كما في ترجمته من ( لسان الميزان ) ، وقد نقل الأستاذ عنها ) .... وكان حافظاً فهماً ثقة ثبتاً .... )) .
ولهذا الحافظ ترجمة في ( تذكرة الحفاظ ) ج 3 ص 181 وفيها في أسماء شيوخه (( القاسم بن أبي صالح )) وفيها ثناء أهل العلم عليه ، وفيها أن وفاته سنة 384 ، وذكره / ابن السمعاني في ( الأنساب ) الورقة 592 ، وذكر في الرواة عنه أبا الفضل محمد بن عيسى البزاز ، وإذا كانت وفاة هذا الحافظ سنة 384 فهي متأخرة عن وفاة القاسم بست وأربعين سنة ، ومثل هذا يكثر في العادة في الفرق بين وفاة الرجل ووفاة شيخه ووفاة الراوي عنه ، فاتضح يقيناً أن هذا الحافظ الفهم الثقة الثابت هو الواقع في السند .
وقد عرف الكوثري هذا حق معرفته ، والدليل على ذلك :
أولاً : ما عرفناه من معرفته وتيقظه .
ثانياً : أن ترجمة التميمي قريبة من ترجمة القيراطي التي طالعها الكوثري .
ثالثاً : أن من عادة الكوثري ، كما يعلم من ( التأنيب ) ، أنه عندما يريد القدح في الراوي يتتبع التراجم التي فيها ذلك الاسم واسم الأب فيما تصل

---

[1] () بل لم يدركه ، فإن شيوخ محمد توفوا سنة 375 فما بعدها إلا واحداً منهم يظهر أنه توفي قبلها بقليل ، وذلك بعد وفاة القيراطي بنحو ستين سنة .
[2] () وقع فيما يأتي من (( التنكيل )) 202 خطأ .
[3] () زيادة استدركها المصنف رحمه الله فيما يأتي من (( التنكيل )) ( 1/271 ) أمر أن تزاد هنا . ن

إليه يده من الكتب ، ولا يكاد يقنع بترجمة فيها قـدح ، لطمعـه أن يجـد أخـرى فيها قدح أشفى لغيظه .

/ رابعاً : في عبارة الكوثري (( والقاسم بن أبي صالح الحـذاء ذهبـت كتبـه بعد الفتنة ، وكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره ، قاله العراقي ، ونقله ابن حجر في ( لسان الميزان ) )) .

والذي في ( لسان الميزان ) جزء 4 ص 460 :

(( ( ز ) – قاسم بن أبي صالح بندار الحذاء ... روى عنه إبراهيم بن محمـد بن يعقوب وصالح بن أحمد الحافظ .... قال صالح كان صدوقاً متقنـاً لحـديثه وكتبه صحاح بخطه ، فلما وقعت الفتنة ذهبت عنه كتبه فكأن يقـرأ مـن كتـب الناس وكف بصره ، وسماع المتقدمين عنه أصح )) .

وحرف ( ز ) أول الترجمة إشارة إلى أنها من زيـادة ابـن حجـر . وكمـا نبـه عليـه فـي خطـب ( اللسـان ) ، وذكـر هنـاك أن لشـيخه العراقـي ذيلاً علـى الميـزان ، وأنـه إذا أراد ترجمـة فـي ( اللسـان ) فمـا كـان مـن ذيـل شـيخه العراقي جعل في أول الترجمة حرف ( ذ ) وما كان من غيره جعل حرف ( ز ) فعلم من هذا أن ترجمـة القاسـم مـن زيـادة ابـن حجـر نفسـه لا مـن ذيـل العراقي .

وهب أن الكوثري وهم في هذا ، فالمقصود هنا أن الذي فـي الترجمـة مـن الكلام في القاسم هو من كلام الراوي / عنه صالح بن أحمد الحافظ ، فلمـاذا دلس الكوثري النقل وحرفه ونسبه إلى العراقي ؟

الجواب واضح ، وهـو أن الكـوثري خشـي إن نسـب الكلام إلـى صـالح بـن أحمد الحافظ أن ينتبه القارئ فيفهم أن صالح بن أحمد الحافظ هـذا هـو فـي الواقع في سند الخطيب وليس هو القيراطي لوجهين :

( الأول ) أن القيراطي مطعون فيه ، فلم يكن الحفاظ ليتعدوا بكلامـه فـي القاسم ، وكذلك الكوثري لم يكن ليعتد بكلام القيراطي .

( الثـاني ) أن كلام صـالح فـي الترجمـة يـدل أنـه تـأخر بعـد القاسـم ، والقيراطي توفي قبل القاسم باثنتين وعشرين سنة ، وبهـذا يتـبين أن الكلام في القاسم لا يضره بالنسبة إلى رواية الخطيب ، لأنها مـن روايـة صـالح بـن أحمد الحافظ نفسه عنه وهو المتكلم فيه ، فلم يكن ليروي عنه إلا ما سـمعه منه من أصوله قبل ذهابها ، فأعرض الكوثري لهذين الغرضين عن صـالح بـن أحمد الحافظ ، ونسب كلامه إلى العراقي وحذف من العبارة ما فيه ثناء على القاسم ، وهذه / عادة له ستأتي أمثلة منها إن شاء الله تعالى .

والمقصود هنا إثبات أن الكوثري قد عرف يقيناً أن صالح بـن أحمـد الواقـع في السند ليس هو بالقيراطي ، بل هو ذاك الحـافظ الفهـم الثقـة الثبـت [1] ، ولكن كان الكوثري مضطراً إلى الطعن في تلك الرواية ، ولـم يجـد فـي ذاك

---

[1] () وليس من شأن الأستاذ تقليد معظمه ولا لجنته ، وقد انتقدهما ص 56 في (( تأنيبه )) حيث لم يكن له هوى في موافقتهما . المؤلف . =

= قلت : هذا جواب منه على ما جاء في الترحيل فراجع كلامه والرد عليه بأوسع مما هنا فيما يأتي من التنكيل ( 1/272 - 273 ) . ن

الحافظ مغمزاً ، ووقعت بيده ترجمة القيراطي المطعون فيه وعرف أن هذا الفن أصبح في غاية الغربة فغلب على ظنه أنه إذا زعم أن الواقع في السند هو القيراطي لا يرد ذلك عليه أحد ، فأما الله تبارك وتعالى فله معه حساب آخر والله المستعان .

وأما محمد بن أيوب فالكوثري يعلم بهذا الاسم في تلك الطبقة ، والمراد عند الإطلاق في الرواية هو الحافظ الجليل الثقة الثبت محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس ترجمته في ( تذكرة الحفاظ ) جزء 3 صفحة 195 .

وقد احتج الكوثري ص 114 في معارضة ما رواه ابن أبي حاتم عن / أبيه عن ابن أبي سريج بما رواه الخطيب عن البرقاني عن أبي العباس بن حمدان عن محمد بن أيوب عن ابن أبي سريج ، وذلك بناء من الكوثري على أن شيخ ابن حمدان هو محمد بن أيوب بن يحيى ابن الضريس لشهرته ، هذا مع أنه لا يعرف لابن الضريس رواية عن ابن سريج فأما روايته عن إبراهيم بن بشار فنص عليها المزي في ترجمة إبراهيم من ( تهذيبه ) قال :

(( روى عنه .... ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس )) .

فأما محمد بن أيوب بن هشام فمقل مرغوب عن الرواية عنه ، لا تعرف له رواية عن إبراهيم بن بشار ولا للقاسم بن أبي صالح رواية عنه .

فقد بدل الكوثري عمداً في ذاك السند حافظين جليلين برجلين مطعون فيهما ، وصنع ما صنع في شأن القاسم بن أبي صالح ، وقد بان أنه ثقة وأن هذه الرواية من صحيح روايته .

ومن العجائب أن الكوثري ارتكب هذه الأباطيل وهو يعلم أن ذلك لا يغني عنه شيئاً ، ولو لم تتبين الحقيقة ، لأن الأثر ثابت عن إبراهيم بن بشار من غير هذه الطريق ، فقد ذكره ابن عبد البر في ( الانتقاء) ص 148 / عن ( تاريخ ابن أبي خيثمة ) قال : (( حدثنا إبراهيم بن بشار .... )) و ( الانتقاء ) تحت نظر الكوثري كل وقت كما يدل عليه كثرة نقله عنه في ( التأنيب ) .

وأعجب من هذا كله وأغرب قول الكوثري بعد تلك الأفاعيل :

ولا أدري كيف يسوق الخطيب .... ولعل الله سبحانه طمس بصيرته ليفضحه بخلانه المكشوف في كل خطوة )) .

وهذا المترجى واقع ولكن بمن ؟!

3- أحمد بن الخليل ، قال الخطيب جزء 13 ص 375 : (( أخبرنا ابن الفضل أخبرنا عبد الله بن جعفر حدثنا بن سفيان حدثنا أحمد بن الخليل حدثنا عبدة ... ذكر الكوثري هذه الرواية ص 46 وقال : أحمد بن الخليل هو البغدادي المعروف بجور توفي سنة 260 ، قال الدارقطني / ضعيف لا يحتج به ، وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب .

أقول : الصواب في لقب البغدادي الذي تكلم فيه الدارقطني ( حور ) بالحاء المهملة كما ضبطه أصحاب ( المشتبه ) – والذي في ( الميزان ) و ( اللسان ) في وفاته ( بقي إلى ما بعد الستين ومائتين ولم يذكروا له رواية عن عبدة، ولا ليعقوب بن سفيان رواية عنه، وقد قال يعقوب بن سفيان كما

في ترجمة أحمد بن صالح من ( تهذيب التهذيب ): كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات .

وقبل ترجمة ( حور ) في ( تاريخ بغداد ) ترجمة رجل آخر هو ( أحمد بن الخليل أبو علي التاجر البغدادي ..... روى عنه ..... ويعقوب بن سفيان ) وهذا التاجر له ترجمة في ( التهذيب ) ، وفيها رواية يعقوب بن سفيان عنه ، وتوثيق الأئمة له وفيها :

(( قلت : لم أر له في أسماء شيوخ النسائي ذكراً بل الذي فيه أحمد بن الخليل نيسابوري كتبنا عنه لا بأس به ، وقد قال الدارقطني : قديم ، لم يحدث عنه من البغداديين أحد / وإنما حديثه بخراسان فلعله سكن خراسان )) .

أقول : فكأن النسائي نسبه إلى مسكنه – فهذا هو الواقع في سند الخطيب ، لأنه هو الذي يروي عنه يعقوب بن سفيان ، ولأنه ثقة ، ويعقوب كتب عن الثقات ، ولأنه سكن خراسان .

وشيخه في السند عبدة ، وهو خراساني ، ولا ريب أن الكوثري عند تفتيشه عن أحمد ابن الخليل وقف أولاً على ترجمة هذا التاجر وعرف أنه هو الواقع في السند ، ولكنه رآه ثقة ، وهو بالحاجة إلى الطعن في تلك الرواية فعدل عنه إلى ذاك الضعيف ( حور ) نعوذ بالله من الحور بعد الكور ، وهكذا تكون الأمانة !

4- محمد بن جبّويه ، قال الخطيب ( ج 3 ص 370 ) (( جبريل بن محمد المعدل بهمذان حدثنا محمد بن حيويه ( كذا ) النخاس حدثنا محمود بن غيلان )) ذكر الكوثري هذه الرواية ص 34 وقال (( في الطبعات الثلاث ، حيويه والصحيح جبويه ، هو ابن جبويه النخاس الهمذاني وقد كذبه الذهبي في ( تلخيص المستدرك ) حيث قال في حديث مينا : ابن جبويه / متهم بالكذب )) .

وذكر الخطيب جزء 13 صفحة 381 أثراً آخر بمثل السند المتقدم فقال الكوثري ص 64 : (( ووقع في الطبعات الثلاث بلفظ حيويه ، وهو تصحيف كما سبق ، متهم بالكذب ، وقال الذهبي في ( مشتبه النسبة ) ( كذا ) [1] ومحمد بن جبويه الهمذاني عن محمود بن غيلان . ا هـ .

لكن لا يمكن إدراكه لابن غيلان والحبر كذب ملفق )) .

( أقول ) قول الكوثري (( لا يمكن إدراكه لابن غيلان )) واضح الدلالة على أنه اطلع على وفاة هذا الرجل ، وليست مذكورة في ( تلخيص المستدرك ) ولا في ( المشتبه ) ، وإنما هي مذكورة في ترجمته من الكتب ، إذن فقد اطلع الكوثري على ترجمته ، وهذا واضح فإنه يبعد أن يعثر الأستاذ على ما في ( تلخيص المستدرك ) بدون أن يقف على الترجمة ، وهبه عثر على ذلك قبل النظر في الترجمة ، فمن عادته أنه لا يشتفي بمثل ذلك الطعن بل يفتش على الترجمة لعله يجد فيها طعناً أشد من ذلك ، وكأنني بالكوثري أول

---

[1] () يشير المصنف رحمه الله إلى خطأ الكوثري في تسميته كتاب الذهبي بما ذكر ، وإنما هو (( المشتبه )) هكذا سماه المؤلف ، ثم أن موضوعه أعم من (( مشتبه النسبة )) . ن .

ما نظر في هذا الرجل راجع ( الميزان ) و ( اللسان ) ، فوجد في الأول بين ترجمتي محمد ابن حنيفة ومحمد بن حيدره (( محمد بن حيويه بن المؤمل الكرجي .... / قال الخطيب .... )) ووجد في الثاني بين ترجمتي محمد بن حويطب ومحمد بن حيدره كما في الأول ، وزاد : وروى أيضاً عن الدبري .... مات سنة 373 وأورد له الحاكم في المستدرك حديثاً في مناقب فاطمة . فقال الذهبي : محمد بن حيويه الكرجي متهم بالكذب )) ولما وجد الكوثري فيهما (( قال الخطيب )) راجع ( تاريخ بغداد ) فوجد فيه ج 5 ص 233 في أواخر الحاء المهملة من أباء المحمدين ترجمة هذا الرجل ، ولما وجد في ( اللسان ) ذكر ( المستدرك ) راجع فضائل فاطمة عليهم السلام من المستدرك ، فوجد فيه جزء 3 ص 160 (( حدثنا أبو بكر محمد بن حيويه بن المؤمل الهمذاني حدثنا إسحاق .... )) وفي ( تلخيصه للذهبي ) : (( حدثنا محمد بن حيويه الهمذاني حدثنا إسحاق الدبري )) ثم قال الذهبي : (( ابن حيويه متهم بالكذب ) . ولم يجد الأستاذ في هذه المراجع كلها ما يشعر بأن هذا هو الواقع في سند تينك الروايتين عند الخطيب ، بل وجد ما يدفع ذلك فإنهم أرّخوا وفاة هذا الرجل سنة 373 وشيخ الواقع في السند محمود ابن غيلان وفاته سنة 239 ، ومن هنا أخذ الأستاذ أنه لم يدركه ، ثم راجع الكوثري ( مشتبه الذهبي ) لعله / يجد فيه ذكراً للواقع في السند فظفر بذلك (( محمد بن جبويه الهمذاني عن محمود بن غيلان )) فعلم أن هذا هو الواقع في السند وأنه غير الكرجي .

أولاً : لأنهم اتفقوا على أن أول اسم والد الكرجي حاء مهملة ، وكلهم من أئمة ( المشتبه ) ، ومنهم الذهبي نفسه في ( الميزان ) وهو الذي ضبط والد الراوي عن محمود ابن غيلان بالجيم والموحدة .

ثانياً : لأن الذهبي يقول في ابن جبويه (( عن محمود بن غيلان )) والكرجي لم يدرك محموداً ، فانقسم الكوثري شطرين ، شطره [1] حقق أن الصواب في الواقع في السند ( محمد بن جبويه ) بالجيم والموحدة ، وشطره مال مع الهوى ، فزعم أن الواقع في السند هو الذي اتهمه الذهبي !

وكنت كذي رِجلين رجل ورجل رمى فيها الزمان
صحيحة فشلت

/ وقد ذكر ابن ماكولا في ( الأكمال ) الرجلين فقال :(( أما جبويه أوله جيم معجمة بعدها باء مشددة بواحدة ، فهو محمد بن جبويه بن بندار أبو جعفر الهمذاني النخاس ، يروي عن محمود بن غيلان حدث عنه .... )) . ( وجبريل بن محمد ) وقال فيمن أوله حاء مهملة ( وأما حيويه بياء قبل الواو معجمة باثنتين من تحتها فهو ... ومحمد بن حيويه أبو بكر الكرجي ، يعرف بابن أبي روضة حدث عن ... وإسحاق الدبري )) .

وعذر الكوثري أن ابن جبويه لم يطعن فيه أحد ، وهو مضطر إلى الطعن في تينك الروايتين ، وهكذا تكون الأمانة عند الكوثري .

---

[1] () هذا في الطلعتين ، ولعل الصواب (( شطر )) في الموضعين . ن

هذا والأثر الأول رواه محمود بن غيلان عن وكيع ، فقال الكوثري بعدما تقدم :

(( فلا يصح هذا الخبر عن وكيع بمثل هذا السند ، والذي صح عنه هو ما أخرجه الحافظ أبو القاسم بن أبي العوام صاحب النسائي والطحاوي في كتابه ( فضائل أبي حنيفة وأصحابه ) المحفوظ بدار الكتب المصرية وعليه خطوط كثير من كبار العلماء الأقدمين وسماعاتهم ، وهو من / مرويات السلفي حيث قال : حدثني محمد بن أحمد بن حماد قال: حدثنا إبراهيم بن جنيد قال حدثنا عبيد بن يعيش قال حدثنا وكيع ... ا هـ ، وأين هذا من ذاك ؟! فبذلك تبين ما في رواية الخطيب بطريق ابن جبويه الكذاب من الدخائل . هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب ، نسأل الله العافية )) .

( أقول ) : المشهور من آل أبي العوام أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد ، ولاه العبيديون الباكنية القضاء بمصر ، فكان يقضي بمذهبهم ، ولم أر من وثقه ، روى عنه الشهاب القضاعي هذا الكتاب الذي ذكره الكوثري ، رواه أحمد عن أبيه عن جده على أنه تأليف الجد عبد الله بن محمد وقد فتشت عن تراجمهم فأما أحمد بن محمد فله ترجمة في ( قضاة مصر ) وفي ( الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ) لعبد القادر القرشي ، ووعد القرشي أن يذكر أباه وجده ، ثم ذكر الجد فقال : (( عبد الله بن محمد بن أحمد جد أحمد بن محمد بن عبد الله الإمام المذكور في حرف الألف ، ويأتي ابنه محمد )) .

هذا نص الترجمة بحذافيرها ، ولم أجد / فيها [1] ترجمة لمحمد ، فعبد الله هذا هو الذي يقول الكوثري فيه ( الحافظ وصاحب النسائي والطحاوي ) كأنه أخذ ذلك من روايته عنهما في ذاك الكتاب .

فأما أحمد فقد عرف بعض حاله ، وأما أبوه وجدّه فلم أجد لهما أثراً إلا من طريقه ، وأما محمد بن أحمد بن حماد [2] فترجمته في ( لسان الميزان ) ج 5 ص 41 .

وأما إبراهيم بن جنيد فإن كان هو في الرقي فمجهول كما في ( لسان الميزان ) جزء 1 ص 45 .

وإن كان هو إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي البغدادي ، نسب إلى جده فثقة ، لكن لم أر في ترجمته من ( تاريخ بغداد ) ذكر عبيد بن يعيش في شيوخه ، ولا محمد بن أحمد بن حماد في الرواة عنه ، وأما عبيد بن يعيش فذكره ابن حبان في الثقات وقال : (( كان يخطئ )) .

وعلى فرض صحة هذه الرواية فليس فيها ما ينافي رواية الخطيب ، بل هما متفقتان في أصل المعنى ، غاية الأمر أن في رواية الخطيب زيادة ، وقد يكون وكيع قال مرة / كذا ، وقال مرة كذا ، وعلى فرض التنافي فرواية الخطيب أثبت ، والكوثري يتحقق ذلك ، ولكنه يفعل الأفاعيل ، ثم يبالغ في التهويل ، ثم يقول : (( نسأل الله العافية )) !

---

[1] () أي في (( الجواهر المضيئة )) .

[2] () قلت : وهو الدولابي صاحب كتاب (( الكنى والأسماء )) . ن

5- أبو عاصم ، قال الخطيب ج 13 ص 391 : (( الأبـار حـدثنا الحسـن بـن علي الحلواني حدثنا أبو عاصم عن أبي عَوانة )) فذكر الكوثري هـذه الروايـة ص 92 ثم قال : وفيه أيضاً أبو عاصم العباداني وهو منكر الحديث .
( أقول ) الكوثري يعلم أن الواقع في السند هو أبو عاصم النبيـل الضـحاك بن مخلد الثقة المـأمون ، لأنـه هـو المشـهور بـأبي عاصـم فـي تلـك الطبقـة والمراد عند الإطلاق ، وعنه يـروي الحلـواني كمـا فـي ترجمـة الضـحاك مـن ( تهذيب التهذيب ) وترجمة الحلـواني مـن ( تهـذيب المـزي ) ، ولكـن هكـذا تكون الأمانة عند الكوثري !
وذكر الخطيب ج 3 ص 423 أثرين أحدهما من طريق أبي قلابة الرقاشـي والآخر من طريق مسدود ، كلاهمـا عـن / أبـي عاصـم عـن سـفيان الثـوري ، فذكرهما الكوثري ص 169 ثم قال : وربما يكون أبو عاصم في السندين هـو العباداني وحاله معلومة .
( فأقول ) قد علم الكوثري أنه الضحاك بن مخلد النبيل الثقـة المـأمون ، فإنه المعروف بالرواية عن الثوري كما في ترجمته من ( تهـذيب التهـذيب ) ، وترجمة الثوري من ( تهذيب المِزي ) وعنه يروي أبو قلابة الرقاشي كمـا فـي ترجمته من ( تاريخ بغداد ) ج 10 ص 425 ، وقـد تغلـب الكـوثري هنـا علـى هواه إلى حد ما ، إذ اقتصر على قوله : (( وربما )) ولم يجزم كعادته .
6- أحمد بن إبراهيم . قال الخطيب ج 13 ص 381 : (( الأبار أخبرنا أحمد بن إبراهيم قال قيل لشريك ... )) .
ذكر الكوثري هذه الرواية ص 61 ثم قال : وأما أحمد بن إبراهيم فهو النكـري ولفظه لفظ الانقطاع ، ولم يدرك شريكاً إلا وهو صبي .
( فأقول ) أول مذكور ممن يقال له أحمد بن إبراهيم في ( تاريخ بغـداد ) ، و ( تهذيب التهذيب ) (( أحمد بن إبراهيم بن خالد / الموصلي ..)) وذكر الخطيـب سماعه من شريك، وذكر المزي في ( التهذيب ) شريكاً في شـيوخه ، ويعلـم من تاريخ وفاته والنظر في مولد الأبار أدركه إدراكاً واضحاً وهو معه في بلـد ، وبذلك يعلم أنه هو الواقع في السند ، ولكن الكـوثري رأى هـذا ثقـة فـالتمس غيره ممن تتهيأ له المغالطة به ويكون فيه مطعن فلم يجد إلا النكري وهو ثقة أيضاً لكن كان صغيراً عند وفاة شريك ، ولم تذكر له رواية عن شـريك ، فقنـع الكوثري بهذا ، وهكذا تكون الأمانة عنده !
وأما قوله : (( لفظ انقطاع )) فيرده أن أحمد بن إبراهيم الموصلي ثقة ، وقد ثبت سماعه من شريك ، ولم يكن مدلساً ، فروايته عن شريك محمولـة علـى السماع كما هو معروف في علوم الحديث ، وأصول الفقـه ، ، وسـيأتي شـرح هذه القاعدة وبعض دقائقها فـي القسـم الأول مـن ( التنكيـل ) إن شـاء اللـه تعالى [1] .
7- أبـو الـوزير . قـال الخطيـب ( ج 13 ص 384 ) / عبـد اللـه بـن محمـود المروزي ، قال سمعت محمد بن عبد الله بن قهزاذ يقول : سمعت أبا الـوزير

---

[1] () انظر ج 1 ص 78 - 83 من (( التنكيل )) . ن

أنه حضر عبد الله بن المبارك..)) . ذكر الكوثري هذه الرواية ص 69 ثم قال : عبد الله بن محمود مجهول الصفة، وكذا أبو الوزير عمر بن مطرف .
أقول : عبد الله بن محمود من الحفاظ الأثبات كما يأتي في نوع [1] – 7 – من هذه الطليعة إن شاء الله تعالى .
وأما الوزير فكيف يزعم الأستاذ أنه عمر بن مطرف ، مع أن عمر بن مطـرف لم يعرف برواية أصلاً ، وإنما ذكر اسمه في نسب ابنيه إبراهيم ومحمد .
وقد قال الكوثري ص 83 : (( قاعدة ابن المبارك في الفقه ... )) وإنمـا أخـذ ذلك مما رواه الخطيب ج 13 ص 343 )) أبـو حمـزة المـروزي قـال سـمعت ابن أعْيَن أبا الوزير )) . وعادة الكوثري في الصبر على التنقيب تقضي بأنه قد راجع ( الكنى ) للدولأبي فوجد فيه جزء 2 صـفحة 147 (( أبـو الـوزير محمـد بن أعين المروزي روى عن ابن المبارك )) فبادر الأستاذ إلى نظر هذا الاسـم في ( تهذيب التهذيب ) فوجـد فيـه جـزء 9 ص 66 (( محمـد بـن أعيَـن / أبـو الوزير المروزي خادم ابن المبـارك ، روى عنـه وعـن ابـن عيينـة وفضـيل بـن عياض، وخلق وعنه أحمد وإسحاق ... ومحمد بن عبد الله بن قهزاذ وآخرون ، قال أبو محمد بن علي بن حمزة المروزي : يقـال إن عبـد اللـه أوصـى إليـه ، وكان من ثقاته وخواصه ، وذكره ابن حبان فـي (( الثقـات )) وقـد ذكـره ابـن أبـــــــي حـــــــاتم ج 3 ق 2 صـــــــــفحة 207 فقـــــــال : (( وَصِيُّ ابن المبارك )) .
فعلم الكوثري يقيناً أن هذا هو الواقع في السند ، ولكنـه لـم يجـد مغمـزاً لأن ثقة ابن المبارك به واعتماده عليه توثيق ، ورواية الإمام أحمد عنه توثيـق لمـا عرف من توقي أحمد [2] ، ومع ذلك توثيق ابن حبان ، ولم يعارض ذلك شيء ، ففزع الكوثري إلى التبديل كعادته ، فزعم أن أبا الوزير الواقع في السـند هـو عمر بن مطرف لأنه لم يجد في كنى ( التهذيب ) ذكـراً لأبـي الـوزير ، فطمـع أن من يتعقبه لا يهتدي إلى ترجمة محمد بن أعين !
ثم رأى في الأبناء من ( التهذيب ) (( ابن وزير جماعة منهـم محمـد )) فرجـع إلـــــــــــــى مـــــــــــــن يقـــــــــــال ( محمد بن الوزير ) فوجد جماعة معهم (( محمد بن أبي الوزير هو محمد بـن عمر ، تقدم )) فنظر ترجمته فإذا هو محمد بن عمـر بـن مطـرف ، فمـن هنـا أخذ الكوثري اسم عمر بن مطرف والله أعلم .
وهكذا تكون الأمانة عند الكوثري .
8- محمد بن أحمد بن سهل : قال الكوثري صفحة 63 (( وهناك روايـة : ومـا هي ما رواه هبة الله الطبري في ( شـرح السـنة ) عـن محمـد بـن أحمـد بـن

---

[1] () في الطبعتين (فرع ) والصواب ما أثبتنا .

[2] () كان ابن المبارك رجل دين ودنيا فلم يكن ليثق في شؤونه في حياته وفي مخلفاته بعد وفاته إلا بعدل أمين يقض وهذا توثيق عملي قد يكون أقوى من القولي ، والإمام أحمد لا يروي إلا عن ثقة عنده؛ صرح به شيخ الإسلام ابن تيمية ، والسبكي في (( شفاء السقام )) والسخاوي في ((فتح المغيث)) ص 134 ويقتضيه ما في (( تعجيل المنفعة )) صفحة 15 و 19 وفي ترجمة عامر بن صالح ما يدل على ذلك .

سهل ( الأصباغي ) عن محمد بن أحمد بن الحسن أبي علي بن الصواف ... )) .
كذا فسر الكوثري من عنده بقوله : (( الأصباغي )) ، مع أن الأصباغي سكن دمشق وهو مقل لا يعرف له رواية عن ابن الصواف ، ولا لهبة الله رواية عنه ولا لقاء ، واقتصر الخطيب في ترجمته ج 1 ص 307 على قوله : (( سكن دمشق وحدث بها عن محمد بن الحسين البستنبان ، وروى عنه أبو الفتح بن مسرور )) .
ومعرفة الكوثري ويقظته أن يكون قد شعر بهذا وفتش ، فعلم أن شيخ هبة الله في السند هو محمد بن / أحمد بن سهل أبو الفتح بن أبي الفوارس الحافظ الثقة الثبت وترجمته في ( تاريخ بغداد ) ج 1 ص 352 وفيها (( سمع من .... وأبي علي بن الصواف ... حدث عنه ... وهبة الله بن الحسن الطبري )) .
وإنما أسقط هبة الله في ذاك السند اسم الجد على ما يعرف من عادة المحدثين في تفننهم في ذكر شيوخهم الذين أكثروا عنهم .
9- محمد بن عمر ، قال الخطيب ( ج 13 ص 405 ) : (( محمد بن الحسين بن حميد ابن الربيع حدثنا محمد بن عمر بن دليل قال : سمعت محمد بن عبيد الطنافسي .... )) ذكر الكوثري هذه الرواية ص 126 وقال : (( محمد بن عمر هو ابن وليد التويني ، وقد تصحف (( وليد )) إلى (( دليل )) في الطبعات كلها ، ويقول عنه ابن حبان : يروى عن مالك ما ليس من حديثه )) .
أقول :لم يذكروا في ترجمة محمد بن عمر بن وليد التيمي الذي تكلم فيه ابن حبان وغيره أنه يروي عن محمد بن عبيد الطنافسي ، ولا أنه يروي عنه محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع وأراه أقدم من ذلك ، فإنه يروي عن المتوفين حوالي سنة 180ه ، كمسلم بن خالد ، ومالك ، وهشيم ، فيبعد أن ينزل إلى محمد بن عبيد المتوفى سنة 204ه ، ولم يذكروا روايا عن التيمي هذا إلا أبا زرعة المولود سنة 200 ، ويبعد أن يكون أدركه ، أعني التيمي هذا ، محمد بن الحسين بن حميد الذي أقدم من سمي من شيوخه موتاً أبو سعيد الأشج المتوفى سنة 257 ، فالأقرب أن يكون الواقع في السند هو محمد بن عمر بن وليد الكندي الكوفي ، يروي عن الكوفيين المتوفين حوالي سنة مائتين ، وأقدم من سمي من شيوخه محمد بن فضيل المتوفى سنة 195 .
وذكر ابن أبي حاتم هذا الكندي فقال : (( كتب عنه أبي في الرحلة الثالثة بالكوفة ، وقدمنا الكوفة سنة 255 وهو حي فلم يقض السماع منه كتب منه )) وقال النسائي : (( لا بأس به )) ، وذكره ابن حبان في الثقات . فهذا كوفي يروي عن أقران محمد عبيد – ومحمد بن عبيد كوفي وقد أدركه – أعني الكندي – محمد بن حسين بن حميد بن الربيع وهو كوفي أيضاً ، وهذا لا يخفى / على الكوثري لكنه لم يجد في هذا مغمزاً فعدل إلى التيمي المطعون فيه لحاجة الكوثري إلى الطعن في تلك الرواية ، والله المستعان .
10- محمد بن سعيد . قال الخطيب ( ج 13 ص 375 ) : (( .... محمود بن غيلان حدثنا محمد بن سعيد عن أبيه .... )) فذكر الكوثري هذه الرواية ص 47 ثم قال : محمد ابن سعيد هو ابن مسلم الباهلي ، وقد قال ابن حجر عنه

في ( تعجيل المنفعة ) : منكر الحديث مضطربة ، وقد تركه أبـو حـاتم ووهـاه أبو زرعة فقال ليس بشيء . ا هـ وإلى الله نشكو مـن هـؤلاء الـرواة الـذين لا يخافون الله ، هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب )) .
أقول : هذا يصلح أن يعد نوعاً مسـتقلاً مـن مغالطـات الكـوثري وهـو اغتنـام الخطأ الواقع في بعض الكتب إذا وافق غرضه ، والذي في ( تعجيل المنفعـة ) ص 324 (( محمد بن سعيد الباهلي البصـري الأثـرم عـن سـلام بـن سـليمان القارئ ، وعنه أبو بكر محمـد بـن عبـد اللـه جـار عبـد اللـه بـن أحمـد وشـيخه ويعقوب بن سفيان ومحمد بن غالب تمتام وجماعة منهم أبـو حـاتم ثـم تركـه وقال : هو منكر الحديث مضطرب الحديث ووهاه / أبو زرعة ، فقال ليس هـو بشيء )) فهذه الترجمة فيها تخليط لا أدري أعـن سـقط نشـأ أم عـن غلـط ، وهذا الذي تكلموا فيه ليس هو محمد بن سعيد بن سـلم ، ولا هـو بـاهلي ، بـل هو محمد بن سعيد بن زياد أبو سعيد القرشي الكزبري البصري الأثرم ، ذكره البخـاري فـي ( التاريـخ ) ( ق 1 ج 1 ص 96 ) )) محمـد بـن سـعيد القرشـي البصري ... )) وذكره ابن أبي حاتم في كتابه ( ج 3 ق 2 ص 264 ) (( محمـد بن سعيد بن زياد القرشي أبو سعيد المصري (البصري) الأثرم سـكن بغـداد ، سمع منه أبي ولم يحدث عنه ، سمعته يقـول : هـو منكـر الحـديث مضـطرب الحديث ، سألت أبا زرعة عنه فقال : ضـعيف الحـديث وليـس بشـيء )) ولـه ترجمة في ( تاريخ بغداد ) ج 5 ص 305 وفي ( الميـزان ) و ( اللسـان ) ، ولا أشك أن الكوثري عرف ذلك وعرف أن ما فـي ( التعجيـل ) تخليـط ولكـن إذا كان الكوثري يصطنع المغالطات اصـطناعاً كمـا مـرَّ فكيـف لا يغتنـم مـا جـاء عفواً والذي يظهر أن هنـاك محمـد بـن سـعيد البـاهلي يـروي عـن سـلام بـن سليمان القارئ وعنه محمد بن سعيد بن زياد جار عبد الله بن أحمـد فـاختلط في ( التعجيل ) ترجمة هذا بترجمة محمد بن سعيد بن زياد القرشي الكزبري البصري الأثرم ، فأما الواقع في السند فهو كما قال الكوثري محمد بن سـعيد بن سلم الباهلي ، ولم يطعن فيه أحد ، وتأمـل قـول الكـوثري : (( وإلـى اللـه نشكو...)) !
11- أبو شيخ الأصبهاني ، قال الخطيب ( ج 13 ص 384 ) : (( محمد بن عبد الله الشافعي قال : حدثني أبو شيخ الأصبهاني حدثنا الأثرم )) وقال ج 13 ص 411 : (( محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي حـدثنا أبـو شـيخ الأصـبهاني حدثنا الأثرم )) أشار الكوثري ص 69 إلى الرواية الأولى وقال : (( في سـنده أبو شيخ الأصبهاني ضعفه بلـديه الحـافظ أبـو أحمـد العسـال ، ولـه ميـل إلـى التجسيم )) ؛ وأشار ص 141 إلـى الروايـة الثانيـة وقـال : (( فـي سـنده أبـو الشيخ الأصبهاني وقد ضعفه العسال . [1] وذكر / الكوثري ص 49 حكايـة فـي

---

[1] () هذا التضعيف لم يثبت عن العسال ، وقد تعقبه المؤلف في (( التنكيل )) بأنه لم يظفر به عن العسال، وقال هناك ( 1/39 ) : (( وقد كنت كتبت إلى بعض أهل العلم أسألهم ، فلم أحصل على خبر إلا أن أحدهم أخبرني أنه اجتمع بالأستاذ الكوثري نفسه )) .
هذا آخر كلامه ، لم يذكر نتيجة الاجتماع كما علقت هناك . وكنت كتبت إلى فضيلة الشيخ محمد نصيف استوضحه الأمر ، حتى أعلقه في هذا الموضع من (( التنكيل )) ، ولكن الجواب تأخر حتى فاجأنا الطبع ، فرأيت أن أستدرك ذلك هنا للفائدة .

سندها أبو محمد بن حيان فقال : (( وأبو محمد بن حيان هو أبو الشيخ ... قد ضعفه بلديه الحافظ العسال )) .
أقول : أما أبو الشيخ وهو أيضاً أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني فتأتي ترجمته في ( التنكيل ) إن شاء الله تعالى . وأما هذا الراوي عن الأثرم وعنه أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي فهو رجل آخر ترجمته في ( تاريخ بغداد ) ج 2 ص 326 : (( محمد بن الحسين بن إبراهيم بن زياد بن عجلان أبو شيخ الأصبهاني ، سكن بغداد وحدث بها عن .... وأبي بكر الأثرم ، روى عنه أبو بكر الشافعي وكان ثقة )) .
فلا أدري أعرف الكوثري هذا وفعل ما فعل عمداً ، أم استعجل هنا على خلاف عادته ، فلم يبحث حتى يتبين له أن أبا شيخ هذا غير أبي الشيخ المشهور [1] . فالله أعلم .
أبو الحسن بن الرزاز . في ( تاريخ بغداد ) ج 3 ص 121 ترجمة لمحمد بن العباس ابن حيويه أبي عمر الخزاز ، وفيها : (( حدثني الأزهري قال :كان أبو عمر بن حيويه مكثراً وكان فيه تسامح ، وربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يقرب

---

كتب الشيخ محمد نصيف إلى فضيلة الشيخ سليمان الصنيع عضو مجلس الشورى بمكة المكرمة ، ومدير مكتبة الحرم المكي سابقاً يسأله عن عبارة المعلمي المذكورة آنفاً فكتب فضيلته يقول بعد السلام والتسمية والحمدلة : (( وجوأبي على ذلك أني اجتمعت بالكوثري عدة مرات في داره بمصر في ذلك الحين وسألته عن ذلك فلم احصل على نتيجة منه ولو كان صادقاً فيما نسبه إلى أبي أحمد العسال لأوضحه لي حين سؤالي له ، والذي يظهر لي أن الرجل يرتجل الكذب ويغالط كما يظهر ذلك مما أوضحه الشيخ عبد الرحمن في الطليعة وفي التنكيل يضاف إلى ذلك أن الحافظ الذهبي قد ترجم لأبي الشيخ الأصبهاني الأصبهاني في (( تذكرة الحفاظ )) ج 3 ص 945 من الطبعة الثالثة وكذا في (( شذرات الذهب )) من 3 ص 69 ..
فالذهبي قال : حافظ أصبهان ومسند زمانه كان مع سعة علمه وغزارة حفظه صالحاً قانتا لله صدوقا .
ثم قال : قال ابن مردويه ثقة مأمون ونقل عن أبي بكر الخطيب كان حافظاً ثبتاً متقناً ونقل عن أبي نعيم قوله كان ثقة . وفيما نقله الذهبي عن الخطيب وعن أبي نعيم كفاية ولا حاجة إلى إعادته يُضاف إلى ذلك أن الحافظ الذهبي لم يذكر أبا الشيخ الأصبهاني في (( ميزان الاعتدال )) لأنه يذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان ثقة للذب والدفاع عنه إن كان من الثقات . وهذا من الأدلة الواضحة على عدم صحة ما ذكره الكوثري من تضعيف أبي الشيخ وقد بحثت في جميع الكتب الموجودة لدي ككتاب (( الأنساب )) للسمعاني ومختصره (( اللباب )) وكل الكتب المطبوعة التي ترجمت لأبي الشيخ فلم أجد شيئاً مما ذكره الكوثري ..
هذا ما لدي أكتبه إليكم لتبعثوه لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني . وأعتقد أن الشيخ عبد الرحمن قد وفى الموضوع حقه من الرد في كتابه (( التنكيل )) ، كما أن الشيخ محمد ناصر الدين لديه الكفاية من الاطلاع على كتب الرجال وغيرها وتوفر المراجع لديه من مخطوط ومطبوع . وأسأل الله أن يرزقنا الصدق في القول والإخلاص في العمل ويوفقنا لكل خير . حفظكم الله ورعاكم .
سليمان الصنيع .
وأقول : من المصادر التي راجعتها تحقيقاً للموضوع كتاب (( سير النبلاء )) ( 10/215/1 – 216/2 ) للذهبي وهو غير مطبوع ، نقل فيه أيضاً توثيق الخطيب لأبي الشيخ رحمه الله .
وعن ابن مردويه أنه قال فيه: (( ثقة مأمون )) وختم ترجمته بقوله : (( قلت : قد كان أبو الشيخ من العلماء العاملين ، صاحب سنة واتباع ، لولا ما ملأ تصانيفه من الواهيات )) .

[1] () قلت : اعترف الكوثري في الترحيب ص 38 بهذا التحقيق . ن

أصله منه فيقرؤه / من كتاب أبي الحسن بن الرزاز لثقته بـذلك الكتـاب، وإن لم يكن فيه سماعه ، وكان مع ذلك ثقة )).

فاحتاج الكوثري إلـى الطعـن فـي ابـن حيـويه هـذا ، فـذكر ص 21 بعـض العبارة وقال : (( على أن أبا الحسن بن البزاز الذي كان يثق بكتابه هـو علـي بن أحمد المعروف بابن طيب البزاز ، وهو معمر متأخر الوفاة : نص الخطيب على أن ابناً له أدخل في أصوله تسميعات طرية ، فماذا تكـون قيمـة تحـديث من يثق بها من تلك الأصول )) .

أقول : في ( تاريخ بغداد ) ج 11 ص 330 : (( علي بن أحمد أبو الحسـن المعروف بابن طيب الرزاز .... له دكان في سوق الرزازين .... حدثني بعـض أصحابنا قال : دفع إليَّ علي بن الرزاز .... وحـدثني الخلال قـال : أخـرج إلـي الرزاز .... قلت : وقد شاهدت جزءاً من أصول الرزاز ، وكان الـرزاز مـع هـذا كثير السماع )) .

ثم ذكر أنه ولد سنة 335 ومات سنة 419 ، فالذي كان ابن حيـويه ربمـا يقرأ من كتابه هو (( أبو الحسـن بـن الـرزاز )) وعلـي بـن أحمـد هـذا هـو أبـو الحسن الرزاز كما تكرر في ترجمته ، / فأما قـوله فـي أولهـا [1] (( المعـروف بابن طيب الرزاز )) فقوله : (( الرزاز )) من وصف علي نفسه لا مـن وصـف (( طيب )) .

وسياق الترجمة يبين ذلك ، وأيضاً فعلي بن أحمـد أصـغر مـن ابـن حيـويه بأربعين سنة ، فيبعد جداً أن يحتاج ابن حيويه في قراءة حديثه إلى كتـاب هـذا المتأخر ، وأيضاً فلا يعرف بين الرجلين علاقة .

وفي ( تاريخ بغداد ) ج 12 ص 85 (( علي بن محمد بن سعيد أبو الحسن الكندي الرزاز .... قال العتيقي : وكـان أمينـاً مسـتوردا لـه أصـول حسـان )) وذكر أنه توفي سنة 372 ، فهذا أقرب إلى أن يكون هو المراد ، لكنه ( الرزاز ) لابن الرزاز .

وفي ( تاريخ بغداد ) ج 12 ص 113 (( علي بـن موسـى بـن إسـحاق أبـو الحسن ، يعرف بابن الرزاز سمع .... روى عنه ابن حيويه والدارقطني ، وكان فاضلاً أديباً ثقة عالماً)) .

فهذا هو الذي يتعين أن يكون المراد بقول الأزهري (( فيقرؤه من كتـاب أبي الحسن بن الرزاز لثقته بذلك الكتاب وإن لم يكـن فيـه سـماعه )) فكـأن بعض كتب علي بن موسى هذه صـارت بعـد وفـاته إلـى تلميـذه ابـن حيـويه ، وكان فيها ما سمه ابن حيويه ، لكن لم يقيد سماعه في تلك النسخة التي هي من كتب الشيخ ، وبهذا تبين أنه لا يلحـق ابـن حيـويه عيـب ولا يـوجب صـنيعه أدنى قدح ، وسيأتي بسط ذلك في ترجمة محمد بن العباس من (التنكيل) إن شاء الله تعالى .

والمقصود هنا أن أبا الحسن بن الرزاز هو علي بن موسـى بـن إسـحاق لا علي بن أحمد كما زعم الكوثري .

---

[1] () أي قول الخطيب في أول الترجمة .

وقد بقي غير هذه الأمثلة تأتي في مواضعها من ( التنكيل ) إن شاء الله تعالى . [1]

-2-

ومن عوامده أنه يعمد إلى كلام لا علاقة له بالجرح فيجعله جرحاً !فمن أمثلة ذلك:

1و 2 : جرير بن عبد الحميد وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري ، قال الذهبي في خطبة ( الميزان ) : (( وفيه : يعني / ( الميزان ) من تُكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين وأقل تجريح ، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته )) .

وهكذا قد ذكر في الترجمة عبارة لا قدح فيها ولا مدح ، وإنما ذكرها لاتصالها بغيرها ، فمن ذلك أنه ذكر جرير بن عبد الحميد فقال في أثناء الترجمة : (( قال ابن عمار كان حجة وكانت تكتبه صحاحاً ، قال سليمان بن حرب : كان جرير وأبو عوانة يتشابهان ما كان يصلح إلا أن يكونا راعيين ، وقال ابن المديني : كان جرير بن عبد الحميد صاحب ليل . وقال أبو حاتم : جرير يحتج به ، وقال سليمان بن حرب : كان جرير وأبو عوانة يصلحان أن يكونا راعيي غنم كانا يتشابهان في رأي العين ؛ كتبت عنه وأنا وابن مهدي وشاذان بمكة ))لم يتعرض صاحب ( التهذيب ) مع محاولته استيعاب كل ما يقال من جرح أو تعديل لقضية التشابه ولا الصلاحية لرعي الغنم لأنه لم ير فيها ما يتعلق بالجرح والتعديل .

وأما الذهبي فذكر ذلك لاتصاله بغيره ، ولأن ذكر الصلاحية لرعي الغنم إنما فائدته تحقيق التشابه في رأي العين ، وبيان أنهما كانا يتشابهان ، ربما تكون له فائدة ما .

والمقصود أن مراد سليمان من بيان صلاحية الرجلين لرعي الغنم هو تحقيق تشابهما في رأي العين كما يبينه السياق ، ووجه ذلك أن من عادة الغنم أنها تنقاد لراعيها الذي قد عرفته وألفته وأنست به وعرفت صوته ، فإذا تأخر ذاك الراعي في بعض الأيام وخرج بالغنم آخر لم تعهده الغنم لقي منها شدة لا تنقاد له ولا تجتمع على صوته ولا تنزجر بزجره . لكن لعله لو كان الثاني شديد الشبه بالأول لانقادت له الغنم ، تتوهم أنه صاحبها الأول ، فأراد سليمان أن تشابه جرير وأبي عوانة شدد بحيث لو رعى أحدهما غنماً مدة حتى عرفته وأنست به ثم تأخر عنها وخرج الآخر لانقادت غليه الغنم ، تتوهم أنه الأول .

وقد روى سليمان بن حرب عن الرجلين ، وقال أبو حاتم : (( كان سليمان بن حرب قل من يرضى من المشايخ ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة )) . أما الكوثري فإنه احتاج إلى الطعن في هذين الحافظين الجليلين جرير وأبي عوانة ، فكان مما تحمله للطعن فيهما تلك الكلمة ، وقطعها ، وفصلها بحيث يخفي المراد منها ، فقال في صفحة 101 في جرير

---

[1] () ج 1 ص 450 رقم 208 . ن

(( مضطرب الحديث لا يصلح إلا أن يكون راعي غنم عند سليمان بن حرب )) .

وقال ص 92 في أبي عوانة : (( كان يراه سليمان بن حرب لا يصلح إلا أن يكون راعي غنم )) وأعاد نحو ذلك ص 118 . هب أنه لا يعرف عادة الغنم فقد كان ينبغي أن ينبه السياق ، ولعله قد تنبه ولكن تعمد المغالطة ، ولذلك قطع العبارة وفصلها . والله المستعان [1] .

3- محمد بن عبد الوهاب أبو أحمد الفراء . قال الكوثري ص 135: (( معلول عند أبي يعلى الخليلي في ( الإرشاد ) )) .

أقول : إطلاق كلمة على الراوي من بدع الكوثري ، والذي في ترجمة محمد بن عبد الوهاب من (( تهذيب التهذيب )) : قال الخليلي في ( الإرشاد ) عقب حديث علي بن هشام بن سعير بن الخمس عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله – في الوسوسة – قال لي عبد الله بن محمد الحافظ : أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في / الصحيح ) عن محمد بن عبد الوهاب وهو معلول فرد . ا هـ ولم أر الحديث المذكور في ( صحيح مسلم ) إلا عن يوسف بن يعقوب الصفار عن علي بن عثام ، فالله تعالى أعلم )) .

أقول : مقصود ابن حجر من ذكر هذه الحكاية التنبيه على ما فيها من رواية مسلم في ( الصحيح ) عن محمد بن عبد الوهاب ، فإن ذلك غير ثابت إلا أن يصح هذا بأن يكون وقع في بعض النسخ من ( صحيح مسلم ) ، روايته الحديث عن محمد بن عبد الوهاب ، وقد رواه أبو عوانة في ( صحيحة ) ( ج 1 ص 79 ) عن محمد بن عبد الوهاب عن علي بن عثام ، وقول عبد الله ابن محمد (( وهو معلول وفرد )) يريد الحديث كما لا يخفى ، وعلته جاءت من فوق ، ففي ترجمة سُعير بن الخمس من (( تهذيب التهذيب )) أن مسلماً أخرج له هذا الحديث الواحد ، قال ابن حجر : (( قلت رفعه هو وأرسله غيره )) وإنما قال عبد الله بن محمد : (( عن محمد بن عبد الوهاب )) لأن محمداً من معاصري مسلم وعاش مسلم إحدى عشر سنة ، ومن عادة المحدثين اجتناب رواية ما ينزل سندهم فيه ،والنزول في رواية مسلم عن محمد بن عبد الوهاب واضح /، فتعجب عبد الله ابن محمد من إخراج مسلم الحديث في ( الصحيح ) ، مع أن هناك ما نعين من إخراجه :

الأول : نزول سنده .

الثاني : أنه معلول وفرد ، فبان أنه ليس في تلك الكلمة غض من محمد بن عبد الوهاب ، وهو من الحفاظ الثقات الإثبات ، ولم يجد الكوثري فيه مغمزاً ، فاضطر إلى تلك المغالطة القبيحة ، والله المستعان .

4- عبد الله بن محمد بن عثمان بن السقاء .قال الكوثري صفحة 147 : (( هجره أهل واسط لروايته حديث الطير / كما في ( طبقات الحافظ الذهبي ) )) .

---

[1] لم يجب الكوثري في الترحيب عن هذا بشيء يذكر . وراجع التنكيل 1/ 216/ 63 . ن

أقول : الذي في ترجمة هذا الحافظ من ( تذكرة الحفـاظ ) ج 3 ص 165 من قـول الحـافظ خميـس الحـوزي (( مـن وجـوه الواسـطيين وذوي الـثروة والحفظ . وبارك الله في سنه وعلمـه ، واتفـق أنـه أملـى حـديث الطيـر فلـم تحتمله نفوسهم فوثبوا به وأقاموا وغسلوا موضعه فمضى ولزم بيته )) .

أقول : أفلا يعلم الأستاذ أم هذه حماقـة مـن العامـة وجهـل لا يلحـق ابـن السقاء بها عيب ولا ذم ولا مـا يشـبه ذلـك، وحـديث الطيـر مشـهور روي مـن طرق كثيرة ، ولم ينكر أهل السـنة مجيئـه مـن طـرق كـثيرة ، وإنمـا ينكـرون صحته ، وقد صححه الحاكم ، وقال غيره إن طرقه كثيرة يدل مجموعها أن لـه أصلاً ، وممن رواه النسائي في الخصائص ، فكأني بـالكوثري يقـول : كمـا أن عامة ذاك العصـر اشـتد نكيرهـم علـى هـذا الحـافظ وظنـوا أن روايتـه لـذاك الحديث توجب سقوطه ، فلعل عامة هذا الزمان إذا رأوا الأستاذ الكـوثري قـد ذكر الحكاية في معرض الطعن في ذاك الحافظ أن يظنوا أن فـي القصـة مـا يعد جرحاً ! والله المستعان .

5- سالم بن عصام . قـال الخطيـب ( ج 13 ص 410 ) : (( أخبرنـا أبـو نعيم الحافظ حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بـن جعفـر بـن حيـان : حـدثنا سالم بن عصام : حدثنا رستة عن موسى بن المساور قال سمعت جبر ، وهـو عصام بن يزيد يقول سمعت سفيان الثوري ... ))

قال الكوثري ص 136 : (( وسالم بن عصام صاحب غرائب )) .

أقول : ذكره الراوي عنه هنا وهو أبو محمد ويُقال أبو الشيخ عبد اللـه بـن محمد بن جعفـر بـن حيـان فـي كتـابه : (( طبقـات الأصـبهانيين )) [1] وقـال : (( وكان شيخاً صدوقاً صاحب كتاب وكتبنا عنه أحاديث غرائب ، فمـن حسـان ما كتبنا عنه .... )) .

وقال أبو نعيم الحافظ الأصبهاني في ( تاريخ أصبهان ) : (( صاحب كتـاب كثير الحديث والغرائب )) .

أقول :ومن كثر حديثه لا بد أن تكون عنده غرائب، وليس ذلك بموجب للضعف، وإنما الذي يضر أن تكون تلك الغرائب منكرة ، وأبو الشيخ وأبو نعيم التزما في كتأبيهما النص على الغرائب حتى قال الشيخ في ترجمة الحافظ الجليل أبي مسعود أحمد بن الفرات : (( وغرائب حديثه وما ينفرد به كثير )) والغرائب التي كانت عند سالم ليست بمنكرة كما يعلم من قول الشيخ (( كان شيخاً صدوقاً صاحب كتاب )) ومع هذا فقد توبع على الأثر الذي ساقه الخطيب ، قال أبو الشيخ في ترجمة موسى بن المساور من ( الطبقات ) (( حدثنا محمد بن عمرو ، قال حدثنا رستة ، قال : حدثنا موسى بن المساور قال : سمعت عصام ابن يزيد ... )) فذكر مثل ما ذكر سالم ، ومحمد بن عمرو أراه محمد بن عمرو الأبهري ذكر أبو الشيخ في ترجمته أنه من شيوخه وأنه يروي عن رستة ، فإما أن يكون نسبه إلى جده وإما أن يكون سقط ( بن أحمد ) من النسخة .

---

[1] () منه نسخة محفوظة في المكتبة الآصفية بحيدر أباد الدكن بالهند . قلت : ومنه أخرى في الظاهرية . ن

6- الهيثم بن خلف الدوري ، قال الكوثري ص 47 : (( يروي الإسماعيلي عنه في صحيحة إصراره على خطأ ، وفي الاحتجاج برواية مثله وقفة )) .

أقول : اخطأ الذي يضر الراوي الإصرار عليه هو ما يخشى أن تترتب عليه مفسدة ويكون الخطأ من المصر نفسه ، وذلك كمن يسمع حديثاً بسند صحيح فيغلظ فيركب على ذاك السند متناً موضوعاً فينبهه أهل العلم فلا يرجع ، وليس ما وقع للهيثم من هذا القبيل ، إنما وقع عنده في حديث الزهري عن محمود بن الربيع عن عتبان ، وقع عنده ( محمد بن الربيع ) بدل ( محمود بن الربيع ) وثبت على ذلك وهذا لا مفسدة فيه ، بل ثبات الهيثم يدل على عظم أمانته وشدة تثبته إذ لم يستحل أن يغير ما في أصله ، وقد وقع لمالك بن أنس الإمام نحو هذا ، كان يقول في عمرو بن عثمان : ( عمر بن عثمان ) وثبت على ذلك ، وقد قال الإسماعيلي نفسه في الهيثم أنه (( أحد الإثبات )) .

7- محمد بن عبد الله بن عمار . انظر ما يأتي ( 5 : 11 ) .

-3-

ومن عجائبه اهتبال التصحيف أو الغلط الواقع في بعـض الكتـب إذا وافـق غرضه ! فمن أمثلة ذلك .

1- وضاح بن عبد الله أبو عوانة ذكروا في ترجمة علي بن عاصم مما عابوا به علي ابن عاصم أنه كان يغلط فيتبين له مخالفة الحفاظ له فلا يعبأ بذلك ، بل ينتقص أولئك الحفاظ ، ففي (( تاريخ بغداد )) ( ج 11 ص 450 ) في ترجمة علي بن عاصم عن علي بن المديني مراجعة دارت بينه وبين علي بن عاصم وفيها (( ..... فقلت له إنما هذا عن مغيرة رأي حماد ، قال : فقال من حدثكم ؟ قلت : جرير ، قال ذاك الصبي ، ... قال : مُر شيء آخر ، فقلت : يخالفونك في هذا ، فقال : من؟ قلت أبو عوانة ، قال : وضاح ذاك العبد ، ... قال : وقال لشعبة : ذاك المسكين )). فوقعت هذه الحكاية في ترجمة علي بن عاصم من (( تهذيب التهذيب )) المطبوع ووقع فيها (( وضّاع ذاك العبد )) ولم يخف على ذي معرفة أن هذا تصحيف وأن الصواب (( وضاح )) كما في (( تاريخ بغداد )) ، وعلى ذلك قرائن منها السياق ، فإنه إنما قال في جرير (( ذاك الصبي )) وفي شعبة (( ذاك المسكين )) : فلم يجاوز حد الاستحقار ، فكذلك ينبغي في حق أبي عوانة .

( ومنها ) أن الذهبي لخص تلك الحكاية بقوله في ( الميزان ) : (( وقيل كان يستصغر الفضلاء )) .

ومنها أن أبا عوانة من الأكابر ،وعلى بن عاصم مغموز ، فلو تجرأ علي بن عاصم فرمى أبا عوانة بالكذب لقامت عليه القيامة ، ومنها أنه لم يُعرف لعلي بن عاصم كلام في الرواة بحق أو باطل ، وإنما كان راويه ، ومع ذلك فلم يحمد في روايته .

ومنها أنه لو كان في عبارة علي بن عاصم ما يعد جرحاً لأبي عوانة لكان حقه أن يذكر في ترجمة أبي عوانة ، وبالجملة فلا يشك عارف أن الصواب ( وضاح ذاك العبد ) كما في ( تاريخ بغداد ) ، ولا أشك أن الكوثري لا يخفى

عليه ذلك حتى ولو لم يطلع على ما في ( تاريخ بغداد ) ، مع أنه قد طالع الترجمة فيه ونقل عنها ، ولكنه كان محتاجاً إلى أن يطعن في أبي عوانة ووقعت بيده تلك الغنيمة الباردة فيما يريه الهوى فلم يتمالك أن وقع ، فقال ص 92 : وأما أبو عوانة .... لكن يقول عنه علي بن عاصم: ( وضاع ذاك العبد ) ، وقال ص 71 : (( بلغ به الأمر إلى أن كذبه علي بن عاصم )) كذا صنع الكوثري الذي يقيم نفسه مقام من يتكلم في الصحابة والتابعين ، ويكثر من كتابه (( نسأل الله السلامة )) ، (( نسأل الله العافية )) !

وهكذا تكون الأمانة عند الأستاذ .

2- أبو عوانة أيضاً ..... أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اتفق الأئمة على الثناء عليه والاحتجاج بروايته ، وأخرج له الشيخان في ( الصحيحين ) أحاديث كثيرة ، ويأتي بعض ثناء الأئمة عليه في ترجمته من ( التنكيل ) وصح أنه أدرك الحسن البصري وابن سيرين وحفظ بعض أحوالهما ، قال البخاري في ترجمته من ( التاريخ ) ج 4 ق 3 ص 181 :

(( سمع الحكم ابن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وقتادة ..... قال لنا عبد الله بن عثمان أخبرنا يزيد بن زريع قال : أخبرنا أبو عوانة قال : رأيت محمد / بن سيرين في أصحاب السكر فكلما رآه قوم ذكروا الله ، وقال لنا موسى بن إسماعيل ، قال لي أبو عوانة : كل شيء حدثتك فقد سمعته )) يعني أنه لا يدلس ولا يروي عمن لم سمع منه .

وقال ابن سعد في ( الطبقات ) ج 7 ق 2 ص 43 : (( أخبرنا هشام أبو الوليد الطيالسي ، قال: حدثنا أبو عوانة قال : رأيت الحسن بن أبي الحسن يوم عرفة خرج من المقصورة فجلس في صحن المسجد وجلس الناس من حوله )) وهذه الأسانيد بغاية الصحة، وفي ( الصحيحين ) من رواية أبي عوانة عن قتادة أحاديث ، كحديث (( ما من مسم يغرس غرساً ..... )) وحديث (( من نسي الصلاة ..... )) وحديث (( تسحروا فإن في السحور بركة )) وأخرج له مسلم في ( صحيحة ) من حديثه عن الحكم بن عتيبة كما ذكره المزي في ( تهذيبه ) .

ووفاة الحسن وابن سيرين سنة 110 ، والحكم سنة / 115 وقتادة سنة 117 ، وحماد سنة 120 وقيل قبلها ، وذكر ابن حبان في ترجمة قتادة من ( الثقات ) وفاته سنة 117 وذكر في ترجمة أبي عوانة روايته عن قتادة ثم قال في أبي عوانة : (( وكان مولده سنة اثنتين وتسعين ، ومات في شهر ربيع الأول سنة ست وسبعين ومائة )) هكذا في النسخة المحفوظة في المكتبة الآصفية في حيدر أباد الدكن تحت رقم 1-4 من فن الرجال المجلد الثالث الورقة 218 الوجه الأول ، ومثله في نسخة أخرى جيدة محفوظة في المكتبة السعيدية بحيدر أباد . وكانت عند الحافظ ابن حجر من ( ثقات ابن حبان ) نسخة يشكو في كتبه من سقمها ، قال في ( تهذيب التهذيب ) ( ج 8 ص 403 ) (( ..... ذكره ابن حبان في ( الثقات ) ..... وقال : روى عنه حبيب ، كذا في النسخة وهي سقيمة )) وقال في ( لسان الميزان ) ( ج 2 ص 442) .

(( رافع بن سلمان ..... ذكره ابن حبان في ( الثقات ) ، لكن وقع في النسخة – وفيها سقم ..... رافع بن سنان )) .

فوقع في تلك النسخة السقيمة تخليط في ترجمة أبي عوانة فذكره ابن حجر في (تهذيب التهذيب ) وبين أنه خطأ قطعاً ، ومع ذلك ففي عبارة ابن حجر تخليط في النسخة من ( تهذيب التهذيب ) المطبوع . فيه جزء 11 ص 118 : (( وذكره ابن حبان في ( الثقات ) وقال كان مولده سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وقال : هو خطأ للشك فيه لأنه صح أنه رأى ابن سيرين ..... )) . وقوله : (( وقال هو خطأ للشك فيه )) صوابه والله أعلم : (( كذا قال : وهو خطأ لا شك فيه )) ، وقد علمت أن البلاء من نسخة ( الثقات ) التي كانت عند ابن حجر .

وليس الكوثري ممن يخفى عليه هذا ولا ما هو أخفى منه ، لكنه كان محتاجا إلى الطعن في أبي عوانة ظلمًا وعدواناً . فقال ص 118 في أبي عوانة : (( فعلى تقدير ولادته سنة 122 كما هو المشهور – كذا – لا تصح رؤيته للحسن ولا لابن سيرين ..... )) .

فليفرض القارئ أن الكوثري في مقام إثبات سماع أبي عوانة من الحكم بن عتيبة أو قتادة أو حماد ، وأن بعض مخالفي الكوثري حاول دفع ذلك فقال : (( فعلى تقدير ... )) عبارة الكوثري نفسها ، فما عسى أن يقول الكوثري في ذلك المخالف ؟ أما نحن فنجترئ بأن نقول : هكذا تكون الأمانة عند الكوثري .

3- أبو عوانة أيضا ، انظر ما يأتي 8 : 2 .

4- محمد بن سعيد ، راجع ما تقدم 1 : 10 .

5- أيوب بن إسحاق بن سافري ، في ترجمته من (( تهذيب تاريخ بن عساكر )) ج 3 ص 200 عن ابن يونس (( ..... وكان في خُلقه زعارة ، وسأله أبو حميد في شيء يكتبه عنه فمطله ..... )) ومعروف في اللغة ومتكرر في التراجم أن يقال : (( في خلق فلان زعارة )) أي شراسة ، وهذا وإن كان غير محمود فليس مما يقدح في العدالة أو يخدش في الرواية ، لكن وقع في ( تاريخ بغداد ) : ج 7 ص 10 في هذه الحكاية (( و كانت في خلقه دعارة )) كذا وهذا تصحيف لا يخفى مثله على الكوثري ، أولاً : لأنه ليس في كلامهم (( في خلق فلان دعارة )) وإنما يقولون : فلان داعر بين الدعارة – إذا كان خبيثاً أو فاسقاً . ثانياً : لأن ابن يونس عقب كلمته بقوله : (( سأله أبو حميد في شيء من الأخبار يكتبه عنه فمطله ..... ))

وهذه شراسة خلق لا خبث أو فسق . ثالثاً : لأن المؤلفين في المجروحين لم يذكروا هذا الرجل ولو وصف بالخبث أو الفسق لما تركوا ذكره ، ولكن الكوثري احتاج إلى الطعن في هذا الرجل فقال ص 137 : ذاك الداعر ..... تكلم فيه ابن يونس : كذا قال ولم ! يتكلم فيه ابن يونس بما يقدح وقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال : (( كتبت عنه بالرملة وذكرته لأبي فعرفه وقال : كان صدوقاً )) .

7- عبد الله بن عمر الرماح ، هو عبد اله بن عمر بت ميمون بن بحر بن الرماح ، واسم الرماح سعد ، له ولأبيه ترجمتان في ( طبقات الحنفية ) ،

وهما معروفان عندهم ، وللأب ترجمة في( تهذيب التهذيب ) ( ج 7 ص 498 ) وفي (تاريخ بغداد) ( ج 11 ص 182 ) وفي كتاب ابن أبي حاتم وغيرها ، ووقع في (تاريخ بغداد) ( ج 13 ص 386 ) في سند حكاية (( عبد الله بن عثمان بن الرماح)) فاحتاج الكوثري إلى ردها والتي قبلها فقال ص 73 ( وفي سند الخبر الأول الخزاز وفي الثاني ابن الرماح فلا يصحان مع وجودهما في السندين ) اقتصر على قوله ( ابن الرماح ) ولم يتنبه على أن ( عثمان ) تصحيف والصواب ( عمر ) . كما ذكر الكوثري نفسه في اسم آخر قال ص 93 : (( فلعل لفظ – عمر – صحف إلى عثمان حيث يشبه هذا ذاك في الرسم عند حذف الألف المتوسطة في عثمان كما هو رسم الأقدمين )) .

وكأنه خشي أن ينبه القارئ على أن ابن الرماح هو ذاك العالم الحنفي لم يتكلم فيه أحد بما يرد روايته بل تركه يتوهم إن هذا رجل مجهول لأنه لا يجد في الكتب ترجمة لعبد الله ابن عثمان بن الرماح ، بل يتوهم أنه ضعيف وقف الكوثري على تضعيفه في الكتب التي لم تطبع ، ولذلك قال ما قال !

8- أحمد بن المعذل ، ذكر الكوثري ص 95 قوله :

إن كنت كاذبة الذي حدثتني فعليك إثم أبي حنيفة أو زفر
المائلين إلى القياس تعمداً والراغبين عن التمسك بالأثر

ثم قال : وهو الذي كان أخوه عبد الصمد بن المعذل يقول فيه :

أضاع الفريضة والسنة فتاه على الإنس والجنة

أقول : إنما قال عبد الصمد : ( أطاع ..... ) هكذا في ( الديباج المذهب ) ص 30 ولآلئ البكري ص 325 والسياق يعينه ، كان عبد الصمد ماجناً ، وكان أحمد عالماً صالحاً تقياً فكان يعظ عبد الصمد ويزجره ، فقال عبد الصمد ( أطاع..... ) البيت ، وبعده :

كأن لنا النار من دونه وأفرده الله بالجنة

يريد أن أحمد معجب بتقواه وورعه ، فأداه ذلك إلى أن أتاه على غيره .

فإن قيل إنما أراد الكوثري التنكيت والتبكيت مقابلة الإساءة بمثلها ، قلت رأس مال العالم الصدق ، ومن استحل التحريف في موضع ترويجاً لرأيه لم يؤمن أن يحرف في غيره .

اعتبار

لكن الكوثري عندما تخالف الألفاظ هواه ، كثيراً ما يدعى أنها مصحفة فيزعم أن ( الدين ) محرف عن ( أرى ) وأن ( يكذب ) محرف عن ( يكتب ) و ( للفرس ..... والرجل ) عن ( للفارس ..... وللراجل ) وغير ذلك . في ( تاريخ بغداد ) ج 13 ص 386 (( ..... محبوب بن موسى قال سمعت يوسف بن أسباط يقول : قال أبو حنيفة لو أدركني رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ أو أدركته لأخذ بكثير من قولي ، قال وسمعت أبا إسحاق يقول : كان

أبو حنيفة يجيئه الشيء عن النبي صَلَّى اللـه عَلَيْـهِ وآلِـهِ وَسَـلَّمَ فيخـالفه إلـى غيره )) .

ذكر الكوثري هذا ص 75 وذكر أن في النسخة الخطية زيادة سوق الخبر بسند آخر– وفي ( تاريخ بغداد ) ج 13 ص 390 (( ..... أبو صالح الفراء قال سمعت يوسف بن أسباط يقول : رد أبو حنيفة على رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ أربعمائة حديث أو أكثر ..... وقال أبو حنيفة : لو أدركني النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ وأدركته أخذ بكثير من قولي ، وهل الدين إلا الرأي الحسن )) .

ذكر الكوثري هذا ص 85 وهذه الكلمة ( لو أدركني ) لها تأويل قريب ذكرته في ( التنكيل ) ولم يقع / عليه الحنفية بل ذهبوا يتعسفون ، فروى عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي : حدثني أبو طالب سعيد بن محمد بن أبان البردعي في مسجد أبي الحسن الكرخي ببغداد حدثني أبو جعفر ... الطحاوي أنبأنا بكار بن قتيبة أنبأنا هلال بن يحيى الرأي البصري سمعت يوسف بن خالد السمتي )) فذكر قصة طويلة فيها عجائب، تراها في ( مناقب أبي حنيفة ) للموفق المكي ج 2 ص 101- 109 ، وقد أشرت إلى بعضها في (التنكيل) وهذه الحكاية لا يشك عارف في أنها مكذوبة على الطحاوي ، فعبد الله بن محمد ترجمته في ( لسان الميزان ) ج 3 ص 348 - وشيخه لا يعرف، وإنما ذكره صاحب ( الجواهر المضيئة ) بما تضمنته هذه الحكاية ، فلم يسمع به إلا فيها ، ويغلب على الظن أنه لا يوجد منه إلا اسمه ، ولو كان للقصة أثر عند الطحاوي لما فاتت ابن أبي العوام ومن تدبر القصة لم يشك في اختلاقها ، وفيها (( لو أدركني البتي لترك كثيراً من قوله )) مع أنه يعلم منها ومن غيرها أن البتي وهو عثمان بن مسلم البصري الفقيه كان يومئذ حياً يرزق.

وذكر الأستاذ ص 13 ما رُوي عن حماد بن زيد قال : / ذكر أبو حنيفة عند البتي فقال : ذاك رجل أخطأ عصم دينه كيف يكون حاله . ثم قال الكوثري : (( عثمان ابن مسلم البتي توفي سنة 143ه وكانت تجري بينه وبين أبي حنيفة مراسلات ، وكان يوسف بن خالد السمتي بعد أن تفقه على أبي حنيفة رجع إلى البصرة وأخذ يجابه البتي )) وفي تلك الأخلوقة أن أبا حنيفة قال : (( لو أدركني البتي أول ما اجتمع به خالد بن يوسف ، فمن تدبر علم أن تلك الأخلوقة المنسوبة إلى يوسف ابن خالد إنما اختلقت لما شاعت حكاية يوسف بن أسباط ، فأراد المختلق علاجها فوقع فيما وقع فيه ، ثم أن الكوثري لم يقتصر على ما قيل من دعوى التصحيف في (( النبي )) بل زاد أمرين :

الأول : أنه على فرض أن ابا حنيفة قال تلك الكلمة بلفظ (( النبي )) فقوله : ((لأخذ)) المراد به (( لأخذني )) .

الثاني : أنه رأى أن من تقدمه لم يتعرضوا لما وقع في إحدى الروايات (( وهل الذين إلا الرأي الحسن )) فقال الكوثري ص 88 : (( فلا أشك أن – الدين – مصحف من أرى)) وذهب يوجه احتمال العادة لمثل ذلك . وهذا موضع الاعتبار ، بينما ترى الكوثري يصنع ما تقدم في الأمثلة فيغض النظر عن التصحيف الواضح والخطأ المكشوف إذا به يحاول دعوى التصحيف التي لا يشك في بطلانها ، ولا عجب في ذلك إذ مغزى الكوثري إنما هو الانتصار

لهواه ، وقد تقدمت أن لتلك الكلمة المنقولة عن أبي حنيفة تأويلاً قريبا بدون دعوى التصحيف ولا التحريف ، وستجده في ( التنكيل ) إن شاء الله .

-4-

ومن غرائبه تحريف نصوص أئمة الجرح والتعديل ، تجيء عن أحدهم الكلمة فيها غض من الراوي بما لا يضره أو بما فيه تليين خفيف لا يعد جرحاً فيحتاج الكوثري إلى الطعن فيمن قيلت فيه فيحكيها بلفظ آخر يفيد الجرح ، فمن أمثلة ذلك :

1- إبراهيم بن سعيد الجوهري ، هو من شيوخ مسلم في ( صحيحه ) ومن كبار الحفاظ ، قال فيه أحمد بن حنبل -كثير الكتاب ، كتب فأكثر ) وقال الكوثري نفسه ص 151 : (( كان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول : كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم )) وتجد الحكاية بتمامها في ترجمة إبراهيم من
( الميزان ) .

وكان من عادة المكثرين أن يترددوا إلى كبار الشيوخ ليسمعوا منهم ، فربما جاء أحدهم إلى شيخ قد سمع منه ما لم يسمعه من قبل ، فيتفق أن يشرع الشيخ يحدث بجزء قد كان ذاك المكثر سمعه منه قبل ذلك فلا يعتني باستماعه ثانياً أو ثالثاً لأنه يرى ذلك تحصيل حاصل فكأنه اتفق لإبراهيم هذا واقعة من هذا القبيل ، فحكى عبد الرحمن ابن خراش قال: (( سمعت حجاج بن الشاعر يقول : رأيت إبراهيم بن سعيد عند أبي نعيم وأبو نعيم يقرأ وهو نائم -وكان الحجاج يقع فيه )).

وسيأتي إيضاح الجواب في ترجمة إبراهيم من ( التنكيل ) .

والمقصود هنا أن الكوثري ذكر تلك المقالة فحرفها تحريفاً قبيحاً . قال ص 75 : (( كان يتلقى وهو نائم ، كما قال الحافظ حجاج ابن الشاعر ، فحجاج هذا ممن جرحه لا يندمل )) .

وقال ص 119 : (( رماه الحافظ حجاج بن الشاعر بأنه كان يتلقى وهو نائم )) فعبارة حجاج تحتمل ما قدمنا ، ليس فيها ما يدل على أن إبراهيم صار بعد ذلك المجلس يروي عن أبي نعيم أحاديث / يزعم أنه تلقاها في ذاك الوقت الذي كان إبراهيم فيه نائماً. وعبارة الكوثري تفيد هذا ، وعبارة حجاج إنما تدل على مرة واحدة عند أبي نعيم ، وعبارة الكوثري تدل أن التلقي في حال النوم كان من عادة إبراهيم عند أبي نعيم وغيره ! فتدبر وتأمل .

2-مؤمل بن وهاب ، قال الكوثري ص 65 : (( ضعفه ابن معين على ما حكاه الخطيب )) .

أقول : إنما حكى الخطيب ج 13 ص 181 عن إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال : (( سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن مؤمل بن أهاب فكأنه ضعفه )) فتدبر ، وقد قال أبو حاتم ( صدوق ) وقال النسائي : ( لا بأس ) به وقال مرة : ثقة ، وقال مسلمة بن قاسم:ثقة صدوق .

3- أحمد بن سلمان النجاد ، قال الكوثري ص 65 : (( يقول الدارقطني : يحدث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله )) .

أقول : إنما الدارقطني : (( حدث ..... )) كما في ( تاريخ بغداد ) و( الميزان ) و ( اللسان ) ، وذاك يصدق بمرة واحدة كما حمله الخطيب وغيره كما يأتي في ترجمة النجاد تكرر مراراً !

4- أحمد بن كامل ، قال الكوثري ص 43 : (( فيه يقول الدارقطني ..... ربما حدث بما ليس عنده كما رواه الخطيب )) .

أقول : عبارة الدارقطني كما في ( تاريخ بغداد ) وغيره (( ..... بما ليس عنده في كتابه أن لا يكون عنده في حفظه ، وتأتي ترجمة أحمد في ( التنكيل ) .

5- عبد الله علي المديني ، قال الكوثري ص 168 : (( وهو لم يسمع من أبيه على ما يقال )) .

أقول : يريد الكوثري بهذا قول الدارقطني ، وعبارة الدارقطني كما في ( تاريخ بغداد ) (( أخذ كتبه وروى أخباره مناولة ، قال : وما سمع كثيراً من أبيه )) .

فقوله : (( وما سمع كثيراً من أبيه )) واضح في أنه سمع/ منه ، إلا أنه لم يكثر، وأول عبارته يفيد أن ما لم يسمعه من كتب أبيه وأخباره أخذه منه مناولة ، وهي من طرق التلقي ، فعلى هذا تكون روايته عن أبيه متصلة صحيحة إن صرح بالسماع فسماع ، و إلا احتمل أن يكون سماعاً وأن يكون مناولة ، والرواية التي ذكرها الخطيب من طريقه ولأجلها تعرض له الكوثري قد بين فيها السماع ، هذا والسماع أصله أن يملي الشيخ بلفظه والتلميذ يسمع ، لكن قد يطلق السماع على ما هو أعم من ذلك ، وهذا هو المتبادر من قولهم : فلان لم يسمع من فلان ، فيفهم منه أن روايته عنه منقطعة حتى ولو صرح بالاتصال يكون كذباً ، وهذا هو مفهوم عبارة الكوثري لأنه قصد بها الطعن في رواية هذا الرجل التي بين فيها السماع ، فانظر تحريفه لعبارة الدارقطني .

6- محمد بن أحمد الحكيمي ، قال الكوثري ص 114 : (( قال البرقاني في حديثه مناكير )) .

أقول : لفظ البرقاني كما في ( تاريخ بغداد ) ج 1 ص 269 و( لسان الميزان ) ج 5 ص 45 (( ثقة إلا أنه يروي مناكير )) / وبين العبارتين فرق عظيم فإن (( يروي مناكير )) يقال في الذي يرويه ما سمعه مما فيه نكارة ولا ذنب له في النكارة ، بل الحمل فيها على من فوقه ، فالمعنى أنه ليس من المبالغين في التنقي والتوقي الذين لا يحدثون مما سمعوا إلا بما لا نكارة فيه ، ومعلوم أن هذا ليس بجرح، وقولهم : (( في حديثه مناكير )) كثيراً ما تقال فيمن تكون النكارة من جهته جزماً أو احتمالاً فلا يكون ثقة .

وهذا المعنى هو الذي أراد الكوثري إفهامه ، ولذلك حذف كلمة (( ثقة )) وقد تعقب الخطيب كلمة البرقاني بقوله : (( وقد اختبرت أنا حديثه فقلما رأيت فيه منكراً )) فثبت أن هذا الرجل مع ثقته غير مقتصر في التنقي والتوقي ، وأن ما وقع في روايته مما ينكر قليل جداً . وقال ابن حجر في ( لسان الميزان ) : (( ذكرته – يعني زيادة على ( الميزان ) – لأن المصنف ذكر عثمان بن أحمد الدقاق الصدوق الثقة بسبب كونه يروي المناكير )) .

أقول : لا عذر لابن حجر في هذا .
أولاً : لأنه أنكر على الذهبي ذكره لعثمان ، كما يأتي في ترجمته من ( التنكيل )
ثانياً : لأن المناكير في مرويات عثمان كثيرة ، والله المستعان .

ومن فواقره تقطيع نصوص أئمة الجـرح والتعـديل ، يخـتزل منهـا القطعـة التي توافق غرضه ، وقد يكـون فيمـا يـدعه مـن النـص مـا يـبين أن معنـى مـا يقتطعه غير المتبادر منه عند انفراده ، فمن أمثلة ذلك :

1- القاسم بن أبي صالح ، راجع ما تقدم 1 : 2 .

2 و3- جرير بن عبد الحميد وأبو عوانة الوضاح ، راجع ما تقدم ( 2-1و 2 ) .

4- عبد الله بن علي بن المديني ، راجع ما تقدم 4 : 5 .

5- محمد بن أحمد الحكيمي ، راجع ما تقدم 4 : 6 .

6- محمد بن يحيى بن أبي عمر ، قال الكوثري ص 166 : (( قال عنه أبو حاتم : كان به غفلة حدّث حديثاً موضوعاً عن ابن عيينة )) ، أقول عبارة أبي حاتم كما في كتاب ابنه و ( التهذيب ) وغيرهما : (( كان رجلاً صالحاً وكان به غفلة، رأيت عنده حديثاً موضوعاً قد حدث به عن ابن عيينة وكان صدوقاً )) هذا وابن أبي عمر مكثر جداً عن ابن عيينة ، فإذا اشتبه عليه حديث واحد لم يضره ، ولعل أبا حاتم نبهه عليه فترك روايته، وقد يكون أبو حاتم أخطأ في ظن الحديث موضوعاً، وسئل الإمام أحمد : عمن نكتب ؟ فقال أما بمكة فابن أبي عمر .

وقد أكثر مسلم في ( صحيحة ) عن ابن أبي عمر ، له عنده على ما حكي عن ( الزهرة ) مائتا حديث وستة عشر حديثاً .

7- محبوب بن موسى ، قال الكوثري ص 17 : (( يقول عنه أبو داود لا تقبل حكاياته إلا من كتاب )) .

أقول : عبارة أبو داود كما في ( التهذيب ) و ( الميزان ) (( ثقة : لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب )) ويأتي تحقيق حال محبوب في ترجمته من ( التنكيل ) إن شاء الله تعالى .

8- سعيد بن عامر ، قال الكوثري ص 109 : (( في حديثه بعض الغلط كما قال ابن أبي حاتم )) .

أقول : عبارة ابن أبي حاتم كما نقلها عن أبيه كما في كتابه وغيره (( كان رجلاً صالحاً وكان في حديثه بعض الغلط وهو / صدوق )) وتأتي ترجمة سعيد في ( التنكيل ) .

9- سليمان بن حسان الحلبي . قال الكوثري ص 109 : (( قال أبو حاتم عنه [1] سألت ابن أبي غالب عنه فقال : لا أعرفه ولا أرى البغداديين يروون عنه )).

أقول : تتمة عبارة أبي حاتم كما في كتاب ابنه و ( تاريخ بغداد ) ج 9 ص 21 (( وروى عنه من الرازيين أربعة أو خمسة )) قال ابن أبي حاتم : (( قلت لأبي ما تقول فيه ؟ قال : هو صحيح الحديث )) .

10- محمد بن العباس أبو عمرو بن حيوية ، راجع ما تقدم 1 : 12 وتأتي ترجمة محمد في ( التنكيل ) .

---

[1] () الكوثري يأتي بلفظ (( قال عنه )) بمعنى (( قال فيه )) .

11- محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ، قال الكوثري ص 133 : (( قال ابن عدي رأيت أبا يعلى يسيء القول فيه ويقول : شهد على خالي بالزور .

وله عن أهل الموصل أفراد وغرائب ا هـ ، وأبو يعلى من أعرف الناس به وكلامه فيه قاض على كلام الآخرين ، أقول : آخر ما حكاه ابن عدي عن أبي يعلى قوله بالزور وعقب ذلك كما في التهذيب ، قال ابن عدي وابن عمار : ثقة حسن الحديث عن أهل الموصل معافى بن عمران وغيره ، وعنده عنهم أفراد وغرائب ، وقد شهد أحمد بن حنبل أنه رآه عند يحيى القطان ، ولم أر أحداً من مشايخنا يذكره بغير الجميل ، وهو عندهم ثقة)).

فحذف الكوثري توثيق ابن عدي وجميع مشايخه لابن عمار ، وحذف الدليل على أن المراد بالأفراد والغرائب الأفراد والغرائب الصحيحة التي يمدح صاحبها لدلالتها على إكثاره عنايته ومهارته في الفن كما تقدم شيء من ذلك ( 2 : 5 ) وحذف الدليل على أن أبا يعلى كان عنده نفرة عن ابن عمار توجب أن لا يعتد بكلامه المذكور فيه ، كما يأتي إيضاح ذلك في ترجمة ابن عمار من ( التنكيل ) .

والكوثري يتشبث بهذه القاعدة ويتوسع فيها جداً فيردد كثيراً من الروايات المحققة والجرح المفسر المحقق بدعوى انحراف الراوي أو الجارح من المجروح ، وإن كان الراوي أو اجارح جماعة من الأئمة ولم يثبت ما يعارض قولهم بل مع ثبوت ما يوافق قولهم عمن كان موافقاً للمجروح مائلاً إليه ، كما يأتي بعض ذلك في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن الغلس من ( التنكيل ) .

ثم يتناقض الكوثري ههنا فيزعم أن تلك الكلمة المحتملة الصادرة من أبي يعلى مع تبين نفرته عن ابن عمار يرد بها توثيق الجمهور لابن عمار ، وسيأتي في القسم الأول من (التنكيل) تحقيق هذه القاعدة ، وفي القسم الثاني ترجمة ابن عمار وبيان إمامته وجلالته .

12- محمد بن فضيل بن غزوان ، قال الكوثري ص 39 في الكلام في القاسم التمار: (( وقال ابن سعد عن [1] محمد بن فضيل الراوي عنه : بعضهم لا يحتج به )) .

أقول : عبارة ابن سعد كما في ( طبقاته ) ج 6 ص 271 و ( التهذيب ) وغيرها : (( كان ثقة صدوقاً كثير الحديث متشيعاً ، وبعضهم لا يحتج به )) .

فحذف الكوثري التوثيق الصريح ، والدليل على أن عدم احتجاج بعضهم بابن فضيل إنما هو لتشيعه ، وقد وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والعجلي وغيرهم ، ولم يطعن أحد في روايته ، وقال ابن شاهين : (( قال علي ابن المديني : كان ثقة ثبتاً في الحديث )) وقال الدارقطني : (( كان ثبتاً في الحديث إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان )) وقد جاء ما يدافع هذا [2] .

قال أبو هشام الرفاعي : (( سمعت ابن فضيل يقول : رحم الله عثمان ولا يرحم من لا يترحم عليه )) وذكر ابن حجر في ( مقدمة الفتح ) كلام ابن

---

1 () بمعنى في .

2 () أعني انحرافه عن عثمان .

سعد ثم قال : (( قلت إنما توقف فيه من توقف لتشيعه )) . ثم ذكر كلام أبي هشام ثم قال : (( احتج به الجماعة )). يعني الشيخين في ( صحيحهما ) وبقية الستة ، ولا أدري من هو الذي لم يحتج بابن فضيل أو توقيفه ؟ ولعل المراد بذلك بعض المتشددين في السنة لم يرو عن ابن فضيل لأنه يراه متشيعاً ويرى في الرواية عنه ترويجاً للتشيع فتوقف لذلك ، لا لأن ابن فضيل ليس بحجة ، ويأتي في القسم الأول من ( التنكيل ) تحقيق حكم رواية المبتدع بما يعلم منه أن مثل ابن فضيل حجة على الإطلاق .

-6-

ومن عواقره أنه يعمد إلى جرح لم يثبت فيحكيه بصيغة الجزم محتجاً به ، فمن أمثلة ذلك .

1- الحسن بن الربيع ، قال الكوثري ص 151 : (( يقول فيه ابن معين لو كان يتقي الله لم يكن يحدث بالمغازي ، ما كان يحسن يقرؤها )) .

أقول : هذا الكلام إنما رواه بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الخالق بن منصور عن ابن معين ، وبكر بن سهل لم يوثقه أحد ، بل ضعفه النسائي ، ورماه الذهبي في (الميزان) بالوضع .

2- ثعلبة بن سهيل القاضي ، قال الكوثري ص 11 ضعيف .

أقول : هذا يصلح أن يعد من أمثلة النوع الثامن - 8 - لكن أظن الكوثري اعتمد على ما حكاه أبو الفتح محمد / بن الحسين الأزدي عن ابن معين أنه قال في ثعلبة (( ليس بشيء )) وهذه الحكاية منقطعة كما قاله الذهبي في ( الميزان ) ، لأن بين الأزدي وابن معين مفازة ، ومع ذلك فالأزدي نفسه متهم ! له ترجمة في ( تاريخ بغداد ) و ( الميزان ) و ( اللسان ) [1] ثم لو فرض صحة تلك الكلمة عن ابن معين ، فابن معين مما يطلق (( ليس بشيء )) لا يريد الجرح وإنما يريد أن الرجل قليل الحديث . وقد ذكر الكوثري ذلك ص 129 ويأتي تحقيق ذلك في ترجمة ثعلبة من ( التنكيل ) وحاصله أن ابن معين قد يقول (( ليس بشيء )) على معنى قلة الحديث فلا تكون جرحاً ، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحاً ، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين : (( ليس بشيء )) قليل الحديث وقد وثق ، وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث ، ووجدنا ابن معين نفسه قد ثبت عنه أنه قال في ثعلبة لا بأس به .وقال مرة :ثقة ،كما في ( التهذيب )، وممن قال ابن معين فيه : (( ليس بشيء )) أبو العطوف الجراح بن المنهال فنظرنا في حاله فإذا له أحاديث غير قليلة ولم يوثقه أحد بل جرحوه ، قال ابن المديني : ((لا يكتب حديثه)) وقال البخاري ومسلم : (( منكر الحديث )) وقال النسائي والدارقطني :

(( متروك )) وقال أبو حاتم والدولابي الحنفي : (( متروك الحديث ذاهب لا يكتب حديثه )) وقال النسائي في ( التمييز ) : (( ليس بثقة ولا يكتب حديثه )) وذكره البرقي فيما اتهم بالكذب وقال ابن حبان (( كان يكذب في الحديث

---

[1] () انظر ( اللسان ) ج 5 رقم 464 و 465 فإنهما ترجمة واحدة وقوله في سطر 15 : فإما " إلى قوله في سطر 18 : " انتهى " كلام معترض .

ويشرب الخمر ..... )) والكلام فيه أكثر من هذا فعرفنا أن قول ابن معين فيه : (( ليس بشيء )) أراد بها الجرح كما هو المعروف عند غيره في معناها ، فتدبر ما تقدم ثم انظر حال الكوثري إذ يبني على حكاية الأزدي عن ابن معين إنه قال في ثعلبة (( ليس بشيء )) ويعلم حال الأزدي وأنه كان بعد ابن معين بمدة ويعرف أن ابن معين قد يطلق تلك الكلمة لا على سبيل الجرح ، وأن الحجة قائمة على أن هذا من ذاك ، ومع ذلك كله يقول الكوثري في ثعلبة (( ضعيف )) وفي أبي العطوف يرى الكوثري جرح الأئمة له وأن له أحاديث غير قليلة ، وأن ذلك مبين أن قول ابن معين فيه : (( ليس بشيء )) إنما أراد بها الجرح ، ولكن الكوثري يقول ص 129 : (( وقال ابن معين : ليس بشيء ، وهو كثيراً ما يقول هذا فيمن قل حديثه )) ! وعذر الكوثري أنه بحاجة إلى رد رواية رواها ثعلبة وإلى تقوية أبي العطوف ، هكذا تكون الأمانة عند الكوثري !

3- عبد الله بن جعفر بن درستويه . قال الكوثري صفحة 39 : (( كان يحدث عمن لم يدركه لأجل دريهمات يأخذها ، فادفع إليه درهماً يصطنع لك ما شئت من الأكاذيب)) ذكر الكوثري هذه التهمة في عدة مواضع كلها بالجزم ، بل نبز هذا العالم الفاضل الذي لا ذنب له إلا أنه روى كتاباً مشهوراً وهو ( تاريخ يعقوب بن سفيان ) ، وقد ثبت سماعه له حتى أن الذي أنكر عليه رجع أخيراً فقصده فسمع منه ، كما في ترجمته من ( تاريخ بغداد ) ، نبزه الكوثري بلقب (( الدراهمي )) مع أنه لا مستند للكوثري في ذلك ، إلا ما حكاه الخطيب عن هبة الله الطبري أنه ذكر ابن درستويه وضعفه وقال : (( بلغني أنه قيل له حدث عن ابن عباس الدوري حديثاً ونحن نعطيك درهماً ، ففعل ، ولم يكن سمع من عباس )) .

ولا يخفى على عالم أن هذه الحكاية لا يصح الاستناد عليها لجهالة المبلغ للطبري ، والكوثري أعلم الناس بهذا بل جاوزه كثيراً فيقول راداً لروايات الثقات الأثبات عمن يصرحون باسمه وقد ثبتت صحبتهم له وهم مع ذلك أبرياء من التدليس فيقول الكوثري : (( اللفظ لفظ انقطاع ! حتى أحوجني ذلك إلى أن بينت في القسم الأول من ( التنكيل ) شرح قاعدة الاتصال والانقطاع ، وتحقيق الحكم فيما يشتبه منها ، ومع هذا فقد قال الخطيب : (( هذه الحكاية باطلة ..... )) هكذا تكون الأمانة عند الكوثري !

ويأتي بقية الكلام في ترجمة عبد الله بن جعفر من ( التنكيل ) .

4- الأصمعي عبد الملك بن قريب . قال الكوثري ص 54 : (( كذبه أبو زيد الأنصاري )) .

أقول : حاكى ذلك عن أبي زيد هو أحمد بن عبيدة بن / ناصح وهو مطعون فيه ، وفي ( الميزان ) في ترجمة الأصمعي (( أحمد بن عبيد ليس بعمدة )) ونقل الكوثري نفسه هذا ص 42 حين احتاج إلى رد رواية لأحمد بن عبيد . قال الكوثري : (( فلم يكن بعمدة كما ذكره الذهبي في ترجمة عبد الملك الأصمعي من ( الميزان ) يجزم الأستاذ هنا بأنه ليس بعمدة ، ثم يعتده فيقول في الأصمعي : كذبه أبو زيد الأنصاري . هكذا تكون الأمانة عند الكوثري !

5- جرير بن عبد الحميد . قال الكوثري ص 110 : (( تفرد برواية حديث الأخرس الموضوع )) .

أقول : مستند الكوثري حكاية سليمان الشاذكوني هالك ويأتي يوم شرح الحال في ترجمة جرير من ( التنكيل ) . [1]

6- سليم بن عيسى القارئ . قال الكوثري ص 60 : (( كان ضعيفاً في الحديث..... وقد روى عن الثوري خبراً منكراً ساقه العقيلي )) .

أقول : لا مستند للكوثري في قوله : (( كان ضعيفاً في الحديث )) / إلا ذكر العقيلي ومن تبعه سليم بن عيسى في كتب الضعفاء مع رواية ذاك الحديث من طريق سليم بن عيسى ، فأما ذكر الراوي في بعض كتب الضعفاء فلا يضره ما لم يكن فيما ذكر به ما يوجب ضعفه ، وذلك أنهم كثيراً ما يذكرون الرجل لكلام فيه لا يثبت أو لا يقدح أو نحو ذلك .

وأما ذاك الحديث فرواه العقيلي عن يحيى بن صالح [2] متكلم فيه وأبو صالح كاتب الليث ليس بعمدة تأتي ترجمته في ( التنكيل ) [3] ، فعلى هذا لا يثبت أن سليماً روى ذاك الحديث ومع هذا فسليم الذي ذكره العقيلي وروى عنه ذاك الحديث ليس هو بالقارئ صاحب حمزة الواقع في سند الخطيب ، وإيضاح ذلك أن العقيلي قال (( سليم بن عيسى مجهول في النقل حديثه منكر غير محفوظ . حدثنا يحيى ... )) كما مرَّ فقول العقيلي (( مجهول في النقل حديثه منكر )) واضح في أنه عنده غير القارئ ، فإن القارئ معروف مشهور ، وهذا مجهول لا يعرف عنه إلا بذاك الحديث كما تقتضيه عبارة العقيلي ، ويؤكد هذا أن الذي ذكره العقيلي وروى عنه ذاك الحديث ، كنيته " أبو يحيى " كما في السند ، هكذا هو في كتاب العقيلي في النسخة المحفوظة بالمكتبة الآصفية في حيدر أباد الدكن [4] وهكذا هو في ( الميزان ) وليست هذه كنية القارئ ، أما القارئ فقال ابن الجزري في ترجمته من ( طبقات القراء ) ج 1 ص 318 (( كنيته أبو عيسى ويقال أبو محمد )) .

والذهبي وإن بدأ في الميزان فزعم أنه القارئ فإنه رجع بعد ذلك ولفظه (( سليم بن عيسى الكوفي القارئ ، إمام في القراءة ، وروى عن الثوري خبراً منكراً ساقه العقيلي ، ولعل هذا الرجل غير القارئ ..... )) .

فقد أتضح أن سليم بن عيسى القارئ الواقع في سند الخطيب لا يناله وهن مما ذكر العقيلي ثم الذهبي ، لأنه إن لم يكن هو الذي روى العقيلي عن يحيى بن عثمان عن كاتب الليث عنه ذاك الحديث فواضح ، وإن كان إياه فلا يثبت عنه رواية ذاك الحديث للكلام في كاتب الليث وفي الراوي عنه .

ولنكتف بهذه الأمثلة هنا ، ويأتي لها في قسم التراجم / من ( التنكيل ) نظائر منها في ترجمة حماد بن سلمة ، ومنها في ترجمة محمد بن حسين بن حميد بن الربيع .

---

1 () ج 1 ص 216 رقم 63 .

2 () كذا في النسختين ، والصواب (( ابن عثمان )) كما في (( الضعفاء )) للعقيلي ( ص 172 ) و ((الميزان)) للذهبي ، ويأتي قريباً في الكتاب على الصواب . ن

3 () ج 1/ 305 / 124 .

4 () قلت : وكذلك هو في النسخة المحفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق . ن

كما رأيت الكوثري حيث له غرض في الطعن في الراوي قد يعمد إلى جرح يعلم أنه لا يثبت فيجزم به ، فكذلك حيث يكون له غرض في تقوية الراوي قد يعمد إلى ثناء عليه يعلم أنه لا يثبت فيجزم به ، كما يأتي في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحِمَّاني من ( التنكيل ) [1] والله المستعان .

- 7 -

ومن تجاهله ومجازفاته قوله في المعروف الموثق (( مجهول )) أو (( مجهول الصفة )) أو (( لم يوثق )) أو نحو ذلك ، فمن الأمثلة :

1- عبد الله بن محمود . روى الخطيب جزء 13 ص 384 من طريق عبد الله بن محمود المروزي قال سمعت محمد بن عبد الله بن قهزاذ .. )) فقال الأستاذ ص 70 (( وعبد الله بن محمود مجهول الصفة )) .

/ أقول : في ترجمة محمد بن عبد الله بن قهزاذ من (( تهذيب التهذيب )) جزء 9 ص 271 (( روى عنه ..... وعبد الله بن محمود السعدي )) .

ولعبد الله بن محمود السعدي المروزي ترجمة في كتاب ابن أبي حاتم وقال (( كتب إلى أبي بمسائل ابن المبارك من تأليفه )) وله ترجمة في ( تذكرة الحفاظ ) جزء 2 ص 257.

قال الذهبي (( الحافظ الثقة محدث مرو أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمود بن عبد الله السعدي . قال الحاكم : ثقة مأمون )) . [2]

2- محمد بن مسلمة . روى الخطيب ج 13 ص 395 من طريق البخاري (( حدثنا صاحب لنا قال : قلت لمحمد بن مسلمة ..... )) فقال الكوثري صفحة 103 في الحاشية (( مجهول وليس هو بكاتب الحارث بن مسكين فإنه محمد بن سلمة ..... )) .

أقول : قد قرأ الكوثري ترجمته في ( الانتقاء ) لابن عبد البر الذي بث الكوثري عقاربه في تعليقاته عليه 56 وفي ( تاريخ البخاري ) جزء 1 ق1 ص 240 (( محمد بن مسلمة أبو هشام المخزومي المدني ..... سمع مالكاً ..... وقيل لمحمد / بن مسلمة ما لرأي فلان ... )) .

فذكر الحكاية التي ذكرها الخطيب ، وقال ابن حبان في ( الثقات ) : (( محمد بن هشام بن إسماعيل أبو هشام المخزومي .. يروي عنه هارون بن عبد الله الحمال والناس ، وكان ممن يتفقه على مذهب مالك ويفرّع على أصوله ، ممن صنف وجمع )) وذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال ((..... روى عنه عبد الرحمن بن عبد الملك ابن أبي شيبة وأبي..... سألت أبي عنه فقال :

---

[1] () ج 1 ص 170 رقم 34 .

[2] () وهو من شيوخ ابن خزيمة وابن حبان في ثقاته مع روايته عنه في صحيحه ، وتوثيق ابن حبان لمن عرفهم وخبرهم من أعلى التوثيق ، فإنه يتشدد في هؤلاء ويحسن الظن بغيرهم .

قلت : وراجع " التنكيل " ( 1/ 315 ) من أجل ابن محمود . و ( 1/436 – 438 ) من أجل توثيق ابن حبان . فهناك تفصيل دقيق عنه .

كان أحد فقهاء ا لمدينة من أصحاب مالك ، وكان من أفقههم .. سئل أبي عنه فقال : مديني ثقة )) .

وفي ( الديباج المذهب ) صفحة 227 (( محمد بن مسلمة .. روى محمد هذا عن مالك وتفقه عنده ، وكان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك وكان أفقههم وهو ثقة ، وله كتب فقه أخذت عنه، وهو ثقة مأمون حجة، جمع العلم والورع توفي سنة 206 )) .

ويبعد جداً أن يكون هذا كله خفي على الكوثري مع ما عرفناه منه من النشاط في التفتيش عن التراجم ، بل في سياق كلامه ما يشعر بأنه هذا الرجل ، فإنه قال صفحة 104 (( ونهمس في أذن هذا المتعصب الهاذي : إن كنت ... فما رأيك في مذهب إمامك... )) يعني مالكاً ، والله المستعان .

3- طاهر بن محمد ، ذكر الخطيب جزء 13 ص 373 حكاية من طريق (( طاهر بن محمد حدثنا وكيع ... )) فقال الكوثري ص 43 (( طاهر بن محمد مجهول )) .

أقول : بل معروف موثق ، هو طاهر بن أبي أحمد بن عبد الله الزبيري ، ذكره المِزي في ( تهذيبه ) في الرواة عن وكيع ، وذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال : (( روى عنه محمد بن عبد الله الحضرمي وموسى بن إسحاق القاضي )) وذكره ابن حبان في ( الثقات ) وقال : (( يروي عن وكيع وأبي أسامة حدثنا عنه محمد بن إدريس الشامي ، مستقيم الحديث )) وهذا من توثيق ابن حبان الذي لا مغمز فيه ، كما يأتي شرحه في ترجمة ابن حبان من ( التنكيل ) . [1]

4- إسماعيل بن حمدويه . ذكر الخطيب ج 13 ص 414 أثراً من طريق (( سلامة ابن محمود القيسي ، حدثنا إسماعيل بن حمدويه البيكندي قال سمعت الحميدي ..... )) فقال الكوثري ص 150 : (( إسماعيل بن حمدويه مجهول )) .

أقول ذكره ابن حبان في ( الثقات )- ووقع في النسخة (( السكندري )) .[2]

وقال : (( يروى عن أبي نعيم وأبي الوليد وأهل البصرة ، حدثنا عنه محمد بن المنذر شكر كان مقيماً بالرملة زماناً وكتب عنه شكر )) .

أقول :فقد عرفه ابن حبان وعرف حديثه ،وتوثيقه لمن عرفه وعرف حديثه مقبول،كتوثيق غيره من الأئمة ، ويأتي ذلك في ترجمة ابن حبان من ( التنكيل ) .

5- عبد الرحمن بن داود بن منصور . ذكر الكوثري ص 184 رواية لأبي نعيم الأصبهاني عن أبي الشيخ عن عبد الرحمن بن داود بن منصور . فقال الكوثري :

(( عبد الرحمن بن داود مجهول )) .

---

1 () ج 1 ص 436 – 438 .

2 () ثم رأيته في نسخة أخرى جيدة ( البيكندي ) . والمؤلف .
قلت : وهو الصواب كما أفاده المصنف في " التنكيل " ( 1 / 208 / 50 ) . ن

أقول : ذكره أبو الشيخ وأبو نعيم أنفسهما في كتأبيهما ، فقال أبو الشيخ : (( عنده حديث الشام ومصر ، أكثر الناس حديثاً عنهم ، كان من الفقهاء صاحب أصول ثقة مأمون )) .

وذكر أبو نعيم في ( تاريخ أصبهان ) نحو ذلك ، وهذان الكتابان قد وقف عليهما الكوثري ، فإنه قال ص 59 عند ذكر عمر بن قيس الماصر : (( له ولذويه ذكر واسع في ( تاريخ أصبهان ) لأبي الشيخ )) وقال ص 151 في أحمد بن عبد الله الأصبهاني : (( مترجم في ( تاريخ أصبهان ) لأبي نعيم )) وفي كلا النقلين نظر ، لكن المقصود هنا بيان وقوف الكوثري على الكتأبين ، وقد دل على ذلك كلامه في سالم بن عصام كما مر ( 2 : 5 )، [1] ولا يخفى على الكوثري أن عبد الرحمن هذا أصبهاني ، فالظن به أنه راجع ترجمته في الكتأبين المذكورين .

6- أحمد بن الفضل بن خزيمة . وقال الكوثري ص 111 (( لم يوثق )) .

أقول : هو أحمد بن الفضل بن العباس بن خزيمة ترجمته في ( تاريخ بغداد ) ج 4 ص 347 وفيها وكان ثقة .

7- جعفر بن محمد الصندلي . قال الكوثري صفحة 141 : (( [ الذي] أثنى ابن حيوية عليه وحده ، لا يكون إلا من هذا الصنف )) .

أقول : ابن حيويه هو محمد بن العباس أبو عمر بن / حيويه الخزاز ستأتي ترجمته في ( التنكيل ) ، وهو أحد الثقات الإثبات العارفين ، ومع ذلك ففي ترجمة جعفر هذا من ( تاريخ بغداد ) (( وكان ثقة صالحاً ديناً سكن باب الشعير ، أخبرنا أحمد بن أبي جعفر حدثنا يوسف بن عمر القواس حدثنا أبو الفضل جعفر بن محمد الصندلي الأطروش سنة سبع عشرة وثلاثمائة ومات فيها ، وكان يقال إنه من الأبدال )) .

ثم ذكر الخطيب أن الصحيح أنه مات سنة 318 ، وقال ابن الجوزي في ( المنتظم ) ج 6 ص 234 في ترجمة جعفر هذا (( وكان ثقة صالحاً ديناً ، وكان يقال إنه من الأبدال)).

## اعتبار

كما أن الكوثري يتجاهل المعروفين الثقات حين يكون هواه رد روايتهم ، فكذلك يتعارف المجاهيل ويحتج بروايتهم إذا كانت روايتهم توافق هواه ، وسيأتي في ( التنكيل ) أمثلة لذلك .

منها : في ترجمة أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، ذكر الخطيب أثراً من طريق علي بن حمشاذ عنه واستنكره ، فقال الكوثري صفحة 151 (( سعى الخطيب ... بأن يقول : إن أحمد بن عبد الله الأصفهاني مجهول ، كيف وهو من ثقات شيوخ ابن حمشاذ مترجم في ( تاريخ أصفهان ) لأبي نعيم )) . كذا قال : وقد فتشت ( تاريخ أبي نعيم ) فوجدت فيه ممن يقال له ( أحمد بن

---

[1] يعني النوع الثاني من الترجمة الخامسة . ( ص 61 – الطبعة الأولى ) .

عبد الله ) جماعة ليس في ترجمة واحد منهم ما يشعر بأنه هذا ، وفـوق ذلـك جميعهم غير موثقين ! [1]

ومنها في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحماني ، ذكر الخطيب بسنده حكاية عن ابن أبي خثيمة وردها بنكارتها لأن في السند مجاهيل . فاحتج الكوثري بتلك الحكاية جازماً بها ودفع كلام الخطيب بقوله (( وهذا مما يغيظ الخطيب جداً ويحمله على ركوب كل مركب للتخلص منه بدون جدوى )) .

كذا قال ، ثم لم يبين ما يعرف به أولئك الذين جهلهم الخطيب [2] .

منها في ترجمة الإمام الشافعي فيما يتعلق / بكتاب ( التعليم ) المنسوب لمسعود بن شيبة ، هذا الكتيب فيه جهالات في الطعن في مالك والشافعي ، وذكر ابن حجر في ( لسان الميزان ) مسعود بن شيبة وقال : (( مجهول لا يعرف عمن أخذ العلم ولا من أخذ عنه ، له مختصر سماه ( التعليم ) ... )) فزعم الكوثري في حاشية صفحة 3 (( أنه معروف عند الحافظ عبد القادر القرشي و ... وغيرهم ، فنعد صنيع ابن حجر هذا من تجاهلاته المعروفة لحاجة في النفس ، وقانا الله اتباع الهوى )) . كذا قال ، والقرشي وغيره لم يعرفوا من حال مسعود بن شيبة إلا بما أخذوه من كتاب ( التعليم ) نفسه ، وليس في ذلك ما يدل أنهم عرفوه المعرفة التي تنافي الجهالة ، والواقع أن كتاب ( التعليم ) ألفه حنفي مجهول متعصب وكتب على ظاهره ذاك الاسم المستعار ( مسعود بن شيبة ) ولكن الكوثري مع معرفته الحقيقة يلدغ ويصئ ويرمي الأئمة بدائه ثم يقول : وقانا الله اتباع الهوى !

ومما يدخل في هـذا الضـرب قـول الكـوثري ص 16 عنـد نقلـه مـا ذكـره الخطيب في موضع قبر أبي حنيفة : (( كان من المناسـب أن يـذكر الخطيـب هنا ما ذكره في ج 1 ص 123 من تـبرك الشـافعي بـأبي حنيفـة حيـث قـال : أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري قـال : أنبأنـا عمـر بـن إبراهيم المقرئ قال أنبأنا مكـرم بـن أحمـد قـال أنبأنـا عمـر بـن إسـحاق بـن إبراهيم قال أنبأنا علي بن ميمون قال سمعت الشـافعي يقـول : إنـي لأتـبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره في كـل يـوم – يعنـي زائـراً – فـإذا عرضـت لـي حاجة صليت ركعتين وجئت إلى قبره وسـألت اللـه تعـالى الحاجـة عنـده فمـا تبعد عني حتى تقضى ا هـ . ورجال هذا السند كلهم موثقون عند الخطيب )) .

أقول : أما الصيمري وشيخه فموثقان عند الخطيب أي في ( تاريخه ) كما هو الظاهر - ومع هذا فالظاهر أن هذه الحكاية من كتاب ( مناقب أبي حنيفة ) الذي جمعه مكرم بن أحمد ، وكان كتاباً معروفاً ، ولعله كان عند الخطيب نسخة منه وكان سماعه له من الصيمري ، ومعظم الاعتماد في مثل هذا على صحة النسخة ، ولم يكن الخطيب ليعتمد عليها إلا وهي صحيحة ، فالصيمري وشيخه من الوسائط السندية - فلا يضر تلك الرواية أن يكون فيهما أو في أحدهما كلام - / على أنه لا كلام فيهما فيما أعلم ، وأما مكرم

---

[1] وادعى الكوثري أن علي بن حمشاذ لا يروي إلا عن الثقات فبينت هناك كذب هذه الدعوى وسقت عدة من الروايات التي فيها رواية علي بن حمشاذ عن الضعفاء والمتهمين .

[2] وقد عرف غيره بعضهم بالضعف الشديد كما ستراه في (( التنكيل )) .

فقد قال الخطيب في ترجمته (( وكان ثقة )) ولم أر ما يخالف ذلك سولى ما ذكره الخطيب ج 4 ص 209 في ترجمة أحمد بن الصلت بن المغلس الحماني قال : (( حدثني أبو القاسم الأزهري قال : سئل أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني وأنا أسمع عن جمع مكرم بن أحمد ( فضائل أبو حنيفة ) ؟ فقال : موضوع ، كله كذب ، وضعه أحمد بن المغلس الحماني ..... )) .

فهذه العبارة تحتمل أوجهاً :

الأول : أن يكون الدارقطني تجوز في قوله : ( كله ) وإنما أراد أن الموضوع بعض ما تضمنه ذاك المجموع ، وهو ما فيه رواية عن أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس .

الثاني : أن تكون عبارة الدارقطني على ظاهرها ، ويكون ما في ذلك المجموع من غير الحماني أصله من وضع الحماني ، ولكن كان لمكرم إجازات من أولئك الشيوخ فأسقط اسم الحماني من تلك الروايات ورواها عن أولئك المشايخ بحق الإجازة ، كما قيل إن الحافظ أبا نعيم الأصبهاني ربما صنع مثل ذلك كما يأتي في ترجمته من ( التنكيل ) .

الثالث : أن يكون مكرم واطأ الحماني ، فوضع له الحماني تلك الحكايات عن شيوخ الذين أدركهم مكرم ، فرواها مكرم عنهم ، وهذا الوجه الثالث هو الموافق لظاهر سؤال الأزهري للدارقطني وجوب الدارقطني ، لكن يدفعه توثيق الخطيب لمكرم ، وأنه لم يذكره أحد في ( الضعفاء ) ، والوجه الثاني أيضاً موافق لظاهر سؤال الأزهري وجواب الدارقطني ، وهو أدنى أن لا يدفعه ما يدفع الثالث . وعلى كل حال فلم ينحل الإشكال ، فدعه وافرض أن الراجح هو الوجه الأول ، وأن هذه الرواية صحيحة عن عمر بن إسحاق بن إبراهيم ، فمن عمر هذا ؟ ومن شيخه أموثقان هما عند الخطيب كما زعم الكوثري ؟. أما أنا فقد فتشت ( تاريخ بغداد ) فلم أجد فيه ، لا موثقين ولا غير موثقين، بل ولا وجدتهما في غيره ، نعم في غيره علي بن ميمون الرقي يروي عن بعض مشايخ الشافعي ونحوهم ، وهو موثق لكن لا نعرف له رواية عن الشافعي ، وقد راجعت ( توالي التأسيس ) لابن حجر لأنه حاول فيها استيعاب الرواة عن الشافعي فلم أجد فيهم علي / ابن ميمون لا الرقي ولا غيره ، انظر ( توالي التأسيس ) ص 81 .

هذا حال السند ، ولا يخفى على ذي معرفة أنه لا يثبت بمثله شيء ، ويؤكد ذلك حال القصة ، فإن زيارته قبر أبي حنيفة كل يوم بعيد في العادة ، وتحريه قصده للدعاء عنده بعيد أيضاً ، إنما يعرف تحري القبور لسؤال الحوائج عندها بعد عصر الشافعي بمدة ، فأما تحري الصلاة عنده فأبعد وأبعد .

والمقصود إنما هو المقابلة بين قول الكوثري (( ورجال هذا السند كلهم موثقون عند الخطيب )) مع الأمثلة السابقة ، وبين الأمثلة المتقدمة في النوع [1] ( 7 ) . وبيان أن الكوثري إن تجاهل المعروفين الموثقين من رواة ما يخالف هواه ، فإنه يتعارف المجهولين من رواة ما يوافقه ، والله المستعان .

---

[1] الأصل (( الفرع )) .

ومن أعاجيبه أنه يطلق صيغ الجرح مفسرة وغير مفسرة بمالا يوجد في كلام الأئمة، ولا له عليه بينة ، فمن أمثلة ذلك :
1- أنس بن مالك صاحب رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قال الكوثري صفحة 80 (( وأما حديث الرضخ فمروي عن أنس / بطريق هشام بن زيد ، وأبي قلابة عنعنة ، وفيه القتل بقول المقتول من غير بينة ، وهذا غير معروف في الشرع ، وفي رواية قتادة عن أنس إقرار القاتل لكن عنعنة قتادة متكلم فيها ، وقد انفرد برواية الرضخ أنس رضي الله عنه في عهد هرمه ، كانفراده برواية شرب أبوال الإبل العيني في رواية قتادة ( زاد في الحاشية – كما في ( الكفاية ) للخطيب ص 74 برغم حملات البدر العيني على الإتقاني وصاحب ( العناية ) في ذلك ... ) وبحكاية معاقبة العرنيين تلك العقوبة للحجاج الظالم المشهور ، حينما سأله عن أشد عقوبة عاقب بها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حتى استاء الحسن البصري من ذلك ، ومن رأي أبي حنيفة رضي الله عنهم مع كونهم عدولاً ليسوا بمعصومين من مثل قلة الضبط الناشئة عن الأمية أو كبر السن ، فيرجح رواية الفقيه منهم على رواية غيره عند التعارض ، ورواية غير الهرم منهم على رواية الهرم ... )) .
أقول : المقصود هنا ما في هذه العبارة من زعم أن أنساً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هرم واختل ضبطه ! ولا أعرف أحداً قبل الكوثري زعم هذا .
نعم ذكروا أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما كبر نسي بعض حديثه لكن لا يلزم من النسيان اختلال الضبط فإن الناسي إن نسي الحديث أصلاً لم يحدث به البتة وكيف يحدث به وهو ناس له ؟ وإن عرض له تردد في قصة أو في بعضها فإنه إذا كان ضابطاً لم يحدث بها ، أو يحدث بها ويبين التردد والشك ، فالضابط هو الذي لا يحدث إلا بما يتقنه ، فما لم يتقنه لم يحدث به أو حدث به وبين شكه ، سواء أكان عدم الاتقان لذاك أول مرة عند التلقي أم عارضاً .
وزعمه أنه هرم غير قويم ، لأن الهرم أقصى الكبر ، ولم يبلغ أنس أقصى الكبر ، أما من جهة كبر السن فقد قيل إنه لم يجاوز المائة وقيل بل جاوزها بثلاث سنين ، وغلّطوا من قال إنه جاوزها بسبع سنين وقد كان في عصره من قومه وغيرهم من عاش فوق ذلك ، فبلغ حسان مائة وعشرين سنة ، وكان سويد بن غفلة يؤم الناس في قيام رمضان وقد أتى عليه مائة وعشرون سنة ، ثم عاش حتى تم له مائة وثلاثون سنه ، وبلغ أبو رجاء العطاردي مائة وسبعاً وعشرين سنه ، وبلغ أبو عمرو سعد بن إياس الشيباني مائة وعشرين سنة ، وبلغ المعرور بن سويد مائة وعشرين سنة ،وبلغ زر بن حبيش مائة وسبعاً وعشرين سنة ، وبلغ أبو عثمان النهدي مائة وثلاثين وقيل مائة وأربعين سنة ، وحسان صحابي من قوم أنس ، والستة الباقون كلهم ثقات أثبات مجمع على الاحتجاج بروايتهم مطلقاً ، ولم يطعن أحد في أحد منهم بأنه تغير بأخرة . وأما من

جهة قوة البدن فلم يزل أنس صالحاً حتى مات لم يعرض له وهن شديد ، وأما من جهة كمال العقل وحضور الذهن فلم يزل أنس كامل العقل حاضر الذهن حتى مات .

وأحب أن أتتبع عبارة الأستاذ السابقة ليتضح للقارئ تحقيق الأستاذ وتثبته !

أما هشام فهو ابن زيد بن أنس بن مالك ، وليس هو بمدلس ، والراوي عنه شعبة ، وهو معروف بالتحفظ عن رواية ما يخشى فيه التدليس ، والحديث في ( الصحيحين ) ، وأما أبو قلابة فهو عبد الله بن زيد الجرمي ، وقد قال أبو حاتم (( لا يعرف له تدليس )) وسماعه من أنس ثابت كما في حديث العرنيين وغيره ، فعنعنة هذين محمولة على السماع باتفاق أهل العلم .

فقول الكوثري : (( وفيه القتل بقول المقتول )) إنما يكون فيه ذلك لو صرح بنفي الاعتراف، ولم يصرح به ، وإذا وقع الاعتراف ، وهذا كما في دلالة الاقتضاء المشروحة في أصول الفقه ، وهي أنه إذا لم يصح المعنى الظاهر عقلاً أو شرعاً وجب إضمار ما يصح به الكلام ، ولا يعد عدم صحة الظاهر مسوغاً لرده رأساً ، فكذلك هنا ، بل الأمر هنا أوضح فإن ترك الراوي لبعض الجزئيات مما يرى أنه لا يخفي ثبوته على أحد أسهل من الحذف في التركيب ، هذا كله على فرض أنه لم ينقل الاعتراف وهو منقول ثابت في رواية قتادة .

قول الكوثري : (( عنعنة قتادة متكلم فيها )) .

أقول : دع عنعنته وخذ تصريحه ، قال البخاري في ( الصحيح ) في (( باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به )) : حدثني إسحاق أخبرنا حبان [1] حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس ابن مالك أن يهودياً رَضَّ رأس جارية بين حجرين ، فجيء باليهودي فاعترف - فأمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرضَّ رأسه بالحجارة ، وقد قال همام بحجرين .

وفي ( مسند الإمام أحمد ) ج 3 ص 269 حدثنا عفان حدثنا همام قال أنا قتادة أن أنساً (( .... خذ اليهودي فجيء به فاعترف )) فهل في هذا عنعنة يا كوثري ؟ [2] .

( أقول ) أما الانفراد فليس بمانع من الاحتجاج عند / أهل السنة ، بل بإجماع الصحابة والتابعين ، بل الأدلة في ذلك أوضح ، ولم يشترط التعدد إلا بعض أهل البدع ، نعم قد يتوقف في بعض الأفراد لقيام قرائن تشعر بالغلط ، والمرجع في ذلك إلى أئمة الحديث ، وليس قرينة ، وأئمة الحديث قد صححوا هذا الحديث كما علمت .

---

[1] بفتح المهملة ثم باء موحدة . ووقع في (( التنكيل )) ( 2 / 89 ) بالمثناة التحتية وهو خطأ مطبعي .

[2] ليس هذا من الزيادة . إنما هو من تبيين المجمل وتعيين المحتمل ، ومن يحتج بالمرسل فكيف يعقل أن يرد مثل هذا ؟! المؤلف . قلت : هذا رد على ما في (( الترحيب )) ، فراجع التفصيل في (( التنكيل )) ( 1/24 - 25 ) .

وأما قوله (( في عهد هرمه )) فقد تقدم أنه لم يهرم ، وليس هناك دليل على أنه لم يحدث بهذا الحديث إلا بعد كبره ، فالجزم بذلك مجازفة .

قوله (( كانفراده برواية شرب أبوال الإبل في رواية قتادة )) .

( أقول ) في ( فتح الباري ) (( .... وروى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً : الإبل شفاء للذربة بطونهم )) والحديث في ( الصحيحين ) وغيرهما عن قتادة مصرحاً في بعض طرقه بالسماع من أنس . _____، بل ثبت في ( الصحيحين ) وغيرهما من رواية أبي قلابة مصرحاً في بعض طرقه بالسماع من أنس ، وثبت في ( صحيح مسلم ) من رواية عبد العزيز بن صهيب وحميد بن أنس . وفي ( تفسير ابن جرير ) 6 / 119 – 120 بسند صحيح عن سعيد بن جبير ذكر القصة بسياق أخر وفيها (( فاشربوا أبو إلها وألبانها )) . وما في ( الكفاية ) صفحة 74 حاصله أن الخطيب عقد باباً لما استثبت فيه الراوي غيره وميزه ، فذكر في / جملة الأمثلة عن حميد عن أنس (( فشربتم من ألبانها قال حميد وقال قتادة عن أنس : وأبوالها )) فمقصود الخطيب أن حميداً لم يحفظ الحديث ( وأبوالها ) وإنما أخذه من قتادة ، فهذا حجة على أن حميداً ليس في محفوظه عن أنس ( وأبوالها ) وليس فيه ما يدل أن قتادة تفرد بها ، وقد ثبت من رواية أبي قلابة وعبد العزيز ابن صهيب ، ثم فرض تفرد قتادة أحفظهم .

قول الكوثري : (( وبحكاية معاقبة العرنيين )) .

أقول : كان اجتماع أنس بالحجاج لما كان الحجاج بالبصرة وذلك سنة 75 ه قبل وفاة أنس ببضع عشرة سنة وليس في الحديث ما يصلح أن يكون شبهة للحجاج على ظلمه ، ولو كان فيه ذلك فلم يكن الحجاج يحتاج في ظلمه إلى شبهة ، ومع هذا فلأنس عذر ، وهو أنه قد كان حدث بالحديث قبل ذلك ، فلعله لما سأله الحجاج خشي أن يكون قد بلغ الحجاج تحديثه به ، فإذا كتمه عند سؤاله إياه اتخذ الحجاج ذلك ذريعة إلى إيذاء أنس ، ثم أقول إن كان مقصود الكوثري أن تحديث أنس للحجاج بتلك القصة يدل على اختلال ضبط أنس ، فلا يخفي بطلان هذا وإن كان مقصوده أن ذلك موجب لفسق أنس فليصرح به .

قوله (( قلة الضبط الناشئة عنه من الأمية أو كبر السن )) .

أقول : أما الأمية فليست مما يوجب قلة الضبط ، وإنما غايتها أن يكون في رواية صاحبها كثير من الرواية بالمعنى ، وليس ذلك بقادح ، ومع ذلك فلم يكن أنس أمياً ، ولا يخشى في حديث الرضخ ، ولا حديث العرنيين رواية أنس بالمعنى ، أما عدم الأمية ففي ( الإصابة ) (( قال محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا ابن عون عن موسى بن أنس أن
أبا بكر لما استخلف بعث إلى أنس ليوجهه إلى البحرين على السعاية ، فدخل عليه عمر فاستشاره فقال : ابعثه فإنه لبيب كاتب .

وأما الرواية بالمعنى فإنما تخشى في الأحاديث القولية ، والحديثان فعليان .

قوله (( فيرجح ... )) .

أقول : الترجيح إنما يكون عند قيام المعارض ، ولم يعارض حديثي أنس – ولا سيما حديث الرضخ - شيء يعتد به ، وليس مما يوهن أن يكون بحيث لو عارضه ما هو أرجح منه لقدم الراجح ، فإن هذا الوهن إنما يحصل عند / وجود المعارض الأقوى ، فإذا لم يكن هناك معارض في أقوى لم يكن هناك وهن . وهذا وسيأتي بسط الكلام على حديث الرضخ في الفقهيات من ( التنكيل ) وتأتي ترجمة أنس في قسم التراجم هناك ، [1] والله الموفق .

2- أبو عوانة الوضاح . قال الكوثري ص 92 : (( ..... وما رواه في ست سنوات في آخر عمره ، لا يعتد به لاختلاطه )) .

أقول :فتشت المظان فلم أر أحداً زعم أن أبا عوانة اختلط ، وكأن الكوثري تشبث بما في ( تاريخ بغداد )13 : 465 (( ..... محمد بن غالب حدثنا أبو سلمة قال : قال لي أبو هشام المخزومي : من لم يكتب عن أبي عوانة قبل سنة سبعين ومائة فإنه لم يسمع منه)) ثم عقب ذلك بذكر وفاة أبي عوانة سنة 175 ، أو سنة 176 ، وحمل الكوثري قوله (( فلم يسمع منه )) على المجاز ، أي فلم يسمع منه سماعاً يعتد به ، ثم تخرص أن ذلك لأجل اختلاطه .

ويدفع هذا أن مثل أبي عوانة في إمامته وجلالته وكثرة حديثه وكثرة الآخذين عنه لو اختلط لاشتهر بذلك وانتشر ، فكيف لو دام ذلك سنوات ؟ وقد اعتنى الأئمة بجمع أسماء الذين اختلطوا ، فلم يذكروا أبا عوانة ، واعتنى المؤلفون في الضعفاء بذكر الذين اختلطوا ، فلم يذكروا أبا عوانة ، ومن ذكره منهم لم يذكر أنه اختلط ، وإنما ذكر أنه كان إذا حدث من حفظه يغلط ، ومع ذلك فهذه الرواية لا وجود لها في ( تهذيب التهذيب ) مع حرصه على ذكر كل ما فيه مدح أو قدح ، وظهر من ذلك أنها ليست في أصوله ، والذي يظهر أنهم حملوها على أن المقصود بها بيان تاريخ الوفاة [2] لأن الخطيب عقبها بما هو صريح في ذلك ، فإما أن يكونوا أعرضوا عنها لشذوذها وإجمالها وإما أن يكون وقع في نسخة التاريخ المطبوع سقط والأصل قبل سنة ست وسبعين فرأوا أن مع إجمالها محتملة للوجهين المصرح بهما ، فإن كان ولا بد فقد يكون المراد بها معنى ما روى عن الإمام أحمد أن أبا عوانة كان في آخر عمره يقرأ من كتب الناس ، يعني اعتماداً على حفظه مع قول أحمد (( إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت ، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم )) فيكون أبو هشام بالغ في قوله (( فلم يسمع منه )) فأما الاختلاط فلا وجه له البتة .

---

[1] ج 1 ص 211 وحديث الرضخ في ج 2 ص 88 .

[2] هذا هو المتعين ولا حاجة لما بعده فقد صرح الحافظان الجليلان أبو بكر الإسماعيلي وأبو أحمد بن عدي بأن أبا عوانة مات سنة سبعين ومائة ، كما في " تاريخ جرجان " ص 438 . المؤلف .

3- محمد بن علي بن الحسين بن شقيق ، في ( تاريخ بغداد ) 13 : 414 من طريق (( أحمد بن الحسين البلخي يقول : سمعت محمد بن علي بن الحسين بن شقيق يقول سمعت أبي يقول سمعت عبد الله بن المبارك يقول : لَحَديث واحد من حديث الزهري أحب إلي من جميع كلام أبي حنيفة )) .

فذكر الكوثري ص 151 أثراً قبل هذا ، ثم قال (( وفي سند الخبر الذي بعده محمد ابن شفيق ( كذا ) وليس بذاك ، ومتن الخبر لحديث واحد ..... )) .

فمحمد بن علي بن الحسين بن شقيق وثقة النسائي وغيره وقال الحاكم (( كان محدث مرو )) ولم يغمزه أحد ، فأما أبوه فمن جلة أصحاب ابن المبارك احتج به الشيخان في ( الصحيحين ) وبقية الستة .

4- حسين بن حريث أبو عمار المرزوي . قال الكوثري ص 83 (( كثير الأغراب )) .

أقول : لم أجد للكوثري سلفاً في هذا ، والحسين بن حريث من شيوخ الشيخين في ( الصحيحين ) ، وأبي داود والترمذي والنسائي في كتبهم ، ووثقه النسائي وغيره ولم يغمزه أحد .

5- علي بن محمد بن مهران السواق . قال الكوثري ص 156 : (( من ضعفاء شيوخ الدارقطني )) كذا قال الرجل روى عنه الدارقطني ووثقه الخطيب ولم يغمزه أحد [1] وتأتي ترجمته في ( التنكيل ) .

6- جعفر بن محمد بن شاكر . قال الكوثري ص 109 : (( بلغ تسعين سنة واختل ضبطه )) .

أقول العمر فذكروا أن جعفر قارب التسعين ، وأما اختلال الضبط فمن مجازفات الكوثري ، قال الخطيب ( 7 : 176 ) : (( كان عابداً زاهداً ثقة صادقاً متقناً ضابطاً )) وأسند عن ابن المنادي (( كان ذا فضل وعبادة وزهد ، انتفع به خلق كثير الحديث )) وعنه أيضاً (( كان من الصالحين ، أكثر الناس عنه لثقته وصلاحه ، بلغ تسعين سنة غير يسير )).

وبلوغ التسعين لا يستلزم اختلال الضبط كما مر في ترجمة أنس ، ويتأكد ذلك في هؤلاء المتأخرين ، لأن اعتمادهم على أصول مثبتة منقحة محفوظة ، لا على الحفظ ، والله الموفق .

فهذه ثمانية من فروع مغالطات الكوثري ومجازفاته ؛ وبقي بعض أمثلتها ، وسترى ذلك في ( التنكيل ) . وكذلك بقيت فروع أخرى ستراها في ( التنكيل ) إن شاء الله تعالى ، منها أنه قد يكون في الرجل كلام يسير لا يضر ، فيزعمه الكوثري جرحاً ترد به الرواية ، كما قال في الحسن بن علي الحلواني، والحسن بن أبي بكر ، وعثمان بن أحمد بن السماك ومحمد بن عباس بن حيويه .

ومنها أن الكوثري قد يحكي كلاماً في الرجل مع أنه لا يضره بالنسبة إلى الموضع الذي يتكلم عليه ، كأن يروي الخطيب عن رجل كلاماً قاله رأيه ، فيحكي الكوثري في ذلك الرجل كلاماً حاصله أنه لم يكن جيد الحفظ ، كما

---

[1] انظر لدفع التشكيك (( تاريخ بغداد )) 5 – 59 (( وسنن الدارقطني )) صفحة 57 و 255 و 409 .

قال في إبراهيم بن محمد أبي إسحاق الفزاري ويوسف بن أسباط وسفيان بن وكيع وقيس بن الربيع ومؤمل بن إسماعيل ومحمد بن ميمون أبي حمزة ومحمد بن جعفر بن الهيثم .

ومنها أن الخطيب كثيراً ما ينقل الروايات عن بعض المصنفات المشهورة ، ولكنه على عادة أقرانه لا يصرح بالنقل ، بل يرويها بسنده الذي سمع به ذاك الكتاب ، فيتكلف الكوثري الكلام في بعض من بين الخطيب وبين / مؤلف الكتاب ، مع أن هذا لا يقدح في الرواية ، إذ معظم الاعتماد في مثل هذا على صحة النسخة ككلامه في عبد الله بن جعفر ابن درستويه ، والحسن بن الحسين بن دوما ، ومحمد بن أحمد رزق ، وأحمد بن كامل .

ومنها : أن الكوثري يعمد إلى كلام قد ردّه الأئمة فيتجاهل الكوثري ردهم ويحتج بذلك الكلام ، ككلامه في علي بن عبد الله بن المديني ، وبشر بن السرَي ، وأحمد بن صالح ، ومحمد بن بشار ، وإسماعيل بن إبراهيم أبي معمر الهذلي ، وأبي مسهر عبد الأعلى ابن مسهر ، وعبد الله بن محمد بن أبي الأسود ، ومحمد بن عبد الله بن عمار .

ومنها : أنه يعمد إلى ما يعلم أنه لا يعد جرحاً البتة فيعتد به ويهول ، مثل كلامه في عبد الله بن الزبير الحميدي ، والحسن بن أبي بكر بن شاذان ، ورجاء بن السندي .

ومنها : أنه يتهم بعض الحفاظ الثقات بتهم لا أصل لها ، كما قاله في الحميدي وأحمد بن علي الأبار ، إلى غير ذلك . وسترى إلى شاء الله تعالى هذا كله وغيره في
( التنكيل ) .

وحسبي الله ونعم الوكيل ، وصلى الله وسلم على خاتم أنبيائه محمد وآله وصحبه .

# التنكيل
## بما في تأنيب
## الكوثري من الأباطيل

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيـه ، وأشـهد أن لا إلـه إلا اللـه وحـده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد .

[ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْأِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ] .

أما بعد : فهذا كتاب ( التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ) .

تعقبت فيه ما نتقدته من كتاب ( تأنيب الخطيب ) للأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري مما يتعلق بالكلام في أئمة السنة ورواتها ، غير عامد إلى ذب عن الإمام أبو حنيفة ولا خلافه ، ورتبته إلى أربعة أقسام :

الأول : في تحرير قواعد خلط فيها الأستاذ .

الثاني : في تراجم الأئمة والرواة الذين تكلم فيهم الأستاذ وأفراد حاول الدفاع عنهم .

الثالث : في النظر في مسائل فقهية تعرض لها .

الرابع : في تثبيت غقيدة السلف التي طعن الأستاذ فيها وفي المعتصمين بها ، ومسائل اعتقادية تعرض لها .

وقد قدمت قبل هذا نموذجاً من مغالطاته طبع بمصر بعنوان ( طليعة التنكيل ) [1] ^3^ وأجاب عنها برسالة سماها ( الترحيب بنقد التأنيب ) سأنظر فيما يُلتفت إليهمما فيها في مواضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، وأسال الله التوفيق .

وأقدم فصولاً :

1- فصل

المقصود الأهم ن كتأبي هذا هو رد المطاعن الباطلة عن أئمة السنة وثقات رواتها والذي اضطرني إلى ذلك أن السنة النبوية وما تفتقـر إليـه مـن معرفـة أحوال رواتها ومعرفة العربية وآثار الصـحابة والتـابعين فـي التفسـير ، وبيـان معاني السنة والأحكام وغيرها ، والفقه نفسه إنمـا مـدارها علـى النقـل علـى أولئك الذين طعن فيهم الأستاذ وأضر بهم ، فالطعن فيهم يـؤول إلـى الطعـن في النقل كله ، بل في الدين من أصله . وحسبك أنَّ المقـرر عنـد أهـل العلـم أنه إذا نقل عن جماعة من الصحابة القول بتحريم شيء ولـم ينقـل عـن أحـد منهم أو مم ن عاصـرهم م ن علمـاء التـابعين قـول بالحـل ، عـد ذاك الشـيء مجمعا على حرمته ، لا يسوغ لمجتهد أن يذهب إلى حلـه غـافلاً عـن الإجمـاع كان قوله مردوداً ، أو عالماً بالإجماع فمن أهل العلم من يضلله ، ومنهـم مـن قد يكفره . لكنه لو ثبت عن رجل واحد من الصحابة قـول بحـل ذلـك الشـيء

---

[1] انتقد الأستاذ في " الترحيب " كلمات نأبية – كما يقول – وقعت في متن " الطليعة " والتعليق عليها وقد انتقدتها قبله وهي من تصرف المعلق الأستاذ محمد عبد الرزاق حمزة باجتهاده ، وقد صرح بذلك في رسالته " حول ترحيب الكوثري ص 37 . وذكر لي بعض المطلعين أن عامة تلك الكلمات كانت على وجه التعليق ، لكن التبس الأمر عند الطبع فأدرجت في المتن . المؤلف .

كـانت المسـألة خلافيـة لا يحظـر علـى المجتهـد أن يقـول فيهـا بقـول ذلـك الصحأبي ، أو بقول مفصل يوافق هذا في شيء ، وذاك في شـيء ، ولا يحـرم على المقلد الذي مذهب إمامه الحرم أن يأخذ بالحل إما على سـبيل الترجيـح والاختيار إن كان أهلاً ، وإما على سبيل التقليد المحض إن احتاج إليه . وثبوت ذاك القول عن ذاك الصـحأبي يتوقـف علـى ثقـة رجـال السـند إليـه ، والعلـم بثقتهم يتوقف على توثيق بعض أئمة الجرح والتعـديل لكـل منهـم ، والاعتـداد بتوثيق الموثق يتوقف على العلم بثقته في نفسه وأهليته ،ثم على صحة سـند التوثيق إليه ، وثقته في نفسه تتوقف على أن يوثقه ثقة عـارف، وصـحة سـند التوثيق تتوقف على توثيق بعض أهل المعرفة والثقة لرجاله ، وهلم جراً .

والسعي في توثيق رجل واحد من أولئك بغير حق أو الطعن فيه بغير حق سعيٌ في إفساد الدين بإدخال الباطل فيه ، أو إخراج الحق منه ، فإن كان ذاك الرجل واسع الرواية أو كثير البيان لأحوال الرواة ، أو جامعاً للأمرين كان الأمر أشد جداً كما يعلم بالتدبر ، ولولا أن أُنسب إلى التهويل لشرحت ذلك ، فما بالك إذا كان الطعن بغير حق في عدد كثير من الأئمة والرواة يترتب على الطعن فيهم – زيادة على محاولة إسقاط رواياتهم – محاولة توثيق جم غفير ممن جرحوه ، وجرح جم غفير ممن وثقوه .

ففي ( التأنيب ) الطعن في زهاء ثلاثمائة رجل تبين لي أن غالبهم ثقات ، وفيهم نحو تسعين حافظاً ، وجماعة من الأئمة ، فكم ترى يدخل في الدين من الفساد لو مشى للأستاذ ما حاوله من جرحهم بغير حق ؟! على أن الأمر لا يقف عندهم فإن الأستاذ يحاول الرد بالاتهام ، والتهم غير محصورة ، فيمكن كل من يهوى رد شيء من النقل أن يبدي تهمة في رواته وموثقيهم ، فيحاول إسقاطهم بذلك ، بل يعيد [1] الملحدون الإسلام نفسه ذريعة لاتهام كل من روى من المسلمين ما يثبت النبوة والقرآن ونحو ذلك ، ولا يقنعون بالآحاد ، بل يساورون المتواترات بزعم التواطؤ والتتابع لاتفاق الغرض ، لو كان هذا الطعن من رجل مغمور أو غير مشهور بالعلم أو غير متبوع لهان الخطب ، ولكنه من رجل مشهور ينعته أصحابه بأمثال ما كتب على لوح كتابه ( تأنيب الحطيب ) الذي طبع تحت إشرافه بتصحيحه (( تأليف الإمام الفقيه المحدث ، والحجة الثقة المحقق العلامة الكبير.. )) ويلي ذلك كلمة الناشر وترجمة المؤلف بتلك الألقاب الضخمة والعبارات الفخمة [2] ، ويتبعه الحنفية وهم كما يقول السواد الأعظم ، ويتابعه في الجملة كل من تخالف السنة هواه من غلاة المقلدين وأتباع المتكلمين وعباد القبور ، ويعتضد كلامه الملحدون .

بلى إن في أفاضل علماء الحنفية أنفسهم جماعة يمقتون تصرف الأستاذ ، ولكن تصدهم عن رفع أصواتهم بالإنكار عليه موانع هم أعلم بها . والله المستعان .

---

[1] كذا الأصل ، ولعله ( يتخذ ) .

[2] مه أنه يشير في صفحة 14 من ( الترحيب ) إلى كتب ابن خزيمة وعثمان بن سعيد الدارمي وعبد الله بن أحمد بن حنبل ويقول : (( طبع منها تحت ظلال الحرية ... بعد نسج هالات من التبجيل حول أسماء مؤلفيها تمهيداً للإضلال بأقاويلهم )) !

## 2- فصل

من أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل ومن أمضى أسلحته أن يرمي الغالي كل من يحاول رده إلى الحق ببغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم ، يرى بعض أهل العلم أن النصارى أول ما غلوا في عيسى عليه السلام كان الغلاة يرمون كل من أنكر عليهم بأنه يبغض عيسى ويحقره ونحو ذلك فكان هذا من أعظم ما ساعد على أن انتشار الغلو لأن بقايا أهل الحق كانوا يرون أنهم إذا أنكروا على الغلاة نسبوا إلى ما هم أشد الناس كراهية له من بغض عيسى وتحقيره ، ومقتهم الجمهور ، وأوذوا فثبطهم هذا عن الإنكار ، وخلا الجو للشيطان ، وقريب من هذا حال الغلاة الروافض وحال القبوريين ، وحال غلاة المقلدين . وعلى هذا جرى الأمر في هذا القضية فإن الأستاذ غلا في أبي حنيفة حتى طعن في غيره من أئمة الفقه وفي أئمة الحديث وثقات رواة ، بل تناول بعض الصحابة والتابعين وأسكت أهل العلم في مصر وغيرها برمي كل من يهم أن ينكر عليه ببغض أبي حنيفة ومعاداة ، ولما اطلع الأستاذ ( الطليعة ) جرد على صاحبها ذلك السلاح ، ومن تصفح ( الترحيب ) علم أن ذلك ، بعد المغالطة والتهويل هو سلاحه الوحيد ، فهو يبدئ فيه ويعيد ، ونفسه تقول هل من مزيد ،ومع ذلك يضطرب ،فمن جهة يقول في ( الترحيب ) ص 15 : (( أخبار الآحاد على فرض ثقة رواتها لا تناهض العقل ولا النقل المستفيض فضلاً عن المتواتر وقد ثبتت إمامة أبي حنيفة وأمانته مناقبه لدى الأمة بالتواتر )) ويقول بعد ذلك : (( خبر الآحاد يكون مردوداً عند مصادمته لما هو أقوى منه من أخبار الآحاد فضلاً عن مصادمته لما تواتر )) ويقول ص 17 (( وأما الخبر المصادم لذلك من بين أخبار الآحاد فيرد حيث لا تمكن مناهضته للعقل والخبر المتواتر على تقدير سلامة رجاله من المآخذ )) ويقول ص 39 (( من المقدر عند أهل العلم أن صحة السند بحسب الظاهر لا تستلزم صحة المتن )) .

ويعد حسناتي ذنوباً فيقول ص 99 : (( وحذفه للمتون لأجل إخفاء مبلغ شناعتها عن نظر القارئ ، فلو ذكرها كلها مع كلام الكوثري [1] في موضوع المسألة لنبذ السامع نقد هذا الناقد في أول نظرة لما حوت تلك المتون من السخف البالغ الساقط بنفسه من غير حاجة إلى مسقط فيكون ذكر المتون قاصماً لظهره )) وقول ص 25 (( ولو كان الناقد ذكر في طلب متنه الخبر المتحدث عنه كان القارئ يحكم بكذب الخبر مجرد سماعه لكن عادة الناقد إهمال ذكر المتن إخفاء لحاله )) .

ومن جهة أخرى يقول ص 19 (( وعادة أيضاً في مثل تلك الأخبار تطلب ضعفاء بين رجال السند [2] بادئ ذي بدء ضرورة أن الخبر الذي ينبذه العقل أو النقل لا يقع في رواية الثقات )) ويقول ص 19 (( ومن المضحك تظاهره

---

[1] التأنيب مطبوع الأستاذ أقدر على إعادة طبع ، وسواء أكلن مقصود ما شرحته في أول الطليعة في الفصل الأول أم الغرض الذي يرميني به الأستاذ أم كلاهما فعل كل حال لا داعي إلى ما اقترحه الأستاذ من نقل كلامه. " المؤلف " .

[2] أرجو من القارئ أن يتدبر قول الأستاذ " وعادتي . "مع مراجعة الطليعة ص 11 – 43 " المؤلف .

بأنه لا يعادي النعمان مع سعيه سعي المستميت في توثيق رواة الجروح ولو بالتحاكم إلى الخطيب نفسه المتهم فيما عمله مع أنه لو ثبتت ثقة حملتها ثبت مقتضاها )) .

وأقول أما الباعث لي على تعقب ( التأنيب ) فقد ذكرت في أول ( الطليعة ) وتقدم شرحه في الفصل الأول ، وهب أن غرضي ما زعمه الأستاذ وأنه يلزم من صنيعي تثبيت مقتضى تلك الحكايات فلا يخلو كلامي مبيتاً على الأصول المألوفة المعروفة ، أو يكون على خلاف ذلك ، فإن كان الأول فلازم الحق حق ، وإن كان الثاني ففي وسع الأستاذ أن يوضح فساده بالأدلة المقبولة ، فعلى أهل المعرفة أن يحاكموا بين ( طليعتي ) و
( ترحيبه ) حتى يتبين لهم أقام بنقض كلامي بأدلة مقبولة عند أهل العلم أم ردف ما في
( التأنيب ) من تهويل ومغالطة وتمحل بمثلها ولم يكد يضيف إلى ذلك إلا رمي مؤلف
( الطليعة ) ببغض أبي حنيفة ؟! كأن الأستاذ يرى أن تلك المهاجمة لا تتقى إلا بالهوى ، فأثاره ما استطاع في نفوس أتباعه الذين يهمه شأنهم ليضرب به بينهم وبيم ( الطليعة ) و ( التنكيل ) حجاباً لا تمزقه حجة ولا يزيده الله تعالى بعد استحكامه إلا شدة .

والواقع أن مقصودي هو ما شرحته في الفصل السابق ولذلك أهملت ذكر المتون لأنها خارجة عن مقصودي ومع ذلك ففي ذكرها مفاسد :

الأولى : ما أشار إليه الأستاذ في الجملة وهو أن يطلع عليها حنفي متحمس فيحمله ذكر المتن على أن يعرض عن كلامي البتة ولا يستفيد إلا بغض من نسب إليه المتن من الأئمة .

الثانية : أن يطلع عليها رجل من خصوم الحنفية فيجترئ بذاك المتن ويذهب يعيب أبا حنيفة غير مبال أصح ذاك المتن أم لم يصح .

الثالثة : أن يطلع عليها عامي لا يميز فيقع في نفسه أن أئمة السلف كان بعضهم يطعن في بعض ويكبر ذلك عليه ويسيء الظن بهم جميعاً .

فإهمال ذكر المتن يمنع هذه المفاسد كلها ولا يبقى أمام الناظر إلا ما يتعلق بتلك القضايا الخاصة التي ناقشت فيها الأستاذ .

والواقع أيضاً أنه لا يلزم من صنيعي تثبيت الذم ولا يلزمني قصد ذلك ، ومن تأمل عبارات الأستاذ في الجهة الأخرى بان له صحة قولي . وأزيد ذلك إيضاحاً وشرحاً وتتميماً فأقول : وعامة مناقشتي للأستاذ إنما هي في بعض رجال تلك الأسانيد وقد وافقته على ضعف جماعة منهم ، ولا يلزم من تثبيتي ثقة رجل من رجال السند ثبوت ثقة غيره ، بل الأمر أبعد من ذلك ، فإن المقالة المسندة ، إذا كان ظاهرها الذم أو ما يقتضيه لا يثبت الذم إلا باجتماع عشرة أمور :

الأول : أن يكون الرجل المعين الذي وقع في الإسناد ووقعت فيه المناقشة ثقة .

الثاني : أن يكون بقية رجال الإسناد كلهم ثقات .

الثالث : ظهور اتصال السند تقوم به الحجة .

الرابع : ظهور أنه ليس هناك علة خفية يتبين بها انقطاع أو خطأ أو نحو ذلك مما يوهن الرواية .
الخامس : ظهور أنه لم يقع في المتن تصحيف أو تحريف أو تغيير قد توقع فيه الرواية بالمعنى .
السادس : ظهور أن المراد في الكلام ظاهره .
السابع : ظهور أن الذام بنى ذمه على حجة لا نحو أن يبلغه إنسان أن فلاناً قال كذا أو فعل كذا فيحسبه صادقاً وهو كاذب أو غالط .
الثامن : ظهور أن الذام بنى ذمه على حجة لا على أمر حمله على وجه مذموم وإنما وقع على وجه سائغ .
التاسع : ظهور أنه لم يكن للمتكلم فيه عذر أو تأويل فيما أنكره الذام .
العاشر : ظهور أن ذلك المقتضي للذم لم يرجع عنه صاحبه . والمقصود بالظهور في هذه المواضع الظهور الذي تقوم به الحجة .
وقد يزاد على هذه العشرة ، وفيها كفاية .
فهذه الأمور إذا اختل واحد منها لم يثبت الذم ، وهيهات أن تجتمع على باطل .
والذي تصديت لمناقشة الأستاذ فيه إنما يتعلق بالأمر الأول ، ولا يلزم من تثبيته تثبيت الثاني فضلاً عن الجميع وقد يلزم من صنيعي في بعض المواضع تثبيت الثاني لكن لا يلزم من ذلك تثبيت الثالث فضلاً عن الجميع ، وما قد يتفق في بعض المواضع من مناقشتي للأستاذ في دعوى الانقطاع أو التصحيف فالمقصود من ذلك كشف مغالطته ولا يلزم من ذلك تثبيت الأمور كلها ، وقد يتهم الأستاذ رجلاً في رواية مع علمه بأنه قد توبع متابعة تبين صدقه في تلك الرواية فيضطرني إلى التنبيه على تلك المتابعة . وقد يشنع على الخطيب بإيراده رواية من فيه كلام في صدد ما زعم أنه المحفوظ عنده ، ويتبين لي من سقوط الشناعة من هذه الناحية أما لأنه إنما ذكر رواية ذلك الراوي في المتابعات وأما لأن الراوي إنما غمز بأنه يخطئ أو يهم وليس تلك الرواية مما يخشى فيه الخطأ أو الوهم فاحتاج إلى بيان ذلك . وكل هذا لا يلزم منه تثبيت الأمور كلها وأذكر هنا مثالاً واحداً :
قال إبراهيم بن بشار الرمادي : سمعت بن عيينة يقول : ما رأيت أحداً أجرأ على الله من أبي حنيفة ، ولقد أتاه رجل من أهل خراسان فقال يا أبا حنيفة قد أتيتك بمائة ألف مسألة أريد أن أسألك عنها ، قال : هاتها ، فهل سمعتم أحداً أجرأ على الله من هذا ؟ )) هذه الحكاية أول ما ناقشت الأستاذ في بعض رجال سندها في ( الطليعة ) ص 12 – 20 فإنه خبط في الكلام في سندها إلى الرمادي بما ترى حاله في ( الطليعة ) وتكلم في الرمادي وستأتي ترجمته وزاد في ( الترحيب ) فتكلم في ابن أبي خثيمة بما لا يضره ، وذكر ما قيل أن ابن عيينة اختلط بأخرة ، وهو يعلم ما فيه وستأتي ترجمته وقد ذكر الأستاذ في ( التأنيب ) جواباً معنوياً جيداً ولكنه مزجه بالتخليط فقال بعد أن تكلم في السند بما أوضحت ما فيه في ( الطليعة ) : (( وابن عيينة برئ من هذا الكلام قطعاً بالنظر إلى السند)) .

كذا قال بعد ذلك : (( وأما من جهة المتن فتكذب شواهد الحال الأخلوقة تكذيباً لا مزيد عليه ... رجل يبعث من خراسان ليسأل أبا حنيفة عن مائة ألف مسألة بين عشية وضحاها ويجيب أبو حنيفة عنها بدون تلبث ولا تريث )) .

(( كذا قال ، وليس في القصة أن الرجل سأل عن مسالة واحدة فضلاً عن مائة ألف ، ولا أن أبا حنيفة أجاب عن مسألة واحدة فضلاً عن مائة ألف فضلاً عن أن يكون ذلك كله بين عشية وضحاها . وكان يمكن للأستاذ أن يجيب بجواب بعيد عن الشغب كأن يقول : يبعد جداً أو يمتنع أن تجمع في ذاك العصر مائة ألف مسألة ليأتي بها رجل من خراسان ليسأل عنها أبا حنيفة ، وهذا يدل على أحد أمرين ، إما أن يكون السائل إنما أراد : أتيتك بمسائل كثيرة فبالغ ، وإما أن يكون بطالاً لم يأت ولا بمسالة واحدة ، وإنما قصد إظهار التشنيع والتعجيز ، فأجابه أبو حنيفة بذاك الجواب الحكيم ، فإن الرجل إنما قصد التشنيع أو التعجيز ، ففي ذاك الجواب إرغامه ، وإن كان عنده مسائل كثيرة نظر فيها أبو حنيفة على حسب ما يتسع له الوقت ويجيب عندما يتضح له وجه الجواب . فأما ابن عيينة فكان من الفريق الذين يكرهون أن يفتوا ( وقد بين الأستاذ ذلك في " التأنيب " فكأنه كره قول أبي حنيفة : هاتها ، لما يشعر به من الاستعداد لما يكرهه ابن عيينة ، وكان أبو حنيفة من الفريق الذين يرون أن على العالم إذا سئل عما يتبين له وجه الفتوى فيه أن يفتي ، للأمر بالتبليغ والنهي عن كتمان العلم ، ولئلا يبقى الناس حيارى لا يدرون ما حكم الشرع في قضاياهم ، فيضطرهم ذلك إلى ما فيه فساد العلم والدين ، ولا ريب أن الصواب مع الفريق الثاني وإن حمدنا الفريق الأول حيث يكف أحدهم عن الفتوى مبالغة في التورع واتكالاً على غيره حيث يوجد ، فأما الجرأة فمعناها الإقدام والمقصود هنا كما يوضحه السياق وغيره الإقدام على الفتوى فمعنى الجرأة على الله هنا هو الإقدام على الإفتاء في دين الله ، وهذا إذا كان عن معرفة موثوق بها فهو محمود وإن كرهه المبالغون في التورع كابن عيينة ، وقد جاء عن ابن عمر أنه قال : (( لقد كنت أقول : ما يعجبني جرأة ابن عباس على تفسير القرآن ، فالآن قد علمت أنه أوتي علماً )) وعنه أيضاً أنه قال: أكثر أبو هريرة ، فقيل له : هل تنكر شيئاً مما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه اجترأ وجبنا ، فبلغ ذلك أبا هريرة فقال : فما ذنبي إن كنت حفظت ونسوا ؟ راجع " الإصابة" ترجمة ابن عباس وترجمة أبي هريرة .

وإقدام أبي حنيفة كان من الضرب المحمود ، وقد روى الخطيب نفسه ... هاتين الحكايتين اللتين ذكرهما الأستاذ في ( التأنيب ) فهذا وغيره يدل على بعد أبي حنيفة عن الجرأة المذمومة فأما إذا علمنا أن ابن عيينة كان يطيب الثناء على أبي حنيفة فإن ذلك يرشدنا إلى حمل تلك المقالة على معنى آخر أدنى إلى الصواب ، مع ما فيه من الحكمة البالغة التي تهدينا إلى باب عظيم النفع في فهم ما ينقل عن أهل العلم من كلام بعضهم في بعض .

وحاصله أن أكثر الناس مغرون بتقليد من يعظم في نفوسهم والغلو في ذلك ، حتى إذا قيل لهم : إنه غير معصوم عن الخطأ والدليل قائم على خلاف قوله في كذا فدل ذلك على أنه أخطأ ولا يحل لكم أن تتبعوه على ما أخطأ فيه ، قالوا : هو أعلم منكم بالدليل ، وأنتم أوى بالخطأ منه فالظاهر أنه قد

عرف ما يدفع دليلكم هذا ، فإن زاد المنكرون فأظهروا حسن الثناء على ذلك المتبوع كان أشد لغلو متبعيه ، خطب عمار بن ياسر في أهل العراق قبل وقعة الجمل ليكفهم عن الخروج مع أم المؤمنين عائشة فقال (( والله إنها لزوجة نبيكم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدنيا والآخرة ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاكم ليعلم إياه تطيعون أم هي )) أخرجه البخاري في ( الصحيح ) من طريق أبي مريم الأسدي عن عمار ، وأخرج نحوه من طريق أبي وائل عن عمار فلم يؤثر هذا في كثير من الناس بل روي أن بعضهم أجاب قائلاً (( فنحن مع من شهدت له بالجنة يا عمار )) .

فلهذا كان من أهل العلم والفضل من إذا رأى جماعة اتبعوا بعض الأفاضل في أمر يرى أنه ليس لهم فيه إما لأن حالهم غير حاله وإما لأنه يراه أخطأ – أطلق كلمات يظهر منها الغض من ذاك الفاضل لكي يكف الناس عن الغلو فيه الحامل لهم على اتباعه فيما ليس لهم أن يتبعوه فيه ، فمن هذا ما في ( المستدرك ) ( 2 ص 329 ) (( ..... عن خثيمة قال : " كان سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في نفر فذكروا علياً فشتموه فقال سعد : مهلاً عن أصحاب رسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... فقال بعضهم فوالله إنه كان يبغضك وسميك الأخنس ، فضحك سعد حتى استعلاه الضحك ثم قال أليس قد يجد المرء على أخيه في الأمر يكون بينه وبينه ثم لا تبلغ ذلك أمانته ..... )) قال الحاكم : (( صحيح على شرط الشيخين )) وأقره الذهبي .

وفي الصحيحين وغيرهما عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال (( ما سمعت رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جمع أبويه إلا لسعد بن مالك ( هو سعد بن أبي وقاص ) فإني سمعته يقول يوم أحد : يا سعد ارم فداك أبي وأمي )) .

وتروى عن كلمات أخرى من ذا وذاك وكان سعد قد قعد عن قتال البغاة فكان علي إذا كان في جماعة يخشى أن يتبعوا سعداً بالقعود ربما أطلق غير كاذب كلمات توهم الغض من سعد وإذا كان مع من لا يخشى منه القعود فذكر سعداً ذكر فضله . ومنه ما يقع في كلام الشافعي في بعض المسائل التي تخالف فيها مالكاً من إطلاق كلمات فيها غض من مالك مع ما عرف عن الشافعي من تبجيل أستاذه مالك ، وقد روى حرملة عن الشافعي أنه قال (( مالك حجة الله على خلقه بعد التابعين )) كما يأتي في ترجمة مالك إن شاء الله تعالى .

ومنه ما نراه في كلام مسلم في مقدمة صحيحه مما يظهر منه الغض الشديد من مخالفه في مسألة اشتراط العلم باللقاء ، والمخالف هو البخاري ، وقد عرف عن مسلم تبجيله للبخاري .

وأنت إذا تدبرت تلك الكلمات وجدت لها مخارج مقبولة وإن كان ظاهرها التشنيع الشديد .

وفي ترجمة الحسن بن صالح بن حي من ( تهذيب التهذيب ) كلمات قاسية أطلقها بعض الأئمة فيه مع ما عرف من فضله ، وفيها (( أبو صالح الفراء : ذكرت ليوسف بن أسباط عن وكيع شيئاً من أمر الفتن فقال : ذاك يشبه أستاذه يعني الحسن ( بن صالح ) بن حي – فقلت ليوسف أما تخاف أن تكون هذه غيبة ؟ قال لم يا أحمق ؟ أنا خير لهؤلاء من آبائهم وأمهاتهم ، أنا أنهى

الناس أن يعملوا بما أحدثوا فتتبعهم أوزارهم، ومن أطراهم كان أضر عليهم )) .

أقول : والأئمة غير معصومين من الخطأ والغلط ، وهم إن شاء الله تعالى معذورون مأجورون فيما أخطأوا فيه كما هو الشأن فيمن أخطأ بعد بذل الوسع في تحري الحق ، لكن لا سبيل إلى القطع بأنه لم يقع منهم في بعض الفروع تقصيري يؤاخذون عليه ، أو تقصير في زجر اتباعهم عن الغلو في تقليدهم .

على أن الأستاذ إذا أحب أن يسلك هذه الطريق لا يضطر إلى الاعتراف بأن ابن عيينة كان يعقد أن أبا حنيفة أخطأ في بعض مقالاته ، بل يمكنه أن يقول : لعل ابن عيينة رأى أناساً قاصرين عن رتبة أبي حنيفة يتعاطون مثل ما كان يقع منه من الإكثار من الفتوى والإسراع بها غير معترفين بقصورهم اغتراراً منهم بكثرة ما جمعوا من الأحاديث والآثار فاحتاج ابن عيينة في ردعهم إلى تلك الكلمة القاطعة لشغبهم . والله أعلم .

## 3- فصل

حاول الأستاذ في ( الترحيب ) التبرؤ مما نسب إليه في ( الطليعة ) من الكلام في أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وفي هشام بن عروة بن الزبير وفي الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد .

فأما كلامه في أنس فتراه وما عليه في ( الطليعة ) ص 98 – 106 ويأتي تمامه في ترجمته إن شاء الله تعالى . وينبغي أن يعلم أن منزلة أنس رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ عندنا غير منزلته التي يجعله الأستاذ فيها ، فلسان حال الأستاذ يقول : ومن أنس ؟ وما عسى أن تكون قيمة رواية أنس في مقابلة الإمام الأعظم وعقليته الجبارة ، كما أشار إلى ذلك في
( الترحيب ) ص 24 إذ قال : (( وأسماء الصحابة الذين رغب الإمام عما انفردوا به من الروايات مذكورة في ( المؤمل ) لأبي شامة الحافظ ، وليس هذا إلا تحرياً بالغاً في المرويات يدل على عقلية أبي حنيفة الجبارة )) فزادنا مع أنس جماعة من الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وإلى ما غالط به من الترجيح الذي دفعته ( الطليعة ) ص 105 – 106 التصريح بأنه يكفي في تقديم رأي أبي حنيفة على السند أن ينفرد برواية السنة بعض أولئك الصحابة . هذا مع أن رواية أنس في الرضخ تشهد لها أربع آيات من كتاب الله عز وجل بل أكثر من ذلك كما يأتي في ( الفقهيات ) إن شاء الله تعالى ومعها القياس الجلي ، ولا يعارض ذلك شيء إلا أن يقال : إن عقلية أبي حنيفة الجبارة كافية لأن يقدم قوله على ذلك كله ، وعلى هذا فينبغي للأستاذ أن يتوب عن قوله في ( التأنيب ) ص 139 عند كلامه على ما روي عن الشافعي من قوله : أبو حنيفة يضع أول المسألة خطأ ثم يقيس الكتاب كله عليها. قال الأستاذ هناك (( ولأبي حنيفة بعض أبواب في الفقه من هذا القبيل ففي كتاب الوقف أخذ بقول شريح القاضي وجعله أصلاً ففرع عليه المسائل فأصبحت فروع هذا الباب غير مقبولة حتى ردها صاحباه ، وهكذا فعل في كتاب المزارعة حيث أخذ بقول إبراهيم النخعي فجعله أصلاً ففرع عليه الفروع ... )) .

إلا أن يقول الأستاذ إن أبا حنيفة لم يستعمل عقليته الجبارة في تلك الكتب أو الأبواب وإنما قلد فيها بعض التابعين كشريح وإبراهيم فعلى هذا يختص تقديم العقلية الجبارة بما قاله من عند نفسه ، فعلى هذا نطالب الأستاذ أن يطبق مسألة القود على هذه القاعدة .

أما نحن فلا نعتد على أبي حنيفة بقول الأستاذ ولا بحكاية أبي شامة الشافعي الذي بينه وبيت أبي حنيفة نحو خمسمائة سنة بل نقول لعل أبا حنيفة لم يرغب عن انفراد أحد من الصحابة بل هو موافق لغيره في أن انفراد الصحابي مقبول على كل حال وإنما لم يأخذ ببعض الأحاديث لأنه لم يبلغه من وجه يثبت ، أو لأنه عارضه من الأدلة الشرعية ما رآه أرجح منه ، وإذا كان يأخذ برأي رجل من التابعين فيجعله أصلاً لباب عظيم من أبواب الشرع كشريح في الوقف وإبراهيم في المزارعة فكيف يرغب عن سنة لتفرد بعض الصحابة بها ؟ ثم راجعت ( المؤمل ) فرأيت عبارته تشعر بأن الكلام فيما تفرد أنس ومن معه يقوله برأيه ، لا في ما كان رواية عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فأما التحري البالغ فإن كان هو الذي يؤدي إلى قبول ما حقه أن يقبل ورد ما حقه أن يرد فلا موضع له هنا ، وإن كان هو الذي يؤدي إلى قبول ما حقه الرد كرأي شريح في الوقف ورأي إبراهيم في المزارعة ، وإلى رد ما حقه القبول كما يتفرد به بعض الصحابة ولا يعارضه من الأدلة الشرعية ما هو أقوى منه ، أو كرد حديث الرضخ مع شهادة القرآن والقياس الجلي له فهذا إن وقع ممن لم يقف على الأدلة المخالفة له أو ذهل عنها وعن دلالتها ، له اسم آخر لا يضر صاحبه إن شاء الله ، وإن وقع ممن عرف ذلك كله فهو تجر بالجيم لا تحر بالحاء أو أقل تحر للباطل لا للحق . فإن المقصود التخييل الشعري فيستطيع من يرد انفراد الصحابي أي صحابي كان يقول أن ذلك تحر بالغ . بل من يرد السنن المتواتر ، بل من يرد المتواتر أيضاً فيقول إن التحري البالغ يقضي أن لا ينسب إلى شرع الله إلا ما نص عليه كلامه ، بل من يرد المتاتر أيضاً فيقول إن التحري البالغ يقتضي أن لا ينسب إلى شرع الله إلا ما نص عليه كلامه ،بل من يرد الدلالات الظنية من القرآن، وشيوخ الأستاذ من المتكلمين ينفون وجودها كما في الاعتقاديات إن شاء الله تعالى . فأما القياس فهو بأن القياس إلغاؤه تحرياً واحتياطاً في دين الله أولى من ذلك كله فإنه بالنسبة إلى ذلك كما قيل :

ويذهب بينها المرئى لغوا كما ألغيت في الدية الحوارا

والمقصود هنا أن منزلة أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عندنا غير منزلته التي يجعله الأستاذ فيها ، فلا غرو أن يزعم الأستاذ أنه ليس في كلامه فيه ما ينتقد ! وفي ( فتح الباري ) في (( باب المصراة )) : (( قال ابن السمعاني [1] في ( الاصطلام ) : التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة )) ذكر ذلك في صدد رد كلام بعض الحنفية في رواية أبي هريرة حديث المصراة .

وأما هشام بن عروة بن الزبير بن العوام فهذه قصته : روى هشام عن أبيه عروة – وفي رواية للدارمي ج 1 ص 51 : هشام عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة[2]. قال لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى ظهر فيهم المولدون أبناء سبايا الأمم فقالوا فيهم بالرأي فضلوا وأضلوا (( فذكرها الأستاذ في ( التأنيب ) ص 98 ثم قال " وإنما أراد هشام النكاية في ربيعة وصاحبه ( مالك ) لقول مالك فيه بعد رحيله إلى العراق فيما رواه الساجي

---

[1] هو أبو المظفر بن عبد الجبار كان أهل بيته حنفية ونشأ على ذلك ومهر في المذهب ثم تشفع تديناً ، وترجمته في طبقات ابن السبكي ج 4 ص 21 وقد أسرف الشافعية في التبجح بذلك كما تراه هناك .

[2] وهكذا في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي من مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

عن أحمد بن محمد البغدادي عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح قال قال لي مالك بن أنس : هشام بن عروة كذاب ، قال فسألت يحيى بن معين ؟ فقال عسى أراد في الكلام فأما في الحديث فهو ثقة )) وعلق في الحاشية (( هذا من انفرادات الساجي ، وأهل العلم قد تبدر منهم بادرة فيتكلمون في أقرانهم بما لا يقبل فلا يتخذ ذلك حجة ، على أن ما يؤخذ به هشام بعد رحيله إلى العراق أمر يتعلق بالضبط في التحقيق ، وإلا فمالك أخرج عنه في الموطأ )) ففهمت من قوله (( وإنما أراد هشام النكاية ... )) أنه يريد أن هشاماً افترى هذه الحكاية لذاك الغرض ، وأن ذلك من الكذب الذي عني بالكلمة المحكية عن مالك (( هشام بن عروة كذاب )) ومن الكذب في الكلام على ما في الكلمة عن ابن معين ومن البوادر التي لا تقبل كما ذكره في الحاشية ، وبنيت على ذلك في الكلمة التي كنت كتبتها إلى بعض الإخوان فاتفق أن وقعت بيد المعلق على ( الطليعة ) أو طابعها فطبعت كمقدمة للطليعة بدون علمي ، قلت فيها كما في ( الطليعة ) المطبوعة ص 4 : (( وفي هشام بن عروة بن الزبير بن العوام حتى نسب إليه الكذب في الرواية )) فتعرض الأستاذ لذلك في الترحيب ص 48 وتوهم أو أوهم أنني إنما بنيت على ما في الحكاية التي ينقلها مما نسب إلى مالك من قوله (( ... كذاب )) فأعاد الأستاذ الحكاية هنالك ثم قال : (( أهذا قولي أم قول مالك أيها الباهت الآفك ؟! )) .

فأقول : أما قولك ، فقد قدمت ما فيه من إفهام أن هشاماً افترى تلك الحكاية انتقاماً من مالك ، وأما قول مالك فلم يصح بل هو باطل . ومن لطائف الأستاذ أنه اقتصر فيما تظاهر به في صدر الحاشية من محاولة تليين الحكاية عن مالك على قوله : (( من انفرادات الساجي )) وهو يعلم أن زكريا الساجي حافظ ثقة ثبت ، وإن حاول في موضع آخر أن يتكلم فيه كما يأتي في ترجمته إن شاء الله تعالى ، هذا مع جزمه في المتن بقوله : (( لقول مالك فيه )) والحكاية أخرجها الخطيب في ( تاريخ بغداد ) ج 1 ص 223 ، وتعقبها بقوله :

(( فليست بالمحفوظة إلا من الوجه الذي ذكرناه ، وراويها عن إبراهيم بن المنذر غير معروف عندنا )) .

يعني أحمد بن محمد البغدادي ، وبغدادي لا يعرفه الخطيب الذي صرف أكثر عمره في تتبع الرواة البغداديين لا يكون إلا مجهولاً ، فهذا هو المسقط لتلك الحكاية من جهة السند، ويسقطها من جهة النظر أن مالكاً احتج بهشام في " الموطأ " مع أن مالكاً لا يجيز الأخذ عمن جُرب عليه كذب في حديث الناس فكيف الرواية عنه فكيف الاحتجاج به؟! صح عن مالك أنه قال :

(( لا تأخذ العلم من أربعة وخذ ممن سوى ذلك ، لا تأخذ عن سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس ، ولا تأخذ عن كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب على رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... )) أسنده الخطيب في ( الكفاية ) ص 116 وذكره ابن عبد البر في ( كتاب العلم ) كما في ( مختصره ) ص 122 وقال : (( وقد ذكرنا هذا الخبر عن مالك من طرق في كتاب " التمهيد" ... )) .

وكأن الأستاذ يحاول إثبات أن الأئمة كمالك وابن معين يوثقون الرجل إذا رأوا أنه لا يكذب في الحديث النبوي وإن علموا أنه يكذب في الكلام ، ويحاول أن يدخل في الكلام ما يرويه الثقات مما فيه غض من أبي حنيفة وهكذا ما يرويه أحدهم عن غيره مما فيه غض من أبي حنيفة ولو من بُعد كرواية هشام المذكورة .وعلى هذا فيدخل في الكلام الذي لا يمتنع الأئمة من توثيق الكاذب فيه كل كلام إلا ما فيه إسناد خبر إلى النبي صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ ، ولو- والعياذ بالله – تم هذا للأستاذ لسقطت المرويات كلها ، ويأبى الله ذلك والمؤمنون ، أما السنة فإنها لا تثبت إلا بثقة رواتها ، وتوثيق الأئمة للرواة كلام ليس فيه إسناد خبر إلى النبي صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ ، فإذا كانوا يرون أن الكذب في ذلك لا ينافي الثقة لم نأمن أن يكذبوا فيه ، وتوثيق من بعدهم لهم لا يدفع أن يكونوا يكذبون مثل هذا الكذب بل يجوز أن يكون ذاك التوثيق نفسه كذباً وإن كان قائله ثقة ، وهكذا رواية من بعد الأئمة لكلام الأئمة هي كلام ، وبالجملة فيشمل ذلك سائر كلمات الجرح والتعديل ، والمدح والقدح ، قولها وروايتها ، وحكاية مقتضيها وروايته ، وأما ما عدا السنة من آثار الصحابة والتابعين وغير ذلك فكله كلام .

وسيأتي تمام الكلام في القاعدة الأولى من قسم القواعد إن شاء الله تعالى .

وأما كلام الأستاذ في الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد فسيأتي إن شاء الله تعالى في تراجمهم ويكفي العبارة التي قالها في ( التأنيب ) في معرض الثناء عليهم زعم ، ونقلها في ( الترحيب ) في معرض التبرؤ عن الطعن فيهم . وحقيقة الحال أن الأستاذ يرى أو يتراءى أو يفرض على الناس أن يروا أن منازل الأئمة هي كما يتحصل من مجموع كلامه في ( التأنيب ) ، ويرى أنه قد تفضل على الأئمة الثلاثة وجامل أتباعهم بأن أوهم في بعض عباراته رفعهم عن تلك المنزلة قليلاً ، فلما رآني لم أعتد بذاك الإيهام الفارغ كان أقصى ما عنده أن يوهم الجهال براءته ويفهم العلماء أن تلك منازلهم عنده ، رضوا أم كرهوا . وتمام الكلام في التراجم إن شاء الله تعالى .

## 4- فصل

ذكر الأستاذ في ( التأنيب ) أسباباً اقتضت المنافرة بين الحنفية ومخالفيهم وأطنب في فتنة القول بخلق القرآن ، ثم ذكر في ( الترحيب ) ص 18 - 19 أنه يتحتم علي أن أدرس ملابسات تلك الفتنة ، يريد أن الدعاة إليها كانوا من أتباع أبي حنيفة كبشر المريسى وابن أبي داود ، ونسبوا تلك المقالة إلى أبي حنيفة ، وساعدهم حفيده إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة واستحوذوا على الدولة فسعت في تنفيذ تلك المقالة بكل قواها في جميع البلدان فكان علماء السنة يكلفون بأن يقولوا : إن القرآن مخلوق ، فمن أجاب مظهراً الرضا والاعتقاد صار له منزلة وجاه في الدولة وأنعم عليه بالعطاء وولاية القضاء وغير ذلك ، ومن أبى حرم عطاءه وعزل عن القضاء أو الولاية ومنع من نشر العلم ، وكثير منهم سجنوا ومنهم من جلد ، ومنهم من قتل ، وأسرف الدعاة

في ذلك حتى كان القضاة لا يجيزون شهادة شاهد حتى يقول إن القرآن مخلوق ، فإن أبي ردوا شهادته ، ومن أجاب مكرهاً ربما سجنوه وربما أطلقوه مسخوطاً عليه ، وفي كتاب ( قضاة مصر ) طرف من وصف تلك المحنة . فيرى الأستاذ أن ذلك أوغر صدور أصحاب الحديث على أبي حنيفة فكان فيهم من يذمه ومنهم من يختلق الحكايات في ثلبه .

فأقول ليس في ذلك ما يبرر صنيع الأستاذ .

أما أولا فلأن أصحاب الحديث منهم من صرح بأنه لم يثبت عنده نسبة تلك المقالة إلى أبي حنيفة ، كما رواه الخطيب من طريق المروذي عن أحمد بن حنبل ، ومنهم من وقعت له روايات تنسب إلى أبي حنيفة بأن القرآن غير مخلوق ، وتلك الروايات معروفة في

( تاريخ بغداد ) و ( مناقب أبي حنيفة ) وغيرها ، فكيف يظن بهم أن يحملوا على أبي حنيفة ذنباً يرونه بريئاً منه ويخرجوه من صفهم مع عدم استغنائهم عنه إلى صف مخالفهم؟.

وأما ثانياً : فهل يريد الأستاذ أن يستنتج من ذلك أن أصحاب الحديث صاروا كلهم بين سفيه فاجر كذاب ، وأحمق مغفل يستحل الكذب الذي هو في مذهبه من أكبر الكبائر وأقبح القبائح ؟ فليت شعري عند من بقي العلم والدين ؟ أعند الجهمية الذين يعزلون الله وكتبه ورسله عن الاعتداد في عظم الدين وهو الاعتقاديات ويتبعون فيها الأهواء والأوهام ؟ ! يقال لأحدهم قال الله عز وجل ... ، وقال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ : فتلتوي عنقه ويتقبض وجهه تبرماً وتكرهاً ، ويقال له : قال ابن سينا ... ، فيستوي قاعداً ويسمو رأسه وينبسط وجهه وتتسع عيناه وتصغي أذناه كأنه يتلقى بشرى عظيمة كان يتوقعها . فهل هذا هو الإيمان الذي لا يزيد ولا ينقص يا أستاذ !!

وأما ثالثاً : فإن ما يسميه الأستاذ (( مثالب أبي حنيفة )) أكثرها كان معروفاً قبل المحنة ولهذا احتاج الأستاذ إلى مساورة كبار الأئمة وأركان الدين وجبال الأمة مثل أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري وسفيان بن سعيد الثوري وحماد بن سلمة .

وأما رابعاً : فقد أثبتها في كتبه أو أثبت مقتضاها من عاصر المحنة وعرف ما لها وما عليها كيعقوب بن سفيان والبخاري وهل يتهم البخاري إلا مجنون ؟ .

وأما خامساً : فإن تلك المشادة لم تقتصر على أصحاب الحديث بل كان لأصحاب أبي حنيفة النصيب الأوفر من اختلاق الحكايات في مناقبه ، بل جاوزوا ذلك إلى وضع الأحاديث كحديث : (( يكون في أمتي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة ، هو سراج أمتي ، هو سراج أمتي ، هو سراج أمتي )) ، وزاد بعضهم فيه (( وسيكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس فتنته على أمتي أضر من إبليس )) وتناول الأعاجم هذه الفرية فاختلقوا لها قاعدة طرق وقبلها علماء الحنفية واحتجوا بها ، حتى إن البدر العيني شارح ( صحيح البخاري ) الذي يحاول الأستاذ تفضيله على الحافظ الشهاب ابن حجر ويقول في تفضيل شرحه على ( فتح الباري ) : (( وليس الشهاب كل

حين بثاقب ، بينما البدر ملتمع الأنوار من كل جانب )) . [1] ذكر العيني تلك الطرق ثم قال : نقله الأستاذ في
( التأنيب ) ص 30 (( فهذا الحديث كما ترى قد روي بطرق مختلفة ( بل مختلقة ) ومتون متباينة ورواة متعددة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فهذا يدل على أن له أصلاً وإن كان بعض المحدثين بل أكثرهم ينكرونه وبعضهم يدعون أنه موضوع ، وربما كان هذا من أثر التعصب ، ورواة الحديث أكثرهم علماء وهم من خير الأمم فلا يليق بحالهم الاختلاق على النبي عليه الصلاة والسلام ... )) .

ولا أدري أأقول هذا مبلغ علم العيني أم مبلغ تعصبه ؟ وقد سعى الأستاذ في تأييد كلام العيني وسيأتي الكلام في ترجمة محمد بن سعيد البورقي إن شاء الله تعالى . والذي تفنن في طرق تلك الفرية هو يونس بن طاهر النضري الملقب شيخ الإسلام ومن جملة رواياته ما ذكر الموفق في ( مناقبه ) ج 1 ص 16 من طريق النضري بسنده (( رأى أبو حنيفة في المنام ... فارتحل إلى البصرة فسأل محمد بن سيرين عن هذه الرؤيا فقال : لست بصاحب هذه الرؤيا صاحب هذه الرؤيا أبو حنيفة ، فقال : أنا أبو حنيفة ، فقال : اكشف عن ظهرك ، فكشف ، فرأى بين كتفيه خالاً فقال له محمد بن سيرين : أنت أبو حنيفة الذي قال رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يخرج في أمتي رجلٌ يقال له أبو حنيفة بين كتفيه خال يحيى الله على يديه السنة )) ، ولا يخفي ما في ذكر الخال بين الكتفين من المضارعة لخاتم النبوة .

فالأستاذ عافانا الله وإياه يأخذ روايات الحنفية في مناقب أبي حنيفة كأنها مسلمة بل يصرح بأنها متواترة ويتجلد حق التجلد فيدافع عن أحمد بن الصلت كما سيأتي في ترجمته إن شاء الله تعالى ، ويطعن في أئمة الدين كأبي إسحاق إبراهيم بن محمد القزاري وعبد الله ابن الزبير الحميدي وأضرابهما كما يأتي في التراجم إن شاء الله تعالى مع أن ابن الصلت مُجمَع على تكذيبه ، والفزاري والحميدي وجماعة من أضرابهما الذين طعن الأستاذ مجمع على أنهم أثبات . ولا ريب أن في أتباع أصحاب الحديث جهالاً ومغفلين وفجاراً وأنه وقع من هؤلاء الكذب ، ولولا أن الخطيب اجتهد فلم يورد في حكايات الغض ما بان له سقوطه لجاء بالعجب العجاب لكن الجهل في الجانب الآخر أعم وأطم لغلبة الجهل بالسنة ، وقلة الرواية التي يراقب صاحبها ألسنة النقاد صباح مساء ويخاف أن يفقد رأس ماله بكلمة واحدة منهم .

وكان مقتضى الحكمة إتباع ما مضى عليه أهل العلم منذ سبعمائة سنة تقريباً من سدل الستار على تلك الأحوال وتقارض الثناء واقتصار الحنفية في بعض المناسبات على التألم من الخطيب بأنه أورد حكايات لا تصح ، فيقتصرون على هذا الإجمال ونحوه ولا يطعنون في الخطيب ولا في راوٍ بعينه ويعوضون أنفسهم بالاستكثار من روايات المناقب ، فإن جاوز بعضهم ذلك فعلى قدر ومراعاة للجانب الآخر ، فليت الأستاذ اكتفى بما يقرب من ذلك وطوى الثوب على غرة ، فإن أبت نفسه إلا بعثرة القبور فليتحر الحق

---

[1] لا أحب أناقش الأستاذ في هذا فإنه يعرف حقيقة الحال ، والله المستعان .

إما تديناً ظن وإما علماً بأن في الناس بقايا وفي الزوايا خبايا أما أنا فقدمت بيان مقصودي ولا شأن لي بما عداه ولو ألجئت إلى نقد الروايات من الجانبين لتحريت الحق إن شاء الله تعالى ، وذلك بالنظر في أحوال الرواة من الفريقين فمن وثقه أهل العلم فلا بد من قبوله ، ولا يعد ميله إلى أبي حنيفة ولا انحرافه عنه مسوغاً لاتهامه بالكذب ، كما سيأتي في قاعدة التهمة إن شاء الله تعالى ، ولا يلزم من ثقته بنفسه توجه الذم ولا تحقق المدح لما تقدم في الفصل الثاني ، كما لا يلزم من اتجاه عدم قبول المروي سقوط رجال السند كلهم ، بل ولا سقوط المتفرد به وإن كان من فوقه في السند كلهم ثقات أثباتاً لاحتمال الخطأ والغلط والتأويل وغير ذلك كما يعترف الأستاذ ، نعم قد لا يكون مساغ لشيء من ذلك ويتحقق البطلان لكن الحكم بمثل هذا يحتاج إلى معرفة بالغة وإطلاع واسع ؛ وصدر غني بعيد عن الهوى . وسترى في التراجم ما ترى إن شاء الله تعالى .

(1) ساقه الذهبي في ترجمة عمرو بن عبيد في (( الميزان )) مساق المسلمات 0 ن

[1] أخرجه أحمد بسند صحيح . ن .

[illegible]

[1] أخرجه الطحاوي في (( مشكل الإثارة )) ( 1/ 164- 165) من حديث بريده ، والطبراني في (( طرق حديث من كذب علي )) ( ق 47/ 1) من حديث عبد الله بن الحارث ، وفي (( المعجم الكبير )) عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وفي (( الأوسط

أنت الفتى كل الفتى  لو كنت تصدق ما تقول

)) وعنه الضياء في (( المختارة )) عن عبد الله بن عمرو . ن

[1]() كان إذا كثر الجمع عند المحدث يقوم رجل صيت يسمع إملاء الشيخ الحديث ويستفهمه فيما يخفي ثم يعيد بصوت عال ليسمعه الحاضرون فهذا الرجل يقال له المسملي .

# القسم الأول في القواعد

## [illegible]

[illegible]

[1] وسيأتي ما فيه في القاعدة الآتية .

[1] ترى الكلام عن ذلك في الإعتقاديات إن شاء الله تعالى .

وكأنه أخذه من قول الأول :

حتى أتتني بها الأنبـاء والخبــر

[illegible]

(1) أخرجه الشيخان في (( صحيحيها )) واللفظ لمسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً . ن

[illegible]

[illegible]

[illegible]

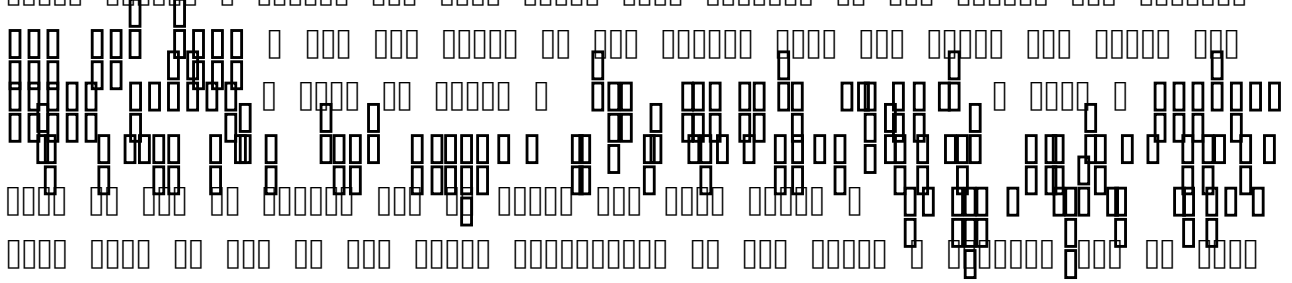

[1] أخرجه الشيخان في (( صحيحيهما )) ن .

[1] قلت : وهذا متروك كما في ( التقريب ) ن .

[1] كحديث مسلم من طريق الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر قال قال علي : والذي خلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي صلى الله عليه وآله وسلم إلي أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق ، عدي قال فيه ابن معين : شيعي مفرط . وقال أبو حاتم : (( صدوق وكان إمام مسجد الشيعة وقاصهم )) ، وعن الأمام أحمد (( ثقة إلا إنه كان يتشيع )) وعن الدارقطني (( ثقة إلا أنه كان غالياً في التشيع )) ووثقه آخرون . ويقابل هذا رواية قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص ، عهد النبي صلى الله عليه وسلم جهاراً غير سر يقول : ألا إن آل أبي طالب ليسوا بأولياء ، وإنما وليي الله وصالح المؤمنين ، إن لهم رحماً سأبلها ببلالها ، ورواه غندر عن شيعة بلفظ (( إن آل أبي .... )) ترك بياضاً ، وهكذا أخرجه الشيخان . وقيس ناصي منحرف عن علي رضي الله عنه . ولي في هذا كلام .

[illegible]

[1] أنظر تخريج أحاديثهم في كتابنا (( سلسلة الأحاديث الصحيحة )) ( رقم 83- 84 ) ن 1 .

ومن دعا الناس إلى ذمه ذموه بالحق وبالباطل

---

[1] () الأصل (( كلمات )) ن

[2] () هو بمعنى التسامح ، ومعناه التساهل ، وقد أكثر المصنف رحمه الله من استعمال هذه اللفظة فيما مر ويأتي .

.

## -

.

.

.

( ) .

.

.

.

[illegible]

وفي الرواة القاسم العمري وهو ابن عبد الله بن عمر بن حفص ، والقاسم المعمري وهو ابن محمد فحكى عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال (( قاسم المعمري كذاب خبيث )) قال الدرامي (( وليس كما قال يحيى )) والمعمري قد وثقه قتيبة ، أما العمري فكذبه الأمام أحمد وقال الدوري عن ابن معين (( ضعيف ليس بشيء )) فيشبه أن يكون ابن معين إنما قال (( قاسم العمري كذاب خبيث )) فكتبها عثمان الدارمي ثم بعد مدة راجعها في كتابه فاشتبه عليه فقرأها (( قاسم المعمري ... )) .

وفي الرواة إبراهيم بن أبي حرة وإبراهيم بن أبي حية ، روى ابن أبي حاتم من طريق عثمان الدارمي على ابن معين توثيق الثاني ومن تدبر الترجمتين كاد يجزم بأن هذا غلط على ابن معين وأنه إنما وثق الأول .

وحكى أبو داود الطيالسي قصة لأبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي وحكى هو عن شعبة قصة نحو تلك لمحمد بن الزبير التميمي البصري . وأخشى أن يكون الطيالسي وهم في أحدهما .

وذكر ابن أبي خيثمة في كلامه في فطر بن خليفة ما لفظه (( سمعت قطبة بن العلاء يقول تركت فطراً لأنه روى أحاديث فيها أزرار على عثمان )) .

وذكر هو في كلامه في فضيل بن عياض (( سمعت قطبة بن العلاء يقول تركت حديث فضيل لأنه روى أحاديث فيها إزراء على عثمان )) .

وأخشى أن تكون كلمة قطبة إنما هي في فطر فحكاها ابن أبي خيثمة مرة على الصواب ، ثم تصحفت عليه .. (( فطر )) بفضيل فحكاها في فضيل بن عياض .

وحكى محمد بن وضاح القرطبي أنه سأل ابن معين عن الشافعي فقال (( ليس بثقة )) فحكاها ابن وضاح في الشافعي الإمام ، فزعم بعض المغاربة أن ابن معين إنما قالها في أبي عبد الرحمن أحمد بن يحيى بن عبد العزيز الأعمى المشهور بالشافعي فأنه كان ببغداد ، وابن وضاح لقي ابن معين ببغداد فكأنه سأل ابن معين عن الشافعي يريد ابن وضاح الإمام فظن ابن معين أنه يريد أبا عبد الرحمن لأنه كان حيا معهما في البلد . وفي ترجمة والد أبي عبد الرحمن من (( التهذيب )) أن ابن معين قال .. ما أعرفه وهو والد الشافعي الأعمى ))

الخامس : إذا رأى في الترجمة (( وثقة فلان )) أو (( ضعفه فلان )) أو (( كذبه فلان (( فليبحث عن عبارة فلان ، فقد لا يكون قال : (( هو ثقة )) أو (( هو ضعيف )) أو (( هو كذاب )) ففي ( مقدمة الفتح ) في ترجمة إبراهيم بن سويد بن حبان المدني (( وثقه ابن معين وأبو زرعة )) والذي في ترجمته من ( التهذيب ) : قال أبو زرعة ليس به بأس )) وفي ( المقدمة ) في ترجمة إبراهيم ابن المنذر الحزامي (( وثقه ابن معين ... والنسائي )) والذي في ترجمته من (( التهذيب )) :

(( قال عثمان الدارمي رأيت ابن معين عن كتب إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب ظننتها المغازي وقال النسائي ليس به بأس )) .

وفي ( الميزان ) و ( اللسان ) في ترجمة معبد بن جمعة (( كذبة أبو زرعة الكيشي )) وليس في عبارة أبي زرعة الكيشي ما يعطي هذا بل فيها أنه (( ثقة في الحديث )) وقد شرحت ذلك في ترجمة معبد من قسم التراجم .

السادس : أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره وربما يخل ذلك بالمعنى فينبغي أن يراجع عدة كتب فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية ليبنى عليها .

السابع قال ابن حجر في ( لسان الميزان ) ج 1 ص 17 :

(( وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها ... فمن ذلك أن الدوري قال عن ابن معين أنه سئل عن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي : أيهما أحب إليك ؟ فقال : ابن إسحاق ثقة ، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال : صدوق وليس بحجة ، ومثله أن أبا حاتم قيل له : أيهما أحب إليك يونس أو عقيل ؟ فقال : عقيل لا بأس به ، وهو يريد تفضليه على يونس ، وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح فقال : عقيل لا بأس به ، وهو يريد تفضليه على يونس ، وسئل عن عقيل وزمعه بن صالح فقال : عقيل ثقة متقن ، وهذا حكم على اختلاف السؤال ، وعلى هذا يحمل أكثر ما زرد من اختلاف أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر ... )) [1] .

أقول وكذلك ما حكوا من كلام مالك في ابن إسحاق إذا حكيت القصة على وجهها تبين أن كلمة مالك فلتة لسان عند سورة غضب لا يقصد بها الحكم . وكذلك ما حكوه عن ابن معين أنه قال لشجاع بن الوليد (( يا كذاب )) فحملها ابن حجر على المزاح .

---

[1] في مقدمة رجال البخاري الباجي باب في هذا المعنى .

ومما يدخل في أنهم قد يضعفون الرجل بالنسبة إلى بعض شيوخه أو إلى بعض الرواة عنه أو بالنسبة إلى ما رواه من حفظه أو بالنسبة إلى ما رواه بعد اختلاطه وهو عندهم ثقة فيما عدا ذلك ، فإسماعيل بن عياش ضعفوه فيما روى غير الشاميين . وزهير بن محمد ضعفوه فيما رواه عنه الشاميون . وجماعة آخرون ضعفوهم في بعض شيوخهم أو فيما رووه بعد الاختلاط . ثم قد يحكى التضعيف مطلقاً فيتوهم أنهم ضعفوا ذلك الرجل في كل شيء . ويقع نحو هذا في التوثيق راجع ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود قال أحمد مرة ثقة وكذا قال ابن معين ثم بين كل منهما مرة أنه اختلط وزاد ابن معين فبين أنه كان كثير الغلط عن بعض شيوخه غير صحيح الحديث عنهم .

ومن ذلك أن المحدث قد يسأل عن رجل فيحكم عليه بحسب ما عرف من مجموع حاله ثم قد يسمع له حديثاً آخر فيحكم عليه حكماً يميل فيه إلى حاله في ذاك الحديث ثم قد يسمع له حديثاً آخر فيحكم عليه حكماً يميل فيه إلى حال في هذا الحديث الثاني ، فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعض الاختلاف ، وقع مثل هذا للدارقطني في ( سننه ) وغيرها وترى بعض الأمثلة في ترجمة الدارقطني من قسم التراجم . وقد ينقل الحكم الثاني والثالث وحده فيتوهم أنه حكم مطلق .

الثامن : ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله ، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به ، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيء من حديثه ، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه ، ومنهم من يجاوز ذلك ، فابن حبان قد يذكر في ( الثقات ) من يجد البخاري سماه في ( تاريخه ) من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه ، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر وإن كان الرجل معروفاً مكترا والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء ، وكذلك ابن سعد ، وابن معين والنسائي وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد ، وإن لم يروا عنه إلا واحد ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد فممن وثقه ابن معين من هذا الضرب الأسقع بن الأسلع والحكم بن عبد الله البلوي ووهب بن جابر الخيواني وآخرون ، وممن وثقه النسائي رافع ابن إسحاق وزهير بن القمر وسعد بن سمرة وآخرون ، وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله بن عمرو بن العاص حديثاً ولا يعرف الأسود وحنظله إلا في تلك الرواية فوثقهما ابن معين وروى همام عن قتادة بن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً ولا يعرف قدامة إلا في هذه الرواية فوثقها ابن معين مع أن الحديث غريب وله علل آخر راجع ( سنن البيهقي ) 3 ج ص 248 .

من الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيماً وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي ،

وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي ، وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، نص على ذلك في ( الثقات ) وذكره ابن حجر في ( لسان الميزان ) ج 1 ص 14 واستغربه ، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولم يبلغه وما يوجب طعناً في دينه وثقه ، وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف ، [1] وربما يبني بعضهم على هذا حتى في أهل عصره . وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً ، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلساً فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سأل عن الشيخ ؟ وثقه وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك ذكر ابن الجنيد أنه سئل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال (( ما كان به بأس )) فحكى له عنه أحاديث تستنكر ، فقال ابن معين : (( فإن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب وألا فإني رأيت الشيخ مستقيماً )) . وقال ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي : (( ثقة وقد كتبت عنه )) وقد كذبه أحمد وقال : (( أحاديثه موضوعة )) وقال أبو داود : (( غير ثقة ولا مأمون ، أحاديثه موضوعة )) .

وهكذا يقع في التضعيف ربما يجرح أحدهم الراوي لحديث واحد استنكره وقد يكون له عذر .

ورد ابن معين مصر ، فدخل على عبد الله بن الحكم فسمعه يقول : حدثني فلان وفلان وفلان . وعد جماعة روى عنهم قصة ، فقال ابن معين : (( حدثك بعض هؤلاء بجميعه وبعضهم ببعضه ؟ )) فقال : (( لا حدثني جميعهم بجميعه ، فراجعه فأصر ، فقام يحيى وقال للناس : (( يكذب )) .

ويظهر لي أن عبد الله إنما أراد أن كلا منهم حدثه ببعض القصة فجمع ألفاظهم ، وهي قصة في شأن عمر بن عبد العزيز ليست بحديث فظن يحيى أن مراده أن كلاً منهم حدثه بالقصة بتمامها على وجهها في ذلك ، وقد أساء الساجي إذا اقتصر في ترجمة عبد الله على قوله : (( كذبه ابن معين )) .

وبلغ ابن معين أن أحمد بن الأزهر النيسابوري يحدث عن عبد الرزاق بحديث استنكره يحيى فقال : (( من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث ؟! )) وكان أحمد بن الأزهر حاضراً فقام فقال : (( هو ذا أنا )) فتبسم يحيى وقال : (( أما إنك لست بكذاب ... )) وقال ابن عمار في إبراهيم بن طهمان (( ضعيف مضطرب الحديث )) فبلغ ذلك صالح بن محمد الحافظ الملقب جزرة فقال : (( ابن عمار من أين يعرف إبراهيم؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة .. والغلط فيه من غير إبراهيم )) .

---

[1] يشير إلى ابن حبان فإنه قد يوثق الرجال بإيراده إياه في الكتاب ( الثقات ) مع أنه لا يعرفه . يؤيد ذلك أنني رأيته قال في بعض المترجمين عنده : (( لا أعرفه ، ولا أعرف أباه )) ! وعلى مثل هذا التوثيق أقام كتابه ( الصحيح ) المعروف به ، فاحفظ هذا فإنه مهم ، لم يتنبه له إلا أهل التحقيق في هذا العلم الشريف منهم المصنف رحمه الله ، وجزاه خيراً كما تقدم ( وانظر كلامه الآتي في آخر الصفحة التالية: الأمر التاسع ) وقد بسطت القول في هذه المسألة في (( الرد على التعقيب الحثيث )) ص 18 – 21 فليراجع . ن

التاسع : ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره ، فقد عرفنا في الأمر السابق رأي بعض من يؤثق المجاهيل من القدماء إذا وجد حديث الراوي منهم مستقيماً ، ولو كان حديثاً واحداً لم يروه عن ذاك المجهول إلا واحد، فإن شئت فاجعل هذا رأيا لأولئك الأئمة كابن معين ، وإن شئت فاجعله اصطلاحاً في كلمة (( ثقة )) كأن يراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة .

وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة ، يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى ، منهم إسماعيل بن زكريا الخُلقاني ، وأشعث بن سوار ، والجراح بن مليح الرواسي ، وزيد بن أبي العالية ، والحسن بن يحيى الخُشَني ، والزبير بن سعيد ، وزهير بن محمد التميمي ، وزيد بن حبان الرقي ، وسلم العلوي ، وعافية القاضي ، وعبد الله الحسين أبو حريز ، وعبد الله بن عقيل أبو عقيل ، وعبد الله بن عمر بن حفص العمري ، وعبد الله بن واقد أبو قتادة الحراني ، وعبد الواحد بن غياث ، وعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ، وعتبة بن أبي حكيم ، وغيرهم . وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثر ون منهم تمام بن نجيح ، ودراج ابن سمعان ، والربيع بن حبيب الملاح وعباد بن كثير الرملي ، ومسلم بن خالد الزنجي ، ومسلمة بن علقمة ، وموسى بن يعقوب الزمعي ، ومؤمل بن إسماعيل ، ويحيى بن
عبد الحميد الحماني . وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة .. ثقة )) لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب .

وقد يقول ابن معين في الراوي مرة (( ليس بثقة )) ومرة (( ثقة )) أو (( لا بأس به )) أو نحو ذلك (راجع تراجم جعفر بن ميمون التميمي وزكريا بن منظور ونوح بن جابر ). وربما يقول في الراوي (( ليس بثقة )) ويوثقه غيره ( راجع تراجم عاصم بن علي وفليح ابن سليمان وابنه محمد بن فليح ومحمد بن كثير العبدي )) . وهذا قد يشعر بأن ابن معين قد يطلق كلمة (( ليس بثقة )) على معنى أن الراوي ليس بحيث يقال فيه ثقة على المعنى المشهور لكلمة (( ثقة )) .

فأما استعمال كلمة (( ثقة )) على ما هو دون معناها المشهور فيدل عليه مع ما تقدم أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف ، قال أبو زرعة لعمر بن عطاء بن وراز (( ثقة لين )) وقال الكعبي في القاسم أبي عبد الرحمن الشامي (( ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي )). وقال ابن سعد في جعفر بن سليمان الضبعي (( ثقة وبه ضعف )) . وقال ابن معين في عبد الرحمن بن زياد بن أنْعُم (( ليس به بأس وهو ضعيف )) وقد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة (( ليس به بأس )) بمعنى (( ثقة )) وقال يعقوب بن شيبة في ابن أنعم هذا (( ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح )) وفي الربيع بن صبيح : (( صالح صدوق ثقة ضعيف جداً )) وراجع تراجم إسحاق بن يحيى بن طلحة ، وإسرائيل بن يونس وسفيان بن حسين وعبد الله بن عمر بن جعفر بن عاصم وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي وعبد السلام بن حرب وعلى بن زيد بن جدعان

ومحمد بن مسلم بن تدرس ومؤمل بن إسماعيل ويحيى بن يمان . وقال يعقوب بن سفيان في أجلح (( ثقة حديثه لين )) وفي محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى (( ثقة عدل في حديثه بعض المقال لين الحديث عندهم )) .

وأما كلمة (( ليس بثقة )) فقد روى بشر بن عمر عن مالك إطلاقها في جماعة منهم صالح مولى التوءمة وشعبة مولى ابن عباس وفي ترجمة مالك من ( تقدمة الجرح والتعديل ) لابن أبي حاتم عن يحيى القطان أنه سأل مالكاً عن صالح هذا ؟ فقال : (( لم يكن من القراء)) وسأله عن شعبة هذا فقال (( لم يكن من القراء )) فأما صالح فأثنى عليه أحمد وابن معين ، وذكر أنه اختلط بأخرة ، وأن مالكاً إنما أدركه بعد الاختلاط ، وأما شعبة مولى ابن عباس فقال أحمد (( ما أرى به بأساً )) وكذا قال ابن معين ، وقال البخاري (( يتكلم فيه مالك ويحتمل منه )) قال ابن حجر (( قال أبو الحسن ابن القطان الفاسي : قوله ويحتمل منه . يعني من شعبة وليس هو ممن يترك حديثه ، قال ومالك لم يضعفه وإنما شح عليه بلفظة ثقة - قلت هذا التأويل غير شائع بل لفظة ليس بثقة في الاصطلاح توجب الضعف الشديد ، وقد قال ابن حبان روى عن ابن عباس مالاً أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر )) .

يقول ابن حبان كثيراً ما يهول مثل هذا التهويل في غير محله كما يأتي في ترجمته وترجمة محمد بن الفضل من قسم التراجم ، وكلمة (( ليس بثقة )) حقيقتها اللغوية نفي أن يكون بحيث يقال له (( ثقة )) ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى وقد ذكرها الخطيب في( الكفاية ) في أمثلة الجرح غير المفسر ، واقتصار مالك في رواية يحيى القطان على قوله (( لم يكن من القراء )) يشعر بأنه أراد هذا المعنى .نعم إذا قيل (( ليس بثقة ولا مأمون )) تعين الجرح شديد ، وإن اقتصر على (( ليس بثقة )) فالمتبادر جرح شديد ، ولكن إذا كان هناك ما يشعر بأنها استعملت في المعنى الآخر حملت عليه ، وهكذا كلمة ثقة معناها المعروف التوثيق التام ، فلا تصرف عنه إلا بدليل ، إما قرينة لفظية كقول يعقوب (( ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق )) وبقية الأمثلة السابقة ، وإما حالية منقولة أو مستدل عليها بكلمة أخرى عن قائلها كما مر في الأمر السابع عن ( لسان الميزان ) ، أو عن غيره ولا سيما إذا كانوا هم الأكثر .

فتدبر ما تقدم وقابله بما قاله الكوثري في ( الترحيب ) ص 15 قال : (( وكم من راو يوثق ولا يحتج به كما في كلام يعقوب الفسوي ، بل كم ممن يوصف بأنه صدوق ولا يعد ثقة كما قال ابن مهدي : أبو خلدة صدوق مأمون ، الثقة سفيان وشعبة )) .

وعلى الأستاذ موأخذات :

الأولى : أنه ذكر هذا في معرض الاعتذار ، وأنا لم أناقشه فيما قام الدليل فيه .

الثانية : أن كلمة يعقوب التي أشار إليها هي قوله (( كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات ما أحد منهم أتخذه عنه الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر وأحمد بن حنبل بالعراق )) أوردتها في ( الطليعة ) ص 21 إلى قوله (( ثقات )) ذكرت ذلك من جملة الشواهد على أن شيخ يعقوب في ذاك السند هو

أحمد بن الخليل الموثق لا أحمد بن الخليل المجروح ، فزعم الأستاذ في ( الترحيب ) أنني اقتصرت على أول العبارة لأوهم أن شيخ يعقوب في ذاك السند ثقة يحتج به ! وهذا كما ترى ،

أولاً لأن سياق كلامي هناك واضح في أني إنما أردت تعيين شيخ يعقوب فأما الاحتجاج وعدمه فلا ذكر له هناك .

ثانياً لأن بقية عبارة يعقوب لا تعطي أن شيوخه كلهم غير الأحمدين لا يحتج بأحد منهم في الرواية ، كيف وفيهم أئمة أجلة قد أحتج براويتهم الأحمدان أنفسهما ، بل قام الإجماع على ذلك ، وإنما أراد يعقوب بالحجة عند الله من يؤخذ بروايته ورأيه وقوله وسيرته .

الثالثة : أن كلمة ابن مهدي لا توافق مقصود الأستاذ فأنها تعطي بظاهرها أن كلمة (( ثقة )) إنما تطلق على الدرجات كشعبة وسفيان ، ومع العلم بأن ابن مهدي وجميع الأئمة يحتجون برواية عدد لا يحصون ممن هم دون شعبة وسفيان بكثير فكلمته تلك تعطي بظاهرها أن من كان دون شعبة وسفيان فإنه وإن كان عدلاً ضابطاً تقوم الحجة بروايته فلا يقال له (( ثقة )) بل يقال (( صدوق )) ونحوها وأين هذا من الأستاذ ؟

الرابعة : أن كلمة ابن مهدي بظاهرها منتقدة من وجهين :

الأول : أنه وكافة الأئمة قبله وبعده يطلقون كلمة (( ثقة )) على العدل الضابط وإن كان دون شعبة وسفيان بكثير .

الثاني: أن أبا خلدة قد قال فيه يزيد بن زريع والنسائي وابن سعد والعجلي والدارقطني (( ثقة )) وقال ابن عبد البر (( هو ثقة عند جميعهم وكلام ابن مهدي لا معنى له في اختيار الألفاظ )) وأصل القصة أن ابن مهدي كان يحدث فقال (( حدثنا أبو خلدة - )) فقال له رجل (( كان ثقة ؟ )) فأجاب ابن مهدي بما مر . فيظهر لي أن السائل فخم كلمة (( ثقة )) ورفع يده وشدها بحيث فهم ابن مهدي أنه يريد أعلى الدرجات فأجابه بحسب ذلك فقوله (( الثقة شعبة وسفيان )) (( ثقة )) على المعنى المعروف ، وهذا بحمد الله تعالى ظاهر ؛ وإن لم أر من نبه عليه ، وقريب منه أن المروذي قال (( قلت لأحمد بن حنبل : عبد الوهاب بن عطاء ثقة ؟ فقال : ما تقول ؟ إنما الثقة يحيى القطان )) ، وقد وثق أحمد مئات من الرواة يعلم أنهم دون يحيى القطان بكثير .

الخامسة : أن قيام الدليل على إطلاق بعضهم في بعض المراضع كلمة (( ثقة )) كما قدمت أنا أمثلته لا يسوغ أن تحمل على ذلك المعنى حيث لا دليل .

العاشر [1] إذا [2] جاء في الراوي جرح وتعديل فينبغي البحث عن ذات (!) بين الراوي وجارحه أو معدله من نفرة أو محبة ، وقد مر إيضاح ذلك في القاعدة الرابعة .

---

[1] أي من الأمور التي على الباحث في كتب الجرح والتعديل أن يراعيها ن

[2] الأصل ( إذ ) . ن

## 7- إذا اجتمع جرح وتعديل فبأيهما يعمل ؟

قد ينقل في راو جرح وتعديل ولكننا إذا بحثنا بمقتضى القاعدة السابقة سقط أحدهما أو تبين أنه إنما أريد به ما لا يخالف الآخر ، فهاتان الصورتان خارجتان عن هذه القاعدة ، فأما إذا ثبت في الرجل جرح وتعديل متخالفان فالمشهور في ذلك قضيتان :

الأولى : أن الجرح إذا لم يبين سببه فالعمل على التعديل ، وهذا إنما يطرد في الشاهد لأن معدله يعرف أن القاضي إنما يسأله ليحكم بقوله ، ولأن شرطه معرفته بسيرة الشاهد معرفة خبرة ، ولأن القاضي يستفسر الجارح كما يجب فإذا أبى أن يفسر كان آباؤه موهناً لجرحه .

فأما الراوي فقد يكون المثني عليه لم يقصد الحكم بثقته ، وقد يكون الجرح متعلماً بالعدالة مثل (( هو فاسق )) والتعديل مطلق والمعدل غير خبير بحال الراوي إنما اعتمد على سبر ما بلغه من أحاديثه ، وذلك كما لو قال مالك في مدني (( هو فاسق )) ثم جاء ابن معين فقال (( هو ثقة )) وقد يكون المعدل إنما اجتمع بالراوي مدة يسيرة فعدله بناء على أنه رأي أحاديثه مستقيمة والجارح من أهل بلد الراوي ، وذلك كما لو حجَّ رازي فاجتمع به ابن معين ببغداد فسمع منه مجلساً فوثقه ، ويكون أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان قد قالا فيه (( ليس بثقة ولا مأمون )) ففي هذه الأمثلة لا يخفي أن الجرح أولى أن يؤخذ به.

فالتحقيق أن كلاً من التعديل والجرح الذي لم يبين سببه يحتمل وقوع الخلل فيه ، والذي ينبغي أن يؤخذ به منها هو ما كان احتمال الخلل فيه أبعد من احتماله في الآخر وهذا يختلف ويتفاوت باختلاف الوقائع والناظر في زماننا لا يكاد يتبين له الفصل في ذلك إلا بالاستدلال بصنيع الأئمة كما إذا وجدنا البخاري ومسلما قد احتجا أو أحدهما براو سبق ممن قبلهما فيه جرح غير مفسر فأنه يظهر لنا رجحان التعديل غالبا وقس على ذلك وهذا تفصيل ما تقدم في القاعدة الخامسة عن ابن الصلاح وغيره لكن ينبغي النظر في كيفية رواية الشيخين عن الرجل فقد يحتجان أو أحدهما بالراوي في شيء وقد لا يحتجان به ، وإنما يخرجان له ما توبع عليه ، ومن تتبع ذلك وأنعم فيه النظر علم أنهما في الغالب لا يهملان الجرح البتة ، بل يحملانه على أمر خاص ، أو على لين في الراوي لا يحطه عن الصلاحية به فيما ليس مظنة الخطأ أو فيما توبع عليه ونحو ذلك ، راجع الفصل التاسع من ( مقدمة فتح الباري ) .

القضية الثانية : أن الجرح إذا كان مفسرا : فالعمل عليه ، وهذه القضية يعرف ما فيها بمعرفة دليلها وهو ما ذكره الخطيب في ( الكفاية ) ص 105 قال : (( والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه ويصدق المعدل ويقول له : قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره ، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح .. ولأن من عمل بقول الجارح لم يتهم المزكي ولم يخرجه بذلك عن كونه عدلاً ومتى لم نعمل بقول الجارح كان في ذلك تكذيب له ونقص لعدالته وقد علم أن حاله في الأمانة مخالفة لذلك )) .

أقول : ظاهر كلام الخطيب أن الجرح المبين السبب مقدم على التعديل ، بل يظهر مما تقدم عنه في القاعدة الخامسة من قبول الجرح المجمل إذا كان الجارح عارفاً بالأسباب واختلاف العلماء أن الجارح إذا كان كذلك قدم جرحه الذي لم يبين سببه على التعديل لكن جماعة من أهل العلم قيدوا الجرح الذي يقدم على التعديل بأن يكون مفسراً ، والدليل المذكور يرشد إلى الصواب فقول الجارح العارف بالأسباب والاختلاف : ليس بعدل ، أو : فاسق ، أو : ضعيف أو : ليس بشيء ، أو : ليس بثقة ، هل يجب أن لا يكون إلا عن علم بسبب موجب للجرح إجماعاً ؟ أو لا يحتمل أن يكون جهل أو غفل أو ترجح عنده مالا نوافقه عليه ؟ أو ليس في كل مذهب اختلاف بين فقهائه فيما يوجب الفسق ؟ فإن بين السبب فقال مثلاً : قاذف ، أو قال المحدث : كذاب ، أو : يدعى السماح ممن لم يسمع منه ، أفليس إذا كان المتكلم فيه راوياً قد لا يكون المتكلم قصد الجرح وإنما هي فلتة لسان عند ثورة غضب أو كلمة قصد بها غير ظاهرها بقرينة الغضب؟ أو لم يختلف الناس في بعض الكلمات أقذف هي أم لا ؟ حتى إن فقهاء المذهب الواحد قد يختلفون في بعضها . أو ليس قد يستند الجارح إلى شيوع خبر قد يكون أصله كذبة فاجر أو قرينة واهية كما في قصة الإفك ؟ وقد يستند التحدث إلى خبر واحد يراه ثقة وهو عند غير ثقة ، أو ليس قد يبني المحدث كلمة (( كذاب )) أو (( يضع الحديث )) أو (( يدعي السماع ممن لم يسمع منه )) على اجتهاد يحتمل الخطأ ؟ فان فصل الجارح القذف أفليس قد يكون القذف لمستحقه ؟ أو ليس قد يكون فلتة لسان عند سورة غضب كما وقع من محمد بن الزبير أو من أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس على ما رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة وكما وقع من أبي حصين عثمان بن عاصم فيما ذكره وكيع وإن كانت الحكاية منقطعة ؟

إذا تدبرت هذا علمت أنه لا يستقيم ما استدل به الخطيب إلا حيث يكون الجرح مبيناً مفسراً مثبتا مشروحاً بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجارح إلى تعمد الكذب ، ويظهر أن المعدل لو وقف عليه لما عدل ، فما كان هكذا فلا ريب أن العمل فيه على الجرح وإن كثر المعدلون وأما ما دون ذلك فعلى ما تقدم في القضية الأولى .

## 8- قولهم : من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا ...

قال البخاري في ( جزء القراءة ) : (( والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يبين .. ولو صح .. فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها ، وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في (( الموطأ )) وهما مما يحتج بحديثهما ، ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي ، وكلام الشعبي في عكرمة وفيمن كان قبلهم وتأويل بعضهم في العرض والنفس ، ولم يلتفت أهل العلم

في هذا النحو إلا ببيان وحجة ، ولم يسقط عدالتهم إلا ببرهان وحجة .... وقال بعض أهل المدينة إن الذي يذكر عن هشام بن عروة قال كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي ؟ لو صح عن هشام جائز أن تكتب إليه ... وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب وهشام لم يشهد )) .

وفي ( فتح المغيث ) للسخاوي ص 130 عن محمد بن نصر المروزي : (( كل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك بأمر لا يحتمل أن يكون غير جرحة )).

وفي ترجمة عكرمة من ( مقدمة فتح الباري ) عن ابن جرير : (( من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح ، وما تسقط العدالة بالظن وبقول فلان لمولاه : لا تكذب عليَّ ، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة )) . وقال ابن عبد البر :

(( الصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته وثبتت في العلم أمانته وبانت ثقته وعنايته بالعلم لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في حرجته بينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة )) . قال السخاوي في ( فتح المغيث ) : .. ليس المراد إقامة بينة على جرحه بل المعنى أنه يستند في جرحه إلى ما يستند إليه الشاهد في شهادته وهو المشاهدة ونحوها )) .

قد يقال : إن كان المراد بثبوت العدالة أن يتقدم التعديل والحكم به والعمل بحسبه على الجرح ، فهذا إنما يكثر في الشهود ، وإن كان المراد بثبوتها حصول تعديل على أي حال كان ، فهذا لا وجه له ، فقد تقدم في القاعدة السادسة ما يعلم منه أن التعديل يتفاوت ، ويحتمل كثير منه الخلل كما يحتمله الجرح الذي لم يشرح كل الشرح ، أو أشد ، ومن تتبع صنيع أهل العلم تبين له أنهم كثيراً ما يقدمون الجرح الذي لم يشرح كل الشرح على التوثيق ، كما في حال إبراهيم بن أبي يحيى والواقدي وغيرهما ، وكثيراً ما يقع للبخاري وغيره القدح فيمن لم يدركوه وقد سبق أن عدله معدل أو أكثر ، ولم يسبق أن جرحه أحد .

فأقول : الذي يتحرر أن للعدالة جهتين :

الأولى استقامة السيرة ، وثبوت هذا بالنظر إلى هذه القاعدة تظهر فيمن تظهر عدالته ويعدل تعديلاً معتمداً وتمضي مدة ثم يجرح . فأما ما عدا فالمدار على الترجيح وقد مر في القاعدة السابقة .

الجهة الثانية : استقامة الرواية وهذا يثبت عند المحدث بتتبعه أحاديث الراوي واعتبارها وتبين أنها كلها تدل على أن الراوي كان من أهل الصدق والأمانة ، وهذا لا يتيسر لأهل عصرنا لكن إذا كان القادحون في الراوي قد نصوا على ما أنكروا من حديثه بحيث ظهر أن ما عدا ذلك من حديثه مستقيم فقد يتيسر لنا أن ننظر في تلك الأحاديث فإذا تبين أن لها مخارج قوية تدفع التهمة عن الراوي فقد ثبتت استقامة روايته . وقد حاولت العمل بهذا في بعض الآتين في قسم التراجم كالحارث بن عمير والهيثم بن جميل . فأما ما عدا هذا فإننا نحتاج إلى الترجيح ، فقد يترجع عندنا استقامة رواية الرجل باحتجاج البخاري به في صحيحه لظهور أن البخاري إنما احتج به أن تتبع

أحاديثه وسبرها وتبين له استقامتها ، وقد علمنا مكانة البخاري وسعة إطلاعه ونفوذ نظره وشدة احتياطه في (صححه) ، وقس على ذلك وراجع ما تقدم في القواعد السابقة . والله الموفق .

هذا وقد تعرض ابن السبكي في ترجمة أحمد بن صالح من ( طبقات الشافعية ) لهذه القاعدة وزاد فيها فقال :

(( فنقول مثلاً لا يلتفت إلى كلام ابن أبي ذئب في مالك ، وابن معين في الشافعي ، والنسائي في أحمد بن صالح لأن هؤلاء أئمة مشهورون صار الجارح لهم كالآتي بخبر غريب لو صح لتوفرت الدواعي على نقله وكان القاطع قائماً على كذبه .... ومعنا أصلان نستصحبها إلى أن نتيقن خلافها أصل عدالة الإمام المجروح .... وأصل عدالة الجارح .... فلا نلتف إلى الجرحه ولا نجرحه بجرحه ، فاحفظ هذا المكان فهو من المهمات .... فنحن نقبل قول ابن معين ... ولا نقبل قوله في الشافعي ولو فسر وأتى بألف إيضاح لقيام القاطع على أنه غير محق بالنسبة إليه )) .

أقول هول على عادته ، والإنصاف أن الشافعي لم يكن معصوماً ، ولم يقم القاطع اليقيني على أنه لم يقع منه ما إذا وقع من الرجل صح أن يجرح به ولم يكن الشافعي طول عمره في جميع أحواله لا يزال بحضرته جم غفير تقضي العادة حتماً بأنه لو وقع منه شيء مما ذكر لتوفرت الدواعي على نقله ، نعم لو فرضنا أن الجارح ذكر أمراً يصح أن يقال فيه : لو وقع لتوفرت الدواعي على نقله تواتراً : ولم يكن ذلك ، فأنه لا يقبل منه . ولو أن السبكي ترك أن يفرض ما لم يقع بما وقع واعتنى بما وقع في الأمثلة التي ذكرها وبين وجوهها لأجاد وأفاد ، وقد تعرضت لما وقفت عليه من ذلك في تراجم أولئك الثلاثة من قسم التراجم ولله الحمد .

## 9- مباحث في الاتصال والانقطاع

المبحث الأول في رواية الرجل بصيغة محتملة للسماع عمن عاصره ولم يثبت لقاؤه له .

ذكر مسلم في مقدمة ( صحيحه ) عن بعض أهل عصره : أنه شرط أن يثبت لقاء الراوي للمروي عنه ولو مرة فان لم يثبت لم يحكم لما يرويه عنه بالاتصال ، وذكروا أن الذي شرط ذلك هو البخاري وشيخه علي بن المديني ، وحكى مسلم إجماع أهل العلم سلفاً وخلفاً على الاكتفاء بالمعاصرة وعدم التدليس ، وألزم مخالفه أن لا يحكم بالاتصال فيما لم يصرح فيه الراوي بالسماع وإن ثبت اللقاء في الجملة ولم يكن الراوي مدلساً . وتوضيح هذا الإلزام أنه كما أن الراوي الذي يعرف ويشتهر بالارسال عمن عاصره ولم يلقه قد يقع له شيء من ذلك ، فكذلك الراوي الذي لم يعرف ويشتهر بالارسال عمن لقيه وسمع منه قد يقع له شيء من ذلك . فان كان ذلك الوقوع يوجب التوقف عن الحكم بالاتصال في الأول فيوجبه في الثاني ، وإن لم يوجبه في الثاني فلا يوجبه في الأول ، أجاب النووي بما إيضاحه أن رواية غير المدلس بتلك الصيغة عمن قد لقيه وسمع منه الظاهر منها السماع ،

والاستقراء يدل أنهم إنما يطلقون ذلك في السماع إلا المدلس . أقول فمسلم يقول : الحال هكذا أيضاً في رواية غير المدلس عمن عاصره ، والرواية عن المعاصر على وجه الإيهام تدليس أيضاً عند الجمهور ، ومن لم يطلق عليها ذلك لفظاً لا ينكر أنها تدليس في المعنى ، بل هي أقبح عندهم من إرسال الراوي على سبيل الإيهام عمن قد سمع منه .

هذا وصنيع مسلم يقتضي أن الإرسال أي الوجهين كان إنما يكون تدليساً إذا كان على وجه الإيهام ، ويوافقه ما في ( الكفاية ) للخطيب ص 357 .

وذكر مسلم فيها إرسال بالصيغة المحتملة عمن قد سمعوا منه ولم تعد تدليساً ولا عدوا مدلسين ، ومحمل ذلك أن الظن بمن وقعت منهم أنهم لم يقصدوا الإيهام ، وأنهم اعتمدوا على قرائن خاصة قائمة عند إطلاقهم تلك الراوية تدفع ظهور الصيغة في السماع وقد كنت بسطت ذلك ثم رأيت هذا المقام يضيق عنه . ولا يخالف ذلك ما ذكروه عن الشافعي أن التدليس يثبت بمرة ، لأنا نقول : هذا مسلم ولكن محله حيث تكون تلك المرة تدليساً بأن تكون بقصد الإيهام والأمثلة التي ذكرها مسلم لم تكن كذلك بدليل إجماعهم على أن أولئك الذين وقعت منهم تلك الأمثلة ليسوا مدلسين .

وزعم النووي في ( شرح صحيح مسلم ) أنه لا يحكم على مسلم بأنه عمل في ( صحيحه ) بقوله المذكور ، وهذا سهو من النووي ، فقد ذكر مسلم في ذلك الكلام أحاديث كثيرة زعم أنه لم يصرح فيها بالسماع ولا علم لقاء ، وأنها صحاح عند أهل العلم ، ثم أخرج منها في أثناء ( صحيحه ) تسعة عشر حديثاً كما ذكره النووي نفسه ومنها ستة في ( صحيح البخاري ) كما ذكره النووي أيضاً .

وهذا ولم يجيبوا عن تلك الأحاديث إلا بأن نفي مسلم العلم باللقاء لا يستلزم عدم علم غيره ، وهذا ليس بجواب عن تصحيح مسلم لها ، وإنما هو جواب عن قوله أنها عند أهل العلم صحاح .

وقد دفعه بعض علماء العصر بأنه لا يكفي في الرد على مسلم مع العلم بسعة إطلاعه.

أقول : قد كان على المجيبين أن يتتبعوا طرق تلك الأحاديث وأحوال رواتها ، وعلى الأقل كان يجب أن يعتنوا بالستة التي في ( صحيح البخاري ) ، وكنت أظنهم قد بحثوا فلم يظفروا بما هو صريح في رد دعوى مسلم ، فاضطروا إلى الأكتفاء بذاك الجواب الإجمالي ، ثم إنني بحثت فوجدت تلك الستة قد ثبت فيها اللقاء بل ثبت في بعضها السماع ، بل في ( صحيح مسلم ) نفسه التصريح بالسماع في حديث منها ، وسبحان من لا يضل ولا ينسى ، وأما بقية الأحاديث فمنها ما يثبت فيه السماع واللقاء فقط ، ومنها ما يمكن أن يجاب عنه جواب آخر ، ولا متسع هنا لشرح ذلك .

وزعم بعض علماء العصر أن اشتراط البخاري العلم باللقاء . إنما هو لما يخرجه في ( صحيحه ) لا للصحة في الجملة ، كذا قال ، وفي كلام البخاري على الأحاديث في عدة من كتبه ك ( جزء القراءة ) وغيره ما يدفع هذا . والله الموفق .

**المبحث الثاني** في ضبط المعاصرة المعتد بها على قول مسلم ، ضبطها مسلم بقوله :

(( كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً وجائز ممكن له لقاءه والسماع منه لكونهما كانا في عصر واحد ... )) وجمعه بين (( جائز وممكن )) يشعر بأن المراد الإمكان الظاهر الذي يقرب في العادة والأمثلة التي ذكرها مسلم واضحة في ذلك . والمعنى يؤكد هذا فإنه قد ثبت أن الصيغة بحسب العرف ولا سيما عرف المحدثين وما جرى عملهم ظاهرة في السماع فهذا الظهور يحتاج إلى دافع فمتى لم يعلم اللقاء فإن كان مع ذلك مستبعدا :، الظاهر عدمه ، فلا وجه للحمل على السماع لأن ظهور عدم اللقاء يدافع الصيغة ، وقد يكون الراوي عد ظهور عدم اللقاء قرينه على أنه لم يرد بالصيغة السماع ، وإن احتمل اللقاء احتمالاً لا يترجح أحد طرفيه فظهور الصيغة لا معارض له ، فأما إذا كان وقوع اللقاء ظاهراً بيناً فلا محيص عن الحكم بالاتصال وذلك كمدني روى عن عمر ولم يعلم لقاؤه له نصاً لكنه ثبت أنه ولد قبل وفاة عمر بخمس عشرة سنة مثلا فإن الغالب الواضح أن يكون قد شهد خطبة عمر في المسجد مراراً .

فأما إذا كان الأمر أقوى من هذا كرواية قيس بن سعد المكي عن عمرو بن دينار فأنه يحكم باللقاء حتماً ، والحكم به في ذلك أثبت بكثير من الحكم به لشامي روى عن يمان لمجرد أنه وقع في رواية واحدة التصريح بالسماع . وانظر ما يأتي في الفقهيات في مسالة القضاة بالشاهد واليمين .

**المبحث الثالث :** لا يكفي احتمال المعاصرة لكن إذا كان الشيخ غير مسمى ففي كلامهم ما يدل على أنه يحكم بالاتصال وذلك فيما إذا جاءت الراوية عن فلان التابعي (( عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم .. )) ونحو ذلك ، راجع ( فتح المغيث ) ص 62 ، والفرق بين التسمية والإيهام أن ظاهر الصيغة السماع ، والثقة إذا استعملها في غير السماع ينصب قرينة فالمدلس يعتد بأنه قد عرف منه التدليس قرينة وأما غيره فإذا سمى شيخاً ولم يثبت عندنا معاصرته له فمن المحتمل أنه كان معروفاً عند أصحابه أنه لم يدركه فاعتد بعلمهم بذلك قرينة ، وأهل العلم كثيرا ما ينقلون في ترجمة الراوي بيان من حدث عنهم ولم يلقهم ، بل أفردوا ذلك بالتصنيف (( كمراسيل ابن أبي حاتم )) وغيره ، ولم يعتنوا بنقل عدم الإدراك لكثرته فاكتفوا باشتراط العلم بالمعاصرة ، فأما إذا أبهم فلم يسم فهذا الاحتمال منتف لأن أصحاب ذاك التابعي لم يعرفوا عين ذلك الصحابي فكيف يعرفون أنه لم يدركه أو أنه لم يلقه ؟ ففي هذا تنفي القرينه وإذا انتف ظهر السماع وإلا لزم التدليس والفرض عدمه . هذا ما ظهر لي ، وعندي فيه توقف .

**المبحث الرابع :** اشترط العلم باللقاء . أو بالمعاصرة غنما هم بالنظر إلى من قصدت الرواية عنه فأما من ذكر عرضاً فالظاهر أنه يكفي فيه الاحتمال ، فإذا كان غير مسمى فالأمر أوضح لما مر في المبحث السابق ، وذلك كما في حديث ( الصحيحين ) من طريق عبد العزيز بن صهيب قال : سأل رجل أنس بن مالك ما سمعت نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يذكر في الثوم ؟ فقال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم .. )) لفظ مسلم،

ولفظ البخاري : (( سئل أنس عن الثوم ؟ فقال : قال النبي صلى الله عليه ... )) عبد العزيز معروف بصحبة أنس ولا ندري من السائل . ومن ذلك ما في ( صحيح مسلم ) من طريق حنظلة قال : (( سمعت عكرمة بن خالد يحدث طاوساً أن رجلاً قال لعبد الله عمر ألا تغزو ؟ فقال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه ... )) وأخرجه البخاري من طريق حنظلة : (( عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه ... )) وقد يأتي شبه هذا ويكون المبهم هو الراوي نفسه ، وإنما كنى عن نفسه لغرض كحديث ( الصحيحين ) عن معاذة : (( أن امرأة قالت لعائشة : أيجزي إحدانا صلاتها إذا طهرت ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ .... )) لفظ البخاري ، وفي ( الفتح ) : (( بين شعبة في روايته عن قتادة أنها هي معاذة الراوية ، أخرجه الإسماعيلي من طريقه وكذا لمسلم من طريق عاصم وغيره عن قتادة )) .

أقول : في ( صحيح مسلم ) من طريق يزيد الرشك (( عن معاذة أن امرأة سألت .... )) ومن طريق عاصم عن معاذة قالت : (( سألت عائشة فقلت ... )) وقد يجيء نحو ذلك والراوي لم يشهد القصة ولكنه سمعها بتمامها ممن قصد الرواية عنه كما في حديث البخاري من طريق علقمة قال : (( كنا بحمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف فقال رجل : ما هكذا نزلت ! فقال : قرأت على رسول الله صلى الله عليه ... )) ورواه مسلم من وجه آخر عن علقمة : (( عن عبد الله قال كنت بحمص فقال لي بعض القوم :اقرأ علينا ، فقرأت عليهم قال : فقال لي رجل من القوم : والله ما هكذا أنزلت ... )) .

فإن لم يكن التصرف من الرواة فالجمع بين الروايتين أن علقمة كان مع عبد الله بن مسعود بحمص ولكنه لم يشهد القصة وإنما سمعها من عبد الله ، ولما كان المقصود الرواية عنه هو عبد الله لم يلتفت إلى ما وقع في الرواية الأولى من إيهام شهود علقمة للقصة ، وهكذا ما في قول معاذة : (( أن امرأة سألت .... )) من إيهام أن السائلة غيرها فإن مثل ذلك لا يضع حكماً ولا يرفعه . والسر في حمل تلك المثلة على السماع ما قدمناه ، ومن شك في هذا لزمه أن يشك في اتصال قول ثقة غير مدلس قد عرف بصحبة ابن المبارك : طار غراب فقال ابن المبارك ... ، أو : هبت ريح فقال ابن المبارك ... ، وهذا لا سبيل إليه فكذا ذاك ؛ والله الموفق .

المبحث الخامس : اشتهر في هذا الباب العنعنة مع أن كلمة (( عن )) ليست من لفظ الراوي الذي يذكر اسمه قبلها بل هي لفظ من دونه وذلك كما لو قال همام (( حدثنا قتادة عن أنس )) فكلمة (( عن )) من لفظ همام لأنها متعلقة بكلمة (( حدثنا )) وهي من قول همام ، ولأنه ليس من عادتهم أن يبتدئ الشيخ فيقول (( فلان .. )) كما ترى بعض أمثلة ذلك في بحث التدليس من ( فتح المغيث ) وغيره ، ولهذا يكثر في كتب الحديث إثبات (( قال )) في أثناء الإسناد قبل .. حدثنا )) و (( أخبرنا )) وذلك في نحو قول البخاري : (( حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد )) وكثيراً ما تحذف فيزيدها الشراح أو قراء الحديث ولا تثبت قبل كلمة عن وتصفح إن شئت ( شرح القسطلاني على صحيح البخاري ) فبهذا يتضح أنه في قول همام (( حدثنا قتادة عن أنس )) لا يدري كيف قال قتادة ، فقد يكون قال : ((

حدثني أنس )) أو (( قال أنس )) أو (( حدث أنس )) أو (( ذكر أنس )) أو (( سمعت أنساً )) أو غير ذلك من الصيغ التي تصرح بسماعه من أنس أو تحتمله لكن لا يحتمل أن يكون قال (( بلغني عن أنس )) إذ لوقال هكذا لزم هماماً أن يحكى لفظه أو معناه كأن يقول : (( حدثني قتادة عمن بلغه عن أنس )) وإلا كان همام مدلساً تدليس التسوية وهو قبيح جداً وإن خف أمره في هذا المثال لما يأتي في قسم التراجم في ترجمة الحجاج بن محمد .

والمقصود هنا أنه لو قال راو لم يعرف بتدليس التسوية (حدثني عبد العزيز بن صهيب عن أنس )) كان متصلاً لثبوت لقاء عبد العزيز لأنس وأنه غير مدلس مع أننا لا ندري كيف قال عبد العزيز فقد يكون قال (( قال أنس )) أو (( ذكر أنس )) أو (( حدث أنس )) أو ابتدء فقال : (( أنس )) فالحمل على السماع في العنعنة يستلزم الحمل على السماع في هذه الصيغ وما اشبهها وقد صرحوا بذلك كما تراه في ( فتح المغيث ) ص 69 وغيره ، وما ذكروه من الخلاف في كلمة (( أن )) إنما هو في نحو أن يجيء (( عن عبد العزيز أن أنس سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم )) ومعلوم أن عبد العزيز لم يدرك ذلك ومن حمله على السماع إنما مال إلى أن الظاهر أن عبد العزيز سمع القصة من أنس فكأنه قال : (( حدثني أنس أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .. )) وفي هذا المثال لا مزية لكلمة (( أن )) بل لو قال عبد العزيز (( سأل أنس النبي صلى الله عليه .. )) لكان هذا كقوله : (( عن عيد العزيز أن أنساً سأل ... )) بل إن كلمة (( أن )) في المثال ليست من لفظ عبد العزيز وإنما هي من لفظ الراوي عنه فقوله : (( حدثني عبد العزيز أن أنساً سأل )) إنما تقديره (( حدثني عبد العزيز بأن أنساً سأل )) وقد يكون عبد العزيز قال (( سأل أنس )) وقد يكون قال غير ذلك . والله أعلم .

**انتهى القسم الأول ويليه القسم الثاني في التراجم**

# القسم الثاني في التراجم

أسوق في هذا القسم على الحروف تراجم الأئمة والرواة الذين تكلم فيهم الأستاذ في
( التأنيب ) وربما ذكرت غيرهم لاقتضاء الحال ، فأذكر في كل ترجمة كلام الأستاذ وماله وما عليه متحرياً إن شاء الله تعالى الحق ، فما لم أنسبه من أقوال أئمة الجرح والتعديل إلى كتاب فهو من ( تهذيب التهذيب ) أو ( لسان الميزان ) ، وعادة مؤلفهما أن لا يجزم بالنقل فيما لم يثبت عنده فإن تبين لي خلاف ذلك نبهت عليه ، وما عدا ذلك فإني أسمي الكتاب وأبين الجلد والصفحة غالبا إن كان مطبوعا . وأعوذ بالله من شر نفشي وسيء عملي وأسأله التوفيق فأنه لا حول ولا قوة إلا بالله .

1- أبان بن سفيان . في ( تاريخ بغداد ) ( 13/ 399 ) (( ... علي بن حرب حدثنا أبان بن سفيان حدثنا حماد بن زيد ... )) قال الأستاذ في ( التأنيب ص 113 (( في سنده أبان بن سفيان قال ابن حبان يروي عن ( الثقات ) أشياء موضوعة . وقال الدارقطني متروك )) . أقول في ( الميزان ) و ( اللسان ) ذكر رجلين يقال لكل منهما أبان بن سفيان أحدهما بصري نزل الموصل من بلاد الجزيرة روى عن أبي هلال محمد بن سليم البصري قال فيه الدارقطني (( جزري متروك )) . والثاني مقدسي روى عن الفضيل بن عياض وعبيد الله بن عمر روى عنه محمد بن غالب الأنطاكي قال فيه ابن حبان : (( روى أشياء موضوعة )) وأورد له حديثين وقال : (( هذان موضوعان )) وناقشه الذهبي في ( الميزان ) ثم استظهر الذهبي أن الرجلين واحد وذكر ابن حجر أن النباتي فرق بينهما .

أقول والفرق هو الظاهر فأما الذي في سند الخطيب فإن كان غير هذين فلا نعرفه وإن كان أحدهما ،فالظاهر أنه الأول ، فإن حماد بن زيد بصري من طبقة محمد بن سليم، وعلي ابن حرب موصلي . والله أعلم .

2- إبراهيم بن بشار الرمادي . في ( تاريخ بغداد ) (( 13م 389 )) [1] (( ... إبراهيم ابن بشار الرمادي حدثنا سفيان بن عيينة ... )) قال الأستاذ ص 82 (( عنه يقول ابن أبي حاتم أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال سمعت أبي وذكر إبراهيم بن بشار الرمادي فقال ك كان يحضر معنا عند سفيان ثم يملي على الناس ما سمعوه من سفيان وربما أملي عليهم ما لم

---

[1] () كذا الأصل ، وكذا في ( التأنيب ) ، والظاهر أنهما ينقلان عن نسخة غير النسخة المتداولة اليوم من ( التاريخ ) الطبعة الأولى سنة 1349 بمصر ، فان الرواية فيها ( 13/ 405) ، وكذلك الأرقام في سائر التراجم الآتية تختلف عن الواقع في هذه الطبعة ، فزد على كل رقم نحو عشرة تجد الرواية فيها إن شاء الله. وسبب هذا التفاوت بين النسخ - فيما بلغني - أن هذا الجزء الثالث عشر من (( التاريخ )) لما نزل إلى السوق واطلع عليه المتعصبين لأبي حنيفة رحمه الله ها لهم ما جاء في ترجمته من طعون رواها الخطيب بأسانيده ، فكلف الشيخ الكوثري بالتعليق عليها ففعل وأعيد طبع الجزء مع التعليقات المذكورة . ن

يسمعوا – كأنه يغير الألفاظ فتكون زيادة ليس في الحديث فقلت له إلا تثقي الله تملي عليهم ما لم يسمعوا – وذمة في ذلك ذماً شديداً )) .
أقول : وقال ابن معين (( ليس بشيء ولم يكتب عند سفيان وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان )) وقال النسائي : (( ليس بالقوي )) وقال أبو حاتم (( صدوق )) وقال أبو عوانة في صحيحه .. ثقة من كبار أصحاب ابن عيينة وممن سمع منه قديماً )) وقال الحاكم (( ثقة مأمون من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة )) وقال يحيى بن الفضل (( كان والله ثقة )) وقال ابن حبان في ( الثقات ) (( كان متقناً ضابطاً صحب ابن عيينة سنين كثيرة ، وسمع أحاديثه مراراً ... )) ولقد حدثنا أبو خليفة ثنا إبراهيم بن بشار الرمادي قال : حدثنا سفيان بمكة و (( عبادان )) وبين السماعين أربعون سنة .
سمعت أحمد بن زنجوية يقول سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي يقول : سمعت يحيى بن معين يقول : كان الحميدي لا يكتب عند سفيان بن عيينة وإبراهيم بن بشار أحفظهما . أقول يتحصل من مجموع ما ذكر أن إبراهيم كان قد سمع من سفيان بن عيينة قديماً ثم كان يحضر مجالسه فربما حد حدث سفيان ببعض تلك الحاديث فربما أبدل كلمة بأخرى أو نحو ذلك على ما هو معروف من عادة سفيان في الرواية بالمعنى ، وكان بعض الحاضرين لا يتمكنون من الحفظ أو الكتابة وقت السماع فإذا فرغ المجلس رغبوا إلى إبراهيم فيملي عليهم ذاك المجلس فربما أملي عليهم كما حفظ سابقا ويكون في ذلك ألفاظه مغايرة للألفاظ التي عبر عنها سفيان في ذاك المجلس ، فذاك الذي أنكره عليه أحمد ويحيى ، وقد يقال إن كان إبراهيم لم يشعر بالاختلاف فالخطب سهل وإن شعر به فغايته أن يكون استساغ للجماعة أن يذهب أحدهم فيروي عن سفيان كما حدث سفيان قديماً وإن كان هو إنما سمعه بتغيير ما في الألفاظ كما ساغ لسفيان أن يروي ما سمعه تارة كما سمعه ، وتارة بتغيير ما في الألفاظ ، بل هذا أسوغ فإن اللفظيين كلاهما صحيح عن سفيان . وبالجملة فهذا توسع في الرواية بالمعنى لا يوجب جرحا ، وظاهر قول أحمد (( كأنه يغير الألفاظ )) أنه جوز أن إبراهيم يغير الألفاظ من عنده وذلك أشد ، وهكذا ما يروي عن ابن معين قال في إبراهيم (( رأيته ينظر في كتاب وابن عيينة يقرأ ولا يغير شيئاً ليس معه ألواح ولا دواة )) فالكتاب الذي كان ينظر فيه سماعه القديم من ابن عيينة فكان يعيد سماعه ليتثبت وقد عرف عادة ابن عيينة في الرواية بالمعنى فلم يكن يلتفت إلى اختلاف بعض الألفاظ ولعله لو رأى اختلافا معنويا لراجع ابن عيينة إما في المجلس وإما بعده . وقد جاء عن يحيى القطان أنه ذكر لابن عيينة ما قد يقع في حديثه من اختلاف فقال ابن عيينة: (( عليك بالسماع الأول فإني قد سئمت )) كما في ( فتح المغيث ) ص 429 . وفي ( التهذيب ) : (( وقال أحمد : كان سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة . يعني مما يغرب عنه وكان مكثرا عنه )) .
أقول : وحق لمن لازم مثل ابن عيينة في كثرة حديثه عشرات السنين أن يكون عنده عنه ما ليس عنده غيره ممن صحبه مدة قليلة . نعم قال البخاري في إبراهيم (( يهم في الشيء بعد الشيء وهو صدوق )) وأورد له حديثا رواه

ابن عيينة مرفوعا [1] وغيره يرويه عن ابن عيينة مرسلا قال ابن عدي : (( لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري وباقي حديثه مستقيم وهو عندنا من أهل الصدق ))

أقول فإن كان وهم في هذا فهو وهم يسير في جانب ما روى فالرجل ثقة ربما وهم والسلام .

هذا وقد توبع إبراهيم على الرواية التي ساقها الخطيب وذكر الأستاذ نفسه متابعة علي ابن المديني له غاية الأمر أن بين اللفظيين اختلافا ما وجهه أن ابن عيينة قال مرة كما ذكره إبراهيم ومرة كما ذكر ابن المديني . راجع ص 4 والله أعلم .

3- إبراهيم بن الحجاج . في ( تاريخ بغداد ) (( 13 / 392 )) . (( ... الحسن بن سفيان عن إبراهيم بن الحجاج عن حماد بن زيد ... )) قال الأستاذ ص 94 (( قدري ففي قبول قوله في أئمة السنة وقفة )) .

أقول في ترجمة إبراهيم بن الحجاج السامي من ( تهذيب المزي ) أنه يروي عن حماد بن زيد ويروي عنه الحسن بن سفيان وكذا في ترجمة إبراهيم بن الحجاج النيلي وكلاهما موثق ولم أجد نسبة أحدهما إلى القدر وليس كل بصري قدريا ولا غالبهم قدرية بل غالبهم غير قدرية كما يأتي في ترجمة طلق بن حيب وعلى فرض أن الرجل قدري فلم يكن داعية والمخالفة في المذهب لا تخدش في الرواية كما مر في القواعد . والله الموفق .

4- إبراهيم بن راشد الآدمي . في ( تاريخ بغداد (( 13 / 406 )) (( ... إبراهيم ابن راشد الآدمي قال : سمعت أبا ربيعة فهد بن عوف ... )) قال الأستاذ ص 129 (( المتهم عند ابن عدي كما ذكره الذهبي )) .

أقول تعقبه ابن حجر في ( اللسان ) قال : (( لم أر في ( كامل ابن عدي ) ترجمته )) وقد قال ابن أبي حاتم (( صدوق )) وذكره ابن حبان في ( الثقات ) وقال : (( كان من جلساء يحيى بن معين )) وفي ترجمة علي بن صالح النماطي من ( الميزان ) حديث ساقه الذهبي من طريق أبي نعيم الأصبهاني (( أنا عمر بن شاهين ثنا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني ثنا إبراهيم بن راشد الآدمي ثنا علي بن صالح الأنماطي ... )) استنكر الذهبي وقال : (( المتهم بوضعه علي فإن الرواة ثقات سواه )) تعقبه ابن حجر في ( اللسان ) بأن عليا ذكره ابن حبان في ( الثقات ) وقال (( مستقيم الحديث )) قال ابن حجر (( وينظر فيمن دون صاحب الترجمة )) أقول أخاف أن يكون هذا من بلايا الإجازة فإن أبا نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ربما تكون له إجازة عامة من شيخ ، ثم يسمع الشيء ويرويه رجل عن ذاك الشيخ فيرويه أبو نعيم عن الشيخ نفسه بلفظ (( أخبرنا )) على إصلاحه في الإجازة كما يأتي شرحه في ترجمته فيكون البلاء في هذا الحديث من الرجل الذي بين أبي نعيم وابن شاهين ويبرأ غيره . والله أعلم .

5- إبراهيم بن سعيد الجوهري . راجع ( الطليعة ) ص 66 – 98 قال الأستاذ في :

---

[1] كذا الأصل والصواب أن يقال : (( موصولا )) لأنه الذي يقابل قوله الآتي (( مرسلا )) ولأن المرسل مرفوع أيضا . ن

( الترحيب ) ص 50 (( لا يتصور من مثل ابن الشاعر أن يقع فيه من غير أن يتكرر ذلك منه )) .
أقول أما كلمة حجاج فلا تقتضي إلا مرة واحدة وأما قول ابن خراش (( وكان حجاج يقع فيه )) فإن عنى تلك الكلمة بان حالها وإن عناها وغيرها فالوقيعة في الإنسان معناها مطلق الذم كأن يكون قال مرة تلك الكلمة وقال مرة (( لم يكن بالذكي )) وقال أخرى (( مغرم بالكتابة عن كل أحد ليقال مكثر )) ونحو ذلك من الكلمات التي لا توجب جرحاً .
ثم مال الأستاذ إلى الإنصاف فذكر أنه يجب الذب عن إبراهيم بن سعيد ولكنه جعل الحمل على عبد الرحمن بن حراش وستأتي ترجمته .
6- إبراهيم بن شماس . في ( تاريخ بغداد ) 13 / 414 (( ... إبراهيم بن شماس يقول كنت مع ابن المبارك في الثغر فقال لئن رجعت لأخرجن أبا حنيفة من كتبي )) وفيه بعد ذلك (( ... إبراهيم بن شماس يقول سمعت ابن المبارك يقول اضربوا على حديث أبي حنيفة )) قال الأستاذ ص 150 (( إبراهيم بن شماس ذلك المتعبد الغازي ... على علو طبقته لم يخرج عنه أحد من أصحاب الأصول الستة .... بطل مغوار متبعد متعصب .... ملء أهابه التعصب على زهده )) .
أقول أما العبادة والزهد والجهاد والبطولة فنعم ، وأما التعصب فإنما وصفه به بعض من لم يدركه وهو الإدريسي الذي ولد بعد إبراهيم بأكثر من مائة سنة وإنما قال (( كان شجاعاً بطلاً ثقة متعصبا لأهل السنة )) .
فأما الذين أدركوه فإنما وصفوه بالسنة قال الإمام أحمد (( كان صاحب سنة )) وقال أحمد بن سيار (( كان صاحب سنة وجماعة ، كتب العلم ، وجالس الناس ورأيت إسحاق بن إبراهيم [ ابن راهويه ] يعظم من شأنه ويحرضنا على الكتابة عنه )) .
وممن روى عنه الإمام أحمد وأبو زرعة والبخاري في غير ( الصحيح ) ، وأحمد لا يروي إلا عن ثقة عنده كما يأتي في ترجمة محمد بن أعين ، وأبو زرعة من عادته أن لا يروي إلا ثقة كما في ( لسان الميزان ) ج 2 ص 416 والبخاري نحو ذلك كما يأتي في ترجمة أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن . ووثقه الدارقطني وابن حبان وغيرهما ، وتحريض ابن راهويه على الكتابة عنه يدل على مكانته في الصدق والثبت ، وقال ابن حبان في ( الثقات ) (( كان متقنا ... سمعت عمر بن محمد البحيري يقول سمعت محمد بن سهل بن عسكر يقول : رأيت ابن المبارك يقرأ كتابا على الناس في الثغر فلما مر على ذكر أبي حنيفة قال اضربوا عليه ، وهو آخر كتاب قرأ على الناس ثم مات )) .
فأما عدم إخراج البخاري عنه في ( صحيحه ) فكأنه إنما لقيه مرة فإن إبراهيم كان دائبا في الجهاد فلم يسمع منه البخاري ما يحتاج إلى إخراجه في ( الصحيح ) وقد أدرك البخاري من هو أكبر من إبراهيم وأعلى إسنادا ، وكم من ثقة ثبت لم يتفق أن يخرج عنه البخاري في ( صحيحه ) وأخرج عمن هو دونه بكثير . فأما بقية الستة فأبو داود ولد سنة 202 فقد أدرك إبراهيم فإن إبراهيم استشهد سنة 220 ولكن لعله لم يلقه وإنما روى في مسائل مالك

عن رجل عنه على ما يظهر من ( التهذيب ) وقد سمع أبو داود جماعة ممن هو أكبر وأعلى إسناداً من إبراهيم . ومسلم ولد سنة 204 والباقون بعد ذلك، وجامعوا الكتب الستة يتحرون علو الإسناد والاختصار ولا ينزلون إلا لحاجة والراوية عن إبراهيم قليلة لاشتغاله بالجهاد ولأنه لم يعمر حتى يحتاج إليه ، وقد روى عنه من هو أجل من أصحاب الكتب الستة كما مر . وقد ساق الأستاذ في تعليقه على شروط الأئمة كلاماً طويلا فيه ما فيه وقال في أواخره (( ومن ظن أن ثقات الرواة هم رواة الستة فقد ظن باطلاً وجود الحافظ العلامة قاسم بن قطلو بغا الثقات من غير رجال الستة في مؤلف حافل يبلغ أربع مجلدات )) .

فأما المخالفة في المذهب والتعصب للسنة فلا يخدش في الرواية كما مر في القواعد .

بقي أن الأستاذ قال بعد ما تقدم (( ويقضى على مختلقات الخصوم في هذا الكتاب كثرة رواية ابن المبارك عن أبي حنيفة في ( المسانيد السبعة عشر ) له ... فأنَّى تصح رواية ضرب ابن المبارك على حديث أبي حنيفة قبل أن يموت بأيام يسيرة )) .

أقول : الأستاذ يتذرع بهذا إلى الطعن في جماعة من الثقات الأثبات إبراهيم وغيره كما يأتي في تراجمهم وذلك يضطرنا إلى مناقشته هنا فأقول :

المسانيد السبعة عشر لأبي حنيفة منها ما جامعه مجروح ، وما كان جامعه ثقة ففي أسانيده إلى ابن المبارك مجروح أو أكثر ، وما عساه يصح إلى ابن المبارك لا يصح حمله على أنه مما حدث به ابن المبارك قديماً ، فأنه لا يلزم من تركه الرواية عن أبي حنيفة قبل أن يموت بأيام يسيرة أن لا يروي الناس عنه ما سمعوه قبل ذلك ولا سيما الذين لم يحضروا أمره بالضرب أولم يعملوا به ، والله المستعان .

7- إبراهيم بن أبي الليث في ( تاريخ بغداد ) 13/ 417 (( ... إبراهيم بن أبي الليث قال سمعت الأشجعي غير مرة .... )) قال الأستاذ ص 160 (( .... عنه يقول ابن معين لو اختلف إليه ثمانون كلهم مثل منصور بن المعتمر ما كان إلا كذاباً . وكذبه غير واحد )) .

أقول ترجمة إبراهيم هذا في ( تاريخ بغداد ) ج 6 ص 191 فأما هذه الكلمة التي ذكرها الأستاذ فإنما رواها الخطيب من طريق أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز وترجمة ابن محرز هذا في ( تاريخ بغداد ) ج 5 ص 83 ليس فيها تعريف بحاله وإنما فيها (( يروى عن يحيى بن معين حدث عنه جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي )) وكلمة ابن الدورقي المذكورة في ( اللسان ) و( التعجيل ) هي في قصة طويلة رواها الخطيب من طريق أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ ، والأزدي اتهموه ، ونحتاج إلى الاعتذار عن ابن حجر في جزمه بها مع أنها من طريق الأزدي . وما في (( اللسان )) تبعاً لأصله أن ابن معين قال في إبراهيم (( ثقة لكنه أحمق )) إنما رواها الخطيب من طريق بكر بن سهل عن عبد الخالق بن منصور عن ابن معين ، وبكر بن سهل هذا إن كان هو الدمياطي المترجم في ( الميزان ) و ( اللسان ) كما بنيت عليه في ( الطليعة ) ص 78 وتأتي الإشارة إليه في

ترجمة الحسن بن الربيع ففيه كلام شديد وعقبها الخطيب بقوله ك (( وهذا القول من يحيى في توثيقه كان قديماً ثم أساء القول فيه بعد وذمه ذماً شديداً )) .

والذي يتخلص من مجموع كلامهم أنهم لم ينقموا عليه شيئاً في سيرته ، وأنه كانت عنده أصول الأشجعي التي لا شك فيها ، وكان يذكر أنه سمعها من الأشجعي إلا مواضع كان يعترف أنه يسمعها فقصده الأئمة أحمد ويحيى وابن المديني وغيرهم يسمعون منه كتب الأشجعي فكانوا يسمعون منه ، ثم حدث بأحاديث عن هشيم وشريك وغيرهما من حفظه فاستنكروا من روايته عن أولئك الشيوخ أحاديث تفرد بها عنهم وكان عندهم أنها مما تفرد به غير أولئك الشيوخ منها حديث رواه عن هشيم عن يعلي بن عطاء وكان عندهم أنه من أفراد حماد بن سلمة عن يعلى ، فتوقف فيه أحمد لهذا الحديث حتى بان له أن غير حماد قد حدث به ، وعذره أحمد في بقية الأحاديث ، وأما ابن معين فشدد عليه وتبعه جماعة واختلف عن ابن المديني فقيل لَم يزل يحدث عنه حتى مات وقيل بل كذب بآخره . وقال أبو حاتم (( كان أحمد يجمل القول فيه وكان يحيى بن معين يحمل عليه وعبيد الله القواريري ( وهو ثقة عندهم من رجال الصحيحين ) أحب إلي منه )) وذكره ابن حبان في ( الثقات ) وقال أبو داود عن ابن معين (( أفسد نفسه في خمسة أحاديث )) فذكرها قال ابن حجر في ( التعجيل ) : (( وهذا عندي أعدل الأقوال فيه )) .

أقول قد ظهرت عدالة الرجل أولاً ثم عرضت تلك الأحاديث فاختلفوا فيها فمنهم من عذره ومنهم من رماه بسرقتها فالذي ينبغي التوقف عن سائر ما رواه عن غير الأشجعي وقبول ما رواه عن الأشجعي ، فإن ذلك من أصول الأشجعي باعترافهم جميعاً ولم ينكروا منها شيئاً ، وأحسب أن رواية الأمام أحمد وابنه عبد الله عن إبراهيم ، إنما هي مما رواه من كتب الأشجعي ، وقد يكون هذا رأي الأستاذ الكوثري فقد احتج ص 99 : حدثنا ... قال حدثني إبراهيم ابن أبي الليث قال حدثني الأشجعي ... )) فأما روايته هنا فهي عن الأشجعي لكنها حكاية لا يظهر أنها كانت من أصول الأشجعي . والله أعلم .

8- إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة بن بدر أبو إسحاق الفزاري .

في ( تاريخ بغداد ) 13/ 373 (( .... سمعت أبا إسحاق الفزاري يقول سمعت أبا حنيفة يقول : إيمان أبي بكر الصديق وإيمان إبليس واحد ، قال إبليس يا رب وقال أبو بكر الصديق يا رب ... )) قال الأستاذ ص 40 (( الفزاري كان يطلق لسانه في أبي حنيفة ويعاديه من جهة أنه كان أفتى أخاه على موازرة إبراهيم القائم في عهد المنصور فقتل في الحرب .... وحكم شهادة العدو في مذهب الشافعي ... معروف ... ويقول ابن سعد في ( الطبقات الكبرى ):كان كثير الغلط في حديثه ،ويقول ابن قتيبة في ( المعارف ) أنه كان كثير الغلط في حديثه ومثله في ( فهرست محمد بن إسحاق النديم ) لكن ذلاقة لسانه في أبي حنيفة وأصحابه نفعته في رواج رواياته بين أصحاب الأغراض .... مع أن الواجب فيمن كان كثير الخطأ في حديثه الإعراض عن انفراداته .... )) وقال الأستاذ ص 71 :

(( سامح الله أبا إسحاق الفزاري كأنه فقد اتزانه من فقد أخيه فأصبح يطلق لسانه في فقيه الملة ي كل مجلس ومحفل حتى مجلس الرشيد كما تجد ذلك في ( تقدمة الجرح والتعديل ) لابن أبي حاتم ..... غاية ما فعل أبو حنيفة أن أفتى أخاه بما أراه الله حين استفتاه )) ، وقال الأستاذ ص 77 :

(( إنما شأنه في السير والمغازي ولم يكن ابن سعد يرضاه فيها ، ويذكره بكثرة الغلط ، وابن سعد ذلك الأمام الكبير في السير والمغازي .... )) وقال ص 77 :

(( قال ابن سعد في الفزاري : كان ثقة فاضلاً صاحب سنة وغزو كثير الخطأ في حديثه)) .

أقول مدار كلام الأستاذ في أبي إسحاق على أمرين :

الأول : قوله أنه كان يعادي أبا حنيفة الأستاذ أن يجعلها عداوة دنيوية لأجل الفتوى مع أن ذكر الفتوى لم يقع إلا في رواية ذكرت في ( تاريخ بغداد ) ( 13 / 384 ) في سندها يزيد بن يوسف الشامي فتكلم الأستاذ فيها ص 70 :

قال (( يزيد بن يوسف الشامي يقول ابن معين فيه : ليس بثقة ، ويقول النسائي : متروك )) والكلام فيه أكثر من ذلك حتى قال ابن شاهين في الضعفاء (( قال ابن معين : كان كذاباً )) وقال ابن حبان : (( كان سيئ الحفظ كثير الوهم يرفع المراسيل ويسند الموقوف ولا يفهم فلما كثر ذلك منه سقط الاحتجاج بأفراده )) .

فهذه الرواية ساقطة ، والثابت رواية أخرى في ( تاريخ بغداد ) ( 13/ 384 ) فيها عن أبي إسحاق (( قتل أخي مع إبراهيم الفاطمي بالبصرة فركبت لأنظر في تركته ، فلقيت أبا حنيفة فقال لي من أين أقبلت ؟ وأين أردت ؟ فأخبرته أني أقبلت من المصيصة وأردت أخاً لي قتل مع إبراهيم ، فقال أبو حنيفة : لو أنك قتلت مع أخيك كان خيراً لك من المكان الذي جئت منه ... )) .

وهناك رواية ثالثة في ( تقدمة الجرح والتعديل ) هي التي وقع فيها ما أشار إليه الأستاذ من إطلاق اللسان وفي إسنادها نظر ، ولا ذكر فيها للفتوى ، ولو صحت لكانت أدل على عدم الفتوى ، فالحاصل أن الثابت أن أبا إسحاق بلغه قتل أخيه مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الخارج على المنصور فقدم أبا حنيفة ، فسأله أبو حنيفة فأجابه أنه جاء من المصيصة – الثغر الذي كان أبو إسحاق يرابط فيه لجهاد الروم ودفعهم عن بلاد الإسلام فقال أبو حنيفة : (( لو أنك قتلت مع أخيك كان خيراً لك منالمكان الذي جئت منه )) . ومن المعلوم أن أبا إسحاق حبس نفسه غالب عمره على المرابطة في الثغر والتعرض للشهادة صباح مساء فلم يكن ليغمه قتل أخيه إلا لكونه في فتنة ولا لينقم على من رضي بقتل أخيه إلا لرضاه بما يراه فتنة ولا ليستعظم قول من قال له : (( لو أنك قتلت مع أخيك .... )) إلا لما فيه من تفضيل قتال المسلمين في غير كنهه عنده على الرباط والجهاد ودفع الكفار عن بلاد الإسلام ، فهذا وغيره مما يوجد في الروايات الأخرى منها الرواية التي تقدمت أول الترجمة هو الذي أحفظ أبا إسحاق على أبي حنيفة فإن بلغ ذلك أن يسمى عداوة فهي عداوة دينية لا ترد بها الرواية بإجماعهم كما تقدم في

القواعد ، وسواء أكان الصواب استحسان الخروج مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن وتفضيله على الجهاد والرباط كما رأى أبو حنيفة أم خلافه كما كان يعتقده أبو إسحاق، فإن أبا إسحاق إماء مصيب مشكور وإما مخطئ مأجور ، ولا بأس بالإشارة إلى وجهتي النظر :

كان أبو حنيفة يستحب أو يوجب الخروج على خلفاء بني العباس لما ظهر منهم من الظلم ويرى قتالهم خيراً من قتال الكفار ، وأبو اسحق ينكر ذلك ، وكان أهل العلم مختلفين في ذلك فمن كان يرى الخروج يراه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بالحق ،ومن كان يكرهه يرى أنه شق لعصا المسلمين وتفريق لكلمتهم وتشتيت لجماعتهم وتمزيق لوحدتهم وشغل لهم بقتل بعضهم بعضاً ، فتهن قوتهم وتقوى شوكة عدوهم وتتعطل ثغورهم ، فيستولي عليها الكفار ويقتلون من فيها من المسلمين ويذلونهم وقد يستحكم التنازع بين المسلمين فتكون نتيجة الفشل المخزي لهم جميعاً .

وقد جرب المسلمون الخروج فلم يروا منه إلا الشر ، خرج الناس على عثمان يرون أنهم إنما يريدون الحق ثم خرج أهل الجمل يرى رؤساهم ومعظمهم أنهم إنما يطلبون الحق فكانت ثمرة ذلك بعد اللتيا والتي أن انقطعت خلافة النبوة وتأسست دولة بني أمية ثم اضطر الحسين بن علي إلى ما اضطر إليه فكانت تلك المأساة ، ثم خرج أهل المدينة فكانت وقعة الحرة ، ثم خرج القراء مع ابن الأشعث فماذا كان ؟ ثم كانت قضية زيد بن علي وعرض عليه الروافض أن ينصروه على أن يتبرأ من أبي بكر وعمر فأبى فخذلوه ، فكان ما كان ، ثم خرجوا مع بني العباس فنشأت دولتهم التي رأى أبو حنيفة الخروج عليها ، واحتشد الروافض مع إبراهيم الذي رأى أبو حنيفة الخروج معه ولو كتب له النصر لاستولى الروافض على دولته ، فيعود أبو حنيفة يفتي بوجوب الخروج عليهم !

هذا والنصوص التي يحتج بها المانعون من الخروج والمجيزون له معروفة ، والمحققون يجمعون بين ذلك بأنه إذا غلب على الظن أن ما ينشأ عن الخروج من المفاسد أخف جداً مما يغلب على الظن أنه يندفع به جاز الخروج وإلا فلا . وهذا النظر قد يختلف فيه المجتهدان ، وأولاهما بالصواب من اعتبر بالتاريخ وكان كثير المخالطة للناس والمباشرة للحروب والمعرفة بأحوال الثغور ، وهكذا كان أبو إسحاق .

وأما حال أبي إسحاق في الرواية فنبدأ بتلك الكلمة : (( كثير الخطأ في حديثه )) هذه الكلمة نقلها الأستاذ عن ابن سعد وابن قتيبة وابن النديم ، فأقول : ابن قتيبة وابن النديم لا شأن لهما بمعرفة الرواية والخطأ والصواب فيها وأحوال الرواة ومراتبهم ، وإنما فن ابن قتيبة معرفة اللغة والغريب والأدب ، وابن النديم رافضي وراق ، فنه معرفة أسماء الكتب التي كان يتجر فيها ، وإنما أخذا تلك الكلمة من ابن سعد .

وابن سعد هو محمد بن سعد بن منيع كاتب الواقدي ، روى الخطيب في ترجمته أن مصعباً الزبيري قال لابن معين : (( حدثنا ابن سعد الكاتب بكذا وكذا )) فقال ابن معين (( كذب )) واعتذر الخطيب عن هذه الكلمة وقال : ((

محمد عندنا من أهل العدالة وحديثه يدل عل صدقه .. )) وقال أبو حاتم : (( يصدق )) ووفاة ابن سعد سنة 230 فقد أدركه أصحاب الكتب الستة إدراكاً واضحاً وهو مقيم ببغداد حيث كانوا يترددون، وهو مكثر من الحديث والشيوخ وعنده فوائد كثيرة ومع ذلك لم يخرجوا عنه شيئاً إلا أن أبا داود روى عن أحمد بن عبيد وستأتي ترجمته عن ابن سعد عن أبي الوليد الطيالسي أنه قال : (( يقولون قبيصة بن وقاص له صحبة )) وهذه الحكاية ليست بحديث ولا أثر ولا ترفع حكما ولا تضعه ، والأستاذ كثيراً ما يتشبث في التليين بعدم إخراج أصحاب الكتب الستة للرجل مع ظهور العذر كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن شماس ، فأما ابن سعد فلا مظنة للعذر إلا أنهم رغبوا عنه ، وأظن الأستاذ أول من منح ابن سعد لقب : (( الإمام )) ولم يقتصر عليه بل قال : (( الإمام الكبير )) وتغاضى الأستاذ عن قول ابن سعد في أبي حنيفة فإنه ذكره في موضعين من ( الطبقات ) ج 6 ص 256 وج 7 قسم 2 ص 67 وقال في كلا الموضعين : (( وكان ضعيفاً في الحديث )) ولم يقرن هذه الكلمة بشيء مما قرن به كلمته في أبي إسحاق فلم يقل : (( ثقة )) ولا (( فاضل )) ، ولا (( صاحب سنة )) !

ومع ذلك فليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده ومعرفة درجات رجاله في حد أن يقبل منه تليين من ثبته غيره أنه في أكثر كلامه إنما يتابع شيخه الواقدي ، والواقدي تالف، وفي ( مقدمة الفتح ) في ترجمة عبد الرحمن بن شريح :

(( شذ ابن سعد فقال : منكر الحديث ، ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن مادته من الواقدي في الغالب والواقدي ليس بمعتمد )) . وفيها في ترجمة محارب بن دثار :

(( قال ابن سعد : لا يحتجون به ، قلت : بل احتج به الأئمة كلهم ... ولكن ابن سعد يقلد الواقدي )) . وفيها ترجمة نافع بن عمر الجمحي :

(( قد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر لاعتماده على الواقدي )) .

وقد رد الأستاذ ص 168 قول إمام النقاد علي بن المديني في أبي حنيفة : (( روى خمسين حديثاً أخطأ فيها )) فقال الأستاذ : (( لم يذكر وجه تخطئته في الحديث حتى يحتاج إلى الجواب وهو على كل حال جرح غير مفسر )) وذكر ص 158 قول ابن أبي داود : (( إن أبا حنيفة أخطأ في نصف أحاديثه )) فقال الأستاذ :

(( فلا نشتغل بالرد على هذا الكلام المرسل منه جزافاً من غير أن يبين ما هو خطؤه وفي أي حديث كان ذلك الخطأ )) وذكر الأستاذ ص 90 قول ابن حبان في أبي حنيفة :

(( كان أجل في نفسه من أن يكذب ولكن لم يكن الحديث شأنه ، فكان يروي فيخطئ من حيث لا يعلم ويقلب الإسناد من حيث لا يفهم ، حدث بمقدار مائتي حديث أصاب منها في أربعة أحاديث ، والباقية إما إسنادها أو غير متنها )) .

فأجاب الأستاذ جواباً إجمالياً يأتي مع النظر فيه في ترجمة ابن حبان إن شاء الله ، يدفع الأستاذ هذه النصوص وإضعافها بأنها لم تفسر ، ويتشبث في

الغض من أبي إسحاق بتلك الفخارة النيئة (( كثير الخطأ في حديثه )) محاولاً أن ينطح بها الجبل الشامخ ، وإذا قد تحطمت تلك الفخارة على رأس حاملها فلنذكر تقريظ الأئمة لأبي إسحاق [1]

أما ثقته فقال ابن معين : (( ثقة ثقة )) ، وقال أبو حاتم : (( الثقة المأمون الأمام )) ، وقال النسائي : (( ثقة مأمون أحد الأئمة )) ووثقه جماعة غير هؤلاء واحتج به الشيخان في ( الصحيحين ) وبقية الستة والناس .

وأما فقهه فقال ابن المبارك : (( ما رأيت رجلاً أفقه من أبي إسحاق الفزاري )) وقال عبد الله ابن داود الخريبِي : (( لقول أبي إسحاق أحب إليَّ من قول إبراهيم النخعي )) .

وأثنى عليه آخرون في الفقه .

وأما معرفته بالسير فقال ابن عيينة : (( ما ينبغي أن يكون رجل أبصر بالسير ( وفي نسخة : يا لسنن ) منه )) وقال الخليلي (( أبو إسحاق يقتدى به وهو صاحب ( كتاب السير ) نظر فيه الشافعي وأملي كتابا على ترتيبه ورضيه )) وقال الحميدي : (( قال لي الشافعي : لم يصنف أحد في السير مثله )) .

وأما إمامته وفضله فقال سفيان بن عيينة : (( كان إماماً )) وقال أيضاً : (( والله ما رأيت أحداً أقدمه عليه )) وقال الفضيل بن عياض : (( ربما اشتقت إلي المصيصة وما بي فضل الرباط بل لأرى أبا إسحاق )) وقال أبو داود الطيالسي : (( مات أبو إسحاق الفزاري وليس على وجه الأرض أفضل منه )) وقال عبد الرحمن بن مهدي : (( إذا رأيت شامياً يحب الأوزاعي وأبا إسحاق فاطمئن إليه ، كانا إمامين في السنة )) وقال أبو أسامة : (( سمعت فضيل بن عياض يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النوم وإلى جنبه فرجة ، فذهبت لأجلس ، فقال : هذا مجلس أبي إسحاق الفزاري ، والثناء على أبي إسحاق كثير ، وفي هذا كفاية .

فهؤلاء الأئمة ونظراؤهم الراضون عن أبي إسحاق والموافقون والمثنون عليه هم الذين سماهم الأستاذ فيما تقدم من عبارته (( أصحاب الأغراض )) وقال الأستاذ ص 66 في شأن أبي إسحاق : (( حاله في علمه كما علمت وأنما وقعت ذلاقة لسانه في الوقوع في الناس موقع الإعجاب عند كثير ممن يحبون الوقوع في خصومهم بألسنة أناس آخرين فرفعوه إلى غير مرتبته ! .

أقول : إذا كان هؤلاء ساخطين على أبي حنيفة هذا السخط الذي يصوره الأستاذ فليت شعري من بقي غيرهم من أئمة الدين يسوغ أن يقال إنه راض عن أبي حنيفة ؟ وهل بقي إلا كسير وعوير ، وثالث ما فيه خير؟ !

وقال الأستاذ ص 77 : (( قال الحافظ ( ؟ ) ابن أبي العوام : حدثني .. سمعت إسماعيل ابن داود يقول : كان عبد الله بن المبارك يذكر عن أبي حنيفة فكانوا إذا اجتمعوا بالثغر - يعني المصيصة - لم يحدث ابن المبارك عن أبي حنيفة بشيء ولا يذكر أبو إسحاق الفزاري أبا حنيفة بسوء حتى يخرج ابن المبارك )) .

---

[1] () من (( تقدمة الجرح والتعديل )) لابن أبي حاتم و (( تذكر الحافظ )) الذهبي و (( تهذيب التهذيب )) .

أقول : إن صحت هذه الحكاية فإنما تدل على أدب كل من الإمامين مع صاحبه وحسن اعتقاده فيه ، ولو كان ابن المبارك يرى أن أبا إسحاق يكذب على أبي حنيفة ويحكي عنه ما لم يكن ويتكلم فيه بالهوى ما ساغ لابن المبارك أن يسكت .

وإن تعجب فعجب ما في التعليق على صفحة 387 من المجلد 13 من ( تاريخ بغداد )، ونص ذلك : (( أبو إسحاق الفزاري منكر الحديث وهذان الخبران وهذان الخبران من مناكيره )) أما إني لا أكاد أصدق أن مثل هذا يقع في مصر تحت سمع الأزهر وبصره ، وقريب من هذا ما يأتي في ترجمة صالح بن أحمد فإن القضية التي كشفت عنها في
( الطليعة ) ص 12 يعتذر عنها الأستاذ في ( الترغيب ) بأنه قد سبقته إليها اللجنة الأزهرية . والله المستعان .

9- إبراهيم بن محمد بن يحيى أبو إسحاق المزكي النيسابوري . في ( تاريخ بغداد ) 13/ 385 (( أخبرنا الحسن بن أبي بكر أخبرنا إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي النيسابوري حدثنا محمد بن المسيب .. )) قال الأستاذ ص 71 (( لم يكن البرقاني يرضاه ، وتفصيل أحواله عند الخطيب )) .

أقول قال الخطيب في ( التاريخ ) 6/ 168: (( ... وكان ثقة ثبتاً مكثراً مواصلاً للحج... وكان عند البرقاني عنه سقط أو سقطان ولم يخرج عنه في ( صحيحه ) شيئاً فسألته عن ذلك فقال : حديثه كثيراً الغرائب وفي نفسي منه شيء فلذاك لم أرو عنه في ( الصحيح ) . فلما حصلت بنيسابور في رحلتي إليها سألت أهلها ... فأثنوا عليه أحسن الثناء وذكروه أجمل الذكر ، ثم لما رجعت إلى بغداد ذكرت ذلك للبرقاني فقال قد أخرجت في ( الصحيح ) أحاديث كثيرة بنزول ، وأعلم أنها عندي بعلو عن أبي إسحاق المزكي إلا أني لا أقدر على إخراجها لكبر السن وضعف البصر وتعذر وقوفي على خطي لدقته - أو كما قال )) أقول فزال ما كان في نفس البرقاني من المزكي وعاد فرضيه ، وكانت نيسابور في ذاك العصر دار الحديث ، وحكى الخطيب عن الحاكم قال : ((كان إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي من العباد المجتهدين ... عقد له الإملاء بنيسابور سنة 336 وهو أسود الرأس واللحية وزكى في تلك السنة ، وكنا نعد في مجلسه أربعة عشر محدثاً منهم أبو العباس الأصم وأبو عبد الله بن الأخرم وأبو عبد الله الصفار ومحمد بن صالح وأقرانهم )) .

وكثرة الغرائب إنما تضر الراوي في أحد حاليين :

الأولى : أن تكون مع غرابتها منكرة عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة .

الثانية : أن يكون مع كثرة غرائبه غير معروف بكثرة الطلب .

ففي الحال الأولى تكون تبعة النكارة على الراوي نفسه لظهور براءة من فوقه عنها ، وفي الحال الثانية يقال من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلة طلبه ؟ فيتهم بسرقة الحديث كما قال ابن نمير في أبي هشام الرفاعي (( كان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب )) . وحفاظ نيسابور كانوا يعرفون صاحبهم بكثرة الطلب والحرص عليه وطول الرحلة وكثرة
الحديث ، ولازم ذلك كثرة الغرائب ، وعرفوه مع ذلك بالأمانة والفضل والثبت يشكوا فيه وهم أعرف به ولذلك رجع البرقاني إلى قولهم .

10- إبراهيم بن يعقوب أبو إسحاق الجوزجاني . قال الأستاذ ص 115 في كتاب
( الجرح والتعديل ) : أخبرنا إبراهيم بن يعقوب الحوزجاني فيما كتب إلي : عن أبي
عبد الرحمن المقري قال كان أبو حنيفة يحدثنا فإذا فرغ من الحديث قال هذا الذي سمعتم كله ريح وأباطيل ، ثم قال : أخبرنا إبراهيم بن يعقوب
الجوزجاني فيما كتب إليَّ حدثني إسحاق بن راهويه قال : سمعت جريراً يقول : قال محمد بن جابر اليمامي : سرق أبو حنيفة كتب حماد مني )) ثم قال الأستاذ (( وابن أبي حاتم من أعرف الناس أن الجوزجاني منحرف عن أهل الكوفة حتى استقر قول أهل النقد فيه على أنه لا يقبل له قول في أهل الكوفة ، وكان ناصبياً خبيثاً حريزي المذهب أخرجت جارية له فروجة لتذبحها فلم تجد من يذبحها فقال : سبحان الله فروجة لا يوجد من يذبحها وعلي يذبح في ضحوة نيفا وعشرين ألف مسلم . فمثل هذا الخبيث يصدقه ذلك التقي في أبي حنيفة )) .
أقول أما الحكاية الأولى فقد عرف عن أبي حنيفة أنه يترك العمل بكثير من الأحاديث كما يأتي في قسم الفقهيات إن شاء الله تعالى والحنفية ومنهم الأستاذ يعتذرون عن ذلك بما هو معروف ، وأما تركه العمل بكثير من الآثار عن الصحابة والتابعين فواضح ، فأي مانع أن يحدث بأشياء من ذلك ثم يقول تلك الكلمة ؟ وأما الحكاية الثانية فيأتي النظر فيها في ترجمة محمد بن جابر إن شاء الله تعالى .
وأما الجوزجاني فحافظ كثير متقن عارف وثقه تلميذه النسائي جامع (( خصائص علي )) وقائل تلك الكلمات في معاوية ، ووثقه آخرون ، فأما ميل الجوزجاني إلى النصب فقال ابن حبان في ( الثقات ) (( كان حريزي المذهب ولم يكن بداعية وكان صلبا في السنة ... إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره )) وقال ابن عدي شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الليل على علي )) .
وليس في هذا ما يبين درجته في الميل ، فأما قصة الفروجة فقال ابن حجر في (( تهذيب التهذيب )) : (( قال السلمي عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه : لكن فيه انحراف عن علي اجتمع علي بابه أصحاب الحديث فأخرجت جارية له فروجة ... )) فالسلمي هو محمد بن الحسين النيسابوري ترجمته في ( لسان الميزان ) ج 5 ص 140 تكلموا فيه حتى رموه بوضع الحديث ، والدارقطني إنما ولد بعد وفاة الجوزجاني ببضع وأربعين سنة وإنما سمع الحكاية على ما في معجم البلدان ( جوزجانان ) من عبد الله بن أحمد بن عدبس ولابن عدبس ترجمة في ( تاريخ بغداد ) ج 9 ص 384 و ( تهذيب تاريخ ابن عساكر ) ج 7 ص 288 ليس فيها ما يبين حاله فهو مجهول الحال فلا تقوم بخبره حجة ، وفوق ذلك فتلك الكلمة ليست بالصريحة في البغض فقد يقولها من يرى أن فعل علي عليه السلام خلاف الأولى أو أنه اجتهد فأخطأ ، وفي ( تهذيب التهذيب ) ج 10 ص 391 عن ميمون بن مهران قال : (( كنت أفضل علياً على عثمان فقال عمر بن عبد العزيز أيهما أحب إليك

رجل أسرع في المال أو رجل أسرع في كذا – يعني الدماء قال فرجعت وقلت: لا أعود )) ، وهذا بين في أن عمر بن عبد العزيز وميمون بن مهران كانا يريان فعل علي خلاف الأولى أو خطأ في الاجتهاد ، ولا يعد مثل هذا نصبا إذ لا يستلزم البغض بل لا ينافي الحب ، وقد كره كثير من أهل العلم معاملة أبي بكر الصديق لمانعي الزكاة معاملة المرتدين ورأوا أنه أخطأ ، وهم مع ذلك يحبونه ويفضلونه .

فأما حط الجوزجاني على أهل الكوفة فخاض بمن كان شيعياً يبغض الصحابة أو يكون ممن يظن به ذلك ، وليس أبو حنيفة كذلك ثم قد تقدم في القاعدة الرابعة من قسم القواعد النظر في حط الجوزجاني على الشيعة وأتضح أنه لا يجاوز الحد وليس فيه ما يسوغ اتهامه بتعمد الحكم بالباطل ، أو يخدش في روايته ما فيه غض منهم أو فيهم ، وتوثيق أهل العلم له يدفع ذلك البتة كما تقدم في القواعد . والله الموفق .

11- أحمد بن إبراهيم . راجع ( الطليعة ) ص 31- 32 . وقع في ( الطليعة ) ص 31 (( وذكر سماعه من شريك )) اعترضها الأستاذ في ( الترحيب ) بأنه ليس في ( تهذيب التهذيب ) ذكر ذلك ، وصدق الأستاذ وقع الوهم في ( الطليعة ) لسبب الاختصار وصواب العبارة هكذا (( ذكر الخطيب سماعه من شريك وذكر المزي في
( التهذيب ) شريكاً في شيوخه )) .

ثم ذكر الأستاذ أنه لا يحتج بالخطيب فيما هو منهم فيه ، وأقول قد تقدم في القواعد الكلام في التهمة ، والخطيب حجة على كل حال ، على أن نص الخطيب على سماع أحمد ابن إبراهيم من شريك إنما وقع في ترجمة أحمد بن إبراهيم حيث لا عين لذكر أبي حنيفة ولا أثر ، وبين تلك الترجمة وترجمة أبي حنيفة تسعة مجلدات ، والخطيب لا يعلم الغيب . ولو علمه لنص على السماع عند تلك الحكاية نفسها ،وكأن هم الأستاذ في ( الترحيب ) أن يقال : قد أجاب ، لا أن يقال : لعله قد أصاب !

12- أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبو بكر القطيعي . في ( تاريخ بغداد ) ( 13 / 411 ) (( أخبرنا بشرى بن عبد الله الرومي ثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ... )) قال الأستاذ ص 141 .

(( مختلط فاحش الاختلاط .... ))

أقول قضية الاختلاط ذكرها الخطيب في ( التاريخ ) ج 4ص 73 قال (( حدثت عن أبي الحسن ابن الفرات .... )) وذكرها الذهبي في ( الميزان ) عن ابن الصلاح قال (( اختل في آخر عمره حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرا عليه ذكر هذا أبو الحسن ابن الفرات )) والظاهر أن ابن الصلاح إنما اخذ ذلك مما ذكره الخطيب ولا ندري من حدث الخطيب ومع الجهالة به لا تثبت القصة لكن ابن حجر شدها بأن الخطيب مكي في ترجمة أحمد بن أحمد السيبِي أنه قال (( قدمت بغداد وأبو بكر بن مالك حي .... فقال لنا ابن الفرضي لا تذهبوا إلى ابن مالك فأنه قد ضعف واختل ومنعت ابني السماع منه )) وهذه الحكاية في ( التاريخ ) ج 4 ص 4 لكن ليس فيها ما في تلك المنقطعة مما يقتضي

فحش الاختلاط وقد قال الذهبي في ( الميزان ) بعد ذكر الحكاية الأولى (( فهذا القول غلو وإسراف )) .

أقول ويدل على أنه غلو وإسراف أن المشاهير من أئمة النقد في ذلك العصر كالدارقطني والحاكم والبرقاني لم يذكروا اختلاطاً ولا تغيراً0

وقد غمزه بعضهم بشيء آخر قال الخطيب (( كان بعض كتبه فاستحدث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماعه فغمزه الناس إلا أنا لم نر أحداً امتنع من الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به ، وقد روى عنه من المتقدمين الدارقطني وابن شاهين .... سمعت أبا بكر البرقاني سئل عن ابن مالك فقال كان شيخاً صالحاً .... ثم غرقت قطعة من كتبه بعد ذلك فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه فغمزوه لأجل ذلك وإلا فهو ثقة )) قال الخطيب (( وحدثني البرقاني قال : كنت شديد التنقير عن حال ابن مالك حتى ثبت عندي أنه صدوق لا يشك في سماعه وإنما كان فيه بله ، فلما غرقت (( القطيعة )) [1] بالماء الأسود غرق شيء من كتبه فنسخ بدل ما غرق من كتاب لم يكن فيه سماعه )) .

أقول أجاب ابن الجوزي في ( المنتظم ) ج 7 ص 93 عن هذا بقوله (( مثل هذا لا يطعن به عليه لأنه يجوز أن تكون الكتب قد قرأت عليه وعورض بها أصله ، وقد روى عنه الأئمة كالدارقطني وابن شاهين والبرقاني وأبي نعيم والحاكم )) .

أقول : وقال الحاكم (( ثقة مأمون )) ونسخه ما غرق من كتبه من كتاب ليس عليه سماعه يحتمل ما قال ابن الجوزي ويحتمل أن يكون ذاك الكتاب كان أصل ثقة آخر كان رفيقه في السماع فعرف مطابقته لأصله والمدار على الثقة بصحة النسخة ، وقد ثبت أن الرجل في نفسه ثقة مأمون ، وتلك الحكاية تحتمل ما لا ينافي ذلك فكان هو الظاهر ، ولا أدري متى غرق القطيعة بالماء والأسود ، وقد فتشت أخبار السنين في ( المنتظم ) فلن أره ذكر غرقا بالماء السود وإنما ذكر أنه في شهر رمضان سنة 367 غرق بعض المحال منها قطيعة أم جعفر فإن كان ذلك هو المراد فإنما كان قبل وفاة القطيعي بنحو سنة واحدة وقد سمع الناس منه الكتب كلها قبل ذلك مراراً وأخذت منها عدة نسخ ، والذين ذكروا الاستنساخ لم يذكروا أنه روى مما استنسخه ولو علموا ذلك لذكروه لأنه أبين في التليين وأبلغ في التحذير ، وليس من لازم الاستنساخ أن يروي عما استنسخه ولا أن يعزم على ذلك ، وكأنهم إنما ذكروا ذلك في حياته لاحتمال أن يروي بعد ذلك عما استنسخه ، وقد قال الخطيب في ( الكفاية) ص 109 : (( ومذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة وربما سمع بعضهم في الراوي أدنى مغمز فتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذي سمعه موجباً لرد الحديث ولا مسقطاً للعدالة ، ويرى السامع أن ما فعله هو الأولى رجاء إن كان الراوي حياً أن يحمله على التحفظ وضبط نفسه عن الغميزة ، وإن كان ميتاً أن ينزله من نقل عنه منزلته فلا

---

[1] () هي محال ببغداد أقطعها المنصور أناسا من الأعيان ليعموها ويسكنوها ، وهي قطيعة إسحاق الأزرق وأم زبيدة بنت جعفر بن المنصور ، كما في القاموس ، وإليها ينسب المترجم . ن

يلحقه بطبقة السالمين من ذلك المغمز . ومنهم من يرى أن من الاحتياط للدين إشاعة ما سمع من الأمر المكروه الذي لا يوجب إسقاط العدالة بانفراده حتى ينظر هل من أخوات ونظائر ... )) .

فلما ذكروا في حياة القطيعي أنه تغير وأنه استنسخ من كتاب ليس عليه سماعه كان هذا على وجه الاحتياط ، ثم لما لم يذكروا في حياته ولا بعد موته أنه حدث بعد تغير شديد أو حدث مما استنسخه من كتاب ليس عليه سماعه ولا استنكروا رواية واحدة وأجمعوا على الاحتجاج به كما تقدم تبين بياناً واضحاً أنه لم يكن منه ما يخدش في الاحتجاج به .

هذا وكتب الإمام أحمد كـ ( المسند ) و ( الزهد ) كانت نسخها مشهورة متداولة قد رواها غير القطيعي وإنما اعتنوا بالقطيعي واشتهرت رواية الكتب من طريقة لعلو السند ، ويأتي لهذا مزيد في ترجمة الحسن بن علي بن المذهب ، والحمد لله الذي بنعمته يتم الصالحات .

13- أحمد بن جعفر محمد بن سلم ، في ( تاريخ بغداد ) 13/ 369 (( أخبرنا محمد ابن أحمد بن رزق أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم قال : أملى علينا أبو العباس أحمد بن علي بن الآبار ... )) قال الأستاذ ص 32 : (( فابن رزق ... وأقل ما يقال في شيخه أنه متعصب أعمى البصيرة )) .

أقول : ترجمة بن سلم هكذا في ( التاريخ ) ج 4 ص 71 وفيها : (( كان صالحا ديناً مكثراً ثقة ثبتاً كتب عنه الدارقطني ثم نقل عن ابن أبي الفرارس قال : (( توفي أبو بكر بن سلم .. سنة 369 وكان ثقة )) .

والخطيب يروي بهذا السند من مصنفات الآبار ، وكذلك يروي عن الحسن بن الحسين ابن دوما عن ابن سلم عن الآبار فكل ما أسنده عن هذين عن ابن سلم عن الآبار فهو ثابت عن الآبار حتماً لا شأن لهؤلاء الثلاثة ابن رزق وابن دوما وابن سلم فيه ، فإن كانت تبعه فعلى الآبار وستأتي ترجمته .

14- أحمد بن الحسن بن جنيدب أبو الحسن الترمذي الحافظ الرحال صاحب أحمد ابن حنبل . في ( تاريخ بغداد ) ( 13/ 418) .

(( .... أحمد بن الحسن الترمذي قال سمعت أحمد بن حنبل يقول : قال الأستاذ ص 163 (( وأحمد بن الحسن الترمذي من أصحاب أحمد ، لا يقل تعصباً من عبد الله بن أحمد وإن روى عنه البخاري حديثاً واحداً في المغازي ، وكم بين رجال البخاري من يؤخذ عنه شيء دون شيء )) .

أقول هذا الرجل معروف بالحفظ والمعرفة أثنى عليه أبو حاتم وابن خزيمة وهما ممن روى عنه وروى عنه أبو زرعه ومن عادته أن لا يروي إلا عن ثقة كما في ( لسان الميزان ) ج 2 ص 416 ولم يذكر بشيء من التعصب لكن كونه من أصحاب أحمد وروى عنه تلك الكلمة كاف عند الأستاذ لرميه بشدة التعصب وقد تقدم تحقيق حكم التعصب في
القواعد . أما قلة رواية البخاري عنه فلأنه من أقرانه ، والبخاري كغيره من الأئمة يتحرى علو الإسناد ، فلا يكاد يروي في ( الصحيح ) عمن هو أكبر منه بقليل فضلاً عن أقرانه إلا ما أعوزه أن يجده عند من هو في طبقة كبار

شيوخه . وإذا كان الرجل بحيث يؤخذ عنه الحديث في ( الصحيح ) فلأن تؤخذ عنه الحكايات أولى .

15- أحمد بن الحسن بن خيرون . قال الأستاذ ص 31 :

(( تكلم الحافظ أبو الفضل بن طاهر في أحمد بن الحسن المعروف بابن خيرون الذي كان الخطيب سلم إليه كتبه فاحترقت تلك الكتب في بين هذا الوصي وبينها نسخة الخطيب من ( تاريخ بغداد ) حتى روى الناس ( تاريخ الخطيب ) من نسخة ابن خيرون لا عن الخطيب ، وبوا فيها زيادات على ما كانوا سمعوه من الخطيب فقالوا : إن ابن خيرون هو الذي زادها حتى رمى أبو الفضل [ ابن طاهر ] المقدسي ابن خيرون بكل سوء وإن لم يعجب ذلك الذهبي وقد نقل في ( ميزان الاعتدال ) عن ابن الجوزي أنه قال : سمعت مشايخنا يقولون إن الخطيب أوصى ابن خيرون أن يزيد وريقات في ( تاريخه ) وكان لا يحب أن تظهر منه في حياته فبذلك تعلم أن الزيادة فيه لا شك فيها لكن هناك رواية أنها كانت بوصية من الخطيب فتكون تبعة الزيادة على عاتق المؤلف نفسه ، أو الزائد هو ابن خيرون فيسقط ابن خيرون من مرتبة أن يكون مقبول الرواية على رأي أبي الفضل ابن طه المقدسي ومن الغريب أن المثالب الشنيعة المتعلقة بأبي حنيفة في ( تاريخ الخطيب ) لم تذع إلا بعد أن تحنف عالم الملوك الملك المعظم عيسى الأيوبي ولذلك كان هو أول من رد عليها ولو ذاعت المثالب قبل ذلك لما تأخر العلماء من الرد عليها كما فعلوا مع عبد القاهر البغدادي وابن الجويني وأبي حامد الطوسي وغيرهم وسبط ابن الجوزي رد على الخطيب أيضاً في عصر الملك المعظم ... ))

أقول : ابن خيرون ذكره ابن الجوزي في ( المنتظم ) ج 8 ص 87 وقال : (( روى عنه أبو بكر الخطيب وحدثنا عنه أشياخنا وكان من الثقات ، وشهد عند أبي عبد الله الدامغاني [ قاضي القضاة الحنفي المشهور ] ثم صار أميناً له )) .

وفي ( تذكرة الحفاظ ) ج 4 ص 7 : (( ذكره السمعاني فقال : ثقة عدل متقن واسع الرواية ... سمعت عبد الوهاب بن خيرون يقول : ما رُئِيَ مثل أبي الفضل بن خيرون لو ذكرت كتبه وأجزاءه التي سمعها يقول لك عمن سمع وبأي طريق سمع وكان يذكر الشيخ وما يرويه وما ينفرد به ... ، قال أبو طاهر السلفي : كان كيحيى بن معين في وقته .... )) وقد ذكرت في ( ميزان الاعتدال ) كلام ابن طاهبر فيه بكلام مردود وأنه كان يلحق بخطه أشياء في ( تاريخ الخطيب ) وبينا أن الخطيب أذن له في ذلك ، وأما خطه فمشهور وهو بمنْزلة الحواشي ، فكان ماذا ؟ )) .

وفي ( الميزان ) : أحمد بن الحسن بن خيرون أبو الفضل الثقة الثبت محدث بغداد تكلم فيه ابن طاهر بقول زائف سمج فقال : حدثني ابن مرزوق حدثني عبد المحسن بن محمد قال: سألني ابن خيرون أن أحمل إليه الجزء الخامس من ( تاريخ الخطيب ) فحملته إليه فرده ، وقد ألحق فيه ترجمة محمد بن علي رجلين لم يذكرهما الخطيب ، وألحق في ترجمة قاضي القضاة الدامغاني [ الحنفي ] : (( كان نزهاً عفيفاً )) وقال ابن الجوزي : قد كنت

أسمع من مشايخنا أن الخطيب أمر ابن خيرون أن يلحق وريقات في كتابه ما أحب الخطيب أن تظهر عنه .

قلت : وكتابته لذلك كالحاشية وخطه معروف لا يلتبس بخط الخطيب أبداً وما زال الفضلاء يفعلون ذلك ، وهو أوثق من ابن طاهر بكثير بل هو ثقة مطلقا .. )) .

أقول : ( تاريخ الخطيب ) قرئ عليه في حياته ورواه جماعة ويظهر أنها أخذت منه عدة نسخ في حياته الخطيب على ما جرت به عادة المثرين من طلبة العلم والمجتهدين منهم أن يستنسخ كل منهم الكتاب قبل أن يسمعه على الشيخ ثم يسمع في كتاب نفسه ويصحح نسخته ، وكثير منهم يستنسخ قبل كل مجلس القطعة التي يتوقع أن تقرأ في ذلك المجلس إلى أن يتم الكتاب .

وعبد المحسن الذي روى ابن طاهر من طريقه ذكر الزيادة هو عبد المحسن بن محمد الشيحي وفي ترجمته من ( المنتظم ) ج 9 ص 100 (( أكثر عن أبي بكر الخطيب بصور وأهدى إليه الخطيب ( تاريخ بغداد ) بخطه وقال : لو كان عندي أعز منه لأهديته له )) ومن الواضح أن الخطيب لا يهدي نسخته الوحيدة من تاريخه الجليل ويبقى بلا نسخة فلا بد أن تكون عنده أخرى ، ومن البين أن العالم لا يزال يحتاج إلى الزيادة في تأليفه فلعله زاد في النسخة التي بقيت عنده أشياء لم تكن في النسخة التي أهداها لعبد المحسن فإذا كانت هذه النسخة الأخيرة صارت لابن خيرون كما يقول الأستاذ فطلب ابن خيرون من عبد المحسن أن يبعث إليه بالجزء الخامس من نسخته فألحق ما ألحق فإن كان ألحق على أنه من الكتاب فإنما ألحق ذلك من نسخة الخطيب الأخيرة ، وإن كان إنما كتب حاشية كما قال الذهبي فالأمر أوضح وما ذكره الأستاذ : أن كتب الخطيب احترقت عند ابن خيرون لا أتحققه ، نعم ذكروا احتراقاً ، ولكن لم أجد نصاً على أن نسخة الخطيب من ( تاريخه ) احترقت ولا أن الناس إنما رووا ( التاريخ ) بعد ذلك عن نسخة لابن خيرون لا عن خط الخطيب بل هذا باطل حتماً ، وقد علمت أنه كان عند عبد المحسن نسخة أخرى بخط الخطيب ، ولا بد أن تكون عند غيره نسخ مما صحح على نسخة الخطيب عند القراءة عليه وقد روى جماعة منهم ابن الجوزي وأبو اليمن الكندي أستاذ الملك المعظم وخليله سبط بن الجوزي ( تاريخ بغداد ) عن أبي منصور عبد الرحمن بن محمد القزاز يقول : (( أخبرنا الخطيب )) أو نحو ذلك ، وفي ترجمته في من ( المنتظم ) ج 10 ص 90 (( سمعه أبوه وعمه الكثير ، وكان صحيح السماع )) ولا بد أن نكون عنده نسخة أخرى سمع فيها الخطيب وإلا لطعنوا فيه بأنه يروي مما ليس عليه سماعه ، ثم رأيت في ( معجم الأدباء ) ج 4 ص 38 :

(( قال السمعاني لما رجعت إلى خراسان حصل لي ( تاريخ الخطيب ) بخط شجاع بن فارس الذهلي [ الحافظ الثبت ] الأصل الذي كتبه بخطه لأبي غالب محمد بن عبد الواحد القزاز وعلى وجه كل واحد من الأجزاء : سماع لأبي غالب ولابنه أبي منصور عبد الرحمن ... )) .

فهذه النسخة كتبها ذاك الحافظ الثبت بخطه وسمع فيها القزاز وولده على الخطيب وصححت على نسخته ، ولا أدري أكانت عند الابن نسخة أخرى مما سمع على الخطيب فكان يروي منها أم كان قد استنسخ من هذه التي بخط شجاع الذهلي نسخة أخرى قوبلت على الأصل ، وكتب العلماء شهادتهم بذلك ونقلوا سماعه إلى نسخته الجديدة وباع الأصل حتى صار لابن السمعاني.
وعلى كل حال فالنسخة التي كانت عند القزاز صحيحة عن الخطيب ولا شأن لها بنسخة عبد المحسن ولا بالنسخة التي كانت ابن خيرون ولا بالنسخة التي كانت عند ابن خيرون ولا بنسخة ابن خيرون ، ونسختا ابن الجوزي والكندي أستاذ المعظم مأخوذتان عن نسخة القزاز ونسختا سبط ابن الجوزي والمعظم تبع لذلك وكان المعظم ملكاً مسلطاً متعصباً وصاحبه سبط ابن الجوزي جوالاً متفانياً في هواه وهما أول من رد على الخطيب كما ذكر الأستاذ ولعلهما قد وقفا على عدة نسخ أخرى فلو عرفا أن أول بين النسخ اختلافاً في الموضع الذي ردا عليه لما سكتا عن بيان ذلك .

فأما سكوت من قبلهما من علماء الحنفية عن الرد على الخطيب مع ردهم على غيره فلأنهم أعقل منهما ومن الأستاذ ، إنما ردوا على رسائل صغيرة من شأنها أن تشيع وتذيع فأما ما في ذاك الموضع من ( تاريخ بغداد ) فرأوا أنه مدفون في كتاب كبير لا يقف عليه إلا الأفراد فتكلف الجواب إنما هو سعي في انتشار ذلك واشتهاره فعلموا أن السكوت أسلم ولما خالفهم الأستاذ وقع فيما تراه ، وعلى أهلها تجني براقش . وقد ذكر ابن عساكر نسختين أخريين انظر ( تاريخ دمشق ) ج 1 ص 45- 46 [1] .

وقد حقر الأستاذ ابن خيرون وعظم ابن طاهر والملك عيسى ، فأما محمد بن طاهر فترجمته في ( الميزان ) و( لسانه ) و( المنتظم ) ج 9 ص 157 ويأتني له ذكر في ترجمة الخطيب ومن طالع ذلك وتدبر ما يعتمده الأستاذ علم ابن طاهر لو وقع في إسناد حكاية فيها غض من أبي حنيفة أو أحد أصحابه لحط الأستاذ عليه أشنع حط ، ولعله لا يتحاشى عن تكفيره فضلاً عن تفسيقه ، وأما الملك عيسى فحسبك أن تتتبع ما يحكيه عنه خليله في المجلد الأخير من تاريخه ( مرآة الزمان ) في مواضع متعددة ، ويمنعني من نقل ذلك هنا أنه كان له مشاهد في قتال الكفار ، وأنه حكى عنه ما يدل على محافظته على الصلاة حتى في مرض موته . والله أعلم .

16- أحمد بن خالد الكرماني . في ( تاريخ بغداد ) 2/ 178 (( محمد بن إسماعيل التمار الرقي قال حدثني أحمد بن خالد الكرماني قال سمعت المقدمي بالبصرة يقول قال الشافعي ... )) .

قال الأستاذ ص 183 : (( الكرماني مجهول )) .

---

[1] () ذكر ابن عساكر روايته عن رجلين كل منهما عن الخطيب ثم قال : (( كذا في النسختين من تاريخ بغداد
... )) ووقع هناك (( في الشيخين )) وهو خطأ ظاهر . وفي تذكرة الحفاظ 4/ 61 في ترجمة أبي بكر السمعاني أنه سمع ( تاريخ بغداد ) من أبي محمد بن الأبنوسي . وأبو محمد من الرواة عن الخطيب .

أقول : أنا أيضاً لم أظفر له بترجمة ولا خبر إلا في هذه الرواية ، أو ذكره في شيوخ التمار لكن مثل هذا لا يسوغ لأمثالنا أن يقول : (( مجهول )) وراجع ( الطليعة ) ص 86- 98 .

17-أحمد بن الخليل . راجع ( الطليعة ) ص 20- 22 وما تقدم في القواعد أواخر القاعدة السادسة [1] .

18- أحمد بن سعد بن أبي مريم في ( تاريخ بغداد ) 13/ 420 (( ... أحمد بن سعد ابن أبي مريم قال وسألته - يعني يحيى بن معين - عن أبي حنيفة فقال : لا تكتب حديثه ))

قال الأستاذ ص 168 : (( كثير الوهم وكثير الاضطراب في مسائله مع مخالفة روايته هذه لرواية الثقات عن ابن معين ويبدو عليه أنه غير ثقة حيث يخالف ثقات أصحاب ابن معين فيما يرويه عنه في أبي حنيفة وأصحابه )) .

أقول : ممن روى عن أحمد هذا النسائي وقال : (( لابأس به )) وأبو داود وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده كما في ( تهذيب التهذيب ) في ترجمة الحسين بن علي بن الأسود وترجمة داود بن أمية ، وبقي بن مخلد وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده كما في ترجمة أحمد هذا من ( تهذيب التهذيب ) [2] . فأما كثرة وهمه وكثرة اضطرابه في مسائله فلم أعرفه ، وكان على الأستاذ أن ينقل ذلك عمن يعتد بقوله ، أو يذكر عدة أمثلة لما زعمه ، وقد رد الأستاذ قول إمام النقاد علي بن المديني في أبي حنيفة : (( أخطأ في خمسين حديثاً )) بأنه لم يفصل ذلك كما سلف مع نظائره في ترجمة إبراهيم بن محمد بن الحارث ، فكيف يطمع الأستاذ أن نقبل من مثله هذه المجازفة ؟! وأما دعوى مخالفة روايته هذه لروايات الثقات عن ابن معين فالجواب من أوجه :

الأول : المطالبة بتثبيت تلك الروايات .

الثاني : أنه كما يعلم الأستاذ قد جاءت عن ابن معين روايات أخرى في التليين لعلها أثبت من روايات التوثيق .

الثالث : أن ابن معين كثيراً ما تختلف أقواله وربما يطلق الكلمة يريد بها معنى غير المشهور كما سلف في القواعد في القاعدة السادسة .

الرابع : أن كلمة (( لا تكتب حديثه )) ليست بصريحة في الجرح فقد يكون ابن معين مع علمه برأي غيره من المحدثين علم أن أحمد قد استكثر من سماع الحديث ويمكنه أن يشتغل بما هو أنفع له من تتبع أحاديث أبي حنفية .

وعلى كل حال فأحمد هذا قد قبله الأئمة واحتجوا به ولم يطعن فيه أحد منهم . والله الموفق .

19- أحمد بن سلمان النجاد . في ( تاريخ بغداد ) 13/ 383 : (( أخبرنا محمد بن عبد الله أبان الهيتي حدثنا أحمد بن سلمان النجاد حدثنا عبد الله ... )) قال الأستاذ ص 65 (( يقول فيه الدارقطني : يحدث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله )) .

---

[1] () أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حوب . يأتي في ترجمة صالح بن أحمد

[2] () قلت ولهذا قال الحافظ في ترجمته من ( التقريب ) : (( صدوق )) ، ولم يورده الذهبي في ( الميزان ) . ن .

وفي ( تاريخ بغداد ) 13/ 404 : خبر آخر من طريق النجاد فقال الأستاذ ص 125 (( والنجاد ممن يروي عما ليس عليه سماعه كما نص على ذلك الدارقطني كما في ( 4/ 191) من ( تاريخ الخطيب ) وليس قول الدارقطني فيه : قد حدث أحمد بن سلمان من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله ، مما يزال بلعل ولعل )) .

أقول : لفظ الدارقطني (( حدث .... )) كما في ( تاريخ بغداد ) في الموضع الذي أحال عليه الأستاذ وهكذا في ( تذكرة الحفاظ ) وفي ( الميزان ) و( اللسان ) ، وهذه الكلمة تصدق بمرة واحدة كما حملها عليه الخطيب إذ قال (( كان قد كف بصره في آخر عمره فلعل بعض طلبه الحديث قرأ عليه ما ذكر الدارقطني )) بخلاف ما نسيه الأستاذ إلى الدارقطني أنه قال (( يحدث كم كتاب غيره ... )) ، (( ممن يروي عما عليه سماعه )) فإن هاتين العبارتين تعطيان أن ذلك كان من شأنه ، تكرر منه مراراً ! وقد تصرف الأستاذ مثل هذا التصرف وأشد منه في مواضع راجع ( الطليعة ) ص 66- 72 ، ويعتذر الأستاذ في ( الترحيب ) ص 16 بقوله (( وأما مراعاة حرفية الجرح فغير ميسورة كل وقت وكفى بالاحتفاظ بجوهر المعنى )) .

أقول : على القارئ أن يراجع تلك الأمثلة في ( الطليعة) ليتبين له هل احتفظ الأستاذ بجوهر المعنى ؟ ولا أدري ما الذي عسر عليه المراعاة لعله كان بعيداً عن الكتب فلم يتيسر له مراجعتها وإنما اعتمد على حفظه ؟ أو لا يحق لي أن أقول إن الذي عسر عليه ذلك هو أنه لأي كلمات الأئمة التي تصرف فيها ذاك التصرف لا تشفي غيظه ولا تفي بغرضه فاضطر إلى ما وقع منه ، يدل على هذا أني لم أر كلمة واحدة من كلمات التليين في الذين يريد جرحتك تصرف فيها فجاءت عبارته أخف من أصلها ، بل رأيته يحافظ على جرفية الجرح حيث يراه شافياً لغيظه كما يأتي في الترجمة رقم 23 وغيرها ! وعلى هذا يكون اعتذاره المذكور اعترافاً بما قلته في ( الطليعة ) ص 66 .

وقول الأستاذ (( مما يزال بلعل ولعل )) يريد قول الخطيب (( .. فلعل بعض الطلبة ... )) وقد مر ، ولولا شدة غيظ الأستاذ على المحدثين لاكتفى بنص عبارة الدارقطني وعبارة الخطيب قائلاً : فعلى هذا ينبغي التثبت فيما يرويه عن النجاد من لم يكن في عصره معروفاً بالتيقظ ، ورواي تينك الحكايتين عن النجاد هو محمد بن عبد الله بن أبان الهيتي قال فيه الخطيب (( ... وكان مغفلاً مع خلوه عن علم الحديث ... )) وإذا كانت هذه نهايته فما عسى أن تكون بدايته ؟ فلا يؤمن أن يكون سمع تينك الحكايتين من النجاد في ذاك المجلس الذي حدث فيه النجاد من كتاب غيره بما ليس في أصوله .

أقول لو كان الأستاذ يكفكف من نفسه لاكتفى بهذا أو نحوه فإذا قيل له : القضية النادرة لا يعتد بها في حمل غيرها عليها وإنما الحمل على الغالب فقد يمكنه أن ينازع في هذا ، أما أنا فأقول : إنما قال الدارقطني (( بما لم يكن في أصوله )) ولم يقل (( بما يكن من حديثه )) أو نحو ذلك فدل هذا على احتمال أن يكون ما حدث به من ذلك الكتاب كان من حديثه )) أو نحو ذلك فدل هذا على احتمال أن يكون ما حدث به من ذلك الكتاب كان من حديثه أو روايته وإن لم يكن في أصوله ، وذلك كأن يكون سمع شيئاً فحفظه ولم يثبته

في أصله ثم رآه في كتاب غيره كما حفظه فحدث به ، أو يكون حضر سماع ثقة غيره في كتاب ولم يثبت اسمه فيه . ثم رأى ذلك الكتاب وهو واثق بحفظه فحدث منه بما كان سمعه ، أو تكون له إجازة بجزء معروف ولا أصل له به ثم رأى نسخة موثوقاً بها منه فحدث منها ، نعم كان المبالغون في التحفظ في ذاك العصر لا يحدث أحدهم إلا بما في أصوله حتى إذا طولب أبرز أصله ، لا ريب أن هذا أحوط وأحزم لكنه لا يتحتم جرح كم أخل بذلك إذا كانت قد ثبتت عدالته وأمانته وتيقظه وكان ما وقع منه محتملاً لوجه صحيح ، وقد قال أبو علي ابن الصواف (( كان النجاد يجيء معنا إلى المحدثين ونعله في يده فيقال له في ذلك فيقول : أحب أن أمشي في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا حافياً )) فقال أبو إسحاق الطبري (( كان النجاد يصوم الدهر ويفطر كل ليلة على رغيف ويترك منه لقمة ، فإذا كان ليلة الجمعة تصدق بذلك الرغيف وأكل تلك اللقم التي استفضلها )) وكان ابن رزقويه يقول (( النجاد ابن صاعدنا )) قال الخطيب (( عني بذلك أن النجاد في كثرة حديثه واتساع طرقه وأصناف فوائده لمن سمع منه كابن صاعد لأصحابه إذ كل واحد من الرجلين كان واحد وقته )) وقال الخطيب :

(( كان صدوقاً عارفاً صنف كتأبا كبيراً في السنن وكان له بجامع المنصور حلقة قبل الجملة للفتوى وحلقة بعدها للإملاء )) هكذا في ( تذكرة الحفاظ ) ج 3 ص 80 وقال الذهبي أول الترجمة :

(( النجاد الإمام الحافظ الفقيه شيخ العلماء ببغداد )) .

وقد روى عنه الأئمة كالدارقطني وابن شاهين والحاكم وأكثر عنه في المستدرك - وابن منده وابن مردوية وغيرهم ولم ينكر عليه حديث واحد ، الثقة تثبت بأقل من هذا ، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا ببينة واضحة لاحتمال فيها كما تقدم في القواعد. والله الموفق .

20- أحمد بن صالح أبو جعفر المصري المعروف بابن الطبري . في ( تاريخ بغداد ) 8/422 (( .... أحمد بن صالح حدثنا عنبسة بن خالد بن أبي النجاد حدثنا يونس - يعني ابن زيد – قال رأيت أبا حنيفة عند ربيعة بن أبي عبد الرحمن وكان مجهود أبي حنيفة أن يفهم ما يقول ربيعة قال الأستاذ في حاشية ص 173 (( أحمد بن صالح مختلف )) .

أقول اقتصارك في صدد القدح القدح في الرواية على قولك في الراوي (( مختلف فيه )) ظاهر في أنه لم يتبين لك رجحان أحد الوجهين ، والأستاذ يعلم إجماع أهل العلم على رد كلام الموهن لأحمد بن صالح هذا حتى نصوا على ذلك في متن المصطلح قال العراقي في ألفيته :

| | |
|---|---|
| وربما رد كلام الجارح | كالنسائي في أحمد بن صالح |
| فربما كان لجرح مخرج | غطى عليه السخط حين يحرج |

وقد لجأ الأستاذ إلى هذه القاعدة وزاد عليها وبالغ واتخذها عكازة يتوكأ عليها في رد كلام كثير من الأكابر وتخطى ذلك إلى رد روايتهم وتعداه إلى الطعن فيهم .

فأما ابن الطبري فوثقه الجمهور وعظموا شأنه ، وقال النسائي (( غير ثقة ولا مأمون تركه محمد بن يحيى ورماه يحيى بالكذب )) وبين رمي يحيى بقوله : (( حدثنا معاوية بن صالح سمعت يحيى بن معين يقول أحمد بن صالح كذاب يتفلسف )) وأنكر عليه أحاديث زعم أنه تفرد بها أو خالف . فأما قوله : (( غير ثقة ولا مأمون )) فمبنية على ما بعدها ، وأما قوله : (( تركه محمد بن يحيى )) فوهم فإن رواية محمد بن يحيى عن أحمد بن صالح موجودة ، وقال ابن عدي (( حدث عنه البخاري والذهلي [ محمد بن يحيى ] واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز )) وكأن الذهلي لما سمع منه النسائي لم يحدثه عن أحمد ابن صالح فظن النسائي أنه تركه ، ولعله إنما لم يحدثه عنه لأنه كان حياً ورأى الذهلي أن النسائي كغيره من طلبة الحديث إنما يرغبون في العوالي . وأما رواية معاوية صالح ، عن ابن معين فقد قال البخاري في أحمد بن صالح ابن الطبري (( ثقة صدوق وما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة كان أحمد بن حنبل وعلي [ ابن المديني ] وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح ، وكان يحيى [ بن معين ] يقول سلو أحمد فإنه أثبت .

فإن كان هناك وهم في النقل فالظاهر أنه في رواية معاوية لأن البخاري أثبت منه ولموافقة سائر الأئمة وإن كان ليحيى قولان ، فالذي رواه البخاري هو المعتمد لموافقة سائر الأئمة . وزعم ابن حبان أن أحمد بن صالح الذي كذبه ابن معين رجل آخر غير ابن الطبري يقال له الأشمومي كان يكون بمكة ، ويقوي ذلك ما رواه البخاري من تثبيت ابن معين لابن الطبري وأن ابن الطبري معروف بالصدق لا شأن له بالتفلسف ، وقد تقدم في القواعد في أوائل القاعدة السادسة أمثلة للخطأ الذي يوقع فيه تشابه الأسماء . وأما الأحاديث التي انتقدها النسائي على ابن الطبري فقد أجاب عنها ابن عدي ، وراجع ما تقدم في القواعد القاعدة الرابعة .

21- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق أبو نعيم الأصبهاني الحافظ .

في ( تاريخ بغداد ) 13/ 325 : (( أخبرنا أبو نعيم الحافظ حدثنا أبو أحمد الغطريفي .... )) قال الأستاذ ص 17 : (( قد أخرج رحلة منسوبة إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه في ( حلية الأولياء ) بسند فيه أحمد بن موسى النجار وعبد الله بن محمد البلوي وهما كذابان معروفان ... ويذكر الخبر الكاذب وهو يعلم أنه كذب ويعلم أيضاً ما يترتب على ذلك من اغترار جهلة أهل مذهبه بذكره الخبر المذكور وسعيهم في الفتنة سعى الموتور في الثأر . نسأل الله الصون . ومن المعروف أن عادة أبي نعيم الأخبار الكاذبة بأسانيده بدون تنبيه على كذبها . وهو أيضاً ممن يسوق ما يرويه فقط مع ما سمعه في مساق واحد ويقول في الاثنين : حدثنا، وهذا تخليط فاحش وليس جرح ابن منده فيه مما يتغاضى عنه بهوى الذهبي )) .

أقول : أما الرحلة فباطلة بذلك السياق حتماً وهل تنبه أبو نعيم لبطلانها ؟ الله أعلم .

وأما سياقه في مؤلفاته الأخبار والروايات الواهية التي ينبغي الحكم على كثير منها بالوضع فمعروف ، ولم ينفرد بذلك بل كثير من أهل عصره ومن بعدهم شاركوه في ذلك ولا سيما في كتب الفضائل والمناقب ، ومنها مناقب الشافعي ومناقب أبي حنيفة . ثم يجيء من بعدهم فيحذفون الأسانيد ويقتصرون على النسبة إلى تلك الكتب ، وكثيراً ما يتركون هذه النسبة إلى تلك الكتب ، وكثيراً ما يتركون هذه النسبة أيضاً كما في ( الإحياء ) وغيره ، وفي ( فتح المغيث ) ص 106 في الكلام على رواية الموضوع : (( لا يبرأ من العهدة في هذه الإعصار بالاقتصار على إيراد إسناده بذلك لعدم الأمن من المحذور به وإن صنعه أكثر المحدثين في الإعصار الماضية من سنة مائتين وهلمَّ جراً خصوصاً الطبراني وأبو نعيم وابن منده فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسنده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته .... قال شيخنا وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان .... )) .

أقول مدار التشديد في هذا على الحديث الصحيح (( من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين )) ومن تدبر علم أنه يكون كاذباً على أحد وجهين :

الأول: أن يرسل ذاك الحديث جازماً كأن يقول (( قال النبي صلى الله عليه وسلم ...)).

الثاني : أن يكون ظاهر حاله في تحديثه أن ذاك الخبر عنده صدق أو محتمل أن يكون صدقاً فيكون موهماً خلاف الواقع فيكون بالنظر إلى ذاك الإيهام كاذباً ، وقد علمنا أن قول من صحب أنساً (( قال أنس .... )) موهم بل مفهم إفهاماً تقوم به الحجة أنه سمع ذلك من أنس إلا أن يكون مدلساً معروفاً بالتدليس فإذا كان معروفاً بالتدليس فقال فيما لم يسمعه من أنس (( قال أنس .... )) لم يكن كاذباً ولا مجروحاً وإنما يلام على شرهه ويذكر بعادته لتعرف فلا تحمل على عادة غيره ، وذلك أنه لما عرف بالتدليس لم يكن ظاهر حاله أنه لا يقول (( قال أنس .... )) إلا فيما سمعه من أنس ، وبذلك زال الإفهام والإيهام فزال الكذب ، فهكذا وأولى منه من عرف بأنه لحرصه على الجمع والإكثار والأغراب وعلو الإسناد يروي ما سمعه من أخبار وإن كان باطلاً ولا يبين ، فإنه إذا عرف بذلك لم يكن ظاهر حاله أنه لا يحدث غير مبين إلا بما هو عنده صدق أو محتمل للصدق ، فزال الإيهام فزال الكذب ، فلا يجرح ولكن يلام على شرهه ويذكر بعادته لتعرف ، وكما يكفي المدلس أن يعرف عادته أهل العلم وإن جهلها غيرهم فكذلك هذا ، لأن الفرض على غير العلماء مراجعة العلماء ، على أن العامة يشعرون في الجملة بما يدفع اغترارهم الذي هول به الأستاذ ، ولذلك كثيراً ما نسمعهم إذا ذكر لهم حديث قالوا : هل هو في البخاري ؟

فعلى هذا نقول في أبي نعيم جرى مجراه : إن احتمل أنهم لانهماكهم في الجمع لم يشعروا ببطلان ما وقع في روايتهم من الأباطيل فعذرهم ظاهر ، وهو أنهم لم يحدثوا بما يرون أنه كذب وإنما يلامون على تقصيرهم في الانتقاد والانتقاء ، وإن كانوا شهروا ببطلان بعض ذلك فقد عرفت عادتهم فلم يكن في ظاهر حالهم ما يوجب الإيهام فلا إيهام فلا كذب ، فإن اغتر ببعض ما

ذكروه من قد عرف عادتهم من العلماء بالرواية فعليه تبعة أو من لم يعرف عادتهم ممن ليس من العلماء بالرواية فمن تقصيره أتي ، إذ كان الفرض عليه مراجعة العلماء بالرواية ولذلك لم يجرح أهل العلم أبا نعيم وأشباهه بل اقتصروا على لومهم والتعريف بعادتهم . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

قول الأستاذ (( وهو ممن يسرق ما يرويه بإجازة فقط مع ما سمعه في مساق واحد ويقول في الاثنين حدثنا )) .

أقول يشير إلى ما في (( تذكرة الحفاظ )) : (( قال يحيى بن منده الحافظ سمعت أبا الحسين القاضي يقول سمعت عبد العزيز النخشبي يقول لم يسمع أبو نعيم (( مسند الحارث ابن أبي أسامة )) بتمامه من ابن خلاد فحدث به كله )) .

أقول عقب هذا في (( التذكرة )) : (( قال ابن النجار : وهم [ النخشبي ] في هذا فأنا رأيت نسخة الكتاب عتيقة وعليها خط أبي نعيم يقول : سمع مني فلان إلى آخر سماعي في هذا المسند من ابن خلاد ، فلعله روى باقيه بالإجازة )) .

أقول : وقول النخشبي (( فحدث )) إنما تعطى أن أبا نعيم حدث السامعين عنه لا أنه ذكر في كل حديث من المسند أن ابن خلاد حدثه ، وابن منده ومن فوقه من خصوم أبي نعيم كانت بين الفريقين نفره شديدة كما يأتي فلا يقبل ما قالوه فيه مما يطرقه الاحتمال على ما سلف في القواعد .

بقي أمران : أحدهما يتعلق برواية أبي نعيم لجزء محمد بن عاصم ، ويكفي في هذا ما أوضحه الذهبي في (( تذكرة الحفاظ )) .

الثاني : قال الذهبي : (( قال الخطيب قد رأيت لأبي نعيم أشياء يتساهل فيها منها أنه يقول في الإجازة : أخبرنا – من غير أن يبين )) قال الذهبي (( فهذا ربما فعله نادراً فإني رأيته كثيراً ما يقول : كتب إلي جعفر الخلدي ، و : كتب إلي أبو العباس الأصم ، و : أنا أبو الميمون بن راشد في كتابه ، لكني رأيته يقول : أنا عبد الله بن جعفر فيما قرئ عليه فالظاهر أن هذا إجازة )) .

وفي ( فتح المغيث ) للسخاوي ص 222 عن شيخه ابن حجر أن هذا اصطلاح لأبي نعيم قد صرح به فقال : إذا قلت : أخبرنا - على الإطلاق من غير أذكر فيه إجازة أو كتابة أو كتب إلي أو أذن لي فهو إجازة ، أو :حدثنا فهو سماع ، قال ابن حجر (( ويقوي التزامه لذلك أنه أورد في (( مستخرجه على علوم الحديث للحاكم )) عدة أحاديث رواها عن الحاكم بلفظ الإخبار مطلقاً وقال في آخر الكتاب : الذي رويته عن الحاكم بالإجازة .... ))

أقول وإذ عرف اصطلاحه فلا حرج ، ولكن من أقسام الإجازة العامة بأن يجيز الشيخ للطالب جميع مروياته أو جميع علومه فينبغي التثبت في روايات العاملين بهذه الإجازة فإذا ثبت في أحدهم أنه لا يروي بها إلا ما ثبت عنده قطعاً أنه من مرويات المجيز فهذا ممن يوثق بما رواه بالإجازة ، وإن بان لنا أو احتمل عندنا أن الرجل قد يروي بتلك الإجازة ما يسمع ثقة عنده يحدث به عن المجيز فينبغي أن يتوقف فيما رواه بالإجازة لأنه بمنزلة قوله : حدثني ثقة عندي ، وإن بان لنا في رجل أنه قد يروي بتلك الإجازة ما يسمع غير ثقة

يحدث به عن المجيز فالتوقف في المروي أوجب فأما الراوي فهو بمنزلة المدلس عن غير الثقات فإن كان قد عرف بذلك فذاك ، وإلا فهو على يدي عدل .

وإذا تقرر هذا فقد رأيت في ( تاريخ بغداد ) ج 8 ص 345 (( أخبرنا أبو نعيم الحافظ أخبرنا جعفر الخلدي في كتابه قال سألت خير النساج .... )) فذكر قصة غريبة ثم قال الخطيب (( قلت جعفر الخلدي ثقة وهذه الحكاية طريفة جداً يسبق إلى القلب استحالتها وقد كان الخلدي كتب إلى أبي نعيم يجيز له رواية جميع علومه وكتب أبو نعيم هذه الحكاية عن أبي الحسن بن مقسم عن الخلدي ورواها عن الخلدي نفسه إجازة وكان ابن مقسم غير ثقة . والله أعلم )) .

أقول فقول أبي نعيم : (( أخبرنا الخلدي في كتابه )) أراد به أن الخلدي كتب إليه بإجازته له جميع علومه فأما القصة فإنما سمعها من ابن مقسم عن الخلدي وابن مقسم غير ثقة ، فهذا أشد ما يقدح به في أبي نعيم لكن لعله اغتر بما كان يظهره ابن مقسم من النسك والصلاح فظنه ثقة ، فإن ابن مقسم وهو أحمد بن محمد بن الحسن بن مقسم ترجمته في ( تاريخ بغداد ) ج 4 ص 429 وفيها (( حدثنا عنه أبو نعيم الحافظ ومحمد بن عمر .... وكان يظهر النسك والصلاح ولم يكن في الحديث بثقة )) وقد تكلم الدارقطني وغيره في ابن مقسم . والله المستعان .

والحق أن أبا نعيم وضع من نفسه ومن كتبه فجزاؤه أن لا يعتد بشيء من مروياته إلا ما صرح فيه بالسماح الواضح كقوله في الحكاية المارة أول الترجمة (( حدثنا أبو أحمد الغطريفي )) بخلاف ما استدل به الأستاذ ص 107 وفيه عن أبي نعيم (( أخبرني القاضي محمد بن عمر وأذن لي )) فإن هذه الصيغة مما يستعمله أبو نعيم في الإجازة ، ومع ذلك فالقاضي محمد بن عمر هو الجعابي متكلم فيه .

ولكن كما أن لأبي نعيم إصلاحاً خاصاً في صيغة (( أخبرنا )) فكذلك للأستاذ اصطلاح خاص في كلمتي (( العقل )) و(( التواتر )) وإنما الفرق أن أبا نعيم بين اصطلاحه ، والأستاذ لم يبين ، بل يعامل ما يطلق عليه تينك الكلمتين كما ينبغي أن يعامل به العقل والتواتر بمعناها المعروف فيحتج بما يوافق ذلك وإن سنده ساقطاً ويرد ما يخالفه وإن بغاية القوة ، فإذا رأى أن مخالفيه يظلمونه فلا يقبلون ذلك منه استحل أن يكيل لهم الكيل الذي كشفت عنه في ( الطليعة ) . والله المستعان .

وأما كلام ابن منده في أبي نعيم فقد مر بعضه وتبين حاله ولن يكن باقيه إلا طعنا في قفي العقيدة أو من كلمات النفرة ، والتنفير أو مالا يتحصل منه – إذا نظر فيه كما ينبغي على ما سلف في القواعد - ما يثبت به الجرح ، إذ قد عرف الناس أنه كان بين آل منده وأبي نعيم اختلاف في العقيدة ، جر إلى عداوة شخصية شديدة ، وعند الأستاذ أن الحق فيما اختلف فيه الفريقان مع أبي نعيم ، وقد ذكر الذهبي في (( التذكرة )) ج 3 ص 377 عن السلفي (( سمعت محمد بن عبد الجبار الفرساني حضرت مجلس أبي بكر بن أبي علي المعدل في صغري فلما فرغ من إملائه قال إنسان : من أراد أن يحضر

مجلس أبي نعيم ، وكان مهجوراً في ذلك الوقت بسبب المذهب وكان بين الحنابلة والأشعرية تعصب زائد يؤدي إلى فتنة وقال وقيل وصداع ، فقام إلى ذلك الرجل أصحاب الحديث بسكاكين الأقلام وكاد أن يقتل )) .

والذهبي معروف بالميل إلى الحنابلة فهواه مع ابن منده فلم يكن للأستاذ أن ينسبه إلى عكس ذلك .

22- أحمد بن عبد الله الأصبهاني . قال الأستاذ ص 151 في طعنه في عبد الله بن حنبل وستأتي ترجمته إن شاء الله : (( مثله لا يصدق في أبي حنيفة وقد بلى فيه الكذب (!) وقد روى علي بن حمشاذ - وأنت تعرف منزلته في العلم – أنه سمع أحمد بن عبد الله الأصبهاني يقول : أتيت عبد الله بن حنبل فقال : أين كنت ؟ فقلت : في مجلس الكديمي ، فقال : لا تذهب إلى ذاك فإنه كذاب ، فلما كان في بعض الأيام مررت به فإذا عبد الله يكتب عنه فقلت : يا أبا عبد الرحمن أليس قلت : لا تكتب عن هذا فإنه كذاب ؟ قال : فأومأ بيده إلي فيه أن أسكت ، فلما فرغ وقام من عنده قلت : يا أبا عبد الرحمن أليس قلت : لا تكتب عنه ؟ قال : إنما أردت بهذا أن لا يجيء الصبيان فيصيروا معنا في الإسناد واحداً . أ . هـ وإن سعى الخطيب في إعلاله في 3/ 439 بأن يقول : إن أحمد بن عبد الله الأصبهاني مجهول ، كيف وهو من ثقات شيوخ ابن حمشاذ مترجم في ( تاريخ أصفهان ) لأبي نعيم ، ليس ابن حمشاد الحافظ الثقة ممن يروي عن المجاهيل ، ولا هو ممن يعول على من لا يعول عليه ، وإن تجاهله الخطيب لحاجة في النفس فليس ذلك بضائره )) .

أقول : في هذا الكلام أمور :

الأول : قوله في عبد الله بن أحمد : (( وقد بلي فيه الكذب )) ثم ساق القصة لإثبات ذلك وستعلم من الكاذب ؟!

الثاني : قوله (( قد روى علي بن حمشاذ )) بصيغه الجزم والتحقيق مع أنه إنما أخذ الحكاية من ( تاريخ الخطيب ) وإنما قال الخطيب : (( حُدّثت عن أبي نصر محمد ابن أحمد بن إبراهيم الاسماعيلي قال : سمعت علي بن حمشاذ يقول ... )) فلم يذكر الخطيب من حدثه فكيف يجزم الأستاذ ويحقق ؟ فإن قيل : إن الخطيب أعلّ القصة بالأصبهاني فدل ذلك على ثقة الخطيب بمن حدثه قلت : ليس هذا بلازم فقد لا يكون الخطيب وثق بمن حدثه حق الثقة ولكن رأى إعلال الحكاية بالأصبهاني كافياً ، ومع ذلك فقد ذكر الأستاذ ص 56 قول الحماني : سمعت عشرة كلهم ثقات يقولون : سمعنا أبا حنيفة يقول : القرآن مخلوق . فقال الأستاذ : (( قول الراوي : سمعت الثقة ، يعدُّ كرواية عن مجهول ، وكذا الثقات )) فهل يستثني الأستاذ أبا بكر الخطيب من هذا القاعدة ويزيد فيرى أنه إذا لم يسم شيخه وأشار إلى أنه لم يتهمه ثبت بذلك ثقة شيخه فتقوم الحجة بقول الخطيب :(( حُدثت عن فلان )) ولا تقوم بقول غيره :(( حدثني عشرة كلهم ثقات )) ؟!

الثالث : قوله : (( بأن يقول ] الخطيب [ إن أحمد بن عبد الله الأصبهاني مجهول )) .

وإنما قال الخطيب : (( قلت : كان عبد الله بن أحمد أتقى لله من أن يكذّب من هو عنده صادق ويحتج بما حكى عنه هذا الأصبهاني وفي هذه

الحكاية نظر من جهته )) وليس في العبارة كلمة (( مجهول )) ولا هي صريحة في معناها إذ يحتمل أن يكون الخطيب عرف الأصبهاني بالضعف ويحتمل انه لم يعرفه ولكن استدل بنكارة حكايته على ضعفه ، ولا يلزم من عدم معرفته له أن يجزم بأنه مجهول فإن المتحري مثل الخطيب لا يطلق كلمة
(( مجهول )) إلا فيمن يئس من أن يعرفه هو أو غيره من أهل العلم في عصره ، وإذا لم ييأس فإنما يقول : (( لا أعرفه )) ومن لم يراع هذا وقع فيما وقع فيه الأستاذ في مواضع تقدمت أمثلة منها في ( الطليعة ) ص 86 – 93 .

الرابع : قوله : (( كيف وهو من ثقات شيوخ ابن حمشاذ )) لا أضايق الأستاذ في إطلاقه أن هذا الرجل من شيوخ ابن حمشاذ وإن لم يعرف لابن حمشاذ عنه إلا هذه الحكاية إن صح أن ابن حمشاذ حكاها ، ولا في جزمه بذلك مع ما مر في الأمر الثاني ، وإنما النظر في جزمه بأن هذا الرجل من الثقات فمن أين لك ذلك ؟ أنقلاً ؟ فلماذا لم يذكره ؟ أم اجتهاداً ؟ فما حجته ؟ أم مجازفة ؟ فالله حسيبه .

والذي يظهر - إن كان ابن حمشاد حكى هذه الحكاية - أن الأصبهاني أصغر منه ، فإن كان ابن حمشاذ كما يأتي يروي فيكثر عن عبد الله بن أحمد وعن الكُديمي ، وسماعه منهما ببغداد كما هو ظاهر ، فلو سمع الحكاية حين كان ببغداد أو قبل ذلك لكان الظاهر أن يستثبت عبد الله بن أحمد ولو فعل لحكى ذلك مع الحكاية فدل هذا على أنه إن كان حكاها فإنما سمعها بعد ذلك كأن هذا الأصبهاني زعم له أنه دخل بغداد بعده وجرى له ما حكاه .

الخامس : قوله : (( مترجم في ( تاريخ أصبهان ) لأبي نعيم )) قد ذكرت هذا في ( الطليعة ) ص 92 – 93 وقلت : هناك (( كذا قال وقد فتشت ( تاريخ أبي نعيم ) فوجدت فيه مما يقال له : أحمد بن عبد الله - جماعة ليس في ترجمة واحد منهم ما يشعر بأنه هذا ، وفوق ذلك فجميعهم غير مُوثَّقين )) فتحامى الأستاذ في ( الترحيب ) التعرض لذاك الموضع البتة !

السادس : قوله : (( وليس ابن حمشاذ ممن يروي عن المجاهيل ولا هو ممن يعول على من لا يعول عليه )) .

إن أراد بالتعويل الاعتماد فمن أين عرف أن ابن حمشاذ اعتمد على تلك الحكاية وها نحن نجده يروي عن عبد الله بن أحمد وعن الكديمي ، فمن روايته عن عبد الله في ( المستدرك ) ج 1 ص 63 و 301 ، و 453 ، و ج 2 ص 165 ، و ج 3 ص 269 ، و 612 وغيرها ، ومن روايته عن الكديمي في ( المستدرك ) ج 1 ص 68 ، ج 3 ص 556 ، و ج 4 ص 13 ، وغير ذلك . وإن أراد بالتعويل مطلق الرواية أي أن ابن حمشاذ لا يروي إلا عن ثقة فمن أين عرف ذلك ؟ وقد وجدنا ابن حمشاذ يروي عن جماعة ممن يكذبهم الأستاذ ظلماً فمنهم أحمد بن علي الأبار كما في ( المستدرك ) ج 1 ص 33 و 227 ، ومنهم محمد بن عثمان بن أبي شيبة كما في ( المستدرك ) ج 3 ص 146 و 395 ، وكذلك يروي عن جماعة تكلموا فيهم والعمل على التوثيق كالحارث بن أبي أسامة وإبراهيم بن ديزيل والحسن بن علي المعمري ، وعن جماعة متكلم فيهم كالكديمي وقد مرَّ، ومحمد بن منده الأصبهاني كما في

( المستدرك ) ج 1 ص 359 وج 2 ص 315 ، وج 3 ص 107 و 507 ، وج 4 ص 593 ، وقد كذبوا محمد بن منده هذا راجع ( لسان الميزان ) ج 5 ص 393 ، وعلي بن صقر السكري كما في ( المستدرك ) ج 1 ص 240 ، وراجع ( لسان الميزان ) ج 4 ص 235 ، وعبد الله بن أيوب بن زاذان الضرير كما في ( المستدرك ) ج 1 ص 187 ، وراجع ( لسان الميزان ) ج 3 ص 262 ، وهناك : ( قال الدارقطني متروك )) ولم يذكر في الترجمة ما يخالف ذلك ، وإسحاق بن إبراهيم بن سنين كما في ( المستدرك ) ج 3 ص 210 وراجع ( لسان الميزان ) ج 1 ص 348 ، وجنيد بن حكيم الدقاق كما في ( المستدرك ) ج 3 ص 561 ومحمد بن المغيرة السكري كما في ( المستدرك ) ج 2 ص 53 ، و 189 ، و 330 ، 483 ، 541 ، وراجع ( لسان الميزان ) ج 5 ص 386 .

ولعل ابن حمشاذ قد روى عمن هو أضعف من هؤلاء فتجنب الحاكم الرواية عن ابن حمشاذ عنهم في ( المستدرك ) على ( الصحيحين ) فابن حمشاذ كغالب محدثي عصره يروي عن الثقات وعن الضعفاء الأحاديث النبوية فما بالك بالحكايات ؟

السابع قوله : (( وإن تجاهله الخطيب لحاجة في النفس فليس ذلك بضائره )) .

الظاهر أنه يعني ابن حمشاذ ، ولا أدري من أين أخذ أن الخطيب تجاهل ابن حمشاذ ؟ إن كان أراد أن الخطيب تجاهل أن ابن حمشاذ لا يروي إلا ثقة فقد علمت ما فيه ، وإن كان أراد أنه لم يورد له ترجمة في ( التاريخ ) فليس على شرطه وإنما التزم أن يذكر من الغرباء من دخل بغداد وحدث بها ولا دليل على أن ابن حمشاذ حدث ببغداد .

فليتدبر العاقل هل يسوغ لعالم يصفه أصحابه – أو قل يصف نفسه – بما في عنوان
( التأنيب ) (( الإمام الفقيه المحدث والحجة الثقة المحقق العلامة أن يقدم على تكذيب
عبد الله بن أحمد بن حنبل الإمام ابن الإمام في الحق حقاً ، محتجاً في زعمه الحكاية ، ثم يخلط هذا التخليط مع التخاليط الأخرى مما ترى الكشف عن بعضه في ( الطليعة ) وفي مواضع أخر في هذا الكتاب ؟ أو أن يرمي مثل أبي بكر الخطيب في ما قاله في هذه الحكاية بأنه (( لحاجة في النفس )) ولا يلتفت إلى ما في نفسه ؟!

23- أحمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن العكي ( ؟ ) . في ( تاريخ بغداد ) 13/406 (( ... الأبار حدثنا أحمد بن عبد الله العكي أبو عبد الرحمن - وسمعت منه بمرو - قال حدثنا مصعب بن خارجه بن مصعب سمعت حماداً ... )) قال الأستاذ ص 127 (( أحمد ابن عبد الله هو الفرياناني المروزي ، قال أبو نعيم :مشهور بالوضع ، وقال النسائي ليس بثقة، وقال ابن عدي : يروي عن الفضيل وعبد الله بن المبارك وغيرهما المناكير ، وقال الدارقطني : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : يروي عن الثقات ما ليس في حديثهم ، وعن الأثبات ما لم يحدثوا به ، وقال ابن السمعاني : وكان ممن يروي عن

الثقات ما ليس من أحاديثهم وكان محمد بن علي الحافظ سيئ الرأي فيه )) ثم قال (( الصواب : العتكي، كما في ( أنساب ابن السمعاني ) )) .
أقول ذكره ابن السمعاني في ( الفريانانى ) ووقع في النسخة (( العتكي الهاشمي )) كذا والهاشمي لا يجتمع في حق النسب مع العتكي ولا مع العكي ، وليس في ( الميزان ) ولا ( اللسان ) أنه هاشمي ولا عتكي ولا عكي ، وليس فيهما ولا في (( الأنساب )) أنه يروي عن مصعب بن خارجه ولا أنه يروي عن الأبار ، لكن لم أجد غيره يصلح أن يكون هو الواقع في السند ، فالظاهر أنه هو . ومما قاله ابن السمعاني أن ( فريانان ) خربت قال (( وبقي قبر أبي عبد الرحمن بها يزوره الناس ويدورون حوله زرته غير مرة )) قال (( وسئل أحمد بن سيار عنه ؟ فقال : لا سبيل إليه )) .
وهذا يدل أن الرجل كان له شهرة وصيت في تلك الجهات [1] وقد روى عنه الحسن ابن سفيان وغيره كما في ( الميزان ) ، وقال الذهبي (( وقد رأيت البخاري يروي عنه في كتاب ( الضعفاء ) .
أقول في باب الإمام ينهض بالركعتين من ( جامع الترمذي ) : (( قال محمد بن إسماعيل [ البخاري ] : ابن أبي ليلى هو صدوق ، ولا أروي عنه لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه ، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً )) والبخاري لم يدرك ابن أبي ليلى ، فقوله (( لا أروي عنه )) أي بواسطة ،وقوله (( وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً )) يتناول الرواية بواسطة وبلا واسطة ، وإذا لم يرو عمن كان كذلك بواسطة فلأن لا يروي عنه بلا واسطة أولى ، لأن المعروف عن أكثر المتحفظين أنهم إنما يتقون الرواية عن الضعفاء بلا واسطة ، وكثيراً ما يروون عن متقدمي الضعفاء بواسطة . وهذه الحكاية تقتضي أن يكون البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرى أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه وهذا يقتضي أن يكون الراوي على الأقل صدوقاً في الأصل فإن الكذاب لا يمكن أن يعرف صحيح حديثه . فإن قيل قد يعرف بموافقته الثقات لروى عن ابن أبي ليلى ولم يقل فيه تلك الكلمة فإن ابن ليلى عند البخاري وغيره صدوق وقد وافق عليه الثقات في كثير من أحاديثه ولكنه عند البخاري كثير الغلط بحيث لا يؤمن غلطه حتى فيما وافق عليه الثقات ، وقريب منه من عرف بقبول التلقين فأنه قد يلقن من أحاديث شيوخه ما حد ثوابه ولكنه لم يسمعه منهم ، وهكذا من يحدث على التوهم فأنه قد يسمع من أقرأنه عن شيوخه ثم يتوهم أنه سمعها من شيوخه فيرويها عنهم .
فمقصود البخاري من معرفة صحيح حديث الرواي من شيوخه بمجرد موافقة الثقات، وإنما يحصل بأحد أمرين إما أن يكون الراوي ثقة ثبتا فيعرف صحيح حديثه بتحديثه وإما أن يكون صدوقاً يغلط ولكن يمكن معرفة ما لم يغلط فيه بطريق أخرى كأن يكون له أصول جيدة ، وكأن يكون غلطه خاصاً بجهة كيحيى بن عبد الله بكير روى عنه البخاري وقال في ( التاريخ الصغير ) :

---

[1] () قلت : ولذلك كان زوار قبره يدورون حوله ، وهذه وتنبيه لا يرضاها الإسلام . والله المستعان . ن

ما روى يحيى [ ابن عبد الله ] بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني اتقيه )) ونحو ذلك .

فإن قيل قضية الحكاية المذكورة أن يكون البخاري التزم أن لا يروي إلا ما هو عنده صحيح فأنه إن كان يروي مالا يرى صحته فأي فائدة في تركه الرواية عمن لا يدري صحيح حديثه من سقيمه ؟ لكن كيف تصح هذه القضية مع أن كتب البخاري غير الصحيح أحاديث غير صحيحة ، وكثير منها يحكم هو نفسه بعدم صحتها ؟ قلت : أما ما نبه على عدم صحته فالخطب فيه سهل وذلك بأن يحمل كونه لا يروي ما لا يصح على الرواية بقصد التحديث أو الاحتجاج فلا يشمل ذلك ما يذكره ليبين عدم صحته ، ويبقى النظر فيما عدا ذلك ، وقد يقال أنه إذا رأى أن الراوي لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه تركه البتة ليعرف الناس ضعفه مطلقاً ، وإذ رأى أنه يمكن معرفة صحيح حديثه من سقيمه في باب دون باب ترك الرواية عنه في الباب الذي لا يعرف فيه كما في يحيى بن بكير ، وأما غير ذلك فأنه يروي ما عرف صحته وما قاربه أو أشبهه مبيناً الواقع بالقول أو الحال . والله أعلم .

والمقصود هنا أن رواية البخاري عن الفرياناني تدل أنه كان عنده صدوقاً في الأصل ، وقد لقيه البخاري فهو أعرف به ممن بعده وقد تأيد ذلك بأن الرجل كان مشهور في تلك الجهة بالخير والصلاح كما مر وأن أحمد بن سيار على جلالته لما سئل عنه قال (( لا سبيل إليه )) كأنه يريد أنه لا ينبغي الكلام فيه بمدح لضعفه في الرواية ولا قدح لصلاحه في نفسه على أن أكثر الذين تكلموا فيه لم يرموه بتعمد الكذب ، فأما أبو نعيم فمتأخر وقد تتبعنا كلام من تقدمه فلم نجد فيه ما تحصل به النسبة إلى الوضع فكيف الشهرة ؟

هذا والحكاية التي ذكرها الخطيب عن أحمد بن عبد الله ليست من طريق البخاري وإنما هي من طريق الأبار ، والأبار ناقل لا ناقد ، ولكن الأستاذ لم يقنع بتوهين تلك الحكاية بل قال (( ومن يعول على الوضاع لا يكون إلا من طراز الأبار المأجور )) ولا يبعد أن يكون أراد التعريض بالبخاري ، وما أوهن رأياً يضطر الجدل التحرير في الدفاع عنه إلى الطعن في مثل البخاري !!

فأما الأبار فهو أحمد بن علي بن مسلم حافظ تأتي ترجمته ،وقول الأستاذ (( المأجور )) كلمة فاجرة مبنية على خيال كاذب ، وسوء ظن صدقه الأستاذ على عادته ، حاصل ذلك الخيال أن الأستاذ زعم أن الحافظ الفاضل دعلج بن أحمد السجزي – وسيأتي ترجمته – كان يصل الأبار بالمال الوافر فكان الأبار يجمع الروايات الموافقة لهوى دعلج ، وسيأتي في ترجمة الأبار ما يتضح به أنه ليس هناك أي دلالة على أن دعلجاً وصل الأبار بفلس واحد ، وهب أنه ثبت أنه وصله بمال كثير ، فمثل ذلك لا يسوغ اتهام ذينك الحافظين تهمة ما فضلاً عن هذه التهمة الخبيثة ، كيف وقد ثبتت عدالتهما وفضلهما ، وكانا من أول عمرهما إلى آخره على مذهب واحد وهو مذهب أهل الحديث المعروف .

أفرأيت إذا ثبت أن بعض تجار الحنفية يصل الأستاذ ، أيحل لمخالفي الأستاذ أن يطلقوا عليه تلك الكلمة ؟ هذا مع أن بين الرجلين بعد المشرقين وكذلك بين صنيعيهما فالأبار لم يزد على رواية ما سمع ، والأستاذ يتصرف التصرفات التي ترى الكشف عن بعضها في ( الطليعة ) وهذا الكتاب ، وإنما يحق أن

يسمى مأجوراً من يأتي ما يرى أنه مخالف للدين والشرف والمروءة طمعاً في المال ونحوه . بلى إن الأبار لمأجور أجراً عظيماً إن شاء الله تعالى على صدقه وحسن قصده ونيل الكوثري من عرضه .

24- أحمد بن عبد الرحمن بن الجارود . ذكر الأستاذ ص 125 للخطيب من طريق عبد الله بن محمد بن جعفر وستأتي ترجمته ، ثم قال : (( وقد فعل مثل ذلك في أحمد بن عبد الرحمن بن الجارود الرقي الذي كذبه هو ... )) .

أقوله كذَّب الخطيب أحمد هذا وروى في غير ترجمة أبي حنيفة من طريقه حكايتين غير منكرتين ولا عيب في ذلك على الخطيب ، فقد روى السفيانان وابن جريج وابن المبارك وغيرهم من الأئمة عن الكلبي مع اشتهاره بالكذب ، وفي ترجمته من ( الميزان ) : (( يعلى ابن عبيد قال ، قال الثوري : اتقوا الكلبي ، فقيل : فإنك تروي عنه ، قال أنا أعرف صدقه من كذبه )) .

25- أحمد بن عبيد بن ناصح أبو عصيدة النحوي . في ( تاريخ بغداد ) 13/ 373 (( أحمد بن عبيد ثنا طاهر بن محمد ... )) قال الأستاذ ص 42 : (( فلم يكن بعمدة كما ذكره الذهبي في ترجمة عبد الملك الأصمعي من ( الميزان ) ، وقال الخطيب 2/ 260 : (( قال ابن عدي يحدث بمناكير )) وقال أبو أحمد [ الحاكم الكبير ] : لا يتابع في جل حديثه )) .

أقول : لفظ ابن عدي على ما في ( تهذيب التهذيب ) :

(( حدث عن الأصمعي ومحمد بن مصعب بمناكير )) قال ابن حجر (( قال الحاكم أبو عبد الله هو إمام في النحو وقد سكت مشايخنا عن الرواية عنه )) وقال ابن حبان في ( الثقات ) : (( ربما خالف )) وقال ابن عدي : (( هو عندي من أهل الصدق )) .

أقول : كأن ابن حبان وابن عدي رأيا أنه لا يعتمد الكذب ولكن يخطئ ويهم ، مع احتمال أن يكون البلاء في كثير من مناكيره من محمد بن مصعب ، فإنه ضعيف يروي المناكير واتهمه بعضهم . فأما الأصمعي فثقة ، ويأتي إن شاء الله تعالى في ترجمته ذكر الحديث الذي أورده الأزدي من طريق أحمد بن عبيد هذا عن الأصمعي واستنكر هو وغيره فأجاب الذهبي بأن أحمد بن عبيد ليس بعمدة فأخذها الأستاذ هنا ، وأعرض عنها عندما احتاج إلى الكلام في الأصمعي ! والله المستعان .

26- أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي مؤلف ( تاريخ بغداد )[1]

قال ابن الجوزي في ( المنتظم ) ج 8 ص 267 : (( كان أبو بكر الخطيب قديماً على مذهب أحمد بن حنبل فمال عليه أصحابنا [ الحنابلة ] لما رأوا من ميله إلى المبتدعة وآذوه فانتقل إلى مذهب الشافعي )) .

أقول أقدم النظر في عقيدة الخطيب . زعم بعضهم أنه كان يذهب إلى مذهب الأشعري فرد الذهبي ذلك بقوله : (( قلت مذهب الخطيب في الصفات أنها تمر كما جاءت صرح بذلك في تصانيفه )) فاعترضه ابن السبكي

---

[1] () اطلعت بعد كتابة هذه الترجمة وغيرها ببضع سنين على ترجمة الخطيب بقلم الدكتور يوسف العش أجاد فيها فاستفدت منها قائدتين سألحقهما في موضعهما وأنبه على ذلك .

في ( طبقات الشافعية ) ج 3 ص 13 بقوله : (( قلت هذا مذهب الأشعري ... وللأشعري قول آخر بالتأويل )) .

أقول : الذي شهره المتعمقون عن الأشعري التأويل وإن كان آخر مصنفاته ( كتاب الإبانة ) أعلن فيه اعتماده مذهب الإمام أحمد وأهل الحديث ، فالقائل أن الخطيب كان يذهب مذهب الأشعري أوهم أنه كان من المتأولين، ولم يزد الذهبي على دفع هذا الإيهام، ولكن ابن السبكي لغلوه شديد العقوق لأستاذه الذهبي . وقد نقل الذهبي في ( تذكرة الحفاظ ) ج 3 ص 319 فصلاً من كلام الخطيب في الاعتقاد ينفي عنه التأويل والتعطيل، قال الخطيب :

(( أما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية [1] والتشبيه عنها ، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله ، وحققها قوم من المثبتين فخرجوا بذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف ، والفصل إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين ... )) .

ويظهر ابن الجوزي أميل إلى المبتدعة من الخطيب ، قال شيخ الإسلام ابن تيميه في ( شرح العقيدة الأصفهانية ) ص 68 :

(( وأما الانتساب فانتساب الأشعري وأصحابه إلى الإمام أحمد خصوصاً وسائر أئمة الحديث عموماً ظاهر مشهور في كتبهم كلها ، وما في كتب الأشعري مما يوجد مخالفاً للأمام أحمد وغيره من الأئمة فيوجد في كلام كثير من المنتسبين إلى أحمد كأبي الوفاء بن عقيل وأبي الفرج ابن الجوزي وصدقة بن الحسين وأمثالهم ما هو أبعد عن قول أحمد والأئمة من قول الأشعري وأئمة أصحابه )) .

وإذ قد بان أن عقيدة الخطيب كانت مباينة لعقائد المبتدعة فالننظر في انتقاله عن مذهب أحمد في الفروع الظاهر أن معنى أنه كان على مذهب أحمد أن والده وأهله كانوا على مذهب أحمد وأنه هو انتقل إلى مذهب الشافعي في صغره زمان طلبه العلم ، فما الباعث له على الانتقال ؟ يقول ابن الحوزي : إن ذلك لميل الحنابلة عليه وإيذائهم له ، فلماذا آذوه ؟ يقول ابن الجوزي : لما رأوا ميله إلى المبتدعة . قد تقدم إثبات أن عقيدة أن عقيدة الخطيب كانت مباينة لعقائد المبتدعة وذلك ينفي أن يكون ميله إليهم رغبة في بدعتهم أو موافقة عليها ، فما معنى الميل وما الباعث عليه ؟

كان الحنابلة في ذاك العصر ينفرون بحق من كل من يقال أنه أشعري أو معتزلي وينفرون عن الحنفية والمالكية والشافعية لشيوع البدعة فيهم ، وكان كثير من الحنابلة يبالغون في النفرة ممن نفروا عنه فلا يكادون يروون عنه إذا كان من أهل الرواية ولا يأخذون عنه غير ذلك من العلوم ، وإذا رأوا الطالب الحنبلي يتردد إلى أو مالكي أو شافعي سخطوا عليه وقد ذكر ابن الجوزي نفسه في ( المنتظم ) ج 9 ص 213 عن أبي الوفاء بن عقيل

---

[1] () مراده كغيره نفي الكيفية المركة بالعقول كما جاء عن ربيعه الرأي ومالك وغيرهما (( الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول )) وليس المراد نفي أن يكون في نفس الأمر كيفية ، كيف وذلك من لوازم الوجود . المؤلف . قلت : وكلام الخطيب هذا محفوظ في بعض مجاميع الظاهرية . ن

الحنبلي قال (( وكان أصحابنا الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء ، وكان ذلك يحرمني علماً نافعاً )) وتقدم في ترجمة أحمد بن عبد الله أبي نعيم الأصبهاني ما لفظه (( قال إنسان من أراد أن يحضر مجلس أبي نعيم فليفعل – وكان مهجوراً في ذلك الوقت بسبب المذهب وكان بين الحنابلة والأشعرية تعصب زائد يؤدي إلى فتنة وقال وقيل وصداع ، فقام إلى ذلك الرجل أصحاب الحديث بسكاكين الأقلام وكاد أن يقتل ))، مع أن مجلس أبي نعيم إنما كان لسماع الحديث لا للدعوة إلى الأشعرية.

وقد قال ابن الجوزي في ( المنتظم ) ج 8 ص 267 في وصف الخطيب : (( كان حريصاً على علم الحديث وكان يمشي في الطريق وفي يده جزء يطالعه )) وقال قبل ذلك بورقة (( أول ما سمع الحديث في سنة 403 وهو ابن إحدى عشرة سنة .... وأكثر من السماع من البغداديين ورحل إلى البصرة ثم إلى نيسابور ثم إلى اصبهان ودخل في طريقه همذان والجبال ثم عاد إلى بغداد وخرج إلى الشام وسمع بدمشق وصور ووصل إلى مكة .... وقرأ ( صحيح البخاري ) على كريمة .... في خمسة أيام )) .

أقول فحرصه على تحصيل العلم وولوعه به هو الذي كان يحمله على أن يقصد كل من عرف بالعلم مهما كان مذهبه وعقيدته وكان الحنابلة إذ ذاك يخافون عليه بحق أن يقع في البدعة ، وإذ كانت نهمته تضطره إلى الانطلاق في مختالفتهم وغيرتهم تضطرهم إلى المبالغة في كفه بلغ الأمر إلى الإيذاء وكان وهو حنبلي لا يرجو من غيرهم أن يعطف عليه ويحميه وينتصر له فاحتاج أن يتحول إلى مذهب الشافعي ليحميه الشافعيون ولا يعارضوه في الاختلاف إلى من شاء من أهل العلم مهما كان مذهبه وعقيدته لأن الشافعية لم يكونوا يضيقون في ذلك مع أنهم إنما استفادوا الخطيب فهم أشد مساحة ، وهذا وإن نفعه من جهة الظفر بأنصار أقوياء يتمكن في حمايتهم من طلب العلم كيف شاء لكن من شأنه أن يزيد حنق الحنابلة عليه وغيظهم منه وكانت بغداد مقر الحنابلة وأكثر العامة معهم ، والعامة كما لا يخفي إذا اتصل بهم السخط على رجل تسارعوا إلى إيذائه وبالغوا ، قال الكوثري في ( التأنيب ) ص 12 : (( وفي حلقة الخطيب بجامع المنصور فناولوا حدثنا صبيح الوجه ديناراً وقالوا له قف بإزائه ساعة وناوله هذه الرقعة فناوله الصبي وإذا فيها – ما ذكره السبط مما لا حاجة إلى ذكره هنا . ثم قال : وكانوا يعطون السقاء قطعة يوم الجمعة فكان من بعيد يإزائه ويميل رأس القربة وبين يديه أجزاء فيبتل الجميع فتتلف الأجزاء . وكانوا يطينون عليه باب داره في الليل فربما احتاج إلى الغسل لصلاة الفجر فتفوته ... ))

قال الكوثري : (( وفي ذلك عبر من ناحية الخطيب وأحوال الحنابلة في آن واحد )) .

أقول : السبط ليس بعمدة كما يأتي وابن طاهر لم يـدرك الخطيـب لكـن ما تضمنته القصة من تتبع أولئك العامة للخطيب وإيذائه يوافق في الجملة مـا تقدم عن ابن الجوزي ، وكذلك يوافق ما في ( تذكرة الحفـاظ ) ج 3 ص 318 عن الحافظ المؤتمن الساجي (( تحاملت الحنابلة علـى الخطيـب حـتى مـال إلى ما مال إليه )) وابن الجوزي نفسه يتألم آخر عمره مـن أصـحابه الحنابلـة

حتى قال في ( المنتظم ) ج 10 ص 253 بعد أن ذكر تسليم المدرسة إليه وحضور الأكابر وإلقاءه الدرس : (( وكان يوماً مشهوداً لم ير مثله ودخل على قلوب أهل المذهب غم عظيم )) وزاد سبطه في ( المرءاة ) عنه : (( لأنهم حسدوني )) قال السبط (( وكان جدي يقول : والله لولا أحمد الوزير ابن هبيرة لانتقلت عن المذهب فإني لو كنت حنفياً أو شافعياً لحملني القوم على رؤوسهم )) . وليس السبط بعمدة لكن عبارة المنتظم تشعر بصحة الزيادة . هذا حال ابن الجوزي في آخر عمره ، فأما الخطيب فأنه كان انتقاله في حداثته ليتمكن من طلب العلم لا ليحمل على الرؤوس ، وكأن كلام ابن الجوزي هذا مما جرأ السبط على الانتقال إلى مذهب أبي حنيفة تقرباً إلى الملك عيسى ابن أبي بكر الأيوبي ، وقد دافع عنه صاحب ( الذيل ) على كتابة ( المرءاة ) كما في ( لسان الميزان ) بقوله (( وعندي أنه لم ينتقل عن مذهبه إلا في الصورة الظاهرة )) . وهذا العذر يدفع احتمال أن يكون انتقل تديناً ويعين أنه إنما انتقل لأجل الدنيا .

**فصل**

قد علمت بعض ما كان يلقاه الخطيب من إيذاء العامة حتى في الجامع وقت إملاء الحديث وفي بيته ، إذ كانوا يطينون عليه بابه فيحولون بينه وبين شهود الجماعة . عاش الخطيب في هذا الوسط إلى أن ناهز الستين من عمره ، وأولئك المؤذون يتعاقبونه نهاراً وليلاً يتمنون أن يقفوا له على زلة ، أو يعثروا له على عثرة ، فيشيعوها ويذيعوها ويدونها خصومه في كتبهم وتواريخهم لكنه لم يكن من ذلك شيء ، أفليس في هذا الدلالة القاطعة على نزاهة الخطيب وطهارة سيرته ؟

اللّهم إلا أن في ( معجم الأدباء ) لياقوت ج 4 ص 29 عن ابن السماعني عن عبد العزيز النخشبي أنه في معجم شيوخه :

(( ومنهم أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب .... حافظ فهم ولكنه كان يتهم بشرب الخمر ، كنت كلما لقيته بدأني بالسلام فلقيته في بعض الأيام فلم يسلم علي ولقيته شبه المتغير ، فلما جاز عني لحقني بعض أصحابنا وقال لي لقيت أبا بكر الخطيب سكران ! فقلت له قد لقيته متغيرا واستنكرت حاله ، ولم أعلم أنه سكران ، ولعله قد تاب إن شاء الله تعالى ))

قال ابن السمعاني :

(( ولم يذكر من الخطيب رحمه الله هذا إلا النخشبي مع أبي لحقت جماعة كثيرة من أصحابه )) .

أقول النخشبي لم يكن من أهل بغداد وإنما دخلها في رحلته وابن السمعاني دخل بغداد نخلاً ، وجمع تاريخاً لها ولقي جماعة لا يحصون من موافقي الخطيب ومخالفيه وأصدقائه وأعدائه من المتثبتين والمجازفين ، ومعروف في البادة أنه لا يشرب المسكر فيتغير ثم يخرج يجول في الشوارع إلا من صار شرب المسكر عادة له لا يبالي أن يطلع عليها الناس ، وإذا صار عادة استمر زماناً ، فلو كانت هذه حال الخطيب لما خفيت على جميع أهل

بغداد وفيهم من أعداء الخطيب جماعة يراقبون حركاته وسكناته ويطينون عليه باب داره بالليل، ويتعطشون إلى أن يظفروا له بعثرة ليذيعوها فيشتفوا بدلاً مما يسيئون به إلى أنفسهم وإلى من ينتسبون إليه أكثر من إساءتهم إلى الخطيب. وفي ذلك مع ظاهر سياق عبارة النخشعي أنه إنما أخذ التهمة من الفقيه التي حكاها وحاصلها أنه كان يعرف من عادة الخطيب أنه إذا لقيه بدأه بالسلام حتى لقيه مرة فلم يبدأه بالسلام ، والظاهر أن النخشبي بدأ هو بالسلام فرد عليه الخطيب ولم ينبسط إليه ، فإن النخشبي من أهل العلم فلم يكن ليترك السلام معتذراً أن الخطيب لم يبدأه مع أن الظاهر أن النخشبي أصغر من الخطيب وإن مات قبله ، والسنة أن الأصغر أولى أن يبتدئ بالسلام ولو سلم الخطيب فلم يرد عليه لحكى ذلك فأنه أدل على مقصوده ، فاستنكر النخشبي من الخطيب أنه لم يبدأه بالسلام ولا أنبسط إليه على أعادته فعد ذلك الشبه تغير ، ومعلوم أن الإنسان قد يعرض له ما تضيق به نفسه من هم أو غم أو تفكير في حل مشكل أو تكدر خاطر من سماع مكروه أو إيذاء مؤذ فيقصر عما جرت به عادته من الانبساط وحسن الخلق . والنخشبي يقول (( لحقني بعض أصحابنا وقال لي لقيت الخطيب سكران ؟ )) أحسبه يعني بقوله ( أصحابنا ) الحنابلة فكأنه لقي الخطيب بعض العامة الذين يتعاقبون الخطيب ويأذونه كما سلف وكأنه آذى الخطيب واسمعه المكروه فأعرض الخطيب وتغافل متكدراً وأسرع في المشي فمر بالنخشبي وهو حديث عهد بسماع المكروه من بعض أصحابه فلم ينبسط إليه ، وكذلك صنع باللاحق فهذا هو شبه التغيير الذي أراه النخشبي وهو السكر الذي أطلقه ذلك اللاحق [1] هذا كله دفع لاحتمال فامن الثبوت الشرعي فلاحظ لتلك الحكاية فيه بحال [2] .

**فصل**

بعد أن قضى الخطيب قريبا من ستين سنة على الحال التي تقدمت من الانهماك في العلم ليلاً ونهاراً حتى كان يمشي في الطريق وبيده يطالعه وفي تلك الصيانة والنزاهة التي أعجز بها أولئك المؤذين فلم يعثروا له على عثرة خرج من بغداد في أيام الفتن وقصد دمشق وأقام بها ، وكانت إذ ذاك تحت ولاية العبيديين الرافضة الباطنية ، ولكن كانوا يتظاهرون بعدم التعرض لعلماء السنة فاستمر الخطيب على إعماله العلمية إلى أن بلغ عمره خمساً وستين سنة ، وحينئذ أمر أمير دمشق من جهة العبيديين الرافضة الباطنية بالقبض على الخطيب ونفيه عن دمشق ، فأما مؤرخ دمشق الحافظ الثبت ابن عساكر فقال (( سعى بالخطيب حسين الدميني إلى أمير الجيوش وقال هو ناصبي يروي فضائل الصحابة والعباس في جامع دمشق )) .

---

[1] () هذا إذا كانت لامتا (( لقي )) و (( الحق )) . في عبارة النخشي على ظاهرهما وإلا فيحتمل أن ذلك اللاحق هو المؤذي نفسه .

[2] () ولا حاجة بنا هنا إلى نحو ما يأتي في ترجمة الحسن بن إبرهم . ( المؤلف ) قلت : وذلك لن الحكاية لم تثبت لأن مدارها على رجل لم يسن وهو بعض النخشي . ن .

فهذا سبب واضح لنفي الخطيب ، فإن العبديين رافضة باطنية يكفرون الصحابة والعباس ويسرفون في بغضهم ، ويرون في نشر فضائل الصحابة والعباس على رؤوس الأشهاد بجامع دمشق تحدياً لهم وتنفيراً عنهم ودعوة إلى الخروج عليهم ودعاية لخصومهم بني العباس الذين كانوا ينازعونهم الخلافة ويقاتلونهم عليها .

وأما ابن طاهر وما أدراك ما ابن طاهر ؟ فحكى سبباً آخر وقبل أن اشرحه أذكر شيئاً من حال ابن طاهر ، يقول ابن الجوزي في ترجمة ابن طاهر من ( المنتظم ) ج 9 ص 178 (( .... فمن أثنى عليه فلأجل حفظه للحديث وإلا فالجرح أولى به ، ذكره أبو سعد بن السمعاني وانتصر له بغير حجة بعد أن قال سألت شيخنا إسماعيل بن أحمد الطلحي عن محمد بن طاهر ؟ فأساء الثناء عليه وكان سيئ الرأي فيه ، وقال سمعت أبا الفضل محمد بن ناصر يقول محمد بن طاهر لا يحتج به صنف كتاباً في جواز النظر إلى المرد وأورد فيه حكاية عن يحيى بن معين قال رأيت جارية بمصر مليحة صلى الله عليها ، فقيل له تصلي عليها ؟ فقال صلى الله عليها وعلى كل مليح – ثم قال : كان يذهب مذهب الإباحة . قال ابن السمعاني . وذكره أبو عبد الله محمد بن الواحد الدقاق الحافظ فأساء الثناء عليه جداً ونسبة إلى أشياء . ثم انتصر له ابن السمعاني فقال : لعله قد تاب . فوا عجباً ممن سيره قبيحة فيترك الذم لصاحبها لجواز أن يكون قد تاب ، ما أبله هذا المنتصر . ويدل على صحة ما قاله ابن ناصر من أنه كان يذهب مذهب الإباحة ما أنبانا به أبو المعمر المبارك بن أحمد النصارى قال أنشدنا أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي لنفسه :

| | |
|---|---|
| به جوارح أقوام من الناس | دع التصوف والزهد الذي اشتغلت |
| رهبان ما بين قسيس وشماس | وعج على دير داريا فإن به آل |
| تسقيك خمرين من لحظ ومن كاس | فاشرب معتقة من كف كافرة |
| مهفهف لحظة أمضى من الماس | ثم استمع رنة الأوتار من رشا |

وذكره الذهبي في ( تذكرة الحفاظ ) 4/ 37 وذب عنه قال : (( الرجل مسلم معظم للآثار وإنما كان يرى إباحة السماع [ يعني سماع الغناء والملاهي ] لا الإباحة المطلقة .... معلوم جواز النظر إلى الملاح عند الظاهرية فهو منهم )) وذكر ثناء جماعة عليه ، وله ترجمة في ( لسان الميزان ) والمقصود أن ابن طاهر كان له ولوع بالجمال وتعلق به وتسمح فيه

وإن لم يخرجه إن شاء الله تعالى إلى ما يوجب الفسق . وإنما ذكرته هنا لأن له أثراً على حكايته الآتية كما سترى .

في ( تذكرة الحفاظ ) ج 3 ص 318 : (( قال ابن طاهر في ( المنثور ) أخبرنا مكي الرملي [ صوابه الرميلي ] قال : كان سبب خروج الخطيب من دمشق أنه كان يختلف إليه صبي مليح فتكلم فيه الناس وكان أمير البلد رافضياً متعصباً ، فجعل ذلك سبباً للفتك بالخطيب فأمر صاحب شرطته أن يأخذ الخطيب بالليل ويقتله وكان سنياً فقصده تلك الليلة في جماعته فأخذه وقال له بما أمر به ثم قال : لا أجد لك حيلة إلا أنك تفر منا وتهجم دار الشريف ابن أبي الحسن العلوي ... ففعل ذلك ، فأرسل الأمير إلى الشريف أن يبعث به : فقال له : أيها الأمير ... ليس في قتله مصلحة ... أرى أن تخرجه من بلدك . فأمر بإخراجه ، فذهب إلى ( صور ) وأقام بها مدة )) .

وذكر ياقوت في ( معجم الأدباء ) ج 4 ص 34 عن ابن طاهر نحو ذلك وفيه (( ... كان يختلف إليه صبي مليح الوجه قد مكي ، وأنا نكبت عن ذكره )) .

أقول : قد عرفت ابن طاهر فأما مكي الرميلي الذي حكى ابن طاهر القصة عنه فحافظ فاضل شافعي كالخطيب ومن تلامذة الخطيب المعظمين له ، ترجمته في ( تذكرة الحفاظ ) ج 4 ص 22 و( الطبقات الشافعية ) ج 4 ص 20 وذكروا أنه سمع من الخطيب بصور ، ثم سمع منه ببغداد كما يعلم من ( ترجمة الخطيب )، وكان مبجلاً للخطيب روى ابن عساكر عنه أنه رأى في المنام لما كانوا يقرأون على الخطيب ( تاريخه ) ببغداد أنه حضر مجلس الخطيب القراءة التاريخ على العادة فرأى رجلاً لم يعرفه ، فسأل عنه فقيل له هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ليسمع ( التاريخ ). انظر الرؤيا مبسوطة في ( طبقات الشافعية ) ج 3 ص 15 وذكرها الذهبي في ( تذكرة الحفاظ ) ج 3 ص 321 قال :(( قال غيث الأرمنازي قال مكي الرميلي : كنت ببغداد نائماً في ليلة ثاني عشر في ربيع الأول ثلاث وستين فرأيت كأنا عند الخطيب لقراءة ( تاريخه ) على العادة ... )) .

ويؤخذ مما تقدم أن الرميلي لم يلق الخطيب إلا بعد خروج الخطيب من دمشق فلم يحضر الرميلي ذلك الخروج فهل أخبره الخطيب بسبب إخراجه ؟

قد عرفنا الخطيب وعرفنا الرميلي وعرفنا ابن طاهر فما الذي يتوقع من الخطيب بعد سيخوخته ؟ وما الذي يتوقع أن يخبر به عما جرى له ؟ وما الذي يتوقع أن يخبر به الرميلي عن أستاذه المبجل ؟ وما الذي يتوقع من ابن طاهر ؟

أما السؤال الأول فالعادة قاضية أن العالم الفاضل المستغرق في العلم الذي قضى عامة عمره في صيانة ونزاهة يمتنع أن يعرض له بعد شيخوخته داء العلاقة بالصبيان .

وأما الثاني : فمن عرف الخطيب ونزاهته وصيانته وعقله وتحفظه علم امتناع أن يخبر في شيخوخته بما يشينه شيئاً مزرياً .

وأما الثالث : فيبعد جدا أن يحكى الرميلي ما يشين أستاذه الذي يبجله ذاك التبجيل .

وأما الرابع : فقد طهو الله ابن طاهر من اختلاق الكذب ، ولكن لا مانع أن يسمع حكاية لها علاقة ما بالجمال الذي كان مولعاً به متسمحاً في شأنه فتصطبخ في نفسه صبغة تناسب هواه فيحكيها بتلك الصبغة على وجه الرواية بالمعنى . فعسى أن يكون بعض أعداء الخطيب في دمشق لما سعوا به إلى ذاك الأمير الرافضي على ما تقدم عن ابن عساكر توقف لأن أكثر أهل الشام أهل سنة ويخشى أن يعلموا أنه تعرض للخطيب لأجل المذهب ففكر أولئك السعاة في حيلة ، فرأوا في طلبه العلم الذين كانوا يختلفون إلى الخطيب فتى صبيحاً فتكلموا بين الناس بأن في اختلاف مثله إلى الخطيب ريبة وربما اختلقوا ما يوقع الريبة عند بعض الناس ثم قالوا للأمير تأخذ الخطيب على أنك إنما أخذته بهذه التهمة التي قد تحدث بها الناس .

فإذا كانت الواقعة هكذا فهي معقولة فقد يقع مثلها لأفضل الناس ويخبر بوقوعها له أعقل الناس وأحزمهم إذا كان يعلم أن معرفتهم بحاله تحجزهم عن أن يتخرصوا منها ما يكره ، ويحكى وقوعها لأستاذه أبر الناس وأوفاهم ، ولكن ابن طاهر لما سمعها اصطبغت في فهمه ثم في حفظه ثم في عبارته بميله وهواه ورأيه الذي ألف فيه ويؤيد هذا أن الرميلي لما حكى القصة سمى ذاك الفتى ولم ير في ذكر اسمه غضاضة عليه فلما حكاها ابن طاهر لم يسمه بل قال : (( قد سماه مكي وأنا نكبت عن ذكره )) لأن لونها عند ابن طاهر غير لونها عند مكي ولم يحتج ابن طاهر إلى تسميته كما احتاج إلى ذكر وقوع القصة للخطيب لتكون شاهداً لابن طاهر على ما يميل إليه كما استشهد بما حكاه عن ابن معين من قصة الجارية .

فتدبر ما تقدم ثم استمع لسبط ابن الجوزي وتصرفه . قال الذهبي في ( الميزان ) :

(( يوسف بن فرغلي الواعظ المؤرخ شمس الدين أبو المظفر سبط ابن الجوزي روى عن جده وطائفة ، وألف ( مراءة الزمان ) فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات ،وما أظنه بثقة فيما ينقله بل يجنف ويجازف ، ثم أنه ترفض وله في ذلك مؤلف .... قال الشيخ محي الدين ..... لما بلغ جدي موت سبط ابن الجوزي قال لا رحمه الله كان رافضيا . قلت كان بارعاً في الوعظ ومدرساً للحنفية )) .

أقول قد تقدم أنه كان حنبلياً ثم تحنف في الصورة الظاهرة على ما قاله مذيل مرءاته لأجل الحظوة عند الملك عيسى بن أبي بكر بن أيوب يلقيه الكوثري (( عالم الملوك الملك المعظم )) فإن هذا الملك كان أهله شافعية فتحنف وتعصب ، قال فيه الملا علي القاري الحنفي ، كما في ( الفوائد البهية في مناقب الحنفية ) ص 152 :

(( كان متغالياً في التعصب لمذهب أبي حنيفة قال له والده يوماً كيف اخترت مذهب أبي حنيفة وأهلك كلهم شافعية ؟ فقال أترغبون عن أن يكون فيكم رجل واحد مسلم )) ! وهذا الملك قد أثنى عليه خليله السبط في ( المرآة ) ومع ذلك ذكره في مواضع متفرقة بفظائع ، وقد سبق له ذكر في ترجمة أحمد بن الحسن بن خيرون وذكرت المانع من تتبع هفواته . فأما السبط فقد مر عن الذهبي ما علمت ومن طالع ( المرءاة ) علم صدق

الذهبي فيما يتعلق بالحكايات المنكرة والمجازفات ولا سيما فيما فيه مدح لنفسه ، ويظهر من ( المرءاة ) ما يرافق قول صاحب ( الذيل عليها ) أنه إنما تحنف في الصورة الظاهرة ، وكذلك لا يظهر منها أنه رافضي فكأنه إنما ألف كتابه في الترفض تقرباً إلى بعض الرافضة من أصحاب الدنيا . فهذا المجازف اتصل بالملك عيسى وقد عرفت بعض حاله في التعصب فتحنف السبط إرضاء له ، وألف كل منهما رداً على الخطيب كما مر في ترجمة أحمد بن الحسن ابن خيرون ، وحاول السبط التقرب إلى عيسى بذم الخطيب وذكر حكاية ابن طاهر فزاد فيها ، قال الأستاذ ص 12 (( قال سبط ابن الجوزي في ( مرءاة الزمان ) : قال محمد بن طاهر المقدسي : لما هرب الخطيب من بغداد عند دخول البساسيري إليها قدم دمشق فصحبه حدث صبيح الوجه كان يختلف إليه ، فتكلم الناس فيه وأكثروا حتى بلغ والي المدينة وكان من قبل المصريين شيعياً ، فأمر صاحب الشرطة بالقبض على الخطيب وقتله وكان صاحب الشرطة سئياً فهجم عليه فرأى الصبي عنده وهما في خلوة فقال للخطيب قد أمر الوالي بقتلك وقد رحمتك ... فأخرجوه فمضى إلى صور واشتد غرامه بذلك الصبي فقال فيه الشعار فمن شعره .... )) .

فيقال لهذا الجانف المجازف توفي ابن طاهر قبل أن يولد جدك فمن أين لك هذه الحكاية عنه على هذا اللون ؟ قد حكاها غيرك عن ابن طاهر حتى ياقوت مع شدة غرامه بالحكايات الفاجرة حتى في ترجمة الكسائي فلم يذكروا ما ذكرت ، بل نقلها خليلك الملك عيسى في رده على الخطيب ص 277 من خط ابن طاهر كما قال ولم يذكر هذه الزيادة ولا ما يشير إليها . استنفدت هذه من ترجمة الخطيب للدكتور يوسف العش ، وكانت القصة وابن طاهر في سن تسع سنين ، ولم يكن بدمشق فمن سمع الحكاية ؟ لم يسمعها على هذا الوجه من مكي الرميلي فإنه حكى ما سمعه من مكي علي غير هذا ، وقد تقدم حال مكي بما يعلم أنه يمتنع أن يحكيها على هذا الوجه أو ما يقرب منه ، مع أن مكياً لم يشهد القصة فممن سمعها ؟ وفي أقل من هذا ما يتضح به نكارة القصة على هذا الوجه وبطلانها ، ولو كان السبط ثقة لاتجه الحمل على ابن طاهر وتثبيت مجازفته لكن حال السبط كما علمت وقد حكاها غيره عن ابن طاهر على وجه يغتفر في الجملة فالحمل على السبط .

أما الأشعار المنسوبة إلى الخطيب فلا أدري ما يصح منها وما وجد منها بخطه قد يكون لغيره وما عسى أن يكون له فذاك على عادة العلماء الذين أخذوا بخط من الأدب يقول أحدهم الأبيات على طراز ما عرف من شعراء زمانه كما ينقل عن ابن سريج وغيره ، وما في ( معجم الأدباء ) عن أبي العز ابن كادش لا يعبأ به ، ترجمة ابن كادش في ( لسان الميزان ) ج 1 ص 218 وفيها عن ابن النجار (( كان مخلطاً كذاباً لا يحتج بمثله ))

وتكلم فيه ابن ناصر وغيره . وذكر ابن عساكر أن ابن كادش أخبره أنه وضع حديثاً في فضل أبي بكر وتبجح بذلك قائلا (( بالله أليس فعلت جيداً ؟ )) !

فقد اتضح بحمد الله عز وجل سلامة الخطيب في عقيدته ونزاهته في سيرته وأن ما ظن غمزا في سيرته مع وضوح أنه ليس مما يعتد به شرعاً ليس مما يسوغ احتماله تخرصاً بل تقضي القرائن وشواهد الأحوال وقضايا العادات ببطلانه .

ومن المضحك المبكي صنيع الأستاذ الكوثري يقول ص 10 في الخطيب (( على سوء سلوك ينسب إليه ويجعله في عداد أمثال أبي نواس في هجر القول وسوء الفعل )) ويقول ص 51 (( إذاً فماذا يكون حاله حينما اقترف ذلك الذنب في دمشق )) ويورد عن سبط ابن الجوزي القصة محتجا بها وفي مقابل ذلك يري كلام الأئمة في الحسن بن زياد الؤلؤي الذي كذبه ابن معين وابن نمير وأبو داود وأبو ثور ويعقوب بن سفيان وغيرهم وقال صالح بن محمد الحافظ الملقب جزرة (( ليس بشيء . لا هو محمود عند أصحابنا ولا عند أصحابهم يتهم بداء سوء وليس في الحديث بشيء )) وفي ( لسان الميزان ) ج 2 ص 209 (( قال أبو داود عن الحسن بن علي الحلواني رأيت اللؤلؤي قبل غلاما وهو ساجد ، ... وقال أحمد بن سليمان الرهاوي (( رأيته يوماً في الصلاة وغلام أمرد إلى جانبه في الصف فلما سجد مدَّ يده إلى خد الغلام فقرصه )) وصالح والحلواني والرهاوي كلهم من الحفاظ الثقات الأثبات فيضج الأستاذ من هذا ويعج ويقول ص 188 (( والعجب من هؤلاء الأتقياء الأطهار استهانتهم بأمر القذف الشنيع هكذا فيما لا يتصور قيام الحجة فيه مع علمهم بحكم الله في القذفة ولا يكون ذلك إلا من قلة الدين واختلال العقل )) يقول هذا ثم يرمي الخطيب بما رماه ويصرح أو يكاد مع أن القصة ولو كما حكاها سبط ابن الجوزي ليس فيها ما هو ظاهر في التقبيل فضلاً عن غيره ومع علمه بحال سبط ابن الجوزي وحال ابن طاهر وأن السبط لم يدرك ابن طاهر ولم يذكر سنده إليه وأن ابن طاهر لم يدرك القصة ولا ذكر في رواية السبط من أخبره بها وأن الرميلي الذي ذكر ابن طاهر القصة عنه على الوجه المذكور في ( تذكره الحفاظ ) لم يشهد القصة ولم يذكر عمن أخذها ومع طعن الأستاذ في الرميلي إذا قال ص 121 (( تجد بينهم من يجعل النبي صلى الله عليه واله وسلم يحضر مجلس إقراء الخطيب لتاريخه .... ولا يكون منشأ ذلك إلا رقة الدين والنفاق الكمين )) !!!

فليتدبر القارئ أيهما أولى بأن يكون قذفا شرعيا أكلمات الأستاذ بانياً على ما ليس بشيء أم قول صالح بن محمد الحافظ المبني على ما سمعه من الناس من اتهامهم اللؤلؤي : (( يتهم بداء سوء )) وإخبار الحافظين الآخرين بما شاهداه من الؤلؤي في حال سجوده من التقبيل وقرص الخد وأيهما أولى بأن يكون استهانة بأمر القذف الشنيع فيما لا يتصور
قيام الحجة فيه مع العلم بحكم الله في القذفة ؟! وأيهما أولى وأحق بأن يقال فيه : (( لا يكون ذلك إلا من قلة الدين واختلال العقل )) ؟! وكذلك الرميلي الحافظ الفاضل ليس بترتيب على صدقه فيما حكى ما تقوم به حجة شرعية على أن تاريخ الخطيب كله حق ، فأي حجة أو شبهة تبعد أن يكون صادقاً فيما حكى ؟ فمن الأولى برقة الدين والنفاق الكمين ؟!

## فصل

قال ابن الجوزي في ( المنتظم ) ج 8 ص 266 بعد أن عدد جملة من مصنفات الخطيب (( فهذا الذي ظهر لنا من مصنفاته ومن نظر فيها عرف قدر الرجل وما هيأ له مما لم يتهيأ لمن كان احفظ منه كالدارقطني وغيره وقد روي لنا عن أبي الحسن ابن الطيوري أنه قال أكثر كتب الخطيب مستفادة من كتب الصوري ابتدأ بها )) قال ابن الجوزي (( وقد يضع الإنسان طريقا فيسلك ، وما قصر الخطيب على كل حال )) .

أقول : لم يسم ابن الجوزي من حكى له ذاك القول عن ابن الطيوري ، وابن الطيوري هذا هو المبارك عبد الجبار وثقه جماعة وكذبه المؤتمن الساجي الحافظ ، والصوري هو محمد بن عبد الله الساحلي ترجمته في ( التذاكرة ) ج 3 ص 293 وفيها أن مولده سنة ست أو سبع بعد السبعين وثلاثمائة ووفاته سنة 441 فهو أكبر من الخطيب بنحو خمس عشرة سنة ، ومع حفظه ففي ( التذكرة ) ج 3 ص 298 في ترجمة أبي نصر السجزي المتوفى سنة 444 (( قال ابن طاهر سألت الحافظ أبا إسحاق الحبال عن أبي نصر السجزي والصوري أيهما أحفظ ؟ فقال كان السجزي أحفظ من خمسين مثل الصوري )) وفي ( التذكرة ) ج 1 ص 314 : (( قال ابن ماكولا كان أبو بكر الخطيب آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظاً واتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتفنناً في علله وأسانيده وعلماً بصحيحه وغريبه وفرده ومنكره ومطروحه ، ثم قال : ولَم يكن للبغداديين بعد الدارقطني مثله ، وسألت الصوري عن الخطيب وأبي نصر السجزي ففضل الخطيب تفضيلاً بيناً )) وقد علمت أن الصوري توفي سنة 441 أي قبل وفاة الخطيب باثنتين وعشرين سنة ، ووفاة السجزي سنة 444 وابن طاهر لقي الحبال سنة 470 كما في ( التذكرة ) ج 3 ص 363 فتفضيل الحبال بين السجزي والصوري كان بعد موتهما فهو بحسب ما انتهى إليه أمرهما ن وأما تفضيل الصوري بين الخطيب والسجزي ففي حياتهما لكن أحدهما وهو السجزي كان في أواخر عمره والآخر وهو الخطيب في وسط عمره لأن الصوري مات سنة 441 كما مر فالسؤال منه وجوابه يكون قبل ذلك فإذا فرضنا أنه قبل ذلك بشهر مثلاً حيث كان سن السائل وهو ابن ماكولا نحو عشرين سنة فإن موله 422 كان قبل وفاة السجزي بنحو ثلاث سنين وقبل وفاة الخطيب بنحو اثنين وعشرين سنة ، فيخرج مما تقدم أن الخطيب باعتراف الصوري كان قبل موته باثنتين وعشرين سنة بحيث يفضل تفضيلاً بيناً على من هو بحكم الحبال أحفظ من خمسين مثل الصوري فما عسى أن يكون بلغ بعد ذلك ؟ وإذا كانت النسبة بينهما هي هذه فما معنى ما حكى عن ابن الطيوري ؟ هل معناه أن الصوري ابتدأ في أكثر الكتب التي تنسب إلى الخطيب ولم يتم شيئاً منها ؟ يقول ابن السمعاني أن مؤلفات الخطيب ستة وخمسون مصنفاً فهل ابتدأ الصوري في عمل ثلاثين مصنفاً أو نحوها ولم يتم شيئا منها ؟ فإن كان أتم شيئاً شيئاً منها أو قارب أو على الأقل كتب منه كراسة مثلاً فقد كان ابن الطيوري من أخص الناس بالصوري كما

يؤخذ من ( لسان الميزان ) ج 5 ص 10 أفلم يكن عنده شيء من ابتداءات الصوري فيبرز للناس تصديقاً لقوله ؟ ولعل أصل الحكاية على ما يؤخذ من ( معجم الأدباء ) أن الكتب التي كانت ملك الصوري صار جملة منها بعد موته إلى الخطيب فاستفاد منها الخطيب ، لكن قد علمنا أن الخطيب لا يكاد يورد شيئاً إلا بأسانيده المعروفة ، ومن تدبر مؤلفاته علم أنها من مشكاة واحدة أوائلها وأواخرها . هذا وفي رواية عن ابن الطيوري أن الصوري كان ترك كتبه عند أخت له بصور . وأن الخطيب أخذها عند خروجه إلى الشام ( كأنه يعني عند دخوله صور وذلك بعد إقامته بدمشق ) واحتج الدكتور بهذا على بطلان زعم ابن الطيوري من أصله لأن أكثر كتب الخطيب ثبت تأليفه لها قبل خروجه إلى الشام - وذكر دليل ذلك - وبأن الصوري إمام ببغداد نيفاً وعشرين سنة وبها مات فكيف يعقل أن لا يطلب كتباً تركها عند أخته ؟!

**فصل**

قال ابن الجوزي في ( المنتظم ) ج 8 ص 267 بعد أن ذكر ميل الحنابلة على الخطيب حتى انتقل عن مذهبهم ما لفظه (( وتعصب في تصانيفه عليهم فرمز إلى ذمهم وصرح بقدر ما أمكنه فقال في ترجمة أحمد بن حنبل : (( سيد المحدثين )) ، وفي ترجمة الشافعي : (( تاج الفقهاء )) فلم يذكر أحمد بالفقه . وقال في ترجمة حسين الكرابيسي أنه قال عن أحمد : أي شيء نعمل بهذا الصبي ؟ إن قلنا لفظنا بالقرآن مخلوق ، قال : بدعة ، وإن قلنا : غير مخلوق ، قال : بدعة ، وله دسائس في ذمهم من ذلك أنه ذكر مهنأ بن يحيى ... ومال الخطيب على أبي الحسن [ عبد العزيز بن الحارث ] التميمي ... ومال الخطيب على أبي [ عبد الله ] عبيد الله بن [ محمد بن ] بطة ... ومال الخطيب على أبي علي [ الحسن ابن علي ] ابن المذهب . وكان في الخطيب شيئان : أحدهما الجري على عادة عوام المحدثين في الجرح والتعديل فإنهم يجرحون بما ليس بجرح ، وذلك لقلة فهمهم ، والثاني التعصب على مذهب أحمد وأصحابه .... )) .

أقول : رحمك الله يا أبا الفرج ! لا أدري أجاوزت الحد في غبطة الخطيب على مصنفاته التي أنت عيال عليها كما يظهر من مقابلة كتبك بكتبه ، فدعتك نفسك إلى التشعيث منه والتجني عليه ؟ أم أردت التقرب إلى أصحابك الذين دخل في قلوبهم من يومك المشهود الذي لم ير مثله غم عظيم ؟ أم كنت أنت المتصف بما ترمي به المحدثين من قلة الفهم ؟

أما ما قاله الخطيب في ترجمتي أحمد والشافعي فلفظه في المطبوع ج 4 ص 412 في ترجمة أحمد (( ... إمام المحدثين الناصر للدين والمناضل عن السنة والصابر في المحنة ... )) وفي آخر الترجمة ج 4 ص 423 (( قد ذكرنا مناقب أبي عبد الله أحمد بن حنبل مستقصاة في كتاب أفردناه لها فلذالك اقتصرنا في هذا الكتاب على ما أوردنا منها )) وعبارته في ترجمة الشافعي ج 2 ص 56 (( ... زين الفقهاء وتاج العلماء ... )) فعلى هذا للشافعية أن يعاتبوا الخطيب قائلين : لم تذكر الشافعي بالحديث فإن كنت لا تراه محدثاً فقد سلبته أعظم الفضائل ولزم من ذلك سلبه الفقه والعلم الذي يعتد به ، وإن

كنت تراه محدثاً فقد جعلت أحمد إماماً له أو سيداً للمحدثين مطلقاً فشمل ذلك الفقهاء منهم فلزم أن يكون إمام الفقهاء أو سيدهم مطلقاً ، ومع ذلك لم تذكر الشافعي بنصرة الدين ولا النضال عن السنة ، فأما قولك (( زين الفقهاء وتاج العلماء )) فلا يدفع ما تقدم لأن المتزين أفضل من الزينة ، ولا بس أفضل من التاج .

والصواب أن المناقشة في مثل هذا ليست من دأب المحصلين وإنما الحاصل أن المترجم يتحرى في صدر الترجمة أشهر الصفات فأحمد لتبحره الحديث وتجرده لنصر السنة كان أشهر بذلك منه بالفقه ، والشافعي لتجرده للفقه كان أشهر به .

وأما قضية الكرابيسي فإن الخطيب روى بسنده في ترجمته ص 8 ص 64 عن يحيى بن معين أنه (( قيل له أن حسينا الكرابيسي يتكلم في أحمد بن حنبل ، قال ما أحوجه أن يضرب )) وروي عن يحيى أيضا أنه قال (( ومن حسين الكرابيسي لعنه الله .... )) ثم ذكر القصة التي فيها تلك الكلمة ثم ذكر روايات عن أحمد في تبديع الكرابيسي والتحذير منه ثم ذكر قصة فيها غض الكرابيسي من فضل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وأن رجلاً رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكذب الكرابيسي . فالخطيب ذكر تلك الكلمة لفائدتين .

الأولى : تفسير ما تقدم أجماله من أن الكرابيسي كان يتكلم في أحمد ، ليتبين أنه كلام فارغ .

الثانية : زيادة التشنيع على الكرابيسي فمن توهم أن الخطيب حاول انتقاص أحمد فهو كمن يتوهم أن ذكره القصة التي فيها غض الكرابيسي من فضل علي بن أبي طالب ، محاولة من الخطيب لانتقاص علي ! وابن الجوزي يرمي الخطيب وعامة المحدثين بقلة الفهم وهذه حاله ! وأما ما زعمه ابن الجوزي من ميل الخطيب على مهنأ والجماعة الذين سماهم فقد أفردت لكل منهم ترجمة تأتي في موضعها إن شاء الله تعالى وتتضح براءة الخطيب مما تخيله ابن الجوزي .

وقد وثق الخطيب جمعاً كثيراً بل جمعاً غفيراً من الحنابلة وأطاب الثناء عليهم . فإن ساغ أن يرمى بالتعصب على الحنابلة لذكره القدح في أفراد منهم فليسغ رميه بالتعصب لهم لتوثيقه أضعاف أضعاف أولئك ، وليسغ رمية بالتعصب على الشافعية لذكره القدح في كثير منهم وقد من قريباً ما ذكره في الكرابيسي وهكذا حال بقية المذاهب فهل يسوغ أن يقال إن الخطيب كان يتعصب لأهل مذهب وعليهم ؟ فإن قيل بل ينظر في كلامه ن قلت فستراه في التراجم .

[1] أخرجه مسلم في مقدمة ( صحيحه ) ن .
[2] هو أبو عمر البزاز الأسدي الكوفي القارئ ، وهو متروك الحديث كما يأتي في التعليق . ن .

[illegible]

[illegible] : [illegible] (( [illegible] )) [illegible] ( [illegible] ) [illegible] [1] .

[illegible] (( [illegible] )) [illegible] (( [illegible] )) [illegible] (( [illegible] )) [illegible] [2] [illegible] ( [illegible] ) [illegible] ( [illegible] ) [illegible] .

[illegible] [3] [illegible] ( [illegible] ) [illegible] ... )) [illegible] (( ... [illegible] ( [illegible] )

---

[1] قلت : بل الصواب فيه أنه ضعيف جداً ، لا يصلح للاستشهاد به ، كما يشير إلى ذلك قول الذهبي في
( الميزان ) : (( تركوه ... قال خ : سكتوا عنه ... وقال أحمد : إبراهيم بن سعد يحلف أن ابن سمعان يكذب . وروى ابن القاسم عن مالك : كذاب )) . وكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية أنه كذاب فهذا جرح مفسر ، فتوثيق ابن وهب إياه إن ثبت عنه ، غير مقبول ، كما يقتضيه علم المصطلح ، وبينه المصنف رحمه الله في بحث ( 2- التهمة بالكذب ) ( ص 36 – 42 ) . ن .

[2] قلت : بل يقال ما سبق آنفاً في ابن سمعان ، فقد اتفقوا على تضعيفه أيضاً بل كذبه ابن معين في رواية وابن خراش ، ولم يذكروا توثيقه إلا عن وكيع ، وإلا ما ذكره المصنف عن أحمد من الروايتين عنه . ومثل هذا التوثيق مما لا يلتفت إليه بعد اتفاق الجمهور على تجريحه وتكذيب بعضهم له على أنه يمكن جمل التوثيق المذكور على راو آخر اسمه حفص بن سليمان أيضاً كما نبه على ذلك المصنف في ( كيف البحث عن أحوال الرواة ) ، ويؤيده أن ابن شاهين حمل قول أحمد (( صالح )) على حفص بن سليمان المنقري التميمي البصري، كما في ( التهذيب ) ولكي لا يشتبه هذا بالأول قال ابن حبان (( وليس هذا بحفص بن سليمان البزار أبي عمر القاري ، ذاك ضعيف . وهذا ثبت )) . ن .

[3] قلت : إنما أعلّ حديث أنس من جهة ما جاء في بعض طرقه من الألفاظ التي تدل بظاهرها على نفي قراءة البسملة أصلاً ، وهو ما رواه عن مسلم عن قتادة عنه : (( صليت خلف أبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بـ ( الحمد لله رب العالمين ) لا يذكرون ( بسم الله الرحمن الرحيم ) في أول قراءة ولا في ألفاضه الأخرى التي اتفقت على إثبات قراءتها ، وفي بعضها سراً . فليس معلولاً . هذا هو الذي انصب عليه كلام الحافظ السيوطي في الكتاب المذكور : ( التدريب ) ، فراجعه متأملاً ، على أن قوله .
(( يذكرون )) يمكن تأويله بنفي ذكرها جهراً كما كانوا يجهرون بالفاتحة، فلا ينافي حينئذ الألفاظ الأخرى، فعلى هذا فليس الحديث معلاً أصلاً ، وهو حجة في إثبات قراءتها سراً ، وهو الذي اعتمده الحافظ في
( الفتح ) فارجع إليه فإنه مهم . ن .

[illegible]

[illegible] [1] .

[illegible] (( [illegible] )) [illegible] [2] [illegible] (( [illegible] )) [illegible] (( [illegible] )) [illegible]

---

[1] قلت : قد علمت من التعليق السابق رقم ( 1 ) ، والذي قبله أن المذكورين واهيان جداً ، لا يستشهد بهما، وما أفاده المصنف رحمه الله من ورود الجهر بالأسانيد القوية فيه نظر عندي ، لأن البحث الدقيق في أحاديث الجهر قد دلَّ على أنها تنقسم إلى قسمين :
الأول : صريح في الجهر ، ولكن ليس فيها ما يصح إسناده أصلاً ، وقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية في
( مجموعة الفتاوى ) ( 1/76 - 77 طبع كردي ) اتفاق أهل المعرفة بالحديث على أنه ليس بالجهر بها حديث صريح ، وإنما يوجد الجهر بها في أحاديث موضوعة ... يرويها من جمع هذا الباب كالدارقطني والخطيب وغيرهما ، فإنهما جمعوا ما روي ، وإذا سئلوا عن صحتها قالوا بموجب علمهم ، كما قال الدارقطني لما دخل مصر وسئل أن يجمع أحاديث الجهر ؟ فجمعها ، فقيل له : هل فيها شيء صحيح ؟ فقال : أما عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا ، وأما الصحابة ، فمنه صحيح منه ضعيف . وسئل أبو بكر الخطيب عن مثل ذلك فذكر حديث معاوية لما صلى بالمدينة ، وذكر الخطيب أنه أقوى ما يحتج به ، وليس بحجة كما يأتي بيانه . ))
ثم أطال في بيان ضعف إسناده من وجوه فراجعها فيه .
والقسم الآخر : أحاديث غير صريحة في الجهر ، وأصح ما ورد فيه كما قال الحافظ في (( الفتح )) حديث أبي هريرة من رواية نعيم المجمر قال : (( صليت وراء أبي هريرة فقرأ ( بسم الله الرحمن الرحيم ) ثم بأم القرآن ... ويقول : إني لأشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عيه وسلم )) .
فهذا كما ترى ليس فيه ذكر الجهر ، وقوله : (( فقرأ )) يحتمل أن يكون قرأها سراً ، ويكون نعيم علم بذلك بقربه منه ، فإن قراءة السر إذا قويت يسمعها من يلي القارئ كما قال ابن تيمية .
والخلاصة أنه لم يصح في الجهر بالبسملة في الصلاة ما تقوم به الحجة في الحديث والتفصيل لا يتسع له هذا المكان فليراجع من شاء ( نصب الراية ) 1/335 - 336 ، بلى قد صح الإسرار بها من حديث أنس كما سبقت لإشارة إلى ذلك في التعليق السابق . وللحافظ محمد بن طاهر المقدسي رسالة جيدة في هذه المسألة اختار فيها لإسرار قال في مطلعها :
(( أما بعد ، فإن سائلاً سألني عن السبب الموجب لترك الجهر بقراءة ( بسم الله الرحمن الرحيم ) في أول الفاتحة ... بعد أن كنت أجهر بها ؟ فكان الجواب :
إنني لما نشأت ، كنت على مذهب أخذته تقليداً ، إذ الصبي يكون مذهبه قبل التمييز مذهب أبويه وأهل بلده ، فكنت على ذلك حيناً أعتقد صحته ، جهلاً مني بطرق لأحديث التي هي المرقاة المتوصل بها إلى = = معرفة ذلك ، فلما رزقني الله تعالى من العلوم أجلها وأنفعها عاجلاً وآجلاً ، دعاني ذلك إلى تناول الصحيح مما نقل عن صاحب الشريعة وترك ما سواه ، وذلك أني تتبعت هذه المسألة وأحاديثها لفريقين فلم أجد في الجهر بها في الصلاة حديثاً صحيحاً يعتمد عليه أهل النقد ... )) .

[2] يشير المصنف رحمه الله تعالى إلى الحاكم فهو الذي صحح الحديث من غير طريق دينار ، وتعقبه ابن القيم وابن حجر وغيرهما بأن فيه أبا جعفر الرازي وهو ضعيف سيئ الحفظ ، وأما الوجوه الأخرى التي أشار إليها المصنف ، فهي واهية جداً لا تصلح للاستشهاد بها على أن بعضها ليس فيها ذكر القنوت في الصبح والمداومة عليها فليست شاهداً تاماً لو ثبت ، وتفصيل هذا في كتابنا (( سلسلة الأحاديث الضعيفة )) رقم
( 1238 ) .

[1] قلت : الظاهر أنه حديث (( من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم )) فقد أورده الفتني في ( تذكرة الموضوعات ) عن ( الخلاصة ) وقال ص 71 : (( هذا كلام عمار بن ياسر )) . وهو ثابت عنه وقد خرجته في ( الأرواء ) .

[illegible] : [illegible] : [illegible] : [illegible] : [illegible]
[illegible] ؟ فقال : أبو حنيفة أعلم بالمعاني ومالك أهدى للألفاظ )) !

**منيً إن تكن حقاً وإلا فقد عشنا بها**
**تكن أحسن المنى زمناً رغداً**

## فصل

[illegible] (( [illegible] )) [illegible] ( [illegible] ) [illegible] .

[illegible] (1) [illegible] .

[illegible] (( [illegible] )) .

[illegible] ( [illegible] ) [illegible] .

[illegible] (( [illegible] )) .

[illegible] ( [illegible] ) [illegible] .

[illegible] (( [illegible] )) [illegible] ...)) [illegible] (( [illegible] )) .

---

(1) الأصل ( تقريض ) والتصويب من (( الخطيب )) .

أقول فيحق له أن ينشد :

| | |
|---|---|
| | |

**( 13/ 411 ) (( أخبرنا البرقاني حدثني محمد بن العباس أبو عمر الخزندار حدثنا أبو الفضل جعفر ابن محمد الصندلي - وأثنى عليه أبو عمر - حدثني المروذي أبو بكر أحمد [ بن محمد ] بن الحجاج : سألت أبا عبد الله - وهو أحمد بن حنبل - عن أبي حنيفة وعمرو بن عبيد ، قال : أبو حنيفة أشد على المسلمين من عمرو بن عبيد لأن له أصحاباً )) . قال الأستاذ ص 141 : (( ...**

32- أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني إمام أهل السنة . قال أحمد الدورقي (( من سمعتموه يذكر أحمد بسوء فاتهموه على الإسلام )) ومرّ في ترجمة الخطيب أن ابن معين بلغه أن الكرابيسي يتكلم في أحمد فقال (( ومن حسين الكرابيسي لعنه الله .... )) وعن سفيان بن وكيع قال : (( أحمد عندنا محنة ، من عاب أحمد عندنا فهو فاسق )) وقال ابن أعين :

((  )) (( ... )) : (( ... )) .

.

(( ) ( ) ( ) ( ) ( ))

! . .

(( ) ( ) ( ) ( ))

/ .

((... ))

.

.

[1] سقطت من قلم المصنف رحمه الله تعالى ، فاستدركها من ( التأنيب ) ، وقد سقطت منه في الموضع الآتي أيضاً ، ولكنه تنبه لذلك هناك فاستدركه كما يدل عليه أثر الكشط ، وفاته الاستدراك هنا .

(( [illegible] )) [illegible] [illegible] [illegible]

الوجه الرابع : لو حج ابن جزء سنة ست وتسعين أو ثماني وتسعين في الموسم واجتمع الناس حواليه كما تزعمه تلك الرواية لكان من حضر الموسم من أهل العلم وطلبة الحديث أحرص الناس على لقائه والسماع منه ، أنه لم يبق حينئذ على وجه الأرض صحابي سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه إلا هو فرض صحة الرواية ، ثم لتناقلوا ما يسمعون منه وتنافسوا فيه لعلوه ، ولا سيما ذاك الحديث المذكور في تلك الرواية (( من تفقه في دين الله كفاه الله همه ورزقه من حيث لا يحتسب )) فإن فيه بشارة عظيمة لهم وفضيلة بينة وترغيباً في طلب العلم ، ولا يعرفونه من رواية غيره فما بالنا لا نجد لذلك أثراً إلا ما تضمنته تلك القصة ؟

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وعلى كلا الحالين ليس لخصمه أن يعارضه باتهام مصحح (( تبييض الصحيفة )) أو كاتب أصلها ؟ ومع هذا فلا مانع من صحة الحكايتين معناً بأن يقال كان الدارقطني استند فيما في (( تبييض الصحيفة )) من قوله (( إلا أنه

---

[1] (ا) وعاد الأستاذ فعلق على ص 167 قوله (( وما نسب إلى الدارقطني في ( 4 / 208 ) من نفي رؤيته لأنس من تصرف مصحح الطبع كما سبق تحقيقه في صدر الردود على الخطيب .... )) كذا يجازف هذا الرجل هذه المجازفة ثم يضج ويعج إذا نسب إلى بعض ذلك .

رأى أنساً بعينه )) إلى رواية لينة أو شهرة بين حنفية عصره تسمح بذلك لأن ذكر الروية وحدها (( من باب المناقب الذي يتساهل فيه )) كما قال الأستاذ ص 21 في قضية أخرى ، فلما سئل في رواية الخطيب على الصحة نفاها ، وقول الأستاذ ص 15 (( ونفيه لسماعه بعد إثباته لرؤيته دعوى مجردة وشهادة على النفي )) يرد عليه أن دعوى الرؤية دعوى مجردة أيضاً ، فإن قيل الظاهر أنه لم يقل ذلك إلا عن حجة ، قلنا هذا الظاهر لا يبلغ أن يكون حجة ولا سيما مع التساهل في المناقب ، ومع هذا فكذلك الظاهر أنه لم ينفي السماع إلا عن حجة قد تكون بنفي خاص تقبل على مثله الشهادة .

[illegible]

(1) قلت : صدق ظن المؤلف رحمه الله تعالى ، ففي الجزء المذكور رواية عبد الله بن وهب عن مالك في عدة مواضع منه ( ق 205/ 2 – 207 و 2/ و 208 / 2 ) ومولد ابن وهب سنة 125 ، وفيه ( ق 206/ 2 ) رواية أشهب وهو ابن عبد العزيز عنه ، ومولده 145 . ن

[illegible]

[1] كذا هو في تعليق الكوثري على ( الانتقاء ) ص 13، ولعله خطأ غير مقصود من الكوثري لغرض في نفسه، فإن الذي في الجزء المذكور من النسخة التي أثار إليها الكوثري نفسه ( ق 204 / 2 ) (( ... عن مالك ... )) ليس فيها تصريح حماد بالتحديث ، وكذلك هو في نسخة أخرى محفوظة أيضاً في ظاهرية دمشق وعليها سماعات كثيرة ( ق 38 / 2 ) ، وإسناد الرواية فيهما هكذا : ثنا أبو محمد القاسم ابن = =هارون بن جمهور بن منصور الأصبهاني ، ثنا حماد بن أبي حنيفة عن مالك بن أنس .... )) فتأمل كيف تعمد الكوثري أن يسقط من السند نسب عمران (( بن عبد الرحيم الباهلي )) مع ثبوت ذلك في النسختين من الجزء ، وما ذلك – والله أعلم – إلا تعمية لحاله ، وتمشية لحال إسناد روايته ليتم له الاستدلال بها على ما رمي إليه من إثبات رواية حماد بن أبي حنيفة عن مالك ، التي حاول أن يستنبط منها أن ميلاده كان قبل ميلاد مالك وأن ميلاد أبي حنيفة كان قبل سنة 80 ! وهيهات هيهات ، فإنها ظلمات بعضها فوق بعض ، فقد كشف المؤلف رحمه الله تعالى أن عمران هذا هو ابن عبد الرحيم كما جاء في السند ، وأنه متهم بالوضع ، وأن ما استلزمه الكوثري من روايته – على فرض ثبوتها – غير لازم .
وأزيد عليه فأقول : إن حماد بن أبي حنيفة نفسه ليس بحجة في الرواية ، فقد ضعفه ابن عذب وغيره من قبل حفظه ، ولهذا أورده الذهبي في كتاب ( الضعفاء ) وقال ( ق 35 / 1) :(( مقل ضعيف الحديث )).
ثم إن ما استظهره المصنف رحمه الله تعالى من أصل الجزء المذكور إنما هو (( حماد بن أبي حنيفة عن أبي حنيفة ... )) وأن الناسخ زاغ نظره من (( أبي حنيفة .... )) لا يساعد عليه ، أن النسخة الأخرى متفقة مع الأول في عدم ذكر أبي حنيفة ، زد على ذلك أنه قد كتب ناسخ الأولى على الوجه منها وتحت اسم الكتاب أكثر أسماء الرواة عن مالك ، وفيهم حماد بن أبي حنيفة دون أبي حنيفة ، فهذا وذاك يرجح أن لا زوغ من الناسخ ، وأن الرواية هكذا وقعت لابن مخلد . والله أعلم . ن

: ( ) (( ) .
(( ) : (( ) .
(( ) : (( ) : (( ) : ( ) (( ) : ( ) / ( ) ( ) ( )

## فصل

## فصل

.

.

.

□ □
□□□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□□ □□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□□
!(( )

□□□□□□□ : □□□□ □□□□□□ □□□□ □□ □□□□ □□ □□□□ □□□□□□ □□□□ □□ □□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□ ( □□□□ – □□□□ ) □□□□
□□ □□□□ □□□□□□□ : (( □□□□□ □□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□ □□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□ □□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□ □□□□□
□ □□□□ (( □□□□□□ □□□□ □□□□□□□ □□□□□□□□ : □□□□ □□□□ □□□□□□ □□□□ □□ □□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□□ □□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□□□ □□

[1] ص 192 .

( ) . -

( / ) (( .... )) ( ) : (( )) .
( ) : (( )) : (( ... )) .

[illegible]

---

(1) بفتح الذال المعجمة المشددة كما في ( المشتبه ) للذهبي ، وقال : (( من أئمة الملكية .... )) . ولم ترد هذه النسبة في ( أنساب السمعاني ) ، ووقع في ( تاريخ الخطيب ) : (( ابن المعدل )) بالدال المهملة ، وهو تصحيف . ن

[1] أحمد بن نصر الذراع – يأتي في ترجمة محمد بن جعفر الراشدي .

.

.

.

[1] () بشار بن قيراط . يأتي في ترجمة أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم .

69- حبيب بن أبي حبين كاتب مالك . فـي ( تاريـخ بغـداد ) ( 13/396 ) من طريق (( الأبار حدثنا أبو الأزهر النيسابوري حدثنا حـبيب كـاتب مالـك بـن أنس عن مالك ... )). قال الأستاذ ص 106 يقول عنه داود : من أكذب الناس ، وقال ابن عدي : أحاديثه كلها موضوعة ، وقال أحمد : ليس بثقة ، وقال ابـن حبان : يروي عن الثقات الموضوعات )) .

[illegible]

[1] حديث بن عبد الرحمن أبو عمرو ، يأتي مع محمود بن إسحاق .

[2] أقول : من المعروف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يرخص في شرب النبيذ ، فيكون هو سلف أبي علي في ذلك فكيف يجعل الكوثري ذلك طعناً في أبي علي ، ثم ينسى أنه يصيب به إمامه ؟ ! ن

[illegible]

[1] الحسن بن زياد اللؤلؤي ، يأتي في ترجمة محمد بن سعد العوفي .

[1] () قلت : وأولاده الذهبي في ( تذكرة الحفاظ ) 2 / 94 ووصفه ب (( الإمام محدث مكة .. ورحل إلى عبد الرزاق فأكثر وصنف وتعب في هذا العلم ، قال إبراهيم بن أرومة : بقي اليوم في الدنيا ثلاثة : الدهلي بخرا سان ، وابن الفرات باصبهان ، والحلواني بمكة )) . ن

-- ((  )) : ( / ) . ( ) --

-- ((  )) : ( / ) . ( ) --

[1] انظر ترجمة (( محمد بن حبان )) .

[1] في ( اللسان ) (( قد رواه الأعمش أيضاً عن مالك بن سعير )) خطأ .

[1] حسين بن محمد بن أيوب الذارع . أنظر ترجمة عبد الله بن محمد العتكي .

[2] حماد بن إسحاق بن إبراهيم الموصلي . مر في ترجمة أبيه .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[1] خلف بن بيان يأتي في ترجمة محمد بن الحسين بن حميد .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

))  (( )  (( .

: ((  ))  : (( .... ))

.

: ! .

( ) .

: ! ((  ))

[1] يأتي ترجمته وقد حصل إلى العراق وهدد بالقتل ثم أودع السجن حتى مات .

[2] قصته معروفة .

[3] حمل من مصر في القيود والأغلال ثم أودع السجن مقيداً إلى أصاف ساقيه مغلولة يداه إلى عنقه إلى أن مات .

[1] سلم بن الباهلي . لم أجده - سلم بن عبد الله - يأتي في سليمان بن عبد الله .

[2] سليم بن عيسى راجع ( الطليعة ) ص 83 – 85 . سليمان بن حسان الحلي . راجع ( الطليعة ) ص 74 .

وكان منقطعاً إلى خدمة الرشيد وآله ، وكثير من هذا الضـرب وممـن هـو أولى بالاشتهار منه لا نكاد نعرف عنهم شيئاً كما يأتي في ترجمة أبـي جـزي ، ومثل هذا لا مانه أن تكون له دالـة تجرئـه علـى الكلام فـي مجلـس الرشـيد . وعلى كل حال فليس هو ممن يثبت بروايته خبر فان كان هناك ما يدفع صـحة خبره كما يقول الأستاذ فالحمـل عليـه ، ولا مسـوغ للحكـم علـى السـند بـأنه مركب ، كما زعم الأستاذ . وراجع ( الطليعة ) ص 27- 28 و 93 – 64 .

109-صالح بن أحمد . راجع ( الطليعة ) ص 12 ـ 18 . ووقع في آخر السطر السابع من صفحة 13 (( أن )) والصواب (( ألاّ )) ويزاد بعد السطر الثالث عشر هذه العبارة (( والظاهر أنه جيء به إلى بغداد طفلا أو ولد بها فإن في ترجمته من ( تاريخ بغداد ) ذكر جماعة من شيوخه وكلهم عراقيون من أهل بغداد والبصرة ونواحيها أو ممن ورد على بغداد ، وسماعه منهم قديم فمن شيوخه البغداديين يعقوب الدورقي المتوفى سنة 202 ويوسف بن موسى القطان المتوفى سنة 253 ، ومن البصريين محمد بن يحيى بن أبي حزم القطعي المتوفى سنة 253 وصرح الخطيب في ترجمة فضلك الرازي بان أبي مقاتل بغدادي ، فلا شأن له من جهة السماع بهمذان ولا بهراة )) ويبدل السطر الرابع من صفحة 15 بكلمة (( بست وأربعين )) فان محمد بن عيسى بن عبد العزيز قتل سنة 430 كما في ترجمته من ( تاريخ بغداد ) ج 2

ص 406 وسقط هناك لفظ (( عبد )) خطأ كما لا يخفى وإن حاول الأستاذ أن يشكك فيه لإفلاسه ، وفي ( تاريخ بغداد ) 1 / 214 (( أخبرنا أبو منصور محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزار بهمذان قال سمعت أبا الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميم الحافظ يقول ... )) . ووقعت في الترجمة من ( الطليعة ) أخطأ مطبعية لابأس بأن أشير إليها هنا .

[1] قلت : في هذا العطف نظر ، وأظنه من عنديات الكوثري ككثير غيره مما سبق ! فقد قال الحافظ السخاوي في (( المقاصد الحسنة )) ( ص 392 رقم الحديث 1044 ) وقد ساقه من طريق عدة من أبناء أصحاب رسول الله عن آبائهم دنية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : (( ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو ... فأنا خصمه يوم القيامة )) . قال الحافظ : (( وسنده لا باس به ولا يضره جهالة من لم = يسمح من أبناء الصحابة ، فانهم عدد ينجبر به جهالتهم )9 . ومع ذلك فلا يزال اعتراض المؤلف على الكوثري قائماً في قوله : (( وما مستندهم في تلك النسبة ؟ )) . ن .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[1] () طاهر بن محمد . راجع ( الطليعة ) ص 79 .

(1) كذا الأصل ولعل الصواب ( مع ) . ن

(2) بمد الألف وفتح الباء الموحدة أو سكونها وضم النون نسبة إلى ( ابنوس ) نوع من الخشب البحري . ن

[1] (1) كذا الأصل ، ولعله سبق قلم المؤلف ، والصواب ابن عبد الحكم ، كما يدل عليه السياق .
ن

فقد كان أعلم الجماعة بالحديث وأقدمهم صحبة للشافعي ، ورفيقه في سفره ، وكان قرشياً مكياً كالشافعي ، فأخصيته به واضحة . والمجاهرة قد وقعت . وذاك الاختلاف كان في حياة الشافعي كما هو صريح في القصة . وغرامة البويطي ألف دينار لا شأن للحميدي بها ، ولا لاختلاف الأصحاب ، فإن الأستاذ إنما أخذ مما في ( توالي التأسيس ) : (( قال زكريا الساجي : سمعت إبراهيم بن زياد يقول سمعت البويطي يقول : لما مات الشافعي اجتمعنا في موضعه جماعة من أصحابه فجعل أصحاب مالك يسعون بنا عند السلطان حتى بقيت أنا ومولى الشافعي ، ثم صرنا بعد نجتمع ونتألف ثم يسعون بنا حتى نتفرق ، فلقد غرمت نحواً من ألف دينار حتى تراجع أصحابنا وتألفنا )) . فغرامة الألف كانت للسعي في إنقاذه من تحبسه الأمراء أو تنفيه من الأصحاب ، فإن كان هناك برطيل فللأمراء وأشياعهم . وزعم أن البويطي رشا الحميدي حتى شهد له زوراً بهتاناً عظيم لا يضر في الدنيا والآخرة غلا مختلقه . وزعم أن هوى الحميدي كان مع البويطي مخلوق آخر ولو كان للهوى مدخل لكان هواه مع ابن
عبد الحكم صديقه ومضيفه ، وكان آل عبد الحكم أهل الكلمة والمكانة والثروة بمصر ، لا يكاد يذكر البويطي في ذلك بالنسبة إليهم . وزعم التقارب في المنزع خلاف الواقع فإن الحميدي كان محدثاً قبل كل شيء والبويطي كان فقيهاً قبل كل شيء وبُعد البويطي عن الغوص مخلوق آخر فقدكان الشافعي يحيل عليه بالفتوى في حياته وإن كان أقل مخالفة له من المزني ، والمزني لم يكن عند وفاة الشافعي يحيل عليه بالفتوى في حياته وإن كان أل مخالفة له من المزني ، والمزني لم يكن عند وفاة الشافعي في حد أن يصلح لخلافته كما يعلم من قول الشافعي له : (( وليأتين عليك زمان ... )) وكانت سنه عند وفاة الشافعي دون الثلاثين وكأنه إنما صحب الشافعي بأخرة فإنه استعان على ما فاته عن الشافعي بكتاب الربيع كما مر في ترجمة الشافعي . فأما ابن عبد الحكم فكان دون ذلك بكثير كما يعلم مما مر .
ولم ير الأستاذ في تخرصاته بعد عنائه الطويل ما يغتر به عاقل فأردف ذلك بحاشية علقها على ص 131 أعاد فيها بعض ما تقدم وحاول الاستنساخ على ذلك الأسلوب فلا أطيل بذكر ذلك وما عليه ، لكن زاد فيها ما قيل : أن البويطي لما حبس قال: (( بريء الناس من دمي إلا ثلاثة حرملة والمزني وآخر )) . وقال بعضهم أنه أراد بالآخر ابن الشافعي . فالحكاية ذكرها السبكي بقوله : (( قال أبو جعفر الترمذي فحدثني الثقة عن البويطي أنه قال ... )) ولا أدري كيف سندها إلى أبي جعفر ومن شيخ أبي جعفر أثقة كان حقاً

أم لا ، أسمع من البويطي أم بلغه عنه ، والحكاية منكرة ، لأن ألئك الثلاثة إن كانوا سعوا به كما قيل فالمباشر لترحيله من مصر وتقييده وحبسه غيرهم فكيف يبرئ المباشرين لظلمه دون الساعين ؟ وأيضاً فلا موضع للسعي لأن قضاة مصر الحنفية الجهمية كانوا يتبعون كل من عرف بعلم أو فقه فيكرهونه على القول بخلق القرآن وشمل ذلك جميع علماء الشافعية والمالكية بمصر . وأشبه ما تحمل عليه الحكاية إن صحة هو أن يكون الجهمية حينئذ إنما كانوا يتعرضون لمن جاهر بالإنكار عليهم وأعلن منابذتهم وتضليلهم ، وكان البويطي يؤثر عدم المجاهرة فجاهر أولئك الثلاثة فأدى ذلك إلى قبض الجهمية على البويطي باعتبار أنه رئيس الجماعة والمعروف عن أولئك الثلاثة عقيدة أهل السنة .

وكأن الأستاذ يقيس أصحاب الشافعي على أصحاب أبي حنيفة إذا كذب أبو يوسف محمداً تكذيباً صريحاً فيما يرويه عنه ما في كتب الحنفية كـ ( شرح السير الكبير ) ج 1 ص 3 إذ ذكر الوشحة التي كانت بين أبي يوسف ومحمد ثم قال : (( وسببها الخاص ما يحكى أنه جرى ذكر محمد رحمه الله في مجلس الخليفة فأثنى عليه الخليفة فخاف أبو يوسف أن يقربه فخلا به وقال :أترغب في قضاء مصر ؟ فقال محمد :ما غرضك في هذا ؟ فقال : قد ظهر علمنا بالعراق وأحب أن يظهر بمصر . فقال محمد : حتى أنظر . وشاور في ذلك أصحابه فقالوا له : ليس غرضه قضاؤك ولكن يريد أن ينحيك عن باب الخليفة . ثم أمر الخليفة أبا يوسف أن يحضره مجلسه ، فقال أبو يوسف : إن به داءً لا يصلح معه لمجلس أمير المؤمنين . فقال : وما ذاك ؟ قال : به سلس البول بحيث لا يمكنه استدامة الجلوس . فقال الخليفة: فأذن له بالقيام عند حاجته . ثم خلا بمحمد رحمه الله وقال : إن أمير المؤمنين يدعوك ، وهو رجل ملول فلا تطل الجلوس عنده ، وإذا أشرت إليك فقم ... ولما مات أبو يوسف رحمه الله لم يخرج محمد رحمه الله في جنازته )) .

لكن الفرق يا أستاذ واضح كان إمام أبي يوسف ومحمد مجلس الرشيد وملاذ الدنيا وبدر الدنانير وتخوت الثياب وغير ذلك ، ولم يكن أمام البويطي شيء من ذلك ، إنما أمامه مخالفة المالكية والجهمية والدولة واحتاج أن ينفق من صلب ماله وقوت عياله حتى ختم الله له على أيدي أصحابك بالحسنى وزيادة .

من ثناء الأئمة على الحميدي قال الإمام أحمد (( الحميدي إمام )) وقال أبو حاتم : (( هو أثبت الناس في ابن عيينة، وهو رئيس أصحابه ، وهو ثقة إمام )) وقال يعقوب بن سفيان : (( ثنا الحميدي وما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه )) .

فأما شدة الحميدي على أبي حنيفة فاضطره إليها ما بلغه عنه مما ذكر بعضه في الترجمة وقد صرح الاستاذ نفسه ص 36 في بعضها أنه كفر صرخ ، وتلك الحكاية سمعها الحميدي من حمزة بن الحارث بن عمير يرويها عن أبيه أنه سمعها من أبي حنيفة . وقد روى رجاء بن السندي – وقد تقدمت ترجمته – عن حمزة بن الحارث عن أبيه نحوها كما في الترجمة ، وحمزة ثقة عندهم وكذلك أبوه عند القدماء كما تقدم في ترجمته فكان ثقة عند الحميدي ، فكان

عند الحميدي أن الحكاية صحيحة . وسمع الحميدي أبا صالح الفراء وهو محبوب بن موسى يحدث عن الفزاري وهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث قال : قال أبو حنيفة : (( إيمان آدم وإيمان إبليس واحد ... )) وقد قال عثمان بن سعيد الدارمي : ثنا محبوب ين موسى الأنطاكي قال : سمعت أبا إسحاق الفزاري يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : (( إيمان أبي بكر الصديق وإيمان أبي بكر واحد ... )) وقد مرت ترجمة الفزاري ، وتأتي ترجمة عثمان وحبوب . وكان عند الحميدي أن هذه الحكاية صحيحة أيضاً . ومن تدبر الترجمة علم أنه كان عند الحميدي حكايات أخرى قد سمعها ممن هو عنده ثقة وبهذا يتبين للعالم العاقل أن الحميدي إن كان مخطئاً فهو معذور مأجور إن شاء الله تعالى . وقد عذر أهل السنة بعض من قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه وجاهر بسبه ولعنه ، فإن كان الحميدي مخطئاً فهو أولى وأجدر بأن يعذر ويؤجر .

فإن قيل فكذلك ينبغي أن تعذروا الكوثري وإن اعتقدتم خطأه .

قلت : أما في خطائه الذي يعذر به فحباً وكرامة ، وأما ما زاد على ذلك ، فقد جعل الله لكل شيء قدر !

122- عبد الله بن سعيد في ( تاريخ بغداد ) 13/380 من طريق أبي بكر الشافعي((حدثني عمر بن الهيثم البزاز أخبرنا عبد الله بن سعيد – بقصر ابن هبيرة – حدثني أبي أن أباه أخبره أن ابن أبي ليلى كان يتمثل ... )) قال الأستاذ ص 60 (( إن كان أبا عباد المقبري... وإن كان أبا سعيد الأشج .. وإن كان غيرهما كان مجهولاً هو وأبوه وجده )).

أقول : ما هو بأحدهما . والله أعلم .

123- عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر بن أبي داود السجستاني . في ( تاريخ بغداد ) 13/383 عنه أنه قال لأصحابه (( ما تقولون في مسألة ... )) قال الأستاذ ص 68 (( كذبه أبوه وابن صاعد وإبراهيم ابن الأصبهاني وابن جرير وهو ناصبي مجسم خبيث روى أخلوقة التسلق عن الزهري كذباً وزوراً ، وقد شهد عليه بذلك شهود عدول هم الحفاظ محمد بن العباس الأخرم وأحمد بن علي بن الجارود ومحمد بن يحيى بن منده وكاد أن يراق دمه في أصبهان بيد أميرها أبي ليلى لولا سعي بعض الوجهاء ممن كان يجل أباه في استنقاذه بالطعن في أمثال هؤلاء الشهود . وهذا حاله وإن راج على من لم يعرف دخائله. [illegible] )) .

[illegible] : [illegible] ( [illegible] ) [illegible] ( [illegible] ) : (( [illegible] ( [illegible] ) : [illegible] [1] [illegible] ( [illegible] )

---

[1] ([1]) وفي مخطوطة الظاهرية من (( كامل ابن عدي )) ( 228/2 ) :(( ... سمعت أحمد بن محمد بن عمرو بن عيسى كركرة يقول : سمعت علي بن الحسين ... )) . وهي نسخة جيدة عتيقة لولا أن فيها خرما . ن

[illegible]

(1) ما بين القوسين من كلام المصنف رحمه الله كبيان لعبارة ابن عدي التي اختصرها الذهبي ، وقد كاد المصنف أن يوافق عبارة ابن عدي فإن لفظها في ( الكامل ) : (( ولولا شرطنا في أول الكتاب أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرته في كتأبي هذا ... )) . ن

[illegible]

1 ([1]) قد ثبتت هذه القصة من طرق ذكرت أكثرها في (( إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل )) رقم ( 2419 ) وقد أوشك على التمام ، يسر الله إتمامه بمنه وكرمه . ن

[1] (1) كذا الأصل ، وهو لغة في جعل الضاد ظاء وخاصة في الشعر . ن

1 (1) عبد الله بن عثمان . الصواب عبد الله بن عمر . يأتي

2 (1) عبد الله بن علي المديني . راجع ( الطليعة ) ص 69 - 70 .

[illegible] [1] .

[illegible]- [illegible] ( [illegible] ) ( [illegible]/[illegible] ) :

[illegible] (( [illegible] )) .

[illegible] ... [illegible] (( [illegible] )) .

[illegible] ( [illegible] ) . [illegible] ( [illegible] ) [illegible] ( [illegible] ) .

[illegible] ( [illegible] ) [illegible] ( [illegible] ) [illegible] (( [illegible] )) [illegible] .

[1] () كذا الأصل ، والظاهر أن المصنف لم يتذكر جيداً نتيجة الاجتماع ، فأحب التأكد منها بسؤال المخبر فلم يتيسر له ذلك ، حتى جاءه الموت . رحمه الله تعالى .

[illegible]

[1] () كذا قال الأستاذ ، وقال : (( وقع في الطبعات الثلاث بدل ( الفراهيناني ) ( الفرهياني ) وهو غلط )) كذا قال ، وفراهينان من قرى مرو ليس منها هذا الرجل ، وإنما هو من فرهاذان فيقال له : (( الفرهاذاني )) على الأصل و (( الفرهياني )) على التغيير كما في ( معجم البلدان ) . ( المؤلف ) قلت : ونحوه في (( اللباب )) وذلك مما يؤكد غلط الكوثري . ن

[1] عبد الله بن محمد بن عثمان المزني الحافظ المعروف بابن السقاء راجع ( الطليعة ) ص 48-49 وراجع ( تذكرة الحفاظ ) ج 3 ص 231 .

[illegible]

[2] انظر ما يأتي في ترجمة عبيد الله بن عبد الكريم .

1 عبد الرحمن بن داود بن منصور . راجع ( الطليعة ) ص 90 – 91 : عبد الرحمن بن عبد الله بن راشد أبو الميمون البجلي تقدم في ترجمة تمام .

2 قلت : وكذلك في مخطوطة الظاهرية من ( طبقات المحدثين بأصبهان )) ( ق 73/2 ) .

[1] عبد الرحمن بن مالك بن مغول . تقدم في ترجمة الصقر .

.! [illegible]
(( [illegible]
[illegible]
(( ... [illegible]
[illegible]
.
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[1] أخرجه مسلم في ( صحيحة ) من حديث أبي هريرة مرفوعاً . ن

[1] عبد الرحمن بن هانئ أبو نعيم البجلي . في ترجمة ضرار بن صرد .

146- عبد الملك بن قريب الأصمعي . ذكر الأستاذ ص 24 ما حكى عن الأصمعي في قول العبي (( لا تعقل العاقلة .... )) وأن الأصمعي قال : (( كلمت أبا يوسف بحضرة الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته )) فقال الأستاذ ص 25 : (( لا نقيم لكلامه وزنا فان كنت لا تكفي بما في الكتب المؤلفة في الضعفاء من قول مثل أبي زيد الأنصاري فيه : فعليك بكتاب التنبيهات على أغاليط الرواة لأبي القاسم علي بن حمزة البصري لتطلع على أغلاط هذا المتقعر وكلام الناس في أمانته في النقل )) وذكر الأستاذ ص 54 عن ( تاريخ بغداد ) حكاية من طريق الأصمعي فقال : (( كذبه أبو زيد الأنصاري وذكر علي بن حمزة .... ورماه بأمور تؤيد رأي أبي زيد فيه وليس بقليل ما ذكره الخطيب من نوادره ومن جملة نوادره أن الأصمعي لما توفي سنة 215 قال أبو قلابة الجرمي في جنازته : ... )) فذكر البيتين .

أقول : أما الحكاية الأولى فمسألة لغوية قد ذكرتها في الفقهيات . والحكاية الثانية لم ينفرد بها الأصمعي ومعناها مشهور إن لم يكن متواترا .
وأما ما روى عن أبي زيد فلم يصح . كما أوضحته في ( الطليعة ) ص 82 – 83 . ولو صح لما أوجب جرحا لأنه لم يفسر ويحتمل أن يراد به النسبة إلى الخطأ والغلط كما ذكره الأستاذ ص 163 ويؤيده أنه كان بين أبي والأصمعي منافسة دنيوية واختلاف في الاعتقاد مع أن بعض أئمة الحديث تكلم في أبي زيد كما تراه في ترجمته من ( التهذيب ) والأصمعي وثقه الأئمة كما يأتي .
وقال الأستاذ في ( الترحيب ) : (( وأما الأصمعي فقد وثقه غير واحد في الحديث وأما أخباره ونوادره المدونة في الكتب ففيها كثير مما يرفض وقد قال أبن أخي الأصمعي عبد الرحمن بن عبد الله وقد سئل عن عمه : هو جالس يكذب على العرب . وقال أبو رياش : كان الأصمعي مع نصبه كذبا . وقال : سأله الرشيد : لم قطع علي يد جدك أصمع ؟ فقال : ظلما يا أمير المؤمنين . وكذب عدو الله . إنما قطعه في سرقة . وأطال أبو القاسم علي بن حمزة .... ومما قال : كان مجبرا شديد البغض لعلي كرم الله وجهه . وتكذيبه ليس بمنحصر فيما يروي عن أبي زيد الأنصاري )) .
أقول : كان الأستاذ يحسب الكلام في الأصمعي كما قالت الأعراب :
قد هدم اليربوع بيت الفارة فجاءت الزغب من الوباره وكلها يشتد بالحجارة
من عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي يا أستاذ ؟! وهل عرفه الناس إلا بكلمات يرويها عن الأصمعي ؟ ولعلها إن صحت الكلمة عنه كلمة قالها في صباه وهو يلعب مع الأطفال فاستظرفت من ذاك الصبي فنقلت . وأما أبو رياش فمن أبو رياش ؟ اذكروه بأكثر من أنه كان حفظه للأشعار ؟ أو أنه كان يتشيع أو أنه كان وسخا دنسا إلى الغاية وهل يحتج بكلامه في أصمعي عاقل ؟ ولمعرفتنا بحاله لا نطالبك بتصحيح النقل عنه وكان بعد الأصمعي بزمان طويل .
أما علي بن حمزة فمعدود من علماء اللغة بينه وبين الأصمعي زمان طويل حده أن يقبل منه تخطئة من قبله إذا أقام الحجة . وقوله : (( إن الأصمعي كان مجبرا )) دليل على أنه هو كان قدريا والقدرية تسمى أهل السنة (( مجبرة )) وقوله : (( شديد البغض لعلي كرم الله وجهه )) قول لا حجة عليه ولا نعلم عن الأصمعي شيئا يثبت عنه يسوغ أن ينسب لأجله إلى النصب .
ودونك ثناء الأئمة على الأصمعي قال الأمام الشافعي بعد أن فارق بغداد : (( ما رأيت بذلك العسكر أصدق لهجة من الأصمعي )) فتدبر هذه الكلمة وأنظر من كان ببغداد من الأكابر الذين رآهم الشافعي بها .
وقال أبو أمية الطرطوسي : (( سمعت احمد ويحيى يثنيان على الأصمعي في السنة . قال : وسمعت على بن المديني يثني عليه )) وقال عباس الدوري : قلت لابن معين : أريد الخروج إلى البصرة فعمن أكتب ؟ قال : عن الأصمعي فهو صدوق )) وقال أبو داود : (( صدوق )) وقال نصر بن علي : (( كان الأصمعي يقول لعفان ك اتق الله ولا تغير حديث رسول الله

صلى الله عليه وسلم بقولي )) قال نصر بن علي : (( كان الأصمعي يتقي أن يفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يتقي أن يفسر القرآن )) وذكره ابن حبان في ( الثقات ) وقال : (( ليس فيما يروي عن الثقات تخليط إذا كان دونه ثقة )) .

أقول : وتجد في كتب اللغة ومعاني الشعر مواضع كثيرة يتوقف عنها الأصمعي وذلك يدل على توقيه وتثبته . وكأن ابن جني أشار إلى كلام علي بن حمزة إذا قال في ( الخصائص ) :

(( وهذا الأصمعي وهو صناجة الرواة والنقلة وإليه محط الأعباء والثقفلة ، ومنه يجنى الفقر والملح ، وهو ريحان كل مغتبق ومصطبح ، كانت مشيخة القراء وأمائلهم تحضره وهو حدث لأخذ قراءة نافع عنه ، ومعلوم قدر ما حذق من اللغة فلم يثبته لأنه لم يقو عنده غذ لم يسمعه ... فأما إسفاف من لا علم له وقول من تمسك به أن الأصمعي كان يزيد في كلام العرب ويفعل كذا ويقول كذا ، فكلام معفو عنه غير معبوء به ولا متقدم في مثله حتى كأنه لم يتأد غليه توقفه عن تفسير القرآن وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وتحرزه من الكلام في الأنواء )) .

وأما قول الأستاذ : (( ومن جملة نوادره أن الأصمعي لما توفي .. )) فهذا من العجائب كيف تكون من نوادر وقد مات ؟ ! أو لم يستطع الأستاذ تخلصاً إلى ذينك البيتين اللذين هجي بهما الأصمعي بعد موته لتعطش الأستاذ إلى ذكرهما ؟ والحكاية من رواية أبي العيناء وحاله معروف يأتي له ذكر في ترجمة الأمام مالك مع أن تمام الحكاية :

(( قال أبو العيناء : وجذبني من الجانب الآخر أبو العالية الشامي فانشدني :

لله در بنات الدهر إذ فجعت  بالأصمعي لقد أبقت لنا أسفا

عش ما بدا لك في الدنيا فلست ترى  في الناس منه ولا من علمه خلفاء

لم أورد هذه التتمة منكراً على الأستاذ إعراضه عنها . ولكن كان الأجدر به وهو يعلم أن هذه تمام الحكاية أن يعرض عن أولها يكون – أو لئلا يقال أنه – ممن يرضيه القول والزور الفاجر ويسخطه القول الصادق البار . هذا وقد كان الأصمعي أوائل أمره يخالط الخلفاء والأمراء ثم انقطع عن ذلك ولزم بيته ومسجده حتى أن المأمون الخليفة حرص جهده على أن يصير الأصمعي إليه فأبى ، فكان المأمون يجمع المسائل ثم يبعث بها إلى الأصمعي بالبصرة ليجيب عنها . وليس للأصمعي ذنب إلا أنه من أهل السنة . والله المستعان .

147-عبد الملك بن محمد أبو قلابه الرقاشي . في ( تاريخ بغداد ) 13 / 423 من طريق الأصم (( حدثنا أبو قلابة الرقاشي حدثنا أبو عاصم قال : سمعت سفيان الثوري بمكة وقيل له : مات أبو حنيفة . فقال : الحمد لله الذي عافانا مما ابتلى به كثيراً من الناس )) ومن طريق الصم أيضاً :

(( حدثنا محمد بن علي الوراق حدثنا مسدد قال : سمعت أبا عاصم يقول : ذكر عند سفيان موت أبي حنيفة فما سمعنه يقول : رحمه الله ، ولا شيئاً ، قال : الحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به )) . قال الأستاذ ص 169 : (( أبو قلابة الرقاشي كثير الخطأ في الأسانيد والمتون على ما نقله الخطيب عن الدارقطني )) .

أقول : قال الدارقطني : (( لا يحتج بما تفرد به ، بلغني عن شيخنا أبي القاسم ابن بنت منيع ( هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي تقدمت ترجمته ) أنه قال : عندي عن آبي قلابة عشرة أجزاء ما منها حديث مسلم ، إما في الإسناد وإما في المتن ن كان يحدث من حفظه فكثرت الأوهام فيه )) ولا حاجة بنا ولله الحمد إلى مضايقة الأستاذ بان نقول : أنت لا تثق بالبغوي فليس لك أن تعول عليه هنا . بل نقول ك قال ابن جرير : (( ما رأيت أحفظ منه )) .

وقال مسلمة بن قاسم عن ابن الأعرابي : (( ... ما رأيت أحفظ منه وكان من الثقات ... )) .

قال مسلمة : (( وكان رواية للحديث مثقفاً ثقة ... )) وقال أبو داود : (( رجل صدق أمين مأمون كتبت عنه بالبصرة )) وقال ابن خزيمة : (( ثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد )) .

فاتضح أن أبا قلابة كان ثقة متقناً إلا أنه تغير بعد أن تحول إلى بغداد ، وفيها سمع منه البغوي . فإن كان الأصم منه بالبصرة ثبتت الحكاية ن ولآلا فقد تابعه عليها جبل من الجبال كما رأيت [1] قال البخاري في ( صحيحه ) في (( باب من اين يخرج من مكة )) : (( كان يقال ك هو مسدد كاسمه ... سمعت يحيى بن معين يقول ك سمعت يحيى بن سعيد يقول : لو أن مسدداً أتيته في بيته لاستحق ذلك ، وما أبالي كتبي كانت عندي أو عند مسدد )) .

148- عبد المؤمن بن خلف أبو يعلي التميمي النسفي الحافظ . ذكر الأستاذ ص 187 أن الخطيب روى من طريقة عن صالح بن محمد بن جزرة الحافظ كلاماً في الحسن بن زياد اللؤلؤي فقال الأستاذ : (( عبد المؤمن ليس ممن يصدق فيه لأنه كان ظاهرياً طويل اللسان على أهل القياس )) .

أقول : قد سلف في القواعد أن المخالفة في المذهب لا ترد بها الرواية ، كالشهادة ، وهذا ما لا أرى عالماً يشك فيه . ومن حكم له أهل العلم بالصدق والأمانة والثقة فقد اندفع عنه أن يقال : (( لا يصدق في كذا )) اللهم إلا أن تقام الحجة الواضحة على أنه تعمد كذباً صريحاً فيزول عنه اسم الصدق والأمانة البتة . والأستاذ يمر بالجبال الرواسي فينفخ ويخيل لنفسه وللجهال أنه أزالها أو جعلها هباء . والذي جرأه على ذلك كثرة الأتباع وغربة العلم وما لا احب ذكره . والله المستعان .

عبد الواحد بن برهان العكبري . هذا الرجل روى عن الخطيب أشياء تتعلق برواة الحديث ، ومن جملة ذلك ما تقدم في ترجمة عبد العزيز بن الحارث أبي الحسن التميمي وما يأتي في ترجمة عبيد الله بن محمد بن بطة العبكري . فاعترضه ابن الجوزي فقال في ترجمة آبى الحسن : (( هذا العبكري لا يعول على قوله فإنه لم يكن من أهل الحديث والعلم ، إنما كان يعرف شيئاً من الحديث . وكذلك ذكر عنه الخطيب ن وكان أيضا معتزلياً يقول : إن الكفار لا يخلدون في النار )) وذكر نحو ذلك في ترجمة ابن بطة ثم قال: فمن كان اعتقاده يخالف إجماع المسلمين فهو خارج عن الإسلام فكيف

---

[1] يعني مسدداً وهو ابن مسر هد . ن .

يقبل جرحه ؟ وقال محمد بن عبد الملك الهمذاني كان ابن برهان يميل إلى المرد ويقبلهم )) وقال في ترجمة عبد الواحد من ( المنتظم ) ج 8 ص 236 (( كان لا يغطي رأسه ن وذكر محمد بن عبد الملك : كان ابن برهان يميل إلى المرد الصباح ويقبلهم من غير ريبة . وقوله : من غير ريبة . أقبح من القبيل ، لأن النظر إليهم ممنوع منه إذا كان بشهوة فهل يكون التقبيل حنفياً قرأ اللغة واخذ الكلام من آبي الحسين البصري .

قلت : وقد بالغ محمد بن عبد الملك الهمذاني في ( تاريخ ) فقال : كان يمشي مكشوف الرأس وكان يميل إلى المردان من غير ريبة ، ووقف مرة على مكتب عند خروجهم فاستدعى واحداً واحداً فيقبله ويدعو له ويسبح الله فرآه ابن الصباغ فدس له واحداً قبيح الوجه فأعرض عنه وقال : يا أبا نصر أنه سمع من أبي عبد الله ابن بطة وغيره إلا أنه لم يرو شيئاً وكان مضطلعاً بعلوم كثيرة منها النحو واللغة ومعرفة النسب والحفظ ليام العرب وأخبار المتقدمين وله إنس شديد بعلم الحديث )) .

أقول : فقد كان ابن برهان على بدعته م، آهل العلم والزهد والمنزلة بين العلماء ومحمد بن عبد الملك الهمذاني لا أعرف ما حاله ؟ وقد ذكر ابن حجر أنه بالغ . وقد تصرف ابن الجوزي في عبارة الهمذاني ففي موضع زاد فيها (( ويقبلهم 99 وحذف (( من غير ريبة )) وفي موضع زاد (( الصباح فيقبلهم )) وإنما أخذ الصباحة والتقبيل من قصة المكتب . وقد كان ببغداد في ذاك العصر عدد كثير من مشاهير العلماء ما منهم إلا من يخالف عبد الواحد في العقيدة والمذهب أو أحدهما . وكان عبد الواحد على غاية الصيانة ذكروا أنه (( لما ورد الوزير عميد الدين إلى بغداد استحضر فأعجبه كلامه فعرض عليه مالاً فلم يقبله فأعطاه مصحفاً بخط ابن البواب وعكازة حملت إليه من الروم فأخذهما فقال له ابو علي ابن الوليد المتكلم : أنت تحفظ القرآن وبيدك عصا تتوكأ عليها فلم تأخذ شيئاً فيه شبهة ؟ فنهض ابن برهان في الحال قاضي القضاة ابن الدامغاني وقال له : لقد كدت اهلك حتى نبهني أبو علي ابن الوليد وهو اصغر سناً إليه )) فما كان في ذاك الجم الغفير من أهل العلم من ينكر علي ابن برهان ما نسبه ابن الجوزي إليه ؟ !

وما كان فيهم من يعيبه بذلك الشاذة من ذاك الهمذاني ؟ وليس المقصود رد كلمة الهمذاني وإنما المقصود تجريدها عما فيها من المبالغة التي أشار إليها ابن حجر ك فاقول : كانت المكاتب في ذاك العصر خاصة بالأطفال إنما هي لتعليم القراءة والكتابة فأما ما زاد عن ذلك من العلم فكان محله الجوامع والمساجد ومجالس العلماء في بيوتهم والمدارس الكبيرة ، فمر على ما يقول الهمذاني ابن برهان مع جماعة من أهل العلم وغيرهم فيهم الإمام أبو نصر الياغ الشافعي بمكتب من مكاتب الأطفال فصادف وقت خروجهم فأخذ ابن برهان يقبلهم ويدعو لهم تنشيطاً لهم ورجاء أن يصيروا رجالاً صالحين فمازحه ابن الصباغ قدم إليه واحدا منهم قبيح الصورة فاعرض عنه ابن برهان علكاً بأنه لا مجال هناك لأدنى ريبة ولو كان هناك مجال لريبة لكان الظاهر أن يقبل ذاك القبيح كغيره . وأي عقل يميز أن يكون فيما جرى شيء من الريبة ويقره الحاضرون من أهل العلم وغيرهم ويقتصر ابن الصباغ

على تلك الملاطفة ظ فأما آهل بغداد المخالفون لابن برهان في العقيدة أو المذهب أو كليهما فلم يروا فيما جرى ما يسوغ أن يعاب به ابن برهان . وأما ذلك الهمذاني فدعته نفرته عن ابن برهان لمخالفته في العقيدة والمذهب إلى أن عبر بقوله ك (( يميل إلى المردان )) فنازعه واعظ الله تعالى في قلبه فدافعه بقوله : (( من غير ريبة )) وذكروا قصة المكتب فجاء ابن الجوزي فصنع ما تقدم ، ولا أدري ما صنع سبطه ، فإنه كثير التصرف في مثل هذا ، فوقع التزيد في الحكاية كما تراه في ( بغية الوعاة ) وغيرها . أما العقيدة فذكروا أن ابن برهان كان معتزلياً ولا أدري ما الذي كان يوافق فيه المعتزلة، فأما قوله بأن الكفار لا يخلدون في العذاب ، فهي مسالة مشهورة ولو رأى علماء بغداد أن قول ابن برهان فيها مخرج عن الإسلام لسعوا في إقامة الحد عليه فما بالهم أعرضوا عن ذلك وكانوا يجلون ابن برهان ويحترمونه ؟ نعم . ابن برهان يوثقه أحد فيما نعلم ، ومن المحتمل أنه كان يهم فيما يرويه من الحكايات أو يبنى على الظن ، فحقه آن لا تقوم الحجة بما ينفرد به ولكنه يذكر في المتابعات والشواهد كما صنع الخطيب . والله الموفق .

149-عبد الوارث بن سعيد أبو عبيده الثوري . في ( تاريخ بغداد ) ( 13 / 388 ) عنه حكايتان في رد أبي حنيفة حديث (( أفطر الحاجم والمحجوم )) بقوله : (( هذا سجع )) ورده قولاً لعمر بن الخطاب في الولاء بقوله " (( هذا قول شيطان )) بقوله: (( هذا سجع )) ورده قولاً لعمر بن الخطاب في الولاء بقوله : ((هذا قول شيطان)) قال الأستاذ في حاشية ص 81 : (( قدري كما ذكره الخطيب في ( الكفاية ) وقدرية البصرة في غاية من الانحراف عن أبي حنفية لكثرة هبوطه البصرة للرد عليهم في مبدأ آمره )) . أقول : هبوط ابي حنيفة البصرة للمخاصمة في القدر لم يثبت ، وقول عبد الوارث بالقدر في ثبوته نظر ، قال ابنه عبد الصمد وهو من الثقاتن الإثبات : (( إنه لمكذوب على أبي ، وما سمعت منه يقول قط في القدر وكلام عمرو بن عبيد )) فإن كان في نفسه منه شيء فلم يكن يرى خلافة ضلالة فيعادي مخالفيه وإلا لكان أهم شيء عنده أن يدعو ولده . وقد شهد له ابن المبارك أنه لم يكن داعية ذكره الذهبي في ترجته من ( تذكرة الحفاظ ) ج 1 ص 237 . فليس هنا ما يتشبث به دفع رواية عبد الوارث وهو مجمع على ثقته وجلالته .

150- عبد بن أحمد أبو ذر الهروي . تأتي له حكاية في ترجمة عبيد الله بن محمد ابن بطة فقال ابن الجوزي في ( المنتظم ) ج 7 ص 194 : (( كان من الأشاعرة المبغضين وهو أول من أدخل الحرم مذهب الأشعري ولا يقبل جرحه لحنبلي يعتقد كفره )) .

أقول : قال ابن الجوزي نفسه في ترجمة أبي ذر من ( المنتظم ) نفسه ج 8 ص 115 : (( كان ثقة ضابطاً فاضلاً .... وقيل : إنه كان يميل إلى مذهب الشعري )) ويظهر من هذه العبارة الأخيرة أن الميل لم يثبت ، فإن ثبت فما مقداره ظ وقد كان ابن الجوزي نفسه كائلاً بل يوجد في كلامه وكلام كثير من الحنابلة ما هو ابعد عن قول أحمد والأئمة من كلام الأشعري

وأصحابه . هكذا قاله أعرف الناس بهم وهو رجل منهم[1] كما تقدم في ترجمة الخطيب . هب أن أبا ذر أشعرياً فما تفصيل ذلك ؟ والنقل عن الشعري مختلف وأصحابه مختلفون .

وعلى كل حال فلا يكفرون الحنابلة . نعم قد يبد عونهم . ولكن عقلاءهم ولا سيما العارفين بالرواية منهم كالبيهقي لا يرون ذلك موهنا للرواية ولا مسوغا للبغض والعداوة وقد مرت الإشارة إلى ذلك في القواعد ، واشبعت القول في قسم الاعتقاديات . فالحق الذي لا معدل عنه أن أبا ذر ثقة تقبل روايته ويرد عليه من قوله ورأيه ما أخطأ فيه الحق .[2]

151- عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعه الرازي . حكى الأستاذ ص 42 عن كتاب ابن ابي العوام (( حدثني إبراهيم بن أحمد بن سهل الترمذي قال : حدثنا عبد الواحد بن أحمد الرازي بمكة قال : أنبأنا بشار بن قيراط عن أبي حنيفة .... )) وعلق الأستاذ في الحاشية على بشار بن قيراط : (( مقبول عند الحنفية بنيسابور كما قال الخليلي في الإرشاد وإن طال لسان أبي زرعه فيه لكونه من أهل الرأي )) .

أقول : ابن أبي العوام قد تعرضت له في ( الطليعة ) ص 27 – 28 . فأعرض الأستاذ في ( الترحيب ) عن ذلك ، ولنا أن نسأله : من إبراهيم بن أحمد في السند ؟ ومن شيخه ؟ فما بال الأستاذ أعرض عن ذلك كله وتناول بشاراً ؟ أليوهم أن بقية السند ثقات إجماعاً ؟ أم ليتوصل إلى الغض من أبي زرعه ؟

بشار قديم من أبي حنيفة المتوفى سنة 150 ، كذبه أبو زرعه الذي ولد سنة 200 وقال أبو حاتم الذي ولد سنة 195 (( هو نيسابوري قدم الري مضطرب الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به )) وقال ابن عدي المولود سنة 277 : (( روى أحاديث غير محفوظة وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق )) وقال الخليلي المولود بعد ذلك بزمان فإنه توفي سنة 446 : (( كان يتفقه على رأي أبي حنيفة رضيته الحنفية بخرسان ، ولم يتفق عليه خراسان )) .

وقد سيق في ترجمة عبد الله بن محمود ، ذكر ما زعمه الأستاذ من أن من لم يوثقه أهل عصره يكون مجهول الصفة ، وتراه هنا يرد جرح المتقدمين لبشار ويتشبث بقول المتأخر عنه بقريب من مائتي سنة (( رضيته الحنيفة بخرا سان )) ويزيد الأستاذ فيزعم أن أبا زرعه إنما كذبه لأنه مخالف له في المذهب . وقد علم مما سلف في القواعد أن من شهد له أهل العلم أنه (( صدوق )) لا يقبل من أحد أن يقول : إنه تعمد الكذب أو الحكم بالباطل إلا لأن يقيم على ذلك حجة صارمة ، فما بالك بمن شهدوا له بأنه ثقة ؟ فما بالك بمثل أبي زرعه في إمامته وجلالته وتثبته ؟ والخليلي متأخر جداً عن زمن بشار كما مر . ولا ندري إلى ماذا استند في قوله : (( رضيته الحنفية بخرا سان )) وهبة ثبت الرضا فمن حنفية خرا سام في ذلك الزمان ؟ وقد يكونون رضوه في رأية ولا يدرون ما حاله في الحديث . كما رضي أهل المغرب اصبغ بن خليل وقد مرت ترجمته . وقد كان يمكن الأستاذ أن يقول : ذكروا أن أبا

---

[1] هو شيخ ابن تيميه راجع ص 127 0

[2] عبدة بن عبد الله الخرساني (( يأتي في (( عبيدة )) .

زرعه الرازي كذبه ولا ندري ما الذي اعتمده في تكذيبه ، ولاكلام أبي حاتم يعطي أن بشاراً صدوق إلا أنه مضطرب الحديث ، ويقوى ذلك رضا حنفية خراسان به والتصديق يقدم على التكذيب المبهم . والله أعلم .

لكن الأستاذ لا يرى لأئمة السنة حقاً ولا حرمة ، ولا يرقب فيهم إلا ولا ذمة لا يرعى تقوى ولا تقية ، ولا يرى أن في أهل الحق بقية ، فيدع بقية ، فلندع يصرح أو يكي ، وعلى أهلها براقش تجني !

152-عبيد الله بن محمد بن حمدان أبو عبد الله ابن بطة العكبري . في ( تاريخ بغداد ) 13 / 413 عنه : (( حدثنا محمد بن أيوب بن المعافي البزار قال : سمعت إبراهيم الحربي يقول : وضع أبو حنيفة أشياء في العلم مضع الماء أحسن منها . وعرضت يوماً شيئاً من مسائله على أحمد بن حنبل فجعل يتعجب منها . ثم قال : كأنه هو يبتدئ الإسلام )) قال الأستاذ ص 148 (( من أجلاد الحشوية له مقام عندهم إلا أنه لا يساوي فلساً ، وهو الذي روى حديث ابن مسعود ( كلم الله تعالى موسى عليه السلام يوم كلمه وعليه حبة صوف ، وكساء صوف ، ونعلان من جلد حمار غير ذكي ) فزاد فيه : ( فقال : من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة ؟ قال : أنا الله ) . والتهمة لاصقه به لا محمالة لانفراده الزيادة كما يظهر من طرق الحديث في ( لسان الميزان ) وغيره ، وما فعل إلا ليلقى في روع السامع أن كلام الله تعالى من قبيل كلام البشر بحيث يلتبس على السامع كلامه تعالى بكلام غيره . تعالى الله عن مزاعم المشبهة في إثبات الحرف والصوت له تعالى . وكتبه من شر الكتب وله طامات )) .

أقول : أما ذاك الحديث فيظهر أن ابن بطة لم يذكر تلك الزيادة على أنها من الحديث ، وإنما ذكرها على جهة الاستنباط والتفسير أخذاً من الحديث ومن قول الله تبارك وتعالى في شأن موسى [)فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) (القصص:30)

وقوله عز وجل [)فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) يا موسى إنه أنا الله العزيز الحكيم ] النمل – 8 – 9 –

وابن بطة كغيره من أئمة السنة بحق يعتقدون أن الله تبارك وتعالى يتكلم بحرف وصوت .

وقد نقل بعض الحنفية اتفاق الأشاعرة والماتريدية على أن الله تعالى كلم موسى بحرف وصوت كما نقلته في قسم الاعتقاديات . وذكر الحنفية في كتابهم المنسوب إلى أبي حنيفة باسم ( الفقه الأكبر ) ما لفظه : (( وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى )) قال المغنيساوي في شرحه : (( والله تعالى قادر أن يكلم المخلوق من الجهات أو الجهة الواحدة بلا آلة ويسمعه بالآلة كالحرف والصوت لاحتياجه إليها في فهمه كلامه الأزلي فإنه على ذلك قدير لأنه على كل شيء قدير )) .

وكما يحتاج موسى إلى الحرف والصوت يحتاج إلى أن يكون بلغته وان يكون على وجه يأنس به . فعلى كل حال قد دل الكتاب والسنة كتلآيات

المتقدمة وسياق الحديث على أن الله تعالى كلم موسى بحرف وصوت ، وظهر بما تقدم أنه كلمه بلسانه العبراني على الوجه الذي يأنس به . ودلت الآية الثالثة على أن موسى سمع الكلام فقال في نفسه إن لم يقل بلسانه : (( من ذا العبراني الذي يكلمني من الشجرة )) فأجيب بقول الله تعالى : [ إنه [1] أنا الله العزيز الحكيم ] فذكر ابن بطة ذلك على وجه الاستنباط والتفسير ، واعتمد في رفع الالتباس على قرينة حالية مع علمه بأن الحديث مشهور [2] فجاء من بعده فنوهم أنه ذكر الكلام على أنه جزء من الحديث . ولابن بطة أسوة فيمن اتفق له مثل من الصحابة وغيرهم كقول ابن مسعود مع حديث الطيرة (( وما منا إلا )) ومع حديث التشهد (( إذا قلت هذا .... )) ومع حديث آخر (( ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار )) وأمثال هذا كثير ، قد أفردت بالتأليف كما تراه في الكلام على قسم المدرج من ( تدريب الراوي ) وغيره .

قول الأستاذ : (( تعالى الله عن مزاعم المشبهة في إثبات الحرف والصوت له
تعالى )) .

جوابه : بل تعالى الله عن العجز والكذب ، وتفصيل هذا في قسم الاعتقاديات قوله: (( وكتبه من شر الكتب )) .

جوابه بل شر الكتب ما تضمن تكذيب خبر الله تعالى وخبر رسوله كذلك .

قوله : (( وله طامات )) .

إن كان يريد ما يتعلق بالعقائد فقد علم جوابه مما مر ، وإن أراد ما يتعلق بالرواية فدونك النظر فيه :

ذكر الخطيب في ( تاريخه ) ابن بطة وحكى أشياء انتقدت عليه في الرواية فتعقبه ابن الجوزي في ( المنتظم ) وأنحى باللائمة على الخطيب . قال الخطيب في أول الترجمة : (( كان أحد الفقهاء على مذهب أحمد بن حنبل .... أخبرني الحسن بن شهاب بن الحسن العكبري ( بها ) حدثنا عبيد الله بن محمد بن حمدان ابن بطة حدثنا أبو القاسم حفص بن عمر بن الخليل باردبيل حدثنا رجاء بن مرجي بسمرقند .... )) ثم حكى عن عبد الواحد بن علي بن برهان وقد مرت ترجمته (0 قال : لم أر في شيوخ أصحاب الحديث ولا في غيرهم أحسن هيئة من ابن بطة )) ثم حكى عن ابي حامد احمد بن محمد الدلوي وهو أشعري (( قال : لما رجع ابو عبد الله ابن بطة من الرحلة لازم بيته أربعين سنة فلم ير خارجاً منه في سوق ولا رئي مفطراً إلا في يوم الأضحى والفطر ، وكان أماراً بالمعروف ولم يبلغه خبر منكر إلا غيره – أو كما

---

[1] الأصل ( إني ) .

[2] قلت : الحديث المشهور اصطلاحاً يشمل الصحيح والضعيف وما لا أصل له ، فليس في وصف الحديث بالشهرة ويعطي حديث ثابت ، وهذا الحديث نفسه الذي رواه ابن بطة وزاد فيه ما زاده لا يثبت من أصله . فقد قال فيه الأمام أحمد : (( منكر ليس بصحيح )) . وضعفه أيضاً العقيلي وابن عدي وغيرهما ، وذكروا أنه تفرد به حميد الأعرج ، وهو ضعيف جداً ، كما بينته في (( سلسلة الأحاديث الضعيفة )) ( 1240 ) ، فلو أن ابن بطة كان من علماء هذا الشأن لكان الأولى به أن يبين ضعف الحديث كما فعل إمامه ، بدل أن يزيد فيه تلك الزيادة التي جرأت عليه الكوثري وغيره من ذوي الأهواء فاتهموه ظلماً بالوضع . والله المستعان .

قال )) وفي أواخر الترجمة (( أخبرنا العتيقي قال سنة 387 فيها توفى بعكبرا أبـو عبـد الله ابـن بطـة في المحـرم وكـان شيـخاً صالحاً مستجاب الدعوة )) .

وذكر الخطيب أموراً انتقدت على ابن بطة فيما يتعلق بالرواية .

الأول : أنه روى عن حفص بن عمر الردبيلي عن رجاء بن مرجي ( كتاب السنن ) له فذكر الخطيب أن ابا ذر عبد بن أحمد الهروي كتب إليه من مكة أنه سمع نصر الأندلسي .

قال : وكان يحفظ ويفهم فذكر قصة حاصلها أنه سمع من ابن بطة ( كتاب
السنن ) لرجاء بن مرجئ من ابن بطة عن الأردبيلي عن رجاء فذكر ذلك للدارقطني ، قال : (( هذا محال دخل رجاء بن مرجى بغداد سنة أربعين ودخل حفص بن عمر الأردبيلي سنة سبعين ومائتين فكيف سمع منه ؟ ))
وذكر الخطيب عن ابن برهان قصة حاصلها أن ابن بطة ورد بغداد فحدث عن حفص بن عمر الأردبيلي عن رجاء بن مرجئ ( كتاب السنن ) قال : (( فأنكر ذلك أبو الحسن الدارقطني وزعم أن حفصاً ليس عنده عن رجاء وأنه يصغر عن السماع منه ، فابردوا بريداً إلى ( أردبيل ) وكان ابن حفص بن عمر حياً هناك وكتبوا غليه يستخبرونه عن هذا الكتاب ، فعاد جوابه بأن آباه لم يرو عن رجاء بن مرجي ولا رآه قط مولده كان بعد موته بسنين )) قال ابن برهان : (( فتتبع ابن بطة النسخ التي كتبت عنه وغير الرواية وجعلها عن ابن الراجيان عن ( فتح بن )
شحرف [1] عن رجاء .

أجاب ابن الجوزي بان آبا ذر أشعري وأن ابن برهان مبتدع على ما تقدم في ترجمتيهما .

ولا يخفي سقوط هذا الجواب فإن أبا ذر ثقة كما مر ، وابن برهان يدل سياقه للحكاية على أنه صادق فيها ، ورواية ابن بطة عن الأردبيلي عن رجاء ثابتة كما تقدم أن الخطيب روى عن الحسن ابن شهاب عن ابن بطة بهذا السند والحسن بن شهاب حنبلي ثقة . ورجاء توفي ببغداد وكان قد أقام بها آخر عمره مدة والأردبيلي توفي سنة 339 وبين وفاتيهما تسعون سنة يضاف إليها مدة إقامة رجاء ببغداد آخر لأن الأردبيلي إنما سمع منه إن كان سمع بسمرقند على ما رواه الخطيب عن الحسن ين شهاب ، وأضف إلى ذلك مقدار سن الأردبيلي الذي مكنه أن يرحل من بلده إلى سمرقند حيث سمع رجاء ، وهذان المقداران يمكن حزرهما بعشرين أو ثلاثين سنة تضاف إلى التسعين التي بين الوفاتين ، وعلى هذا يكون الأردبيلي بلغ من العمر مائة وبضع عشرة سنة على الأقل فيكون مولده قريباً من سنة 220 على الأقل باطل حتماً وبيانه أن عادة الذهبي في (( تذكرة الحفاظ ) أن يذكر من مشايخ الرجل أقدمهم وإنما قال في ترحمة الأردبيلي (( سمع أبا حاتم الرازي ويحيى بت أبي طالب وعبد الملك بن محمد الرقاشي وإبراهيم بن ديزيل )) وهؤلاء

---

[1] كذا الأصل بالحاء المهملة ، وفي (( التاريخ )) ( 10 / 37 ) بالمعجة .

كلهم ماتوا بعد سنة 274 فهل رحل الأردبيلي وسمع سنة 230 فسمع من رجاء بسمرقند ثم رقد بعد ذلك أربعين سنة ثم استيقظ فسمع من الذين سماهم الذهبي ؟ فالوهم لازم لابن بطة حتماً وسببه انه ساح في أول عمره فكان يسمع ولا يكتب ولم يكن يؤمل أن يحتاج آخر عمره إلى أن يروي الحديث ولهذا لم تكن له أصول ، وفي ( لسان الميزان ) : (( قال أبو ذر الهروي : جهدت على أن يخرج لي شيئاً من الأصول فلم يفعل ، فزهدت فيه )) وبعد رجوعه من سياحته انقطع في بيته مدة ثم احتاج الناس إلى أن يسمعوا منه فكان يتذكر ويروي على حسب ظنه فيهم ، وكأنه سمع ( سنن رجاء بم مرجى ) من الردبيلي عن رجل فتوهم بآخره أن الأردبيلي رواها عن رجاء نفسه ، وقد رجع ابن بطة عن هذا السند لما تبين له أنه وهم . والله أعلم .

الأمر الثاني : ذكر الخطيب عن ابن برهان قال : (( قال لي الحسن بن شهاب سالت أبا عبد الله ابن بطة : أسمعت من البغوي حديث علي بن الجعد ؟ فقال : لا (( قال ابن برهان : (( وكنت قد رأيت في كتب ابن بطة نسخة بحديث علي بن الجعد قد حككها وكتب بخطه سماعه عليها )) .

أقول : تفرد بهذا ابن برهان ولم يرو ابن حديث علي بن الجعد عن البغوي ، وابن برهان لا يقبل منه ما تفرد به ، ولعله وهم كأن كان الخط غير خط ابن بطة فاشتبه علي ابن برهان ، وكأن يكون ابن بطة إنما كتب (( هذا الكتاب من مسموعاتي )) أو نحو ذلك يعني أنه سمعه من غير البغوي فوهم ابن برهان .

الثالث ذكر الخطيب عن ابن برهان قال : وروى ابن بطة عن أحمد بن سلمان النجاد عن أحمد بن عبد الجبار العطاردي نحواً من مائة وخمسين حديثاً فأنكر ذلك عليه بن محمد بن ينال وأساء القول فيه وقال : إن النجاد لم يسمع من العطاردي شيئاً حتى همت العامة أن توقع بابن ينال واختفى . قال : وكان ابن بطة قد خرج تلك الأحاديث تلك الأحاديث في تصانيفه وضرب على أكثرها وبقي بقيتها على حاله )) .

أقول : قد مر الكلام في ابن برهان ولكن دخول الوهم عليه في هذا بعيد والنجاد يقال إنه ولد سنة 253 وسمع من الحسن بن مكرم المتوفى سنة 274 ورحل إلى البصرة وسمع بها من أبي داود المتوفى سنة 275 ووفاة العطاردي سنة 272 فلا مانع من أن يكون النجاد قد سمع من العطاردي فإن قبلنا ما حكاه ابن برهان عن ابن ينال فلا مانع من أن يكون للنجاد إجازة من العطاردي ولابن بطة إجازة من النجاد فروى ابن بطة تلك الأحاديث بحق ألا جازة فكان ماذا ؟ فأما حكه لبعضها فلعله وجدها أو ما يغني عنها بالسماع من وجه آخر فحك ما رواه بالإجازة وأثبت السماع .

الرابع : قال الخطيب : (( حدثني احمد بن الحسن بن خيرون قال : رأيت كتاب ابن بطة ب ( معجم البغوي ) في نسخة كانت لغيره وقد حكك اسم صاحبها وكتب اسمه عليها )) وفي ( لسان الميزان )) عن ابن عساكر قال : (( وقد أراني شيخنا أبو القاسم السمرقندي بعض نسخة ابن بطة ب

( معجم البغوي ) فوجدت سماعه فيه مصلحاً بعد الحك كما حكاه الخطيب عن ابن خيرون )) .

أجاب ابن الجوزي بقوله ك (( أتراه إذا حصلت للإنسان نسخة فحك اسم صاحبها وكتب سماع نفسه وهي سماعه أن يوجب هذا طعنا ؟ )) .

أقول : هذا بمقتضى العادة يدل أنه لم يكن لابن بطة اصل بسماعه ( المعجم ) من البغوي فإنه لو كان له اصل به لكان اسمه كتب وقت السماع فإن كان سمع في ذاك الأصل مع آخر فإنه يكتب سماعها معاً فما الحتجة إلى الحك ثم الكتابة مرة أخرى ؟ وقد قال الخطيب : (( قال لي أبو القاسم الأزهري ك ابن بطة ضعيف ضعيف ليس بحجة ، عندي عنه ( معجم البغوي ) ولا أخرج عنه في الصحيح شيئاً . قلت : له ك كيف كان كتابه ب ( المعجم ) ؟ فقال : لم نر له أصلاً وإنما دفع غلينا نسخة طرية بخط ابن شهاب فنسخنا منها وقرأنا عليه )) . وتقدم عن ابي ذر الهروي أنه جهد أن له ابن بطة شيئاً من أصوله فلم يفعل . وذكر ابن بطة فيما رواه أبن الجوزي قصة سماعه ( المعجم ) من البغوي وفيها : (( ثم قرأنا عليه ( المعجم ) في نفر خاص في مدة عشر أيام أو أقل أو أكثر وذلك في سنة خمس عشر أو ست عشرة )) والظاهر أنه لو كان أصل سماعه عنده لكان التاريخ مقيدا فيه فلا يحتاج إلى الشك . فأما قول أبن الجوزي : (( قرأت بخط أبي القاسم ابن الفراء ... قابلت أصل ابن بطة ( المعجم ) فرأيت سماعة في كل جزء إلا أني لم أر الجزء الثالث أصلا )) . فذاك هو السماع الملحق الذي ذكره ابن خيرون وابن عساكر .

فالذي يتحصل أنه لم يكن عند ابن بطة أصل سماعه ب ( المعجم ) فإما إن يكون كان له أصل فضاع أو تلف وإما أن يكون سمع في نسخة لغيره لم تصر إليه وكأنه ظفر بنسخة أخرى وثق بصحتها فتسمح في الرواية عنها . والله أعلم .

الخامس : ذكر الخطيب عن أبي القاسم التنوخي عن أبي عبد الله بن بكير قال :

(( لبن بطة لم يسمع ( المعجم ) من البغوي وذلك أن البغوي حدث به دفعتين الأولى منها قبل سنة ثلاثمائة ( قبل مولد ابن بطة ) في مجلس عام والأخرى بعد سنة ثلاثمائة في مجلس خاص لعلي بن عيسى ( الوزير ) وأولاده )) قال الخطيب : (( وفي هذا القول نظر لأن محمد بن عبد الله بن الشخير قد روى عن البغوي ( المعجم ) وكان سماعه بعد الثلاثمائة بسنين عدة ولعل ابن بكير أراد بالمرتين قبل سنة عشر وثلاثمائة وبعدها ... ومما يدل على ذلك أن أبا حفص أبن شاهين كان من المكثرين عن الغوي وكذلك أبو عمر حيوية وابن شاذان ولم يكن عند أحد منهم ( المعجم ) فهذا يدل على أن رواية العامة كانت قبل العشر بسنين عدة )) .

أجاب ابن الجوزي بأن التنوخي كان معتزليا يميل إلى الرفض .

أقول : هو صدوق ولكن قد دل ما ذكره الخطيب أن سماع ابن الشخير كان بعد الثلثمائة بسنين عدة على أن البغوي حدث ب ( المعجم ) دفعة ثالثة ولعلها كانت لنفر خاص فلم يقف عليها ابن بكير ولم يحضرها ابن شاهين

وابن حيوية ابن شاذان . وقد تكون هناك دفعة رابعة خاصة أيضا . وقد ذكر ابن بطة فيما رواه ابن الجوزي قصة حاصلها أن أباه بعثه وهو صغير مع شريك له من أهل بغداد فأدخله على البغوي وأسترضوه أن يحدثهم ب ( المعجم ) في نفر خاص قال : (( ثم قرأنا عليه المعجم ... )) إلى آخر ما تقدم آنفا . وفي القصة : (( وأذكره وقد قال : حدثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني سنة 244 فقال المستميلي خذوا هذا قبل أن يولد كل محدث على وجه الأرض . وسمعت المستملي وهو أبو عبد الله بن مهران يقول له : من ذكريات يا ثلث الإسلام )) والظاهر أن هذا كان في مجلس عام حدث فيه الغوي بأحاديث غير المعجم الذي أختص به ابن بطة ومن معه ويشهد لذلك أن ابن بطة قد روى عن البغوي أحاديث ليست في ( المعجم ) كما يأتي . والله أعلم .

السادس : قال الخطيب : شاهدت عند حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق نسخة بكتاب محمد ابن عزيز في ( غريب القرآن ) وعليها سماع ابن السوسنجردي من ابن بطة عن ابن عزيز فسألت حمزة عن ذلك ؟ فأنكر أن يكون ابن بطة سمع الكتاب من ابن عزيز وقال : ادعي سماعه ورواه )) .

أقول : ليس هناك ما يدفع دعواه فقد أدرك ابن عزيز إدرار كآبينا .

السابع : قال الخطيب : (( قلت : وكذلك أدعى سماع كتب أبي محمد بن قتيبة ورواها عن شيخ سماه : ابن أبي مريم . وزعم أنه دينوري حدثه عن ابن قتيبة . وابن أبي مريم هذا لا يعرفه أحد من أهل العلم ولا ذكره سوى ابن بطة . والله أعلم )) .

أقول : كأن ابن بطة لقي في سياحته رجلا دينوريا ذكر له أنه سمع كتب ابن قتيبة ويكون هذا الدينوري سياحا لم يتصد للرواية وإنما اتفق أن لقيه ابن بطة في سياحته .

الثامن : ذكر الخطيب عن ابن برهان قال : (( قال لي محمد بن أبي الفوارس : روى ابن بطة عن البغوي عن مصعب بن عبد الله عن مالك عن الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : طلب العلم فريضة على كل مسلم )) . قال الخطيب : (( قلت: هذا الحديث باطل من حديث مالك ومن حديث مصعب ومن حديث البغوي عن مصعب وهو موضوع بهذا الإسناد والحمل فيه على ابن بطة )) .[1]

أقول : تقدم أن ابن برهان ليس بعمدة ولعله سمع من أبي الفوارس يقول : بلغني عن ابن بطة أو نحو ذلك . ولو روى ابن بطة هذا الحديث لكان الظاهر أن يشتهر عنه وينتشر .

ولو صح عنه لحمل على الوهم فإنه سمع من البغوي . وهو صغير ولم يكن له أصول إنما كان يحمل على حفظه فيهم فيحتمل أن يكون سمع الحديث من البغوي بسند آخر وسمع منه حديثا أو أكثر بهذا السند فوهم .[2]

---

[1] قلت : قال الذهبي في ( سير النبلاء ) 10 / 280/ 1 عقب عبارة الخطيب هذه : (( قلت : أفحص العبارة وحاشى الرجل من التعمد لكنه غلط ودخل عليه إسناد )) . ن

[2] قلت : وهو الذي جزم به الحافظ الذهبي كما تقدم آنفا . ن

التاسع : قال الخطيب : (( حدثني احمد بن محمد العتيقي بلفظه من أصل كتابه و كتبه لي بخطه قال : حدثنا عبيد الله بن محمد بن حمدان الفقيه ( ابن بطة ) بعكبرا حدثنا عبد الله بن محمد البغوي حدثنا مصعب بن عبد الله الزبيري حدثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (( إن الله لا يقبض العلم انتزاعا )) الحديث .

وهذا الحديث أيضا باطل من رواية الغوي عن مصعب . ولم أراه عن مصعب عن مالك أصلا . والله أعلم )) .

أقول : الحديث في ( الصحيحين ) وغيرهما من رواية جماعة عن مالك ولا يبعد أن يكون عند مصعب أيضا فلا يرويه عنه إلا البغوي لكن يبعد جدا أن يكون الحديث كان عند الغوي من هذا الوجه العالي فلا يرويه عنه إلا ابن بطة الذي حمل إليه وهو صغير ولم يطل مقامه عنده فالحكم بوهم ابن بطة في هذا واضح .[1]

ولنعم ما قال الذهبي في ( الميزان ) . (( إمام ذو أو هام ... ومع قلة أتقان ابن بطة في الرواية كان إملماً في السنة ، وآنا في الفقه ، صاحب أحوال وإجابة ودعوة رضي الله عنه )) [2] وعليك أن لا تقصر نظرك على هذه الأمور فترى في اجتماعها واستضعفك لبعض الأجوبة ما يحملك على سوء الظن بابن ينبغي لك أن تنظر أيضاً إلى حاله في نفسه ، وقدم قول ابقن برهان المعتزلي نفسه : (( لك أر في شيوخ أصحاب الحديث ولا غيرهم أحسن هيئة من ابن بطة )) . وقول أبي حامد الدلوي الأشعري : (( ... ولا رئي مفطراً إلا في يوم الأضحى والفطر [3]

وكان أماراً بالمعروف ، ولم يبلغه خبر منكر إلا غيره )) . وقول العتيقي :

(( ... كان شيخاً صالحاً مستجاب الدعوة )) . وقال أبو الفتح بن القراس : (( ذكرت لأبي سعد الإسماعيلي ابن بطة وعلمه وزهده ، فخرج غليه ، فلما عاد قال : هو فوق الوصف )) . وقال ابن الجوزي في ( المنتظم ) ج 7 ص 164 : (( أنبأنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي عن أبي محمد الحسن بن علي الجوهري قال : سمعت آخى عبد الله الحسين بن علي يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت : يا رسول الله قد اختلفت علينا المذاهب فبمن نقتدي ؟ فقال لي عليك بأبي عبد الله ابن بطة . فلما أصبحت لبست ثيابي واصعدت إلى عكبرا فدخلت إليه ، فلما رآني تبسم وقال : صدق رسول الله . صدق رسول الله . صدق رسول الله . يقولها ثلاثاً )) .

فالذي يتحصل أن ابن بطة مع علمه وزهده وفضله وصلاحه البارع كثير الوهم في الرواية فلا يتهم بما ينافي ما تواتر من صلاحه ولا يحتج بما ينفرد

---

[1] قلت : ولذلك قال الذهبي عقب الحديث من ( الميزان ) : (( وهو بهذا الإسناد باطل )) . ن

[2] وقال في (( السير )) : (( قلت : لابن بطة مع فضله أوهام وغلط )) . وقال في ( الغلو للعلي الغفار ) ص 141 طبع الأنصار : (( صدوق في نفسه ، وتكلموا في إتقانه )) .

[3] قلت : هذا صوم الدهر فلا بشرع ، ولحديث (( لا صارم ولا أفطر )) فلا يمدح به ! ن

بروايته ، ولا يشنع على الخطيب فيما صنعه وفاء بواجب فنه وإظهاراً لمقتضى نضره . والله الموفق .

153- عبيدة الخراساني . في ( تاريخ بغداد ) 14 / 257 : (( أبو داود سليمان بن الأشعث ثنا عبده بن عبد الله الخراساني قال : قال رجل لابن المبارك ... )) . قال الأستاذ ص 178 : (( ... من لا يجوز الاحتجاج به ومن هو غير ثقة مثل ... وعبيدة الخراساني ... )) .

أقول : في الرواة عن ابن المبارك (( عتبه بن عبد الله )) و (( عبدة بن سليمان )) وكلاهما مروزيان . ومرو من خرا سان ، وهما ثقتان فإن كان هذا غيرهما فقد تقدم في ترجمة أحمد بن سعد بن أبي مريم آن آبا داود لا يروي إلا عن ثقة . [1]

154- عثمان بن احمد أبو عمرو بن السماك الدقاق . في ( تاريخ بغداد ) 13 / 289 من طريقه (( حدثنا حنبل بن إسحاق ... )) مرت الحكاية في ترجمة حنبل . قال الأستاذ ص 84 : (( والمغموز عند الذهبي برواية الفاضحات )) .

أقول : عبارة الذهبي في ( الميزان ) : (( صدوق في نفسه لكن روايته لتلك البلايا عن الطيور كوصية أبي هريرة ، فلآفة من بعده ( يعني في سياق السند ) أما هو فوثقه الدارقطني وينبغي أن يغمز ابن السماك بروايته لهذه الفضائح )) . قال ابن حجر في ( اللسان ) : (( لو فتح المؤلف على نفسه ذكر من روى خبراً كذباً آفته من غيره ما سلم معه سوى القليل من المتقدمين فضلاً عن المتأخرين . وأني لكثير التألم من ذكره لهذا الرجل الثقة في هذا الكتاب بغير مستند وقد عظمه الدارقطني ووصفه بكثرة الكتابة والجد في الطلب ، وأطراه جداً . وقال الحاكم في ( المستدرك ) حدثنا أبو عمرو ابن السماك الزاهد حقاً .... ))

وأقول : نعم ينبغي أن يغمز بما يناسب حاله ن فلا يركن إلى ما يرويه بدون النظر في رجاله كما يركن إلى ما يرويه يحيى بن سعيد القطان مثلاً ، وأنت إذا نظرت إلى سنده في هذه الحكاية وجدتهم ثقات .

155- عثمان بن سعيد الدار مي الحافظ . في ( تاريخ بغداد ) 13 / 324 من طريقة (( سمعت منحبوب بن موسى يقول : سمعت ابن أسباط يقول ك ولد أبو حنيفة وأبوه نصراني )) .

قال الأستاذ ص 16 : (( صاحب ( النقض ) مجسم مكشوف الأمر يعادي أئمة التنزيه ، ويصرح بإثبات جاهلاً بالله سبحانه ، بعيداً عن أن تقبل روايته )) .

أقول : كان الدار مي من أئمة السنة الذين يصدقون الله تعالى في كل ما أخبر به عن نفسه ويصدقون رسوله في كل ما أخبر به عن ربه يدون تكييف ومع إثبات انه سبحانه ليس كمثله شيء ، وذلك الإيمان وإن سماه

---

[1] قلت : ليس في كتب الرجال (( عبيدة الخراساني )) فقول الكوثري فيه : (( لا يجوز الاحتجاج به )) أو (( غير ثقة )) من عندياته ! والذي في سند الخطيب (( عبدة بن عبد الله الخراساني )) وهذا أيضاً ليس له ذكر في الكتب ن كما يشير إليه كلام المصنف . ن 09

المكذبون جهلاً وتجسيماً [2] وقد بسطت الكلام كذلك مر فيها ما يتعلق بما يرويه الرجل مما فيه غض من مخالفة في الاعتقاد أو المذهب . وهذه الحكاية منقطعة لأن يوسف بن أسباط أصغر من أبي حنيفة بأربعين ستة ، ولا ندري ممن سمعها .

156- علي بن أبي الحسن المعروف بابن طيبة الرزاز ، في ( تاريخ بغداد ) 13 / 385 (( أخبرني علي بن احمد الرزاز اخبرنا علي بن محمد بن سعيد الموصلي قال : حدثنا الحسن بن الوضاح المؤدب .... )) فذكر حكاية قد جاءت من غير هذا الوجه . قال الأستاذ ص 72 : (( كان له ابن أدخل في أصوله تسميعات طرية على ما حكاه الخطيب فكيف يعول الآن على روايته )) .

أقول : قال الخطيب في ترجمة الرزاز : شاهدت أنا جزءاً من أصول الرزاز بخط أبيه ... ثم رأيته قد غير فيه بعد وقت ... وكان الرزاز مع هذا كثير السماع كثير الشيوخ وإلى الصدق ما هو )) فهذه الحكاية مما رآه الخطيب في أصول الرزاز الموثوق بها كما هو معروف من تحري الخطيب وتثبيته .

157- علي بن إسحاق بن عيسى بن زاطيا. في ( تاريخ بغداد ) 13 / 381 من طريقه (( حدثنا أبو معمر القطيعي .... )) قال الأستاذ : ص 63 (( لم يكن بالمحمود كما أقربه الخطيب )) .

أقول : حكى الخطيب هذه الكلمة عن ابن المنادي وهذه الكلمة تشعر بأنه محمود في الجملة كما مر نظيره في ترجمة الحسن بن الصباح فإن عدت جرحا فهو غير مفسر وقد قال ابن السني : (( لا بأس به )) .

158- علي بن جرير الباوردي . . في ( تاريخ بغداد ) 13 / 413 من طريق محمد بن المهلب الرخسي (( حدثنا علي بن جرير قال : كنت في الكوفة فقدمت البصرة وبها ابن المبارك فقال لي : كيف تركت الناس ؟ قال قلت تركت بالكوفة قوماً يزعمون أن أبا حنيفة أعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم .... )) ومن طريق محمد بن أبي عتاب الأعين (( حدثنا علي بن جرير الأبيوردي قال : قدمت على ابن المبارك فقال له رجل : إن رجلين تماريا عندنا في مسألة فقال أحدهما : قال أبو حنيفة ، وقال الآخر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الأول : كان أبو حنيفة أعلم بالقضاء ... )) قال الأستاذ ص 148 : (( لا نجد لعلي بن جرير رواية مطلقاً عن ابن المبارك في عير هذين الخبرين وعلي بن جرير البار ودي هذا زائغ لم يستطيع ابن حاتم أن يذكر شيخاً له ولا راوياً عنه ، وجعله بمنزلة من يكتب حديثه وينظر فيه – رواية عن أبيه – لا في عداد من يحتج به ونحن قد نظرنا فيه فوجدنا باهتا .... )) .

أقول : ذكره ابن حبان في ( الثقات ) قال : (( علي بن جرير من أهل ( أبيورد ) يروي عن حماد بن سلمة وابن المبارك وكان يخضب لحيته روى

---

[2] أقول لا شك في حفظ ألد ارمي وإمامته في السنة ، ولكن يبدو من كتابه (( الرد على المريسي )) أنه مغال في الإثبات فقد ذكر فيه ما عزاه الكوثري إليه من القعود والحركة والثقل ونحوه ، وذلك مما لم يرد به حديث صحيح ، وصفاته تعالى توقيفية فلا تثبت له صفة ، بطريق اللزوم مثلا ، كأن يقال : يلزم من ثبوت مجيئه تعالى ونزوله ثبوت الحركة ، فان هذا إن صح بالنسبة للمخلوق ، فالله ليس كمثله شيء فتأمل . ن

عنه أحمد بن سيار . سمعت محمد بن محمود ابن عدي يقول : سمعت ( محمد بن عبد الله ) بن قهزاز يقول : سمعت علي بن جرير يقول : قلت لابن المبارك : رجل يزعم أن أبا حنيفة أعلم بالقضاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال عبد الله : هذا كفر . قلت : يا أبا عبد نفذ الكفر ، قالوا : رويت فروى الناس . قال : ابتليت به . ودمعت عيناه )) .

فقد روى علي بن جرير عن إمامين عنه أربعة من الثقات . وفي ترجمة عمر بن صبح من ( التهذيب ) (( قال البخاري في ( التاريخ الأوسط ) : حدثني يحيى اليشكري عن علي بن جرير .... )) فهذا خامس . وقال أبو حاتم : (( صدوق )) ولم يكن ليقول ذلك حتى يعرفه كما ينبغي ، وأبو حاتم معروف بالتشدد ، وقد لا تقل كلمة (( صدوق )) ولم يكن ليقول ذلك حتى يعرفه كما ينبغي ، وأبو حاتم معروف بالتشدد ، وقد لا تقل كلمة (0 صدوق )) منه عن كلمة (0 ثقة )) من غيره ، فإنك لا تكاد تجده أطلق كلمة (( صدوق )) فقي رجل إلا وتجد غيره قد وثقه هذا هو الغالب ، ثم ذكره ابن حبان في ( الثقات ) وأورد له تلك الحكاية التي يستنكرها الأستاذ ولا يضره بعد ذلك أن لا يعرفه ابن أبي حاتم . وما أكثر الذين لم يعرفهم وقد عرفهم غيره . فأما قول ^ 350

الأستاذ (( فوجدناه باهتا )) فأطال في محاولة توجيهه بما أشعر أنه يمتنع أن يقول أن أبا حنيفة أعلم بالقضاء من النبي صلى الله عليه وسلم ن فإن اقدم جاهل على امتنع أن لا يرفع إلى الحاكم ليقيم عليه حكم الشرع .

فأقول ك أما امتناع القول ، فإن كان المراد أن قائل ذلك إنسان ينتحل الإسلام فهذا لا وجه له ، فقد غلا كثيرا من منتحلي الإسلام في أفراد فادعوا لهم العصمة أو النبوة أو الألوهية ، وذلك معروف مشهور . وقد حكيت عن أبي حنيفة كلمات لا يبعد أن يسمعها بعض جهلة معظميه فيتوهم أن الحكام التي مردها إلى القضاة بمنزلة الرأي في مصالح الدنيا كتدبير الحروب والمعايش وقد قال الله تبارك وتعالى لرسوله : [ وشاورهم في الأمر ] وجاء عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( أنتم أعلم بأمر دنياكم )) [1] وانه ربما كان يرى الرأي في تدبير الحرب فيخبره بعض أصحابه بأن غيره أولى فيرجع إلى قوله . فمن تلك الكلمات ما حكى عنه في تلقيه من يذكر له حديثا يخالف قوله بمثل (( من أصحابي من يبول قلتين . هذا حديث خرافة . لا آخذ به . دعنا من هذا . هذا رجز . هذا سجع . هذيان . حك هذا بذنب خنزيز )) وما عزي إليه من قوله ك (( لو أركني النبي ( في رواية : رسول الله ) صلى الله عليه وسلم لأخذ بكثير من قولي )) زاد في رواية (( وهل الدين إلا الرأي الحسن ؟ )) وقد ذكرها الأستاذ ص 75 و 85 . وهذه الكلمة قد يكون أريد بها أن كثيراً مما أقوله باجتهادي موافق للحق فلو كنت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لعلم صحة كثير من قولي وصوبه وحكم بما يوافقه كما يروي من موافقات عمر أنه قد كان يرى الرأي أو يقول القول فينزل القرآن بموافقته . فأما قوله : (( وهل الدين إلا الرأي الحسن )) فالرأي الحسن حقاً هو

---

[1] قلت : أخرجه مسلم في (( صحيحه )) من حديث عائشة وأنس رضي الله عنهما . ن .

المطابق للحكمة الحقة حق المطابقة وكذلك الدين . وقد زعم بعضهم أن آبا حنيفة إنما قال : (( لو أدركني البتي .... )) فصحف بعضهم فقال : (( النبي )) ثم رواها بعضهم بالمعنى فقال : (( رسول الله )) وجرى الأستاذ على هذا ولا بأس بالنظر فيه ، قال الأستاذ : (( وأما ^ 351
أصل الحكاية .... )) فذكر طرفاً مما في ( مناقب آبى حنيفة ) للموفق المكي ج 2 ص 101 - - 109 والرواية هناك من طريق عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي قال : (( حدثني أبو طالب سعيد بن محمد البرذعي بن قتيبة أبنا هلال بن يحيى الرأي البصري سمعت يوسف بن خالد السمتي قال : اختلفت إلى عثمان البتي فقيه أهل البصرة وكان يذهب مذهب الحسن وابن سيرين ومذهب البصريين فأخذت من مذاهبهم وناظرت عليها ثم استأذنته في الخروج إلى الكوفة ... فأذن لي فلما قدمت الموفية .... فإذا أنا بكهل قد أقبل .... وخلفه غلام أشبه الناس به ... فتوسمت أنه أبو حنيفة ... فقال : كنت من المختلفة إلى البتي ؟ قلت : نعم ، قال : لو أدركني البتي لترك كثيراً من قوله .... )) إلى أن قال يوسف : (( كنت أختلف إلى ابي حنيفة فكنت أمر بنادي قوم فمن كثرة مروري بهم صاروا لي أصدقاء ثم انقرضوا فصار أولادهم لي أصدقاء ثم استأذنت بالخروج إلى البصرة ... )) وفي القصة عجائب . وقد ذكر الأستاذ البتي والسمتي في ص 113 قال : (( عثمان بن مسلم البتي هو فقيه البصرة توفي سنة 143 كما سبق وكانت تجري بينه وبين أبي حنيفة مراسلات .... وكان يوسف بن خالد السمتي بعد أن تفقه على أبي حنيفة رجع إلى البصرة وأخذ يجابه البتي وأصحابه .... حتى ثاروا ضده .... ولكن لما حل زفر بالبصرة جرى على الحكمة في مناظرتهم .... )) .
يشير الأستاذ إلى ما في كتاب ابن أبي العوام عن الطحاوي بسنده كما في ( لسان الميزان ) ج 2 ص 477 (( قدم زفر بن الهذيل البصرة فكان يأتي حقه عثمان البتي .... فلم يلبث أن تحولت الحلقة إليه وبقي عثمان البتي وحده )) فقد انضح أن البتي أدرك آبا حنيفة ،ة ويقول الأستاذ أنه كانت تجري بينهما مراسلات ، وصرحت القصة نفسها أن البتي كان حيا: يرزق حين لقي يوسف السمتي أبا حنيفة وقال له أبو حنيفة كما تزعم القصة (( له أدركني البتي .... )) ويعلم من كلام الأستاذ أن البتي عاش بعد ذلك إلى أن أكمل السمتي تفقهه ورجع إلى البصرة ثم إلى آن ظهر إخفاق السمتي وورد زفر البصرة فليتدبر القارئ هل يقول أبو حنيفة والبتي حي يرزق يراسله ويكاتبه : (( لو أدركني البتي .... )) ؟ ثم ليحرز ما أقل ما يحتمل بحسب العادة أن يكون عمر السمتي حين استأذن البتي وذلك بعد اختلاف السمتي إليه وأخذه مذاهبهم ومناظرته عليها ؟ ثم ليحرز ما عسى أن يكون عمر ابي حنيفة وعمر ولده حماد حين رآهما السمتي ؟ والقصة تقول : (( فإذا أنا بكهل قد أقبل .... وخلفه غلام أشبه الناس به )) ثم تصرح بعد ذلك بأن الكهل أبو حنيفة وأن الغلام ابنه حماد . ثم ليحرز ما عسى أن تكون مدة بقاء السمتي بالبصرة حتى تبين إخفاقة إلى أن ورد زفر فسجر أهل البصرة وبقي البتي وحده ؟ ثم ليعرض النتائج على الحقائق التاريخية ، مولد السمتي سنة 330

كما في ( طبقات ابن سعد ) ج 7 قسم 2 ص 47 ، أو بعد ذلك بسنتين على رأي الأستاذ كما تقدم في ترجمة أحمد بن حنيفة سنة ثمانين على الأصح وسنة سبعين أو ستين على رأي الأستاذ كما تقدم في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت . ومولد حماد حول سنة 100 على مل يظهر وعلى رأي الأستاذ مولد حماد قبل مولد مالك ، ومالك ولد سنة ثلاث وتسعين وقيل قبل ذلك ، ووفاة البتي سنة 143 كما تقدم . والقصة تقول : أن السمتي الذي ولد سنة عشرين ومائة أو سنة عشرين ومائة أو سنة اثنتين وعشرين ومائة كان يختلف إلى البتي ويأخذ من مذاهبهم حتى صار يناظر عليها ثم قدم الكوفة فلقي الأعكش وجرت بينهما محاورة ثم لقي آبا حنيفة وجرت بينهما محاورة ، فلنفرض أن ذلك كان وعمر السمتي دون عشرين سنة فليكن حول سنة أربعين ومائة وعمر أبي حنيفة حينئذ على قولنا ستون سنة وعلى رأي الأستاذ سبعون أو ثمانون . وعمر حماد على ما يظهر أربعون سنة وعلى رأي الأستاذ خمسون سنة، لكن القصة ذكرتها بقولها : (( فإذا أنا بكهل قد اقبل .... وخلفه غلام أشبه
الناس به )) !! ثم لا أدري كم نفرض يفاء السمتي مع أبي حنيفة وهي مدة كان أولاً يمر بقوم فصاروا له ما ذكر الأستاذ وقد علمت متى توفي البتي !! وأودع البقية إلى القرى . وإن أحب فليراجع القصة ليزداد بصيرة . والأستاذ عافانا الله وإياه يعمد إلى أمور نسبتها إلى هذه نسبة الخيال إلى الحقيقة فيرد بها روايات الثقات الإثبات ومنها ما يروى من وجهين أو أكثر ومنها ما هو متواتر على الحقيقة فأما هذه الحكاية فتفرد بها الحارثي وهو تالف مرمي بالوضع راجع ترجمته في ( لسان الميزان ) ج 3 ص 348 – وشيخه لا يذكر إلا في هذه الحكاية فقط فإما أن يكون اسماً اختلقه الحارثي ، وإما أن يكون رجلاً مغموراً هلك فاختلق الحارثي هذه الحكاية ونسبها إليه فإن القصة تدل على اطلاع وتفيهق وهذه صفة الحارثي يمتنع أن يكون شيخه بهذه الصفة ثم لا يذكر إلا في هذه الحكاية ، فأما الطحاوي فبريء منها حتماً ولو كان عنده شيء منها لما فات ابن أبي العوام . والظاهر أن الحارثي سمع ما حكى عن ابي حنيفة من قوله : (( لو أدركني النبي .... )) فحاول أن يعالجها فوقع فيه . وكأن الأستاذ شعر بذلك فحاول التأويل فزعم أن معنى قول ابي حنيفة (( لخذ بكثير من قولي )) لأخذني أي للآمني ووبخفي حال هذا التأويل ، على أنه ناقصة بما أجاب به عن قوله : (( وهل الدين إلا الرأي الحسن )) فزعم أن كلمة (( الدين )) محرفة عن (( أرى )) وأن الأصل (( وهل آري إلا الرأي الحسن )) ولنقتصر على هذا القدر .

فأما امتناع أن يقول قائل : (( أبو حنيفة أعلم .... )) ولا يرفع إلى الحاكم ليقيم عليه حكم الشرع ، فإنما يتجه إذا قاله على رؤوس الأشهاد ، وليس فيما رواه علي بن جرير ما يقتضي ذلك . وقد مر علي بن جرير بالكوفة غريباً فإذا سمع يقول ذلك ولم يكن هناك جمع كثير راى لا فائدة في الذهاب إلى القاضي غذ لعله لو قال للقائل تعال معي إلى القاضي امتنع ن فان ذهب علي إلى القاضي قال له القاضي : ومن القائل ظ فلا يعرفه ، فإن عرفه فلعلع القائل يجحد ن بل لعلهم يعكسون القضية على ذاك الغريب ويؤذونه !

بقي ما وقع من اختلاف ألفاظ الحكاية .
فأقول : ذاك من جهة الرواية بالمعنى ومثله كثير ، وفي . صحيح مسلم ) في أحاديث لا تقضي الحائض الصلاة ، من طريق (( يزيد الرشك عن معاذة أن امرأة سألت عائشة ... )) ومن طريق (( عاصم عن معاذة قالت : سألت عائشة فقلت .... )) ولهذا نظائر . فأما قول الأستاذ في علي بن جرير (0 زائغ السفيه . الخبيث . النذل . الخبيث )) فحاسبها إلى الله عز وجل 0
159 – علي بن زيد الفرائضي . في ( تاريخ بغداد ) 13/398 من طريقه قال :
(( حدثنا علي بن صدقة قال : سمعت محمد بن كثير قال : سمعت الأوزاعي ... )) قال الأستاذ ص 111 : (( تكلموا فيه )) .
أقول : كذا قال ابن يونس ولم يبين من المتكلم ولا ما هو الكلام ، وقد قال مسلمة بن قاسم : (( ثقة )) والتوثيق ، مقدم على مثل هذا الجرح كما لا يخفى .
160- علي بن صدقة . تقدم الإشارة إلى روايته في الذي قبله . قال الأستاذ ص 111 : (( كثير الإغراب )) .
أقول ذكره ابن حبان في (( الثقاة )) وقال : (( يغرب )) . وابن حبان قد يقول مثل هذا لمن يستغرب له حديثاً واحداً أو زيادة في حديث فقول الأستاذ : (( كثير الإغراب )) من تصرفاته ، والحكاية التي ذكرها الخطيب بهذا السند معروفة جاءت من عدة طرق .
161- علي بن عاصم . في ( تاريخ بغداد ) 13/387 عنه قال : (( حدثنا أبا حنيفة بحديث عن النبي ﷺ .

[1] () قلت : راجع كلمات الأئمة فيه مجموعة في كتابنا (( الأحاديث الموضوعة )) ( ج 5 86 رقم الحديث
(458) بما لا تجده مجموعاً في كتاب آخر . ن

[illegible]

[1] قلت : وذلك أنه يصف بعض من يورده في (( الثقات )) بصفة تدل على أنه ضعيف من قبل حفظه كقوله في عبيد الله بن الأخنس : (( يخطيء كثيراً )) . وقوله ف يعبيد الله بن سعيد بن مسلم وغيره :
(( يخطيء )) ، وهما عنده بمعنى واحد ، فإنه أورد ابن مسلم هذا في (( الضعفاء )) أيضاً فقال : (( كثير الخطأ فاحش الوهم ... )) وكقوله في علي بن هاشم بن البريد (( ... وروى المناكير عن المشاهير )) . وقد يقول في بعض ( ثقاته ) : (( يخطيء أحياناً ، يعتبر حديثه ... )) كما سيأتي في ترجمة ( قطن ) من الكتاب رقمها ( 181 ) . ن

[1] () قلت : وهو الصحيح ، لأن للحديث شواهد يتقوى بها ، خرجتها في (( الإرواء )) ، إن شاء الله .

.

.

.

[illegible]

[1] () قلت : في تعقب الحافظ على الذهبي نظر عندي من وجوه :
الأول : قوله تابعه الحاكم . وهو صوابه (( شيخ الحاكم )) فإنه عنده ( 1/373 ) هكذا حدثنا علي بن حمساد العدل ثنا عبد بن محمد بن هشام المروزي ... وعلي بن حمساد مضى في الكتاب ذكره .
الثاني : ليس في حديث الحاكم : (( وهي هزمة جبريل ... )) .
الثالث : تجبه من قول الذهبي : (( ما رواه ابن عيينة قط )) ليس في محله ، لأن ما جزم الذهبي بنفيه إنما هو رفع الحديث عن طريق ابن عباس . ومن ذكرهم الحافظ إنما رووه مقطوعاً موقوفاً على مجاهد بل إن هذا ليؤيد قول الذهبي ولا يخالفه لأدنى تأمل .
على أن قول الذهبي : (( أثم الدارقطني ... )) خطأ بين ، لأنه مجتهد ، وتأثيمه إنما يجوز لو علم الذهبي أنه موافق له في أن الحديث باطل ... حين سكت عليه ، ودون معرفة ذلك خرط القتاد.والأمر في الحديث كما قال الذهبي : في حديثه بعض النكرة . تفرد برواية ذاك الحديث الموضوع : القرآن كلامي ومني خرج ... )) . ن .

[illegible]

[1] عمر بن مطرف أبو الوزير . راجع ( الطليعة ) ص 31-34 وستأتي ترجمة محمد بن أعين .

[2] قلت : هو من الحفاظ الثقات الأثبات . أورده الذهبي في ( التذكرة ) ووصفه بالقول : (( ... الحافظ الإمام الثبت أحد الأعلم ... سمع يزيد بن زريع و ... فأكثر وأتقن وجود وأحسن ، حدث عنه الستة ... )) . وقال الحافظ في ( التقريب ) : (( ثقة حافظ )) . ن .

1 () هكذا في نسخة مصورة عن نسخة كوبريلي ووقع في المطبوع (( داود )) خطأ .

2 () عيسى بن عامر . يأتي في ترجمة محمد بن الفضل .

```
                                                
```

(( ) : ( ) ( ) ( )

: ( ) : ( ) ( ) ( )

.

: ( ) / (( )) -

: (( )) ... ( ) .

: (( )) .

.

: (( ) - - ( ) : (( )) ^

: (( ): ( ) (( )) ( ) : (( )) (( )) .

: (( )) ( ) (( )) ( ) (( )) .

: (( )) .

: (( )) ( ) / (( )) -

: (( )) (( )) (( )) .

: (( )) ... (( )) : (( ))

.

: ((  )) .

: ((  )) .

: ((  )) .

: ((  )) .

: ((  )) .

: ((  )) .

: ((  )) .

: ((  )) .

: ((  )) .

: ((  )) .

ممممم ممممممم و ممم : (( ممممم مم ممممممم مم ممم ممممم ... ممممم مم ممم ممممم ممم ممم
مم ممممم ... ممم ممم ممم مم ممم ممممم ممم ممم ممم ممم ممممم ممم ممم ممممم ممم ممم ممممم
مم ممممم ممممم ( ممممم ممممم ) مم ممم مم ممممم ممممم ممممممممممم ممممم ممم مم ممم ممممم مم
ممم ممم ممممم ممم ممم ممم مم ممم ممممم .... ممممم ممممم ممممم ممم مم ممممم ممم ممم ممم ممممم
ممممم ممم ممم ممم ممممم ممممممممممم ممممم )) .

ممممم : ممممممم ممممم مم ممم ممممم . ممممممم ممممم ممم ممم ممم ممم ممممممم مم مم مم
ممم ممم مم ( ممم ممممم ) ممممم ممممم ممم ممممم ممم ممم ممم مم ( ممممم )
ممممم.

ممممممم ممم ممممم مم ممم ممم ممم ممم ممممم ممممم .

مم مم ممممم ممم ممممم مم ( ممممم ممم ممممم ) ممممم م م م ممم - ممممم مم مم
ممم ممممممم ممم مم ممم ممممم ممم ممم ممم ممم مم ممممم ممم ممم ممممم مم ممم ممممم ممم
ممم ممممممم ممممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم ممم
ممم ممم ممم 

.

.

.

```
    return (
      <div>
        <h1>Hello, {name}!</h1>
        <p>Welcome to our website.</p>
      </div>
    );
  }
}

export default Greeting;
```

```
import Greeting from './Greeting';

function App() {
  return (
    <div>
      <Greeting name="John" />
      <Greeting name="Jane" />
    </div>
  );
}

export default App;
```

```
import React from 'react';

class Greeting extends React.Component {
  render() {
    const { name } = this.props;
    return (
      <div>
        <h1>Hello, {name}!</h1>
        <p>Welcome to our website.</p>
      </div>
    );
  }
}

export default Greeting;
```

```
import Greeting from './Greeting';

function App() {
  return (
    <div>
      <Greeting name="John" />
      <Greeting name="Jane" />
    </div>
  );
}

export default App;
```

.

-

.

.

.

( ) .

(( )) : ( ) ( ) ( )

```
        }
    }
    return result;
}

function processItems(items) {
    const results = [];
    for (let i = 0; i < items.length; i++) {
        const item = items[i];
        if (item.active) {
            results.push(item.value * 2);
        }
    }
    return results;
}

function fetchData(url, callback) {
    setTimeout(() => {
        callback(null, { data: [1, 2, 3] });
    }, 100);
}

function main() {
    const items = [
        { active: true, value: 10 },
        { active: false, value: 20 },
        { active: true, value: 30 },
    ];
    const processed = processItems(items);
    console.log("Processed:", processed);

    fetchData("/api/data", (err, result) => {
        if (err) {
            console.error("Error:", err);
            return;
        }
        console.log("Fetched:", result.data);
    });
}

main();
```

.

.

.

.

: (( )) !

: .... :

: ( ) (( )) :

: (( )) (( )) (( )) (( )) , (( )) (( )) .

(( )) (( )) (( )) (

[1] كأنه إشارة إلى أن بني قيدار بنو عمكم ولم يبعث فيهم نبي إسماعيل وبعث فيكم عدد كثير من الأنبياء وبعضهم بين ظهرانيكم ومع ذلك هم ثابتون على الدين الحق وأنتم خرجتم منه .

## [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [

```
                                                
```

[1] أي الحمق . ن .

.

.

.

1 () أخرجه مسلم وغيره وأما لفظ (( ابدوا ... )) فشاذ كما بينته في غير الموضع . ن .

[illegible]

---

1 () لم نجد في السنة ما يدل على ذلك ، بل الثابت فيها مسح الرأس كله ؛ فإذا اقتصر على بغضه أثم المسح على العمامة . راجع لذلك (( زاد المعاد )) لابن القيم . ن .

2 () قلت : ومن اجمع ما رأيت في الثناء على الأمام الشافعي رحمه الله تعالى قول ابن عبد الحكم : __ ما رأينا مثل الشافعي ، كان أصحاب الحديث ونقاده يجيئون غليه ، فيعرفون عليه ن فربما اعل نقد النقاد منهم ن ويوقفهم على غوامض من علم الحديث لم يقفوا عليها ، فيقومون وهم متعجبون منه . ويأتيه أصحاب الفقه المخالفون والموافقون ، فلا يقومون إلا وهم مذعنون له بالحذق والديانة . ويجيئه أصحاب الأدب ، فيقؤن عليه الشعر ، فيفسره ، ولقد كان يحفظ عشرة آلاف بيت شعر من أشعار هديل ، بإعرابها وغريبها ومعانيها ، وكان من اضبط الناس لتاريخ ، وكان يعينه على ذلك شيئان : وفور عقل ، وصحة دين ، وكان ملاك أمره إخلاص العمل لله عز وجل )) .

أخرجه الخطيب في (( جزء مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه ، والرد على الطاعنين بعظم جهلهم عليه )) . وفيه فوائد هامة في ترجمة الشافعي وغيره من الأئمة لا توجد في ترجمة الإمام في (( تاريخ بغداد )) ، وهو جزء صغير في ( 13 ) ورقة ، وقد عملت الأرضة

في كثير منها حتى أنت على بعض كلماتها ، فعسى أن يسخر الله له من ينشره ، قبل أن تقضي الأرضة عليها .

[1] قلت : وتجد توثيق ابن معين للأمام من غير رواية الزعفراني عند الخطيب في الجزء السابق ( ق 11/ 2 ) .

[2] الأصل ( العدد ) فصححته من ( التأنيب ) . ن .

[3] الأصل ( 132 ) وعليه آثار المحو والتصليح ، والتصحيح من ( التأنيب ) . ن .

[1] () يعني المسائل التي للأمام الشافعي فيها قولان . ن

## [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [

[1] قلت / إلى هنا رواه الخطيب في (( جزء ... الاحتجاج بالشافعي ... )) . ق 10 / 1 ) من طريق الحسن بن سعيد جعفر النصري . قال أبو نعيم ك (( في حديثه وفي روايته لين )) ، وترجمته في (( الميزان )) و (( اللسان )) . ن .

[illegible]

[illegible]

[illegible]

.. )) ... ( ) ... )) : ((

)) ! ((

: ((

: ((

:

. [illegible] [illegible] [illegible]

-

-

-

[illegible]

---

[1] قلت : بل هو من الحفاظ الكبار ن أورده الذهبي في ( التذكرة ) 2 / 163 ووصفه ؛ (( الحافظ الكبير الثقة . وقال الخطيب : كان متقنا" مشهورا" بمذهب السنة ... )) . وقال الحافظ في ( التقريب 9 : -- ثقة حافظ ، لم يتضح كلام ابن أبي حاتم )) . ن

[illegible]

[2] محمد بن أيوب بن هشام . راجع ( الطليعة ) ص 12 – 19 .
محمد بن أيوب الذراع تقدم في ترجمة عبد الله العتكي .

[illegible]

[1] محمد بن الرقي . يأتي مع محمد بن الحسن بن حميد .

[illegible]

---

[1] () الأصل ( 15 ) .
[2] () محمد بن حيوية . راجع ( الطليعة ) ص 22 – 29 .
[3] () محمد بن جعفر الأسامي . يأتي في ترجمة محمد بن علي اللبلخي .
[4] () ذكره الأستاذ ص 29 في الحاشية أستطرادا" .

– ))  .
: ))  .
.
: .
( )  – .
: .
: .
( )  .
: ( )  ( )
( )  .
: ( )  "
.
: ((  ))  "
.
: ((  ))  ( )  ( )  ( )
.
.
: ((  ))  "
.
: ( )  ( )  "
.
( )  ( )  .
.
: ((  ))  "

[illegible]

---

[1] قلت : وقد جرى على هذا بعض المحققين من أهل الحديث المعاصرين ، وكنت استنكر ذلك في نفسي دون أن يكون لدي نقل يؤيدني ، حتى رأيت ابن أبي حاتم يقول في كتابه 1 / 38 : (( على أنا قد ذكرنا اسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل ، كتبناها ليشمل الكتاب على كل من روى عنه العلم ن رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم . فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى )) .
قلت : فرايت أن اثبت هذا تنبيها وتذكيرا" . ن .

[2] قلت : بل إنه ليقول أحيانا في بعض ثقاته (( لا أعرفه )) ، أو (( لا أعرفه ولا اعرف آباه )) ، كما أثبتناه بالقول عنه في غير هذا الموضع ، وسبقت الإشارة إلى هذا في التعليق على الصفحة ( 67 ) .

[illegible]

---

[3] قلت : هذا تفصيل دقيق ، يدل على معرفة المؤلف رحمه الله تعالى ، وتمكنه من علم الجرح والتعديل ، وهو مما لم اره لغيره ن فجزاء الله خيرا" . غير قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف ، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين ، فإنهم نادرا" ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة ، بل والتي قبلها أحيانا" . ولقد أجريت لطلاب الجامعة افسلامية في المدينة المنورة يوم كنت أستاذ الحديث فيها سنة ( 1382 ) تجربة عملية في هذا الشأن في بعض دروس ( الأسانيد ) ، فقلت لهم : لنفتح على أي راو في كتاب (( خلاصة تذهيب الكمال )) تفرد بتوثيقه ابن حبان ، ثم لنفتح عليه في (( الميزان )) للذهبي ، و (( التقريب )) للعسقلاني ، فسنجدهمت يقولان فيه (( مجهول )) أو (( لا يعرف )) ، وقد يقول العسقلاني فيه (( مقبول )) يعني لين الحديث ، ففتحنا على بضعة من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حبان فوجدناهم عندهما كما قلت : أما مجهول ، أو لا يعرف ، أو مقبول .
إلا أن ما ذكر المؤلف من رد الكوثري لتوثيق ابن حبان ن فإنما ذلك حين يكون هواء في ذلك ، وإلا فهو يعتمد عليه ويتقلبه حين يكون الحديث الذي فيه راو وثقه ابن حبان ، ويوافق هواه ، كبعض الأحاديث التي رويت في (( التوسل )) وقد كشفت عن صنيعه هذا في كتابي ( الأحاديث الضعيفة ) رقم ( 23 ) .

.

( ) " " ( ) " " ( ) ( ) ( )

[illegible]

1 () يشير المصنف رحمه الله تعالى إلا القصة التي وقعت اللؤلؤي مع بعض أصحاب الشافعي في مسائل القهقهة في الصلاة التي أشار إليها الكوثري الذي حاول ستر انهزام اللؤلؤي أمام الحجة القاطعة بما سمعت من التأويل الباطل ، وأليك القصة كما في (( اللسان )) : (( البويطي )) : تسكعت الشافعي يقول : قال لي الفضل بن الربيع : أنا اشهي مناظرتك واللؤلؤي ، فقلت : إنه ليس هناك ، فقال : أنا أشتهي ذلك ، قال : فأحضرنا وأتينا بطعام فأكلنا ن فقال رجل معي له : ما تقول في رجل قهقه في الصلاة ؟ قال ك بطلت صلاته ، قال : طهارته ؟ قال : فطهارته ن قال : فما تقول في رجل قذف محصنة في الصلاة ؟ قال : بطلت صلاته ، ثقال : فطهارته ؟ قال : فطهارته ، قال : مجالها ! فقال له : قذف المحصنات اشد من الضحك في الصلاة ! قال : فأخذ اللؤلؤي نعليه ، وقام ، فقلت للفضل : قد قلت لك : إنه ليس هناك )) .

[illegible]

[1] محمد بن سعيد الباهلي راجع ( الطليعة ) ص 37 – 39 وانظر ما يأتي في ترجمة الهيثم بن خلف .

[2] وقع هناك (( الدورقي )) خطأ .

[1] () محمد بن سليمان الباغندي – يأتي في ترجمته ابنه محمد بن محمد . محمد بن شجاع ابن الثلجي – تقدم بعض ما يتعلق به في ترجمته حماد بن سلمة .

.

.

.

[1] هذا الصواب وما قبله إلى الرقم ( 148 ) خطا سببه أن الطابع نسي أن يعطي الترجمة التي تلي الرقم المذكور رقها ، فتسلسلت الأرقان بنقص واحد ، ثم لم يتيسر لنا التدارك إلا هنا . فمعذرة . ن

[1] وقع في موضعين من المواضع المشار إليها من (( المستدرك )) وهما ص 2 و 94 سنة ثلاث وسبعين ، وهذا خطأ مطبعي ، ولذلك لم يعرج عليه مؤلف رحمه الله تعالى . ن .

[2] قلت: وفي غير الفضائل أيضا" ، مما يؤكد ان السبب ليس هو التعصب . ن .

: ((  )) ((  )) ((  ))

1 () الأصل (( في )) ن .

2 () محمد بن عبد الوهاب الفراء . راجع ( الطليعة ) ص 46 – 48 0

[1] محمد بن عمر بن وليد راجع ( الطليعة ) ص 35 – 37 .

[2] محمد بن فضيل بن غزوان راجع ( الطليعة ) ص 76 – 77 وأبو هشام الرفاعي من رجال مسلم ( صحيحه ) . والمؤلف . قلت : الرفاعي ليس له علاقة بما هنا ، وإنما ب ( الطليعة ) . ن

.

.

.

)) ... )) .. )) .
)) .
)) .
)

[1]

[1] () محمد بن مسلمة . راجع (( الطليعة )) ص 87 – 89 .

```
    # ... (( ... )) ... ... ...
```

[1] محمد بن يحيى ابن أبي العدني . راجع (( الطليعة )) ص 72 – 73 .

[1] مسعود بن شيبة راجع ( الطليعة ) ص 94 . وتقدم له ذكر في ترجمة الإمام محمد ين إدريس الشافعي .

[1] () قلت : وكذلك قال في (( السنن الكبرى )) ( 6 / 138 ) ، ومن طريق مسلم هذا أخرجه ابن حبان في (( صحيحه )) ( رقم 1135 – موارد ) والطبراني في (( الأوسط )) ( 1 / 149 / 1 – زوائده ) وقال / (( تفرد به مسلم )) . قلت : وقد حسن له الحافظ في (( الفتح )) ( 3 / 279 ) حديثا" آخر . ن .

[2] () قلت : بل جميع ما ذكره له ابن عدي في (( الكامل )) ( ق 392 / 1 – 2 ) عشرة أحاديث ، ليس فيها الحديث الخامس الذي نقله المصنف رحمه الله عن (( اللسان )) وقال ابن عدي عقبها :

[illegible]

(( وللمسيب حديث كثير عن شيوخه ، وعامة ما خالفه فيه الناس هو ما ذكرته ، وأرجو أن باقي حديثه مستقيم صالح ، وهو ممن يكتب حديثه ، وهذا الذي ذكرته لا يعتمده . بل كان يشبه عليه ، وهو لا بأس به )) 0ن 0

[1] () قلت : هذا لم يذكر له ابن عدي علة سوى التفرد ، فقال عقبه : (( لا أعلم يرويه غير المسيب )) . وقد يخطر في بال البعض أن حديث أم سلمة قد يشهد له ، والجواب : أنه لا يصلح للشهادة لشدة ضعفه ، قال المناوي في (( فيض القدير شرح الجامع الصغير )) : (( قال البيهقي عقب تخريجه / إسناده ضعيف . أ ه فحذف المصنف ذلك من كلامه غير صواب . وقال الهيثمي عقب عزوه للطبراني : فيه عباد بن كثير الثقفي وكان الثقفي وكان كذابا" متعمدا" . هكذا جزم به)).

[2] () قلت : ما ذكره المؤلف من الاحتمال بعيد بل خطأ ، لأنه ليس فوقه غير أبي إسحاق الفزاري عن حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح عن أبي هريرة . ومرة قال ك ثنا أبو إسحاق الفزاري ثنا سفيان الثوري عن عاصم به ولذلك قال ابن عدي عقبه : (( فسواء قال : عن الثوري ، أو عن حماد ، كلاهما غير محفوظ )) .

قلت : ومتن هذا إسناد : (( الشهيد من لو مات على فراشه دخل الجنة )) .

(1) مضر بن محمد البغدادي – انظر (( نصر بن محمد البغدادي )) .

[1] انظر الأحاديث الصحيحة )) ( 205 – 212 ) ، ن

[2] انظر الترجمة ( 73 ) وتعليقنا عليها ص 230 . ن

[3] راجع التعليق على الصفحة 360 .

.

.

.

[illegible]

[1] () قلت : راجع ص 221 تجد فيها مثالا على ذلك . ن

:[illegible]

(( [illegible] )) .

[illegible] : [illegible] ( [illegible] ) [illegible] :

[illegible] : [illegible] ( [illegible] ) [illegible] .

[illegible] : [illegible] .

[illegible] : [illegible] ( [illegible] ) [illegible] :

(( [illegible] )) [illegible] : [illegible] ( [illegible] ) [illegible] .

[illegible] : [illegible] [illegible] : (( [illegible] )) [illegible] .

[illegible] : [illegible] ( [illegible] ) [illegible] :

(( [illegible] )) [illegible] : [illegible] ( [illegible] 

[1] () قلت : وكذا هو في (( الضعفاء )) للعقيلي ( ص 276 ) ، والسند صحيح ، وابن صدقة حافظ متقن له ترجمة في (( التاريخ )) ( 5 / 40 – 41 ) و (( تذكرة الحفاظ )) ( 2 / 280 – 281 ) . ن

[1] () قلت : لم يحتج الشيخان ، أما البخاري فأخرج له مقروناً كما في خاتمة (( الترغيب )) للمذري ، وترجمة نعيم من (( التهذيب )) . وأما مسلم ن فأخرج له في مقدمة (( صحيحه )) كما يشعر بذلك رمزهم له ب (( مق )) . ن .

[illegible]

---

[1] قلت : فيما أشار إليه المؤلف رحمه الله نظر ، فان الذي في (( المستدرك )) عدة أحاديث في تفرق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ، وهي صحيحة كما بينته في غير هذا الموضع ، لكن ليس في شيء منها ذكر القياس والتحريم والتحليل ، وهو بيت القصيد – كما يقال – في حديث نعيم : والذي عند الدارمي أثر عن ابن مسعود ، وعن غيره من التابعين في ذم قوم يقيسون الأمر برأيهم . وفي اعتبار مثل هذا مع وقفه وقصوره عن الشهادة الكاملة شاهداً لحديث نعيم المرفوع نظر ظاهر عندي . فيتأمل .

[2] أنظر (( الأحكام الكبرى )) بتحقيقي رقم ( 144 ) .

[1] نوح بن أبي مريم . تقدم له ذكر في ترجمة نعيم لما رواه البيهقي عن نعيم عنه وكما قال الأستاذ (( كلام أهل الجرح فيه معلوم )) .

[1] كذا هو بخط المصنف رحمه الله تعالى ، والذي في (( التاريخ )) في المكان الذي أشار إليه ( 14 / 262 ) : (( ... أضحى رهيناً للبلى هزج ركام )) . وكذا هو في (( التأنيب )) ( ص 177 ) ، فالظاهر أن المؤلف كتب البيت من حفظه ، لا نقلا عن (( التاريخ )) ، ويؤيد ذلك أنه ليس فيه قول المؤلف : (( على قبر أبي يوسف عقب وفاته )) . ن .

[1] الهيثم بن خلف الدوري راجع ( الطليعة ) ص 51- 52 وراجع ما مر في ترجمة المسيب بن واضح وراجع ( تاريخ جرجان ) ترجمة سعيد بن سلم .

[2] قلت: ومن ارتاب في ذلك فليراجع (( التأنيب )) ( ص 53 ) . ن .

[1] هذا من قبيل إضافة المال ، والعلم أعز منه ، فأين هو من الورع ؟! وبيانه في (( تلبيس إبليس )) 377 .ن

[illegible]

[1] كذا الأصل ، ولا داعي لوضع المعكوفين ، فان لفظه ( قلت ) ثابتة في (( التاريخ )) ، وكأن المصنف رحمه الله كان قد نقل هذه الحكاية من (( التاريخ )) إلى مسودته ، فسقطت هذه اللفظة من قلمه ، فلما كتب الحكاية هنا ، ولم ير اللفظة تنبه لها ، وأن السياق يقتضيها فاستدرك مشيراً إلى ذلك بوضعها بين المعكوفتين ظاناً أنها سقطت من الأصل لا من قلمه ، ولم يتنبه لها فيما سبق فاستدركتها أنا هناك . ن .

[2] أبو عاصم راجع ( الطليعة ص 29 – 30 ولا تلتقت إلى حركة المذبوح .